

الدكتور سيجي فوق العادة

مدير المراسم

لدى رئاسة مجلس الشفيعي لهوقليم السوري
وما يقامه من اوان المراسم والتشؤون السياسية
العربية والغربية برئاسة الخارجية السورية

يقدم

الديبلوماسية والبروتوكول

الدكتور سمحي فوق العادة

Faḡ al-ʿĀdah, Samḥī

مدير المراسم

لدى رئاسة مجلس الشفيعي لعظيم السوري
وسابقاً مديراً لادارة المراسم والشؤون السياسية
العربية والعربية بوزارة الخارجية السورية

al-Diplōmāṭyah

يَقْدِم

الدبلوماسية والبروتوكول

حقوق الطبع محفوظة



بسم الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الاولى

تعد الدبلوماسية بحق من أبرز مظاهر الاستقلال والسيادة الوطنية ،
والبلاد العربية حديثة العهد بها إذ لم يتّبع لها التمتع بالاستقلال الا بعد الحرب
العالمية الاولى اثر النهضة القومية المباركة التي سادت هذه البلاد منذ ذلك
التاريخ ، وكانت مصر ومن بعدها العراق اسبق الدول العربية في دخول المعترك
الدولي وممارسة حقها في تبادل التمثيل السياسي وتلتها تباعا بقية الدول
العربية مما اوجد ضرورة ملحة للتصق في دراسة الدبلوماسية والوقوف على
اساليبها ووسائلها .

ولما كانت الدبلوماسية ذات صبغة دولية ، كان من الطبيعي ان تتجه
الانظار الى مختلف المؤلفات التي بحثت هذا العلم بحثا مستفيضا للاحاطة
بالنظريات والمبادئ السائدة والاستئناس بمقررات المعاهد الدولية واقتباس
الانظمة المرجعية لدى معظم الدول والعمل على وضع اسس هذا العلم باللغة
العربية .

(ومن البديهي اننا معشر العرب اليوم - كما قال المرحوم الاستاذ فائق
الخوري في مقدمة ترجمته لكتاب اصول المحاكمات الجزائية - في مبدأ نهضة
علمية تشبه نهضة العرب في صدر الدولة العباسية ، ولا غشاضة علينا اذا
نحن حذونا حذوهم في ترجمة العلوم الغربية ونقلها الى لغتنا العربية لنستعملها
ونحذقها ونروض انفسنا على الدرس والتعلم حتى اذا آتينا فيها كفاءة للتأليف
اقدما عليه) .

وهذا ما حدا بي الى اختيار كتاب الاستاذ راوول جونه في الدبلوماسية،
وهو من أوسع مصادر هذا العلم وادقها بحثا ودراسة ويعتبر حجة يلجأ اليه
رجال السلك الدبلوماسي للاسترشاد بأرائه وتوجيهاته .

وها انتي اقدم الى العالم العربي ترجمة هذا الكتاب بعد ان اوجزته
دون ان أمس جوهر الموضوع ، آملا أن يكون في عملي هذا ما يسد بعض الفراغ
في المكتبة العربية وما يكون عوناً على ادراك اسس الصلات الدولية ونشرها بين
الطبقات الواعية .

دمشق في ٦ شعبان ١٣٦٦ و ٢٥ حزيران ١٩٤٧

مقدمة الطبعة الثانية

الدبلوماسية هي مجموعة القواعد والاجراءات التي يترتب على الممثل الدبلوماسي مراعاتها في اداء واجبه ، وهي الاطار الذي يجري ضمن حدوده تطبيق احكام القانون الدولي وتنظيم العلاقات السياسية بين الدول . والدبلوماسية علم وفن في آن واحد ، والانسان لا يخلق دبلوماسية بالفطرة ولا يمكن ان يصبح دبلوماسيا بين يوم وآخر ، وانما يكتب هذه الصفة بالدراسة والممارسة ، واذا جاز احيانا للممثل الدبلوماسي ان لا يلم بجميع العلوم القانونية والاقتصادية والتاريخية وما الى ذلك من المعلومات التي يتطلبها مركزه ، فليس له ان يجهل قواعد الدبلوماسية كيلا يقع في اخطاء تسيء الى كرامته وكرامة بلاده !

والدبلوماسية تحتاج الى كثير من الحيوية تدعمها ثقافة متينة وايمان قوي في نادية الواجب ، على انها لا تقوم في أي حال على سلطة الامر والنهي ووسائل التعنت والاستبداد بالرأي ، لانها مبنية في صميمها على الرقة واللباقة والشاور وطول الاناة وحسن التصرف ، وعلى الاتصالات والمفاوضات الهادئة والمستمرة . وهي تعتبر بالدرجة الاولى اداة سلم وسلام والوسيلة الطبيعية لخلق جو صاف بين الدول والاحتفاظ بالعلاقات الحسنة . وبظل الدبلوماسي متمسكا بهدوئه ونعمته ، حريصا على استبقاء شعرة معاوية (الى ان يخرج الامر من يده وتنقطع العلاقات بين البلدين او تعلن الحرب بينهما ، وحينئذ تنتهي مهمته لتبدأ مهمة سواه !

ومن المعلوم ان قواعد الدبلوماسية والبروتوكول التي تم وضعها عام ١٨١٥ مازالت نافذة المفعول حتى يومنا هذا . على ان تطور مفهوم السياسة العالمية ، وتحو العلاقات الدبلوماسية ، وتضخم جهاز الامم المتحدة ، كل ذلك حمل الجمعية العامة لهذه المنظمة على تكليف لجنة القانون الدولي وضع نظام جديد للعلاقات والحصانات الدبلوماسية والقنصلية ، فقامت اللجنة بهذه المهمة ووضعت مشروعين يتضمنان معظم الاسس القديمة بالإضافة الى احكام جديدة تحقق مقتضيات التطور المذكور .

وبعد ، فعندما صدرت الطبعة الاولى من هذا الكتاب عام ١٩٤٧ ، كانت سورية ومعظم الدول العربية في فجر استقلالها تسمى جاهدة في سبيل تنمية علاقاتها الدبلوماسية وتوحيد مكانتها في العالم ، وقد دفعني الواجب وقتئذ

الى الاسراع في نشر كتاب عن (الدبلوماسية) بسبب ندرة الكتب التي عالجت هذا الموضوع ، فلجأت الى ترجمة كتاب الاستاذ (Raoul Genet) بمؤازرة زميلي وصديقي الاستاذ قاسم مردم السكرتير الثاني سابقا بوزارة الخارجية السورية .

وعندما عزمت على اصدار الطبعة الثانية من هذا الكتاب ، كان من الطبيعي ان اضيف اليه نتائج خبرة ١٥ عاما في الحياة الدبلوماسية ، وانفع فيه كثيرا من المعلومات واتوسع في بعض ابحاثه تبعا للتطور السريع الذي تم في العلاقات الدولية والتمثيل السياسي في السنوات العشر الاخيرة .

وعلى هذا الاساس فقد اضيفت الى الكتاب قسما جديدا اسمعته (البروتوكول) دونت فيه جميع القواعد المتعلقة بهذا البحث من الناحيتين النظرية والعملية ، لحاجتنا الماسة في الشرق العربي لهذا الموضوع الهام .

وختمت قسم الدبلوماسية بمجموعة من الارشادات الموجهة الى الدبلوماسيين المبتدئين استقيتها من آراء شخصيات دبلوماسية لامعة بالاضافة الى خبرتي الخاصة .

وقد توسعت في ترجمة الاصطلاحات الدبلوماسية فاضفت اليها الاصطلاحات المرجعية باللغة الانكليزية ، بعد ان كانت الطبعة الاولى تقتصر على الاصطلاحات الفرنسية فحسب . وحرصت ايضا على ادراج نص مشروع الاتفاقين المتعلقين بالعلاقات والحصانات الدبلوماسية والتنصلية اللذين وضعتهما لجنة القانون الدولي ، وذيلتهما ببعض الشروح والتعليقات على مضمونهما .

واتماما للفائدة فقد اضيفت الى كل ذلك بيانا بالاروسمة لدى معظم الدول العربية وقائمة بالاعیاد الرسمية للدول العربية وجميع الدول الاعضاء وغير الاعضاء في الامم المتحدة .

واني امل ان اكون قد اديت في كتابي هذا واجبا علميا صرفا ، والعلم خير ما يدخره الانسان ليومه وغده ، وافضل خدمة يؤديها لوطنه ، والسلام .

دمشق في ١٢ رجب ١٣٧٩ و ١٠ كانون الثاني ١٩٦٠

سموحي فوق المادة

لمحة تاريخية

يرجع عهد الدبلوماسية الى العصور القديمة حيث نشأت العلاقات الاولى بين الشعوب البدائية بصورة متقطعة ، لان الحرب كانت تعتبر اذ ذاك حالة طبيعية . وكان يسود تلك العلاقات فتور ظاهر وتطفي عليها الروح العدائية ، وكان ايقاد البعثات محصورا بمناسبات خاصة كاجراء المفاوضات لانهاء الحرب ووضع شروط الصلح أو اقتراح عقد معاهدة تحالف ، أو خطبة احدى الاميرات ، أو توطيد اواصر الصداقة والمودة ، أو تبليغ امر ما الى ولاية الامور ، أو لمجرد اظهار ما تتمتع به الدولة الموفدة من بأس وقوة .

ولقد كان من اهم العوامل التي حالت دون انشاء التمثيل الدائم ، الخوف من التجسس ، والتجاء الموفدين الى اساليب المكر والاحتيال لتحقيق اهدافهم وتأمين مصالح بلادهم .

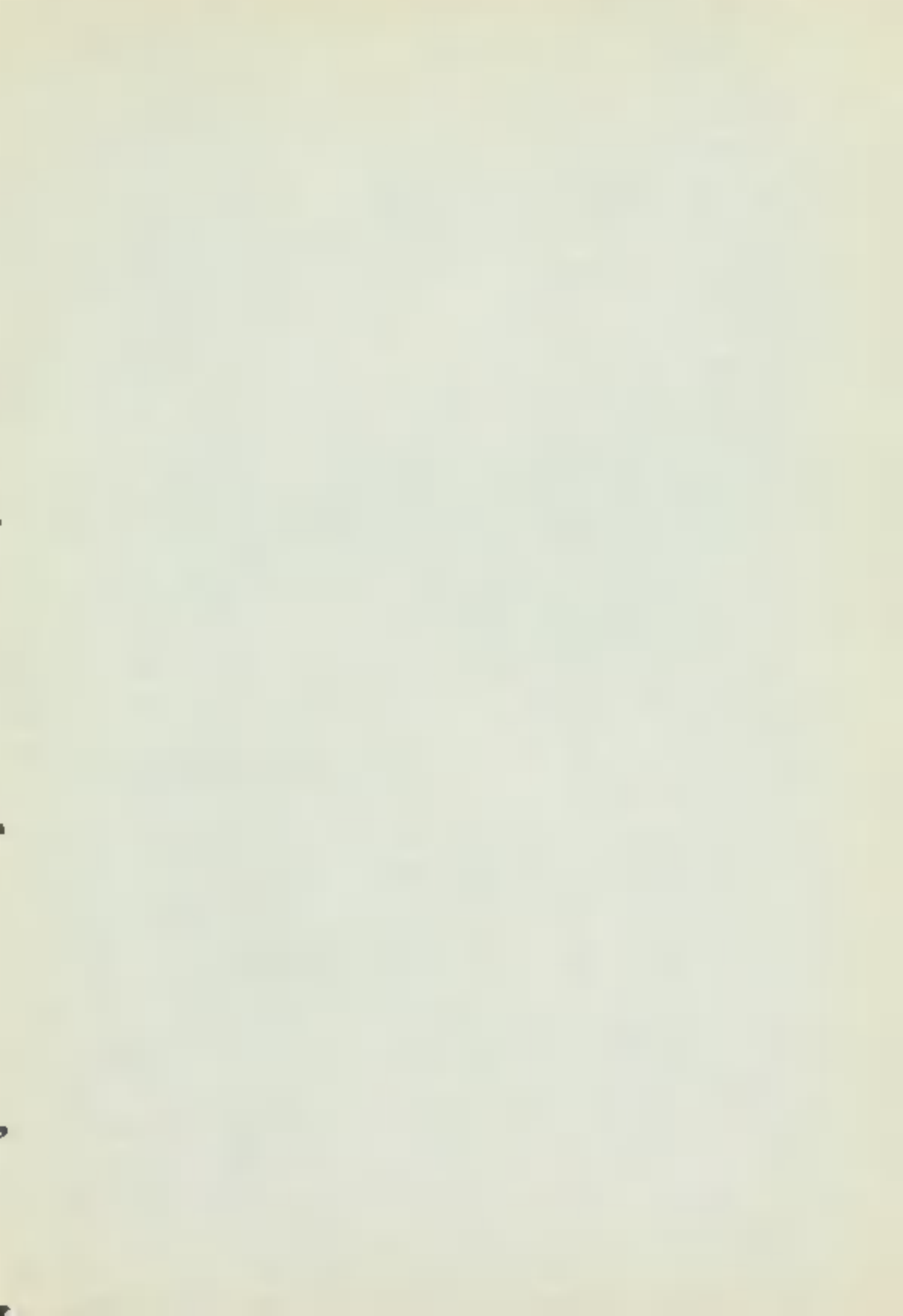
غير انه يتقدم المدنية والحضارة تطورت عقلية الدول واضطرت بتأثير الروابط والعلاقات التي نشأت بينها ، الى الاعتراف بضرورة ايجاد علاقات مستمرة بينها تجنى منها اطياب النتائج واحسنها ، وفي هذه الحقبة من الزمن الممتدة من القرون الوسطى حتى اوائل القرن التاسع عشر تحددت اهداف الدبلوماسية واصبحت ترمي الى المناقشة في الشؤون العامة واجراء المفاوضات والحصول على المعلومات والانباء ، والسهر على توطيد العلاقات القائمة بين البلدين . وكان الممثل يهتم في بادئ الامر بشؤون دولته السياسية ويعني من ثم بشؤونها الاقتصادية ، ثم اخذ بعد ذلك يسهر على رعاية مصالح مواطنيه المختلفة مستثمرا في سبيل ذلك مركزه السياسي والاجتماعي . وكان الممثل يتمتع اذ ذاك باختصاصات واسعة ، اذ ان بُعد المسافات وصعوبة المواصلات كانت تضطره الى اتخاذ قرارات سريعة وخطيرة ، مستندا الى التعليمات المفصلة التي كان تلقاها والتفويض الكامل الذي زودته به دولته . وبقيت اساليب الحيلة والخديعة مريجة ومحترمة في هذه المرحلة مما حدا بالسيد هنري وتون (Henry Wotton) الى القول : (ان السفير رجل شريف يوفد الى الخارج ليكذب في سبيل مصالح بلاده) .

غير ان التعمادي في هذه الاساليب اخرج مراكز الكثيرين من الممثلين السياسيين ، بحيث اصبحت الثقة هي العامل الاساسي الوحيد في ايقادهم وقبولهم والاعتماد على اقوالهم وتصرفاتهم .

وكان لرسوخ الافكار التحرورية في القرن التاسع عشر ، وانتشار مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وتقدم وسائل المواصلات وسهولتها الاثر البالغ في تطور مفهوم الدبلوماسية وتبدل اساليبها . وكان من جراء ذلك ان تقلصت مهمة الممثل السياسي واصبح يؤثر استشارة رؤسائه بريقيا او هانفيسا في الامور الهامة لتجنب كل مسؤولية تنجم عن اقواله وتصرفاته ، ولا سيما ان سرعة المواصلات اتاحت للحكومات سرعة الاطلاع على الاخبار الدولية والانباء العالمية ومراقبة اعمال الممثلين السياسيين عن كثب ، واستدعاءهم عند الحاجة للاطلاع منهم على مجرى الامور .

وفي يومنا هذا يسود الدبلوماسية عامل اخلاقي تجلّى في المؤتمرات الدولية المتعددة ، وايدته الحروب الدامية التي سببتها الاختراعات العلمية ، وتوجّهت الافكار نحو توطيد دعائم السلم بشئى الوسائل كالقضاء على المعاهدات السرية واعلان الدبلوماسية المكشوفة ، والعمل على الاتحاد والتكتل ، واخذت الدبلوماسية تهتم اهتماما زائدا بتنمية وتوطيد اواصر المودة والصداقة بين الدول حتى قال الاستاذ ارنست ساتو (Ernest Satow) : (ان غاية الدبلوماسية هي التوفيق بين مصالح بلاد الممثل ومصالح البلاد المعتمد لديها والدود عن شرف الوطن والسهر على رفع شأنه) .

ان الدبلوماسية الحديثة اصبحت اشد ما تكون حاجة الى الصدق والصراحة اللذين يوحيان الثقة والاطمئنان في العلاقات الدولية ، ولا سيما انها عمدت منذ مطلع القرن التاسع عشر الى تغيير اساليب عملها ، فاستعاضت بالمؤتمرات الدولية عن المفاوضات الثنائية وساعدت على انشاء عصبة الامم ومن بعدها منظمة الامم المتحدة ، مما يبعث الامل في ان تتمكن الدبلوماسية بفضل تطورها المستمر وانتشار روح التسك بمبادئ القانون الدولي واحترام المبادئ المدونة في ميثاق هذه المنظمة ، من ان تشيع روح اللفة والوفاء والمحبة والسلام وتقضي على الحروب ومآثره على العالم من آلام وويلات .



تمهيد

١ - تعريف الدبلوماسية :

الدبلوماسية هي فن تمثيل الحكومة، ورعاية مصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية . والسهر على أن تكون حقوق البلاد مصونة وكرامتها محترمة في الخارج . وإدارة الأعمال الدولية بتوجيه المفاوضات السياسية . ومتابعة مراحلها وفقاً للتعليمات المرسومة . والسعي لتطبيق القانون في العلاقات الدولية كيما تصبح المبادئ القانونية أساس التعامل بين الشعوب .

والدبلوماسية هي علم وفن معا . فهي علم لأنها تسترجم معرفة العلاقات القانونية والسياسية لمختلف الدول ومصالحها وتعالجها التاريخية وأحكام المعاهدات الخ . . . وهي فن أيضاً لأنها تهتم بإدارة الشؤون الدولية وتطلب القدرة على تنظيم ومتابعة وتوجيه المفاوضات السياسية توجيهاً يلم عن معرفة وعلم وأسعين .

ومسئولة القول أن الدبلوماسية علم يجب معرفته فواعده وفن يجب اكتشاف أسرارها .

٢ - مفهوم كلمة الدبلوماسية :

لكلمة الدبلوماسية مفاهيم متعددة فهي تعني :

١ - مهنة الممثل السياسي .

ب - النشاط السياسي في حقبة من الزمن يشكله العام المجرد .

ج - اللباقة والمهارة التي يتحلى بهما الإنسان في علاقاته الاجتماعية .
فيقال عن المرء أنه دبلوماسي للإشارة إلى ما تتضمنه تصرفاته من أدب ولباقة وما يلجأ إليه عادة من أساليب خفية لإدراك غايته وتحقيق أهدافه .

د - كل ما يتعلق بالممثلين السياسيين أو بأعمالهم الدبلوماسية من اجتماعات ومراسم واحتياطات وحصانات .

٢ - القانون الدبلوماسي :

هو فرع من القانون العام يتم بتنظيم علاقات الدول الخارجية ، وشكل التمثيل الخارجي ، وإدارة الشؤون الدولية ، وأصول تسيير المفاوضات . وما زال القانون الدبلوماسي غير مدون يسير التطور العلمي والمقتضيات الدولية ، وهو يعتبر الأصول الواجب اتباعها في تطبيق القانون الدولي . كما يعتبر المعزل السياسي محاميا يدافع عن مصالح بلاده .

٤ - المقدرة الدبلوماسية :

يتطلب من الممثل السياسي ان يكون رقيقا بالفطرة ، حاضرا البديهة ، سليم التفكير ، ناقد الرأي . جامعا لهذه الصفات التي لا يكتسبها الإنسان إلا بالتجربة . ولكي يكون ناجحا لا متدوحة له من دراسة التاريخ السياسي ، ومعرفة اساليب الحكم في معظم البلاد . والعوامل الحقيقية التي أوحى الى الحكومات اتجاهاتها وميولها وطموحها . وان يكون بصورة عامة محيطا بكل ما تجب معرفته كيما يصبح مفاوضا ماهرا يدرك الغاية من العقود الدولية .

ان المقدرة الدبلوماسية هي نمره التجارب . ولا تكتسب بالدراسة النظرية المجردة ، فاذا ما قضى الانسان شطرا كبيرا من حياته في مزاولة مهنته باثقان وشغف . أصبح ذا خبرة ومهارة . واستطاع ان يؤدي لبلاده اجل الخدمات وأعمالها نفعا .

ولذلك لا بد لاتقان علم الدبلوماسية من توفر عاملي الدراسة والتجربة . فبينما يحيط الدبلوماسي بالنظريات من مطالعة الكتب والمؤلفات ، ينحتم عليه ان يمارس المهنة فعليا كي يتمكن من معرفة الاصول والعادات المتبعة ، ويتاح له دراسة طباع الناس وأخلاقهم عن كثب .

٥ - النشاط الدبلوماسي :

يبدو النشاط الدبلوماسي في السهر على تنمية العلاقات الودية بين الدول ، بواسطة ممثلين سياسيين مزودين بالسلطات الكافية والتعليمات الصريحة . ويتضمن هذا النشاط كل ما يتعلق ببحث القضايا الدولية وإيجاد الحل المناسب لها .

وهو يعنى بتصنيف رجال تلك السياسي . وتحديد حقوقهم وواجباتهم ، وبيان الامتيازات والحصانات التي يتمتعون بها . ويهتم أيضا بالموفدين السياسيين والقائمين ورتبهم وصفاتهم التمثيلية وكيفية انتهاء مهمتهم . والنشاط الدبلوماسي يتضمن اخيرا اصول المفاوضات ، وشكلها ،

وصيغة مختلف الصكوك الدبلوماسية . وكيفية عقد المؤتمرات . ويعتبر احترام قواعد المراسم الركن الاساسي الذي تستند اليه الفعالية الدبلوماسية .

٦ - المراسم :

هي مجموعة قواعد المجاملة المرحية في علاقات رؤساء الدول أو ممثليهم . وتبحث في كل ما يتعلق بالرتب والدرجات والقاب الشرف . وهي على أنواع ثلاثة :

أ - **مراسم البلاط الملكي** : وتلهم مظاهر الاجلال الواجبة نحو المالك وتحديد قواعد الاسبقية بين رؤساء الدول . وأصول المجاملة المرحية بينهم وبين اعضاء الاسر المالكة . وتهتم بتليغ المناسبات السياسية والوطنية للعائلة المالكة . وما يتعلق باستقبال رؤساء الدول أثناء تنقلاتهم . والهدايا والوسعة المتبادلة الخ . وتهتم بصورة عامة بكل ما يتعلق بالمراسم بين الدول سواء اكانت وليدة العرف والعادة ام نتيجة لاتفاقات خطية .

ب - **مراسم التمثيل السياسي** : وتعنى بتنظيم مراسم الحفاوة والشرف والميزات التي تمنح لرجال السلك القائمين على راس عملهم حسب الرتبة التي تخولهم اياها دوجتهم في السلك . كما تهتم باسبقية رجال السلك السياسي ، والاصول المتبعة في استقبالهم ، وفيارات المجاملة ، والمقابلات الرسمية والخاصة ، والهدايا التي تقدم في المناسبات المعتادة .

ج - **مراسم الوثائق السياسية** : وتحدد الاصول الواجب اتباعها في صياغة الصكوك والمذكرات السياسية على اختلاف انواعها ، وتقرر القاب رؤساء الدول وصفاتهم . ومظاهر الشرف والترحيب اللائقة بهم . وعبارات المجاملة الغالب استعمالها في المراسلات .

ان اتباع قواعد المراسم يعد مظهرا من ابرز مظاهر الاحترام والصدقة ، في حين ان اهمال أو خرق احدي هذه القواعد يعتبر اهانة تستوجب غالبا ترصية ادبية .

الباب الأول

الاشتخاص الدبلوماسيون

الفصل الأول

وزير الخارجية

ان الدولة والامم المتحدة لا تعيش مطلقا بمعزل عن بعضها - اذ ان العزلة السياسية والاقتصادية غير مألوفة الا لدى التسعوب المناخرة في مضمار المدنية والحضارة - وبشت التاريخ ان العلاقات الدولية كانت دائما موضع اهتمام الجماعات البشرية .

وقد يبدو لأول وهلة ان العلاقات الدولية تخفف من معالم الاستقلال . وتمال من المبادئ المبني عليها - وتجعل الدولة تسير ميول الدول وارادتها الجماعية - غير ان الدول تبقى في الحقيقة مستقلة لانها تتمتع بكامل سيادتها وتصدر قراراتها بملء ارادتها - وانما تتأثر هذه القرارات بحكم الضرورة بمصالح الدول الاخرى مما يدعو الى تنسيقها بحيث تتسجم مع مصالح الدول المتباينة . ولما كان الحكم المباشر ضربا من الخيال - نحتم على الدولة ايجاد من يمثلها ويمارس باسمها العلاقات الدولية - فعهدت بهذه المهمة الى رؤسائها . ولما كان يتعذر على رئيس الدولة ان يقوم شخصا بهذه المهمة لاسباب منطقية وحكومية - اناب عنه وزير الخارجية الذي يجب ان يتحلى بصفات ومؤهلات خاصة وان يكون ذا مواهب ودراية وتجربة طويلة في شؤون السياسة الدولية .

مهمة وزير الخارجية واختصاصاته :

تلقى على عاتق وزير الخارجية مسؤولية جسيمة باعتباره صلة الوصل بين حكومته والدول الاجنبية - وكثيرا ما يعتبر بديله دليلا على تحول سياسة الحكومة الخارجية - لذلك تحتفظ الدول بوزراء الخارجية اطول مدة ممكنة .

ويدخل في اختصاص وزير الخارجية :

١ - السهر على اتمام وتوطيد العلاقات الودية بين بلاده والدول الاجنبية .

- ٢ - استقبال الممثلين الاجانب ومفاوضتهم والرد على مذكرات دولهم .
- ٣ - توجيه المفاوضات التي تقوم بها دولته .
- ٤ - الاشراف على صياغة الوثائق الرسمية المتعلقة بهذه المفاوضات كمشاريع المعاهدات والاتفاقيات والبيانات والمذكرات والانسذارات وعلان الحرب ... الخ .
- ٥ - السهر على حسن تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات .
- ٦ - اقتراح تعيين الممثلين السياسيين والقناصل واعداد كتب الاعتماد ووثائق التفويض والبرامات والتعليمات .
- ٧ - قبول الممثلين الاجانب وتبليغ الحكومات الاجتية ايفاد ممثلي دولته واستدعائهم .
- ٨ - تحديد موعد لاستقبال الممثلين الاجانب وتقديمهم لرئيس الدولة .
- ٩ - منح القناصل الاجانب اجازات العمل .
- ١٠ - السهر على ان تبقى امتيازات وحصانات ممثلي دولته السياسيين وقناصلها محترمين .
- ١١ - حماية مصالح دولته المادية والادبية والدفاع عن حقوقها .
- ١٢ - المصادقة على الصكوك والوثائق التي يراد ابرازها في الخارج .
- ١٣ - تنظيم الاحوال الشخصية لمواطنيه المقيمين في الخارج .
- ١٤ - وهو صاحب السلطة المطلقة في الاشراف على ممثلي بلاده في الخارج .

مؤهلات وزير الخارجية :

ان ادارة شؤون الدولة السياسية تتطلب من وزير الخارجية عقلا راجعا ، وتفكيرا متزنا ، يامدانه على ادراك حقيقة الاهداف التي ترمي اليها الدول من نشاطها السياسي . وتتطلب منه ان يكون واسع الاطلاع ، متمكنا من العلوم ، ذووبا على العمل ، بحيث يتمكن من متابعة مجرى الامور واتخاذ الوسائل المقتضية . وعليه ان يكون رابط الجاشى . قوي الاعصاب ، لا تهزه الاحداث والازمات .

ومن الضروري ان يتمتع كبار معاوني وزير الخارجية بالمؤهلات المذكورة ليتمكنوا من مساعدته على اكمل وجه .

واجبات وزير الخارجية :

لما كان لوزراء الخارجية صيغة سياسية خاصة ، اعتبر تعيين وزير الخارجية دليلا على اتجاه الحكومة السياسي والاهداف التي تسعى اليها ، اذ يتاط به

اختيار إحدى الطرق واضمئنا : والاستفادة من الفرص السانحة والظروف المؤاتية لتحقيق مصالح دولته .

فيترتب عليه إذن أن يكون واقفا على حقوق ورغبات بلاده : مطلقا على القوى المادية والمعنوية للدول التي ترتبط مع دولته بعلاقات مباشرة : وعليه أن يوجه المساعي والمفاوضات التي يقوم بها الممثلون السياسيون بقية تنفيذ السياسة المقررة : وأن يحرص على تزويد الممثلين بالتعليمات المستمرة : ويطلعهم على كل ما يتعلق بالمصالح الوطنية : ويرسل اليهم بين فترة وأخرى وصفا موجزا لوضع البلاد من الوجهة الخارجية والداخلية ليقفوا على سياسة الحكومة : وأن يرسل اليهم نسخا عن التقارير الهامة الموضوعة من قبل زملائهم المعتمدين لدى باقي الدول الأجنبية كي ينح لهم الاطلاع على الوضع السياسي العام .

ومقابل ذلك : يتحتم على هؤلاء الممثلين اعلام وزير الخارجية في الوقت المناسب عن مساعي الحكومات الأجنبية والمحاولات الرامية التي تقوم بها : فيستعين بهذه المعلومات على احباط او تأييد تلك المساعي والمحاولات . كما يتابع بدقة : موقف الدول الأجنبية من بلاده : لمعرفة حقيقة اهدافها : فيتخذ من الوسائل والاجراءات ما يكفل صيانة مصالح بلاده .

وعلى الوزير ان يعرف موظفي وزارته معرفة شخصية تتيح له اجراء التشكيلات وفقا لمتطلبات المصلحة العامة : وان لا يتجاهل الموظفين القديماء في الدائرة المركزية : الذين يستطيعون لطول مرانهم وسعة اطلاعهم : القيام بمهام رؤساء البعثات السنية .

مكتب الوزير الخاص :

يجب ان يكون أمين السر موضع ثقة الوزير التامة : وهذا ما يجعل تعيينه غير خاضع احيانا لقواعد تعيين المتبعة في الادارات العامة : وان كان باستطاعة الوزير ان يختاره من موظفي وزارته .

ويختص هذا المكتب بمكاتب الوزير ومقابلاته الخاصة والاعمال التي يحتفظ بها الوزير لنفسه : كاستلام البرقيات الرمزية وترجمتها واحالتها الى الوزير والادارات المختصة وحفظها والقيام بالدراسات التي من شأنها ان تسهل مهمة الوزير .

مراسم تعيين الوزير :

يبادر وزير الخارجية فور تعيينه لتبليغ ذلك الى ممثلي دولته في الخارج والى ممثلي الدول الأجنبية المعتمدين : وقاما يلي امثلة عن هذا التبليغ :

١ — « اعلمكم بان حضرة صاحب (الجلالة أو الفخامة أو
 « سيادة ...) قد عهد الي بموجب المرسوم رقم ... القيام
 « بامناء وزارة الشؤون الخارجية .
 « ويسرني بهذه المناسبة ان اعرب لكم عما اشعر به من
 « ارتياح للاتصال بكم مباشرة في سبيل خدمة المصلحة العامة
 « راجيا ان تكون علاقتنا على افضل ما يكون من انسجام
 « وتوافق معززة بالثقة المتبادلة بيننا . واني اعتمد على اخلاصكم
 « وتفانيكم في اداء المهام الملقاة على عاتقكم . واؤكد لكم انكم
 « ستلاقون مني كل مساعدة وتسجيع .

٢ — « اشرف باعلام سعادتكم ان حضرة صاحب
 « (الجلالة أو الفخامة أو سيادة ...) قد عهد الي بموجب
 « المرسوم رقم ... القيام بامناء وزارة الشؤون الخارجية .
 « ويسرني ان تكون هذه المناسبة فائحة العلاقات المباشرة بيننا
 « التي سابدل تضامني جهدي لتتميتها . وتأكدوا يا صاحب
 « السعادة اني ساكون خير عون في سبيل اداء مهمتكم السامية
 « واني اذ اسمح لنفسي بالاعتماد على ثقتكم الغالية
 « ارجو ان تفضلوا بقول فائق احترامى .

وعلى اثر التبليغ المذكور يقوم رؤساء البعثات السياسية الاجنبية بزيارة
 وزير الخارجية للتعارف . فيرد بدوره الزيارة الى السفراء في اليوم نفسه ،
 والى الوزراء المفوضين في الايام التالية ، ويكتفي بإرسال بطاقته الى القائمين
 بالاعمال ما لم يكن ثمة اسباب شخصية لزيارتهم .

وتتبع قرينات رؤساء البعثات السياسية نفس المراسم الخاصة
 بازواجهن ، فيؤدين الزيارة الاولى الى قرينة وزير الخارجية . التي تقوم بدورها
 بردها الى قرينات السفراء والوزراء المفوضين . وترسل بطاقتها الى قرينات
 القائمين بالاعمال .

مقابلات الوزير :

يستقبل وزير الخارجية في اي وقت سفراء الدول الاجنبية الذين
 يودون التحدث اليه في الشؤون التي تهم دولته . وتم هذه المقابلة اما بطلب
 خطي ، او بواسطة امين سره ، واما بمجرد مخايرة هاتفية . ويستحسن عدم
 اللجوء الى الطريقة الاخيرة في المقابلة الاولى . ويستطيع الوزير من تلقاء نفسه
 ان يستدعي في اي وقت كان معثلي الدول الاجنبية ، وعلى هؤلاء تلبية الطلب
 في الموعد المحدد ، ما لم تكن ثمة اسباب قاهرة كحالة المرض أو الغياب .

وقد جرت العادة ان يحدد وزير الخارجية يوما في الاسبوع يستقبل فيه الممثلين الاجانب في مكتبه . ويراعى في اسبقية الدخول درجة الممثل السياسي . بحيث يقدم السفير على الوزير المفوض والوزير المفوض على القائم بالاعمال ولو سبقه هذا الاخير بالوصول . واذا تساوى الزائران في درجتهم قدم اسبقهما بتقديم كتاب اعتماده .

ولتحاشي ما قد ينشأ عن هذه القاعدة من اخطاء . لجأ بعض وزراء الخارجية الى تخصيص يومين لمقابلاتهم . احدهما لاستقبال السفراء والثاني لاستقبال باقي رؤساء البعثات الياسية .

استقبالات الوزير في منزله :

يحدد وزير الخارجية يوما في الاسبوع يستقبل فيه رجال السلك السياسي بصورة عامة . وكثيرا ما خصص يوما اخر لاستقبال من تربطه بهم علاقات ودية . وتجرى هذه الاستقبالات بنفس المراسم المتبعة في الاستقبالات الخاصة . فيقف الوزير على باب البهو الكبير البرعة الكافية للترحيب . ويقف في الوقت نفسه حاجبان عند مدخل البهو الخلفي يعلنان عن اسماء القادمين . ويقوم الوزير المتزوج بتقديم زوجه الى زوجته نور وصولهم .

الآداب الرسمية :

في الآداب التي يقيمها الوزير لرؤساء البعثات الاجنبية تحدد الاسبقية في توزيع مقاعد الشرف . بحسب درجة هؤلاء الممثلين وتاريخ تقديم كتاب اعتمادهم . وتوزيع باقي المقاعد على المدعوين بحسب سمعتهم الرسمية . وقد يدعو وزير الخارجية زملاءه من الوزراء وكبار موظفي وزارته الى الآداب التي يقيمها . وفي هذه الحالة يحتفظ للممثلين السياسيين بمراكز الشرف مهما كانت رتبهم ودرجتهم . اذ يعتبر وزير الخارجية في تكريمه للاجانب ومزايا الآداب واليافة في بلادهم .

ولكل دولة نظام للمراسم خاص بها مما يحدو بالممثل السياسي نور وصوله الى مركز عمله ان يبان الى معرفة العادات المتبعة فيها والتقيد بها . ويلبس المدعوون في هذه الحفلات والآداب الرسمية اللباس العادي ما لم ينص في بطاقة الدعوة على لباس خاص كالفرانك والسجورين .

وتوضع الأوسمة على اللباس : فحاملو الوسام الاكبر يضعون رصاصة الوسام على اللباس سواء كانوا في زيارة شخص ادنى او مساو لهم او اعلى مرتبة منهم . وفي المناسبات الكبرى يتسحون بالوسام الاكبر بوضعه من الكتف اليمنى الى الجنب الايسر تحت اللباس ويكتفى بالرصاصة في الولائم والحفلات الساهرة .

وإذا دعي وزير الخارجية لمادة لدى أحد رؤساء البعثات السياسية ،
كان له المركز الأول ثم يليه السقواء أو زملاؤه من الوزراء .

مراسلات الوزير :

ان معرفة اصول المخابرة هي على جانب من الهمية بالنسبة لوزير
الخارجية ، وعليه ان يتوع عبارات المجاملة في مخابراته بحسب ما يكون المرسل
اليه اعلى منه مقاماً او مساوياً له او ادنى منه .

ففي النشاط الدبلوماسي ، كما في علاقات المجتمع العادية : يعتبر
الخروج عن آداب المراسلة دليلاً مخجلاً على نقص في التهذيب ، ولا يغفر
لوزير الخارجية ارتكاب أية خطيئة من هذا النوع .

استقالة وزير الخارجية :

يقوم وزير الخارجية بإبلاغ استقالته الى الممثلين الاجانب بكتاب ينوه
فيه بما كان يخالجه من السور للعواطف الصادقة التي ابدوها نحوه اثناء قيامه
بعمله . كما يعرب عن امله في ان لا تحول استقالته دون استمرار العلاقات
الطيبة والصلات الودية التي اتيح له رعايتها .

ويقوم ايضا بإبلاغ ذلك الى ممثلي بلاده في الخارج شاكرأ لهم ما بذلوه
من جهود قيمة : وما اظهروه من براعة ومقدرة وثقان في العمل . مما كان له
عوناً على اداء مهمته .

ويجب الممثلون على ذلك بكتاب يتضمن عبارات المجاملة المعتادة في
هذه المناسبات .

الفصل الثاني

رجال السلك السياسي

١ - منشأ وظائف السلك السياسي :

قد ينحدر على رؤساء الدول ووزراء خارجيتها القيام مباشرة بحل الخلافات الدولية من سياسية وقانونية واقتصادية . هذه الخلافات التي تنشأ بين مختلف الدول - اذ ان مقابلاتهم النادرة التي سجلها التاريخ قد اقتصرت على حل القضايا ذات الطابع الخاص ، مما لا يمكن اخذها قاعدة مبنية في المفاوضات . وفي الواقع ان مقتضيات الحكم - وادارة شؤون الدولة - يحولان دون قيامهم بالاتصالات المباشرة المستمرة . ومن ذلك نشأت ضرورة ايجاد ممثلين لرئيس الدولة لدى الحكومات الاجنبية . لهم صلاحية المفاوضات باسمه ، وايجاد حل للقضايا الناشئة عن تشابك المصالح ذات الاهمية الخطيرة . تلك القضايا التي نكتاريوما بعد يوم وتزداد تعقيدا نتيجة توسع العلاقات السياسية وتقدم المدنية ونمو الصلات بين الدول باطراد .

فالمثل السياسي اذن هو الذي يتم بعلاقات دولته الخارجية . ويسعى لتنميتها باتصالاته المباشرة مع وزير خارجية الدولة المعتمد لديها . ويطلق ايضا هذا اللقب على الشخص الذي يوفده رئيس الدولة بمهمة خاصة لتمثيل بلاده في مؤتمر ما والمفاوضة باسمها . وبصوره عامة فهو المعتمد السياسي المكلف بتمثيل بلاده والدفاع عن مصالحها العامة حينما تصطدم بمصالح الدول الاجنبية .

اما المندوب فوق العادة فهو الممثل الموفد من قبل رئيس الدولة لتقديم التهانئ او التعازي ، او لتأدية مهمة خاصة تزول بانتهائها صفته . وبعد ان كان هذا اللقب مقتصرا على المكلف باداء مهمة مؤقتة ، اصبح يطلق بدافع العادة على الممثلين الدائمين .

٢ - درجات الممثلين السياسيين :

لم تعرف القرون الوسطى غير درجة واحدة للممثلين السياسيين ، غير انه منذ اخذت القصور تزهر بسفرائها ، وتبارى في ضروب المظهر والاراسم

والاستقبال ، ومنذ اخذ الملوك يعتبرون السفراء ممثلين لهم . ويخصونهم بما يليق بمنزلة موفدهم من مظاهر الحفاوة والتكريم . نشأ بين السفراء نزاع على الاسبقية وازدادت نفقاتهم زيادة باعطة . مما دعا بعض الدول لتعيين ممثلين من طبقة ادنى تفاديا للنزاع المستمر والتنفقات المتصاعدة ، وبذلك خفت وطأة التنافس على الاسبقية ، واصبح لكل ممثل مراسم خاصة تتفق مع درجته .

ويمكن تصنيف الممثلين السياسيين الى فئات مختلفة :

١ - بحسب اهمية وطبيعة ومدى مهمتهم . دائمة كانت او مؤقتة .

٢ - بحسب كونهم معتمدين لدى الدول الاجنبية لتزويد حكوماتهم بكل ما يعتبر ذا صلة بنشاطها السياسي ، والسهر على استمرار العلاقات الودية بين الحكومتين . والقيام بالمفاوضات المتعقبة وحماية مواطنيهم . . . الخ ، او موفدين لمعالجة بعض الشؤون الخاصة او القيام بمهام رسمية ذات صبغة سياسية او عامة سواء اكانت سرية ام علنية .

وقد تعتمد بعض الدول ذات السيادة الناقصة او الحكومات الفعلية غير المعترف بها الى افراد ممثلين سياسيين ، من خارج السلك الدبلوماسي . يكلفون بمهمة خاصة تتعلق بكيان الدولة . وفي الحروب الاهلية يلجأ الى الاسلوب نفسه الثائرون الذين اعترف بهم كحكاريين نظاميين . والى جانب هؤلاء الممثلين نجد الرسل السريين والمندوبين المفوضين . وهؤلاء على فئات ثلاث :

أ - المفوضون العاديين :

ويكلفون بتمثيل حكوماتهم في المفاوضات والمحادثات الفنية والاقتصادية كشؤون الملاحة وتعيين الحدود . والتسوية . والمواصلات . . . الخ .)

ب - أعضاء اللجان الدولية المؤقتة :

وتؤلف هذه اللجان من قبل دولتين او اكثر لمدة مؤقتة بغية ايجاد حل للقضايا الطارئة التي تنتج عن الاحداث الدولية .

ج - أعضاء اللجان الدولية الدائمة :

وهي التي تسهر بصورة دائمة على المصالح المتوقعة بها كلجنة الداتوب الاوربية ولجنة الكونفو الدولية . . . الخ .

اما الرسل السريون ، فان مهمتهم تبقى عادة مكتومة ، ويوفدون من قبل حكوماتهم الى البلاد الاجنبية لمراقبة تصرفات مواطنيهم الذين يشتبه بانهم يحيكون المؤامرات ضد بلادهم : او لالتقاط اسرار البلاد الاجنبية سباسبية كانت او عسكرية .

ومن هؤلاء الرسل من يتمتع بثقة رئيس الدولة الشخصية فيوفده للقيام بمعالجة قضايا هامة وسرية لدى الحكومات الأجنبية دون أن يكون له في الظاهر أية صفة رسمية . وعلى هذه الحكومات أن تسهر على حماية هذه الفئة الأخيرة من الرسل . ولا يطلب منها القيام نحوها علنا بمهام الحفاوة المعتادة .

وبحسب للممثلين السياسيين الجمع بين وظائفهم الأصلية وبين المهمات الخاصة ذات الطابع السياسي أو المتعلقة بالمراسم والمجاملات الدولية ، كما يحق للرسل السريين أثناء قيامهم بالمهمة . الجهر بصفتهم الدبلوماسية إذا لم يبق نمة ضرورة للتصديق بمزايا الكتان وفوائده .

٢ - العوامل المميزة لمختلف فئات الممثلين السياسيين :

يمكن التمييز بين فئات الممثلين السياسيين بحسب الاعتبارات التالية :

أ - مدى السلطات الممنوحة لهم :

فمنهم من يكون ذا سلطة محدودة . ومنهم من يتمتع بسلطة مطلقة وهم السفراء والوزراء المفوضون . وقد غدت التسمية الأخيرة في العصر الحاضر مجرد لقب لممثل الدرجة الثانية المعروفين بالمندوبين فوق العادة والوزراء المفوضين ، دون أن توحى هذه التسمية إلى وجود سلطة مطلقة كما هو حال كبار موظفي الإدارة المركزية لوزارات الخارجية .

ب - مدة المهمة :

وهي إما دائمية مالم يعزل الممثل أو ينقل لمقتضيات المصلحة ، وإما مؤقتة تدوم فترة قصيرة أو محدودة كعمدة المندوب فوق العادة . ولما كان هذا الأخير يتقدم في الأسبقية على الممثل العادي ، نشأ النزاع بين الممثلين من هاتين الدرجتين ، فاضطرت الدول إلى منح لقب فوق العادة إلى السفراء والوزراء المفوضين ، واستمرت هذه التسمية سارية على غير ما وضعت له إلى وقتنا الحاضر بالرغم من القواعد التي نص عليها نظام فيينا .

ج - طبيعة العمل :

عمل الممثل السياسي إما أن يتعلق بكيان الدولة وتكون له صفة المفاوض ، وإما أن يتعلق بالمراسم والمجاملات الدولية ، كان يكلف الممثل بتقديم آيات الشكر أو فروض التهاني والتعازي في مناسباتها . ومن هذا القبيل ما كان يطالب به البابا حين نسيته سدة البابوية . ولما كان الموقدون بمهمة خاصة لا يتمتعون

بالصفة الدبلوماسية . كانت الاسبقية للممثلين المعتمدين : الا انهم في الواقع يمنحون حق التقدم من قبيل المجاملة واللياقة : وتكون الاسبقية فيما بينهم تبعاً لدرجتهم في السلك . وعند تساوي الدرجة يعتبر التاريخ الاسبق لتقديم كتاب الاعتماد .

د - الرتبة في السلك الدبلوماسي :

ان رؤساء البعثات الياية ينتمون الى اربع درجات لكل منها تسمية خاصة :

- ١ - السفير فوق العادة والقاصد الرسولي (*Légat, Nonce*)
- ٢ - الوزير المفوض والمندوب فوق العادة ونائب القاصد الرسولي (*Internonce*)
- ٣ - الوزير المقيم (*Ministre Résident*)
- ٤ - القائم بالاعمال : الاصيل (*Chargé d' affaires*)

٤ - صفة الممثل السياسي :

الممثل السياسي موظف كمائر موظفي الدولة . يعهد اليه بممثل بلاده في الخارج . والقيام بمراسم المجاملات التي تفتضيها المناسبات الدولية . وصفته هذه معترف بها لدى الدولة المعتمد لديها . واما بتظر بقية الدول فهو شخص عادي يتمتع لياقة ببعض الاعفاءات لدى مروره في اراضيها .

ان تمثيل الدولة هو الصفة البارزة للعمل السياسي . ويعتمد بعضهم خطأ انها محصورة في ممثلي الدرجة الاولى اي السفراء ، فلنا منهم ان هؤلاء السفراء يمثلون وحدهم شخص ورئيس الدولة ، غير ان جميع الممثلين السياسيين عدا ممثلي الدرجة الرابعة ينتمون في الواقع بالصفة التمثيلية : اذ انهم رسل رئيس الدولة الذي ينيهم عنه لتعذر قيامه مباشرة بمعالجة شؤون الدولة الخارجية ، واذا كان ثمة تفاوت في استقبال الممثلين والحفاوة بهم . فانما يعود ذلك لاعتبارات معنوية .

اما من حيث المراسم . فيتمتع الممثل السياسي بحكم وظيفته بمظاهر الاحترام والترحيب . وتحرم الحكومات على احترام قواعد المراسم المتبعة والسهر على تنفيذها بدقة : لان مخالفة آداب المجاملة والضيافة تعتبر اهانة للممثل ، تترك اسوا الاثر في نفسه . ان لم تؤد الى الاحتجاج او المطالبة بالاعتذار والترضية الادبية .

الفصل الثالث

مؤهلات الممثل السياسي وصفاته

يجب ان يتحلى الممثل السياسي بنسب صفات الكمال والفضائل . وان يكون كيا حلو الحديث لطيف المعشر ، لين العريكة . يكتسب بنعمته عطف الاقوياء . حازما يسيطر بباسه على الضعفاء . سريع الخاطر ، قوي الحجة ، عالما بمخارج الكلام واجوبته . يدرك الامور ويقدر نتائجها . وهذه الصفات هي غالبا نتيجة استعداد قطري ينمو في البيئة الاجتماعية ويكمل في ميدان العمل ، ولا تكتسب بمجرد المطالعة ومجالسة الكتب والمؤلفات .

ان المران والتجربة في الحقل الدبلوماسي يعدان من انجع الوسائل لتكوين شخصية الممثل ، على ان النجاح والفضل مشروطان بالحظ . ومن الخطا ان يستند اليهما الراي العام في تقدير رجل الدولة اذ من العدل ان تؤخذ بعين الاعتبار الروح التي يعالج بها اعماله بشكل عام .

غير ان التجربة وحدها غير مضمونة النجاح وقد تورث اسوا النتائج . لانها تعلم الدبلوماسية عن طريق ارتكاب الاخطاء والهفوات . وعلى الممثلين ان يسعوا لسلوك ضمن الطرق لتادية المهام الملقاة على عاتقهم على احسن وجه ، والخروج بنجاح من المازق التي قد يقعون فيها والمشاكل التي قد يتعرضون لها .

القسم الاول — الصفات الخلقية

يتطلب السلك الدبلوماسي تجردا وشجاعة . واستعدادا لتضحية المصالح الخاصة في سبيل الواجب . بحيث يكون الممثل السياسي الذي يسهر على تنفيذ اوامر دولته لا يعرف التعب ولا يدع الملل والضجر ينسريان اليه ، فيسعى جهده لاختفاء انفعالاته النفسية وما يعتريه من اليأس والامة . ويحرص على حفظ كرامته فلا يسيء الى احد ويبدو حتى في اشد الازمات هادئا مطمئنا الى نجاحه .

وعلى الممثل السياسي ان يكون شريفا ، مستقيما ، صريحا ليكتسب ثقة اركان الحكومة المعتمد لديها ، تلك الثقة التي لا تنشأ الا بعد الوثوق من حسن سيرته وصدق اقواله ، وعندئذ يسمى هؤلاء لكسب وده ولا يتأخرون

عن اطلاعه على خفايا الامور واستقباله متى شاء . ويعكس ذلك قانهم يجلبون من الممثل المرآة المتلون في اقواله . التسخوف باتارة القتن والدسائس . مهما كانت تافهة .

وصفوة القول يجب ان يكون الممثل السياسي نبيلًا يتصف بالاخلاق السامية والمزايا الكريمة ، وان يتحلى بالصفات الآتية :

١ - حسن النية :

ان الممثل الشريف لا يعول على الوعود الكاذبة وسوء النية في سبيل انجاح مهمته . ومن الخطأ الظن بان الممثل اللامع يجب ان يكون متقنًا لاساليب المكر والخداع . التي تعتبر في الواقع نتاج الفكر الضيق المحدود لان مجرد اكتشاف هذه الاساليب يقضي الى الابد على حسن سمعة الممثل ، وينال من شرف دولته . فمن صالحه اذن ان يبرهن على صفاء سيرته وحسن نيته حكومته ، ولا يتم ذلك الا بالصراحة والصدق ليصبح كلامه موثوقا ويحظى بتقدير الجميع .

ليست الدبلوماسية علما جامعا لاساليب المرافاة والخداع . فنوفر حسن النية اكثر ضرورة في العلاقات الدولية منه في أي حقل آخر . لانه يدعمها ويخلع عليها صبغة لفة دائمية . كما انه لا يتعارض مع حق الممثل في ابداء التحفظ الذي يزيد الثقة به قوة ومثانة .

٢ - الصراحة والصدق :

واذا كان لا بد للممثل السياسي من الصراحة والصدق فليس معنى ذلك ان يكون ساذجا مغرطا بصراحته بحيث يقدمو العوية في ايدي زملائه وضحية اساليبهم الملتوية . ان العالم مليء بالمداهنات والرياء ولا بد لكل انسان من معرفة ذلك لا ليخدع غيره بل لكي لا يخدعه غيره . والممثل السياسي النابه من يستطيع التملص من السؤال المحرج الذي قد يطرح عليه بجواب مبهم حتى ولو كان غير صحيح ، وليس في تصرفه هذا ما يمس بكرامته او يسيء الى سمعته . وقد يكون الكذب احيانا مشروعا بل واجبا اذبا ، كما لو كذب الانسان على جاره او قريبه اذا كانت الحقيقة تؤله . ويعتبر الجواب الغامض دفاعا مشروعا اذا كانت الاسئلة تنم عن الخيث والخداع لان السكوت قد يعد اقرارا وموافقة ، فاللجوء الى هذا الاسلوب اذن يحول دون محاولة سرقة الآراء والافكار ، وان كان الممثل السياسي البارع لا يلجأ اليه الا بتحفظ واحتراس .

٣ - الحزم وقوة الإرادة :

ولكي يستطيع الممثل عند الايجاب ان يدافع بقوة عن مصالح بلاده

وشرف نولته لا بد له من أن يكون حازما . يتابع بثبات واهتمام تنفيذ القرارات التي يتخذها بحكمة وروية . فالتردد قد يضر بحسن سير الأمور . ولا شك أن الرجل الحازم يتخذ القرارات الملائمة وينفذها بدقة وقوة . يعكس الخجل فانه يعجز عن ادراك اهدافه ويضطرب عند مواجهة المشاكل الطارئة : وكثيرا مايكشف الخوف عما يخفيه من اسرار بما يرسم على وجهه من انفعالات نفسية ، وما يظهر في حديثه من اضطراب وخلل .

٤ - قوة الملاحظة ورجاحة العقل :

الممثل السياسي هو عين بلاده الساحرة ، يلاحظ ما يهمها من الأمور الخطيرة . ويسمى دائما لان تكون آراؤه وملاحظاته متزنة . وصادرة عن عقل راجع وفكر ناضج . بحيث يستطيع تحقيق المهام الموهوبة اليه على احسن وجه .

٥ - الكياسة ودماثة الخلق :

يحرص الممثل على احترام عادات الدولة المعتملة لديها وتقاليدها وشعائرها ولا يسمح لنفسه بابداء اي انتقاد او ملاحظة بشأنها ، ويسعى للوقوف على دقائق تلك العادات مما يساعده على تجنب الوقوع في اخطاء جسيمة : فليس من اللياقة في شيء أن يحتفل الممثل بعيد ما في اليوم الذي يعلن فيه الحداد رسميا من قبل الدولة المعتملة لديها . وكذا الاسرار على السفر في الوقت الذي يحتفل فيه بتدوم رئيس دولة الى العاصمة . ومن المفيد ان يكلف أمين سره لاعداد قائمة بالناسبات الرسمية التي تقام فيها الحفلات والاستقبالات خشية اغفال واجب الاشتراك بها .

ومن ابرز واجبات الممثل بوسيق روابط المودة والصداقة مع رجال الدولة المعتملة لديها ، فيتمكن برفقه وبشأنه وعدوية حديثه من تسمية ملاقاته معهم مما يدعم مركزه ازاء زملائه وموظفيه . ويهل عليه معالجة القضايا العسيرة . وليس من الكياسة التصليب في الرأي بشكل يزيد الأمور تعقيدا ، نالاخلاق الرضية وبشاشة الوجه ورقة الحديث وعدويته تحمل على اللين والتساهل وبدل ما امكن من المساعدات . وبصورة عامة نعتبر عاملا اساسيا للنجاح في الميدان الدبلوماسي .

٦ - الابتكار :

ان القدرة على الابتكار تظهر سجايا الممثل واستعداداته وتزبيده حظوة واعتبارا ، وليس ثمة ما يمنع الممثل السياسي من أن يكون مبتكرا شريطة ان لا يخل بالتقاليد المتبعة والعادات المحلية وان لا يناهض اتجاهات الرأي العام وميوله .

يسعى الممثل السياسي لتقوية مركزه الشعبي بكل الوسائل المشروعة . فالاعجاب الذي يشهده يمتد في الواقع الى بلاده . ومن المألوف أن يسمع بالمكانة التي تحتلها بلاده لدى الدول الاخرى . ومن الصعب اذا كانت الامة مكروهة ان يتمكن ممثلها من تغيير هذا التيار الجارف وتنمية عرى الصداقة المضمحلة وتوطيدها من جديد . غير ان الامر ليس بالمستحيل ، فعلى الممثل البارع ان يسعى في هذا السبيل منعينا يعزله راحة التي تنس عليها ، وباقامة الولايم والاحتفالات في المناسبات المختلفة . مما يكون له احسن الانر . ولا سيما ان الانسان مطبوع بفطرته على حب الاشتراك في الحفلات العامة والولايم الرسمية . وهي الحقيقة ان جو الموائد يشر العواطف الودية ويضعف من حدة الاعصاب المتوردة .

ان نشاط الممثل السياسي يجد في الولايم والابهاء مرتعا خصبا يتزود فيه بالأخبار المتنوعة من المدعوين على اختلاف مراكزهم وزعمائهم ، ويستطيع في هذا الجو المرح وتلك الاجتماعات البهجة ان ينشئ ما يعاينه في مكتبه من اعمال سرهقة . واكداس من المعاملات والاوراق لا طائل تحتها .

٨ - الشجاعة :

ان الثقة بالنفس والشجاعة الادبية من اهم الصفات التي يجب ان يتحلى بها الممثل السياسي . والجلد وطول الأناة خير ذخيرة لمن يتحمل مسؤوليات جسيمة ويقوم بإعباء شؤون الدولة الخطيرة . ولا ريب ان الاخلاق السامية هي المظهر الاول لشجاعة الممثل ومروءته .

٩ - الأناقة والمظهر الحسن :

ان سلامة الجسم ووسامه الوجه وأناقة اللباس تكسب الانسان مظهرا حسنا وحظوة فائقة سواء في الحياة الاجتماعية أو في الحقل الدبلوماسي . فالمظهر يفرض الاحترام ويثير الإعجاب ، في حين ان أهمال اللباس قد يدعو الى الاعتقاد خطأ بنقص في المداير العقلية . واذا ما تفتت العادات المحلية بارتداء البسة قديمة الزي كان من المنحصر ان يراعي الممثل تلك العادات المريعة دون تدمير أو شكوى . ومن المسجوع به في البلاد الحارة ان تكون الملابس خفيفة بشكل لا يتعارض مع كرامة الممثل والآداب العامة .

القسم الثاني — صفات العمل

١ - الدقة في العمل :

يجدر بالممثل ان يكون دقيقا في عمله . متقنا له ، وهذا ما يسمح له

بتوفير الوقت والجهد - ويكتب بذلك تقدير رؤسائه ومعارفه : ويغدو مثلاً صالحاً لمؤوسيه يحذون حذوه وينجون على غرار .

٢ - الاتصالات المباشرة :

ذكرنا أن طبيعة عمل الممثل ليست بين جدران مكتبه ولكنها في البيئة الاجتماعية . فإذا ما لازم مكتبه وانغمس بين الأوراش والمعاملات ، نسي مهمته الأساسية واعتمد على زائريه وعلى الصحف المحلية في تزويده بما يجري حوله من حوادث . قد لا تكون صحيحة . لذلك لا غنى له عن أوتياء الأبناء وحضور المآدب والحفلات . وزيرة الأماكن التي قد يجد فيها من يستفيد من معلوماتهم فيدونها مع ملاحظاته : وعليه أن يبدل من الجهود ما يناسب مع أهمية الظروف والأحوال التي يواجهها . وإذا لم يتطلب مركز عمله سوى الإقتصار على التمثيل فقط . فمن الضروري أن يستفيد من أوقاته بالدرس والمطالعة . وبعد نفسه للقيام بأعباء مهام أكثر أهمية وأشد خطورة .

٣ - المعلومات الفنية :

أن المركز الممتاز الذي يشغله الممثل السياسي يتطلب منه أن يكون متمكناً من العلوم ، ولا سيما التاريخ السياسي والدبلوماسي والقانون الدولي العام والخاص . وواقفاً على دقائق المعاهدات والاتفاقات الموقعة بين دولته والدولة المعتمد لديها . وأن يتزود بقائمة تحوي أهم المراجع وأسماء الكتب القيمة التي يستطيع مطالعتها لمعالجة القضايا الطارئة والخطيرة . ولا بد من الإشارة هنا إلى أن قسماً كبيراً من رأس مال الممثل الملحق يأتي عن طريق تجاربه اليومية لا عن مجرد الاطلاع على النظريات العلمية المدونة .

ومن البديهي أن يتقن الممثل أصول المراسلة الدبلوماسية وصيغة مختلف أنواع الوثائق وأن يلم بالأنظمة السياسية والاقتصادية والإدارية النافذة في البلاد المعتمد لديها ، وبكل ما يتعلق بمهمته من حقوق وامتيازات واعفاءات ومراسم وعادات متبعة . وتعتبر معرفة البلاد المعتمد لديها معرفة تامة خير عون له على تفهم تقنية البيئة التي يعيش فيها تفهماً يساعد على مزاولة أعماله والاستفادة من جهوده . فإذا ما اطلع على تاريخ البلاد تبنى له أن يذكر أبطالها وما قاموا به من الأعمال التي خللت أسماءهم وبيوت بلادهم المركز اللائق بها ولا شك أنه يكتب بذلك محبة الشخصيات البارزة ويزداد لديهم تقديراً واحتراماً .

ومن الطبيعي أن يطلع الممثل على الكتب التي تشرح أوضاع البلاد وأن يزور مختلف الأشخاص الرسميين ويقوم برحلات متعددة في أنحاء البلاد ليطلع على نفسية السكان ويدرس الشؤون المحلية مما يكون له أبلغ الأثر في أداء مهمته .

٤ - المقدرة الخطابية والأدبية :

كثيرا ما يدعى الممثل السياسي لالقاء كلمة في الاجتماعات العامة ، فاذا كان لديه الاستعداد الكافي للخطابة لقي النجاح والتقدير اللائقين به ، فسهولة الالقاء واجادة الكتابة يعتبران بالاضافة الى قوة التمييز وسلامة التفكير من اكثر الصفات ضرورة للممثل ، واثرا الادب في النشاط الدبلوماسي قديم العهد ، اذ يستطيع الممثل بثقافته العامة ومعرفته للغات والاداب الاجنبية وبما له من علاقات في مختلف الاوساط ان يكون كاتباً متخوقاً يزود بلاده بالدراسات القيمة والمفيدة .

٥ - معرفة لغة البلاد :

ان الممثل الذي يتقن لغة الدولة المعتمد لديها ينال من محبتها القسط الوافر ويقيم الدليل على استعدادده لفهم روح الامة وثقافتها . ورغبته الصحيحة في اقامة وتوطيد العلاقات الودية معها . ومعرفة لغة البلاد تتيح للممثل الاتصال المباشر باقطاب الحياة - وادراك كنه حديثهم وحقيقة اهدافهم ، وتوفير عليه عناء الاستعانة بترجمان وما ينشأ عن ذلك من التباس ومفالات .

الفصل الرابع واجبات الممثل السياسي

من أبرز واجبات الممثل السياسي جمع أدق المعلومات واشبطها عن موارد البلاد الموفد إليها ومدى تجارتها وأسماء رجالها السياسيين وقواها العسكرية والبحرية . الخ . وقد أصبحت هذه المهمة الآن سهلة بفضل ما ينشر من التقارير والإحصاءات والمذكرات . على أن الحصول على هذه المعلومات ما زال محفوفا بالمشقة لما تبدله كل دولة من حرص شديد على أخطائها وأحاطتها بسياج قوي من الكتمان . أما الشرائع الرسمية فهي تحتاج إلى مقدرة فائقة لاستخراج النتائج الصحيحة منها .

ويجب أن لا يغرب عن بال الممثل أن من أولى واجباته أن يبرهن لحكومته بنشاطه المستمر وتحرياته اليومية أن البلاغات الرسمية ومقالات الصحف الكبرى وبرقياتها لا تغني عن المراقبة المباشرة التي يقوم بها الممثل اليقظ الذي في غمرة الحوادث . ولا يحسن أن معظم الصحف هي إما لأن حال الأحزاب السياسية المنغصة في ميولها الحزبية أو التي تنجنب خلق المشاكل لحكوماتها . والممثل اليقظ يضيف إلى تقريره غالبا ملاحظاته الشخصية ويلفت نظر الدولة المعتمد لديها إلى الأمر السيء الذي تتركه لدى حكومته بعض الأخبار والنصريات . أما إذا كلف الممثل القيام بالمفاوضات . فعليه - إذا تعقدت - أن يتوقف عن متابعتها ريثما تصله تعليمات وتوجيهات جديدة من حكومته . فعندئذ يتابع المباحثة والمناقشة بما عرف عنه من حزم وإخلاص ودوية .

وجدير بالممثل السياسي أن يراعي الواجبات التالية :

التيقظ والانتباه :

من الضروري أن يكون الممثل يقظا ومدركا لحقيقة المهمة التي يجب أن يقوم بها نحو سياسة بلاده دور مبالغة أو إفراط . وعليه أن يكون مطيعا كالجندي لتعليمات حكومته وأن يعمل ضمن الحدود المرسومة له .

٢ - تجنب الأعمال التجارية :

إن كرامة الممثل ومقتضيات عمله يحتمان عليه الامتناع عن القيام بالأعمال التجارية في البلاد التي يقيم فيها سواء أكان ذلك بشراء عقارات للاستغلال أم بالمساهمة في الشركات المالية ، لأن قي ذلك ما يسيء الى مكانته وسمعته . ويعرضه أحيانا للمثول أمام السلطات القضائية المحلية ، فضلا عن أنه يؤثر على حسن تفهمه للأمور وتقديره لها .

٣ - الاستئذان فيما يراد نشره :

هناك قاعدة عامة تحتم على الممثل السياسي أن يستأذن الدولة المعتمد لديها في كل ما يريد نشره عنها من كتب أو مقالات ، وعليه أن يستأذن حكومته فيما يريد نشره من دراسات تتعلق بالسياسة العامة .

٤ - الرشوة :

اختلف العلماء في موضوع الرشوة فلم ير (كالير Gallières) مانعا من شراء الضمائم ورشوة الصحف وصغار الموظفين . ودعّب الى أبعد من ذلك فأوجب على الممثل تقديم المنح وتخصيص الرواتب السريّة لمن لهم علاقات بمختلف الأوساط ليزودوا بما يحتاج من أخبار ومعلومات .

وقد لاحظ (ساتو Satow) أن أسلوب الرشوة قديم العهد واعترف بما كان له من فضل في نشر مقالات في الصحف اليومية تؤثر على ميول الرأي العام واتجاهاته ، أما (شمولتز Schmolze) فإنه يجزم بأن القانون الدولي العام يستنكر طريقة الرشوة بصورة قاطعة ، مما حدا بالدول التي سبق لها استعمالها أن انكرت ذلك وسلّمت بعدم مشروعيتها . وإذا ما ارتقم الممثل بدافع مهمته على اللجوء الى هذه الأساليب وجب عليه أن يحافظ على كرامته وشرف بلاده ما أمكن .

٥ - التزود بالحكمة والتحفظ والكتمان :

من الواجب أن يحترم الممثل مركزه وأن يعين في أقواله والفاظه خاصة أمام زائريه أو موظفيه ، وأن يكون حذرا من الأشخاص الذين يغمرونه عند وصوله ببعض من اللطف والأكرام . إذ أن الرزاة والرصانة من أميز صفات الممثل ، فإذا ما عرف بهذه الصفات تمتع بسمعة ممتازة وأصبح موضع احترام وتقدير الجميع .

والممثل اللامع لا يطلع أحدا على أسرارهِ قبل الوقت المناسب - ولا يتظاهر بإخفاء سر ما - ولا تأخذُه الحدة الى الدرجة التي يضطر معها لإفشاء أسرار هامة يدعي بها رأيه ويغوي حجه .

٦ - أن يسمع أكثر مما يتكلم :

أن خير نصيحة تقدم للممثل أن يسمع أكثر مما يتكلم . وأن يحمل غيره على إفراغ جعبته ، وعليه أن يصغي بانتباه وتفكير زائدين إلى محدثه ، وإذا ما اضطر إلى الجواب فليكن جوابه محكما ، فلا يتسرع بالنصريح عن معلوماته وآرائه . وإذا ما أتيح له القيام بالمفاوضة أو المحادثة فليعرض موضوعه بشكل تدريجي . وليقف عند الحد الذي يضمن له معرفة استعداد محدثه ودرجة قبوله لما يعرضه . وعندئذ يغير مجرى حديثه بحسب موقف مخاطبه وثبرة صوته وما يرسم على وجهه من شارات الاستحسان أو الاستنكار . ومن أهم أساليب المفاوضة أن يتمكن المفاوض من عرض أفكاره على مراحل بحيث يتمكن في كل مرحلة أن يحصل على اقتناع وموافقة الطرف الآخر .

ولعل ضمن طريقة للممثل يعرف بها موقف محدثه : أن يضع نفسه مكانه ، فيستطيع بذلك وبقليل من الجهد الفكري أن يعلم مواطن القوة والضعف في مقترحاته ، وأقصى ما يأمل الحصول عليه . وكيف يحمل محدثه على التساهل والانصياع .

٧ - عدم اذاعة التعليمات :

قد يضطر الممثل لأعلام السلطات المختصة مضمون برقية واردة إليه ، ففي هذه الحالة يسمح لمحدثه أن يسجل بعض النقاط التي يهمه أمرها . ما لم يكن قد أعد له مذكرة موجزة عنها ، وفي جميع الأحوال لا يسلم الوثيقة نفسها إلا بأمر صريح من حكومته . وإذا وردت هذه الوثيقة رموزة (أي بالشفرة) وجب عليه أن يقرأ بعض كلماتها ، ويؤخر أو يقدم بعض جعلها ، كي لا يعطي الدولة المعتمد لديها فرصة اكتشاف اصطلاحات الرموز المتفق عليها .

٨ - التقيد بتعليمات حكومته :

يجب أن تتم أعمال الممثل السياسي في جو من الكتمان الشديد ، وضمن التعليمات التي يتلقاها من حكومته ، وعليه أن يستأذن مرجعه الرسمي قبل الإقدام على أي عمل خطير ، ما لم يكن منتعنا بسلطة كافية . ويجب أن لا يغرب عن بآله أنه إذا ما تكلم رسميا فأنما يتكلم باسم الحكومة التي يمثلها ، وإذا مافاوض أو وافق أو رفض أو اقترح أو تعاهد فكانما قامت بذلك حكومته ، فمهمته في الحقيقة هي أن يعرض بلباقة وحكمة وجهة نظر حكومته ، ويدافع عنها بإيمان راسخ ، وعقل راجح ، متخيرا لذلك الوقت الملائم والوسائل التي تضمن النجاح . وهذه المسؤولية الملقاة على عاتق الممثل تزيد في قيمة شخصه وأهمية مركزه وتتطلب منه أن يتحلى بالرزانة والرسانة .

أن صعوبة المواصلات في العهود الماضية أوجبت منح الممثل سلطة واسعة

في تفسير ما يتلقاه من التعليقات لحل المشاكل الطارئة : مستعينا على ذلك بنجاريه السابقة ومواهبه الشخصية . أما اليوم فقد أصبحت سلطته محدودة بفضل انتشار وسائل المخابرات السلكية واللاسلكية التي تمكنه من الاتصال بسرعة بحكومته . ليطلعها على التعديلات التي يقترحها . او ليطلب منها معلومات إضافية .

٩ - تقريره عن مقابلاته لوزير الخارجية :

يترتب على الممثل السياسي ان يرسل الى حكومته تقريرا شاملا كلما قابل وزير خارجية الدولة المعتمد لديها . وعليه ان يدرس بدقة الحديث الذي دار بينهما اثناء الاجتماع . خشية ان يكون الوزير قد تجاوز في حديثه اهداف حكومته ، او اسرف في اعطاء وعود لا يستطيع الوفاء بها . فمن الحكمة اذن ان يعرض على الوزير النقاط الرئيسية التي ذكرها في تقريره : ليعيد النظر فيها ، وينقح ما يرى ضرورة لتنبجه . والا تعرض الممثل نفسه لتكذيب الوزير عن غير سوء قصد .

ومن الضروري ان يكون تقريره سهل الالفاظ ، واضح الاسلوب ، خاليا من العبارات المنقطة والكلمات الفارغة . وان يورد فيه الاخبار المؤلة بلباقة وبشكل مقبول ، بحيث لا تحدث لدى من يقرؤه صدمة قد تكون سيئة الاثر . ولا شك ان هذا الحرص سيكون موضع تقدير رؤسائه واحترامهم .

١٠ - كتمان السر :

ان كتمان السر يعتبر من اهم اسباب النجاح في الحياة . اما في الحقل الدبلوماسي فهو من طبيعة العلاقات الدولية . وللسر الدبلوماسي طابعان الاول مشترك لاطلاع عدة اشخاص عليه كرؤساء الدول والوزراء والممثلين السياسيين ، والثاني مملوكي باعتباره الشرط الاساسي للقيام بالاعمال الدبلوماسية .

وحيثما تقرر مبدأ تسجيل جميع المعاهدات المفقودة لدى امانة السر العامة لعصبة الأمم . ساد الاعتقاد آنف بان هذا التدبير سيقضي على المفاوضات الدبلوماسية السرية . غير انه في الواقع لم يجد قتلا ، لان قوة العهد بين الأمم والافراد متوقفة على مدى احترامهم لتلك العهد ، واما قيعتها العملية والحقيقية فهي رهينة القائدة والمصلحة التي تحمل الطرفين على احترامها بعد ان وافقا على عقدها بملء اوداهما .

ويرى جول كامبون (Jules Cambon) انه يتحتم على المفاوض ان يكون كتوما ، فيؤدي بذلك واجبه السلكي نحو حكومته . وبراغي في الوقت نفسه شعور زميله في المفاوضة . فالمفاوضة نوع من المحادثة : لا يجوز لاحد الطرفين التصريح عنها الا بموافقة الطرف الآخر : فاذا ما اطلع احدهما الراي

العام على تردد زميله ومساومته فانما يكون قد قطع خط الرجعة عليه وعلى نفسه أحيانا ، مما يعرض المفاوضات للفشل الذريع . وهناك عوامل عديدة كالكرامة الشخصية ، والمصالح الخاصة ، والتقاليد المتبعة ، وتطاحن الأحزاب في الداخل ، تؤنر جميعها على تغيب المفاوضات ، ولا يمكن التغلب عليها إلا اذا تم العمل بجو هادئ بعيد عن انظار الرأي العام بأعوانه المختلفة وسخريته اللاذعة .

ان الاتفاقيات والتحالفات التي عقدت سرا وبسبب مكتومه حتى الساعة التي أمكن نشرها دون خطر ، تدل دلالة واضحة على الفوائد التي يجنيها الممثل السياسي من كتمانها .

١١ - سلوك الممثل :

يسمى الممثل جهده لان يجعل حياته الخاصة فوق الشبوات ، وان يصونها من كل ما يجعلها عرضة للتهجمات ، والانتقادات اللاذعة ، والسخرية المهيبة ، ولا سيما ان اخباره تسرب بسرعة في الاوساط المحدودة التي يرتادها ، فاذا ما انتصف بالاخلاق السامية ، والبرة الحسنة فانما يزداد هيبة ووقارا ويصير موضع احترام الجميع . فيرفع بذلك من شأن بلاده . أما من كان مهملًا او احيائه ، سي ، الاخلاق ، مسترسلا في أهوائه فلا يرجى منه ان يحسن القيام بأعباء المهام الملقاة على عاتقه . والممثل الذي يحترم نفسه يبدو دائما رصينا ، خاصة فيما يتعلق بعلاقاته الشخصية ، ولا يمنعه ذلك من التودد الى السيدات واكتساب احترامهن . اما المعاشرة غير الشرعية فهي عنوان الانحطاط الخلقي والخروج على مبادئ الآداب والاخلاق العامة .

والواجب الوطني يحتم على الممثل ان يسمو بأخلاقه ، وينظم حياته ، ويسهر على اداء واجبه ليرقع من شأن بلاده ويوطد مركزها ويضمن كرامتها . وعليه في سبيل ذلك ان لا يرضى بإقامة الحفلات ، ومراعاة قواعد اللياقة والمراسم بدفء زائدة ، والظهور بمظهر لائق ، والتفوق على اقاربه بما يتحلى به من حديث ممتع وعقل ناضج ورأي متزن .

١٢ - تنمية الثقافة الدبلوماسية :

ان العلاقات الدولية في عصرنا الحاضر تتطلب بحكم الضرورة اطلاعا واسعا ومعلومات متنوعة مختلف كثيرا عما كانت تتطلب سابقا ، فمصالح الدول المتشابكة ومطامعها الكامنة تحت ستار المبادئ السامية تزيد هذه الضرورة وتدفعها . فعلى الممثل السياسي ان يستثمر فراغ وقته لزيادة رأس ماله العلمي ، ودراسة القضايا الدولية الراحنة وشؤون المستقبل .

ان النجاح في مضمار الدبلوماسية متوط بشرطين أساسيين : الكفاءة العلمية والمؤهلات الخاصة .

الفصل الخامس

اختيار الموظفين الدبلوماسيين

القسم الأول - لمحة عامة

ان الوظائف الدبلوماسية مرغوبة بالنظر لما يتمتع به الدبلوماسيون من ابهة وعظمة حتى في اكثر البلاد ديمقراطية ، فمظاهر الحفاوة التي يحاط بها الممثل - واهمية الاعمال الموكولة اليه - والصلات الشخصية المتبادلة بينه وبين الامراء ووزراء الدولة المعتمد لديها - والمناسبات التي تتاح له للظهور - والمناصب السامية التي يحصل عليها بعض الممثلين السياسيين - كل ذلك مما يجعل الوظائف الدبلوماسية قلة انظار الكبار .

وبرى علماء القانون الدولي انه لا عبرة للمركز الاجتماعي والسن والجنس والجنسية والدين في اختيار الممثلين السياسيين وتعيينهم ، غير ان هذا الرأي في الحقيقة قابل للجدل والمناقشة ، فعملا لا شك فيه ان الشرط الاساسي لقبول الراغبين في الوظائف الدبلوماسية هو ان يكونوا بمسنوى يتفق واهمية هذه المناصب السامية . فالمقدرة والكفاءة تفوق مزايا الثروة ونبل العائلة . ومن الخطا الفاحش جعل الدبلوماسية ملجأ للذين فشلوا في الانتخابات النيابية ، والاعمال الادارية ، ومكافاة لانصار الحزب المهيمن على شؤون الدولة ، فتكليف هؤلاء الاشخاص - ولا سيما اذا كانوا غير اكفاء - القيام بالمفاوضة ورئاسة البعثات الخارجية قد لا يخلو من خطر اكيد . لعدم اهليتهم ، وحدالة عهدهم بالدبلوماسية . فقد يحدثون ازمات دولية ، ويقللون من اهمية مركزهم ، فضلا عن استعذابهم لبث روح الحزبية في الوظائف التي يشغلونها .

فوائد الاوضاع الشخصية

١ - المظهر :

ان للاناقة والمظهر اللائق التأثير البالغ في الاندية والمجتمعات ، غير انه يجوز التفاضل بينهما في حالات خاصة اذا كان المرشح راجح العقل ، غزير العلم ، واسع الاطلاع .

٢ - النسب :

لا ريب أن الأشخاص الذين ينتمون إلى الأسر العربية : بالقون العادات المحلية في البلاد الأجنبية بسرعة فائقة ، ويحظون بمقابلة رئيس الدولة والوزراء بسهولة يبدون بها أقرانهم ممن توصلوا إلى هذه المناصب السامية بفضل مؤهلاتهم ونشاطهم المتواصل ، إلا أن مصلحة الدولة وحسن سير الأمور يقضيان بترجحان هذه الفئة الأخيرة على الأولى .

٣ - الثروة :

أن توفر عنصر المال لدى الممثل يسمح له بحمل نفقات الحفلات ، ومجابهة مقنضيات التمثيل التي ترهق ميزانية الممثل الحريص على معاشرة الأوساط الراقية . والثروة الخاصة تحول أيضا دون الحد من استقبالات الممثل وبذلك فصاري جهده لعدم تجاوز مخصصاته وتعويضاته المقتننة . فهذه الأسباب كلها تجعل من الثروة عاملا هاما في اختيار المتقدمين لوظائف الملك الخارجي ولا سيما إذا كانوا ذوي مقدرة وكفاءة .

٤ - الكفاءة الشخصية :

أن الكفاءة والمزايا الشخصية تضاهي فوائد الثروة والنسب ، لما تؤديه من خدمات جلى تعود على البلاد بالخير العميم . فحملة الشهادات العليا هم أجدر من سواهم لترؤس المفاوضات والبعثات الخارجية . ثم أن اختيار الممثلين السياسيين ممن اشغلوا مناصب سامية في الدولة أصبح اليوم مألوفاً لمقدرتهم على تحمل المسؤوليات الدبلوماسية .

اختيار الممثل :

أن تعيين الممثل السياسي من حق رئيس الدولة الذي يتوخى في انتخابه تمكنه من الاضطلاع بالمهمة التي سيمهد اليه بها . فإذا كانت هذه المهمة لاداء واجب المجاملة أو الاشتراك في المناسبات القومية انتخب أحد رجاله قصره اللبقيين ، أما إذا كانت المهمة خطيرة كالقيام بمفاوضات عامة تتطلب مناقشة المصالح المختلفة، فمن الحكمة أن ينتخب شخصا عركه الدهر وصقلته التجارب ، وهو يسعى على كل حال لانتخاب من يكون مرغوبا من قبل الدولة المرسل اليها فيوفد رجلا عسكريا إذا كانت تنزع للحرب ، أو رجلا عاديا مالمّا إذا كانت ميوله سلمية أو منا رزينا إذا كان رئيس الدولة نفسه متقدما بالسن .

فالممثل الذي ينال استحسان الدولة المعتمد لديها ، يستطيع بما له من منزلة وما يتحلى به من مقدرة ، أن يتجح بالمهمة المعهودة اليه ، ولا سيما أن

من أولى واجبات رئيس الدولة المعتمد لديه الممثل تسهيل مهمته بعد أن شمله بسامي عطفه وبإلغ رعايته .

ويجب أن يتمتع الممثل قبل كل شيء بثقة رئيس دولته ووزير خارجيتها الذي يتحمل في الواقع المسؤولية المادية والمعنوية لشرفات الممثل - وخاصة إذا كان مركزه بعيدا وكان يتمتع بقمط وافر من السلطة وبقي زمنا طويلا في نحوه من المرافبه .

زوجة الممثل :

لدى تعيين ممثل لأحدى المراكز يؤخذ بعين الاعتبار مركز زوجته الاجتماعي ومزاجها ، ومذهبها ، ومافيا ، وجنسيتها الأصلية . ذلك أنها تقوم عادة بدور دقيق يتطلب منها مزايا نادرة . وكثيرا ما يعود الفضل الى حزم الزوجة ومهارتها في الرفع من شأن زوجها وتوطيد مركزه الرسمي .

اختيار الممثل من خارج السلك :

لقد ذكرنا أن الدبلوماسية علم وعن مي أن واحد . ولذلك فإن نجاح المتقدمين لمسابقات وزارة الخارجية لا يعتبر دائما دليلا على أهليتهم للأعمال الدبلوماسية . وأن انتقاء الممثلين من خارج السلك - وإن كان ممكنا - فقد أدى الى فشل مريع . مما اهاب بأولى الأمر أن يختاروا النابيين من موظفي السلك .

القسم الثاني — الشروط الأساسية في اختيار الممثلين

يجدر بالحكومة الرشيدة أن تحسن اختيار ممثليها ممن تمتعوا بكامل نقتها ، وابتوا في المناصب التي تقلدوها مقدرة ودراية وإخلاصا ، تجعلهم أهلا للقيام بالمهمة التي تعيد اليهم على الوجه الأمثل . ولا بد لها من مراعاة الشعور السائد لدى الدول ، واحترام العادات والتقاليد المتبعة ، وصيانة كرامتها . ولا سيما أن بعض الدول تصر على أن يكون الممثل المعتمد لديها جامعا الى خبرته ومقدرته الشخصية : مافيا حافلا بجلال الأعمال وشهرة واسعة ، وبصورة عامة يجب أن ينال الممثل استحسان الدولة الموقد اليها .

وهناك عوامل خاصة تؤثر على اختيار الممثل وهي الجنسية والسن والمذهب والجنس .

١ — الجنسية :

تعتبر البعثات السياسية من الوظائف العامة التي يجب أن يشغلها

المواطنون . وقد تستطيع الدولة - خلافا لفقد القاعدة - أن توفد ممثلين يتمون إلى دولة أخرى ، إذا كانوا يعتازون بوسع اطلاعهم - وخبرتهم بالقضايا الموقدين من اجليا ، ومعرفتهم التامة بشؤون الدولة المعتمدين لديها . فضلا عما يتصفون به من تفان واختلاص أكيدين . وقد قبلت دولة أمريكا الجنوبية هذا المبدأ ولم تتردد في إيفاد الأجانب لثباتها لدى الدول الأخرى ولا سيما أن التقاليد الدبلوماسية تنقضى في حال نشوب حرب بين دولتين . أن يعهد كل منهما برعاية مصالحه إلى إحدى الدول الأجنبية المحايدة .

ولقد قبل بعض العلماء الأقدمين المبدأ القائل بإمكان اختيار الممثل من مواطني الدولة الموقد إليها شريطة أن يتصف بالاخلاص التام ويتقيد بالتعليمات المعطاة له . غير أن الكثيرين منهم لا يقرون هذا المبدأ للاخطار التي تنجم عن تطبيقه . فالتقاليد في فرنسا تحرم على الحكومة الفرنسية قبول مواطنيها كممثلين للدول الأجنبية ، وجاء في القانون الصادر في ٢٦ حزيران ١٨٨٩ أن كل فرنسي يحتفظ رغم اندثار حكومته بوظيفة عامة لدى حكومة أجنبية يفقد الجنسية الفرنسية . ويستتبع من هذا الشر أن عدم صدور الأندار من قبل الدولة يعتبر موافقة صمنية (١) .

ورعيت حكومة الولايات المتحدة عام ١٨٦٨ قبول أحد المواطنين الأمريكيين كممثل سياسي لدولة أجنبية . على أنها وافقت على قبوله بصفة مندوب مكلف بإجراء المفاوضات لعقد معاهدة تجارية ولكنها لم تعترف له بالامتيازات الدبلوماسية . وصرحت الحكومة السورية عام ١٧١٦ أنه لا يمكن الجمع بين تمثيل دولة أجنبية والتمتع بالجنسية السورية في آن واحد .

وفي كل الأحوال يجب على الممثل السياسي المعتمد لدى دولة يتمتع بجنسيتها أن يسأذنها في القيام بالمهمة المفداة على عاتقه . وتكون الموافقة صريحة أو ضمنية . مطلقة أو مقيدة بشرط . وتقضي دائما بوقف صلة الجنسية القائمة بينه وبين الدولة إلى أن تنتهي مهمته . ويشتمع الممثل أثناء قيامه بعمله بجميع الحصانات والامتيازات المقررة للالك السياسي وتسري عليه قواعد الأسبقية النافذة . إلا أنه يخضع في شؤون الخاصة إلى المحاكم الوطنية أسوة بمواطنيه .

أما إذا اكتسب الإنسان جنسية دولة أجنبية فيمكن أن يعتمد كممثل لدى حكومة موطنه الأصلي . إذ أصبح اليوم من حق كل فرد أن يكتسب الجنسية التي يرغبها دون أن يلام على ذلك . وليس من صالح أية أمة أن تحتفظ قسرا برعاياها الذين لا يشاركونها بشعورها ، والمواطن الذي لا يشعر

(١) جاء في المادة الخامسة من القانون السوري ذي الرقم ١٧٩ المؤرخ لى ١٩٤٦/٥/٢٦ (إن الذين يستقلمون من السوريين عند إحدى الدول الأجنبية سواء من داخل البلاد أو خارجها ولا يليون طلب الحكومة السورية بترك هذه الخدمة ضمن المدة المحددة يعاقبون بنزع جنسيتهم وتصادر أموالهم وأملاكهم . .

بحسب عميق نحو وطنه يجعله يندمج مع سائر مواطنيه . يستغنى عنه بلا أنف ويترك وميوله .

وليس من اللياقة أن يرفض الحكومة قبول مواطنها السابق لأن تصرفها هذا يعتبر ماسا بالحكومة التي قبلته في جنسيتها . وبعد عقوبة متأخرة له لا نخلو من التسرع وسوء التدبير . عالم يكن هذا الشخص من غير المرغوب فيهم . فجدير بالدولة التي تساهل في منح 'و' اسقاط جنسيتها أن تكون تصرفاتها متفقة مع قواعد المجاملة الدولية .

٢ - السن :

أن تحدد الحد الأعلى لسن الممثل أمر دقيق للغاية : فإذا كان الشاب رمز النشاط المسمر والايمان المبدع . وكانت الشيخوخة عنوان الحكمة والنضج النام . فيمكن القول إذن أن السن الوسطى أصح لأجراء المفاوضات ، لأنها تجمع إلى النجربة الرزانة والأتزان اللذين يحتاج اليهما الشاب . كما تجمع النشاط والقوة والنعمية التي ينفعا الشيوخ .

غير أن هذا الحل لا يصلح كتقاعدة عامة ، فكثيرا ما أثبت الشباب أهليتهم للاضطلاع بالأعمال الدبلوماسية . كما يمتاز الكهول بنضجهم وواسع تجاربهم التي اكتسبوها بمرور السنين . وكثيرا ما نرى الموظف الحديث يقف مترددا . قليل الحيلة أمام العقبات انضج إلى أن يزداد خبرة مع الأيام على حساب المصلحة العامة .

أما من الوجهة الادوية . فالحد الأقصى لسن الممثل يختلف باختلاف البلاد . ففي انكلترا يحال الممثل على التقاعد في سن السبعين . ويمكن تمديد خدمته في حالات خاصة . وفي فرنسا يحال موظفو السلك السياسي على التقاعد في سن الستين . ويمكن بصورة استثنائية استبقاء مدير المراسم حتى الخامسة والستين على أن تمدد خدمته سنة لسنة .

٣ - المذهب :

لم يبق لمذهب الممثل الأهمية التي كانت له في العهد السابق . ومع ذلك فإن اللياقة والسياسة الرشيدة تقضيان بعدم إيقاد ممثل إلى بلاد يحول مذهبه دون نجاحه فيها .

٤ - الجنس :

أن تعيين بعض السيدات في العترة العاشر لتمثيل بلادهن وضع حدا لما أثير حول هذه القضية من الآراء المتناقضة . غير أن أنظمة الدول بهذا الشأن

ما زالت مختلفة . فانك لترا لا تبيح للنساء العمل في السلكن القنصلي والدبلوماسي الا في بعض البلاد . اما في فرنسا فالمرسوم المنظم لم سابقة الدخول في السلكن القنصلي والدبلوماسي يحظر على النساء الانساب اليهمسا . ويسمح بتعيين الناجحات منهن في وظائف الادارة المركزية . ولما كان تعيين الممثل السياسي غير خاضع لاي فحص او اختيار . فمن الممكن اذن تعيين الفرنسيات ممثلات لبلادهن .

ومهما يكن الامر : فان قيام النساء بمناقسة الرجال يتعارض مع النظام الطبيعي : وما فطر عليه من نعمة وليونة ولطف . وللنساء ميدان فسيح للعمل لا يتسنى للرجال التفوق فيه عليهن وهو المتوّل . فعليهن ان يبرزن فيه ويؤدين واجبهن على خير وجه .

ولا يقصد من ذلك اخفاء النساء عن الاعمال الدبلوماسية . اذ كثيرا ما تبحث القضايا الدولية في بهو روجة الصغير او الممثل . التي تمكن بدكانها ورقتها وجمالها ورشاقتها ان تخلق في بهوها جوا من المرح . وتخلع على البسنة السياسية التي يتراسها تزوجها طابعا ناعما جذابا . ومن ذا الذي ينكر مقدرة المرأة على تقريب القلوب المنافرة وخلق الاتجاهات الملائمة والاهتمام عند اللزوم ببعض المفاوضات المطلوبة من زوجها .

ان المراد وحدها تستطيع تحقق ما يتعذر على الرجل القيام به .

القسم الثالث — تحديد راتب ومرتبة وعند الممثلين السياسيين

١ — الراتب :

ان الراتب الوافر ينبح للدولة الاحتفاظ بالموظفين النشيطين . ويحفظ كرامتها ، ويسمح لمثلها بالظهور في الدول المعتمدين لديها بالمظهر اللائق . ويدل ايضا على ما تنصف به تلك الدولة من حكمه وبعد نظر : تحول دون وقوعهم في انياب الفاقة والعوز ، او الالتجاء الى الرشوة والخيانة .

ويرى البارون دوشاموا (De Chamoy) ان كرامة التمثيل تقتضي ان تكون رواتب موظفي البعثات وافرة . وان يتم دفعها بصورة منظمة : لان هذه الرواتب هي خير ما يصرف في سبيل اعلاء شأن الدولة وتعزيز مكانتها بين الدول . وجدير بالدولة التي تعجز عن دفع نفقات التمثيل اللائق ان تعتمد الى تخفيض بعض النفقات الثانوية في ميزانية وزارة الخارجية واستعمال الوفر الناشئ لاعلاء شأن تمثيلها وتوطيد مركزها بين الدول .

ويتناول الممثلون السياسيون عادة علاوة على رواتبهم نفقات تمثيل . فالرواتب تختلف بحسب رتبة الممثل ودرجته ووضعه العائلي : كأن يكون متاهلا

أو عازيا أو ذا اولاد . أما نفقات التمثيل فتحدد بالنظر لاهمية المراكز التي ينقلها الممثل .

ان تحديد الرواتب يتأثر بميول الحكومات المختلفة التي تتعاقب على الحكم ولا سيما في ظل النظام النيابي .

مرتبة الممثل السياسي :

كانت الدول قديما عندما نوفد ممثلا سياسيا ، تعين مرتبته ودرجته بصراحة تامة ، اما في الوقت الحاضر فلم يبق لهذا الايضاح أية فائدة ، اذ ان الدولة المعتمد لديها الممثل حرة في تحديد مدى الحفاوة التي تحيط بها . وفي الواقع ان جميع هذه القواعد النظرية تتبدل بتأثير عوامل المجاملة والصدقة والاحترام أو مراعاة للعادات والتقاليد النافذة .

ومن القواعد المتبعة في السلك الدبلوماسي ان يوفد رئيس الدولة الممثلين السياسيين من نفس درجة الممثلين المعتمدين لديه . غير ان حق ارسال ممثلين من الدرجة الاولى اي السفراء كان مقتصرا على الدول الملكية والجمهوريات الكبرى ، وقد أصبح اليوم حقا عاما تتمتع به الدول الكبرى والصغرى على السواء ، كما يمكن للدولة ان تقبل لديها ممثلين سياسيين اعلى او ادنى درجة من الذين اوفدتهم دون ان يمس ذلك حقوقها أو كرامتها . وكثيرا ما يحدث ان يرفع الممثل أثناء مهمته الى درجة اعلى . كأن يعين سفيرا مثلا بصورة مؤقتة لمعالجة إحدى القضايا الهامة ، أو لترؤس إحدى بعثات الشرف كما يسمى احيانا الوزير المقيم مندوبا فوق العادة . والقائم بالاعمال وزيرا مفوضا لاداء مهمة خاصة ، وقد يكلف رئيس بعثة الشرف اجراء المفاوضات . ولا بد من ان نحوز هذه التغيرات موافقة الدولة المعتمد لديها الممثل . ويقدم هذا الاخير في احتفال واحد كتاب استدعائه وكتاب اعتماده بالصفة الجديدة .

٢ - عدد الممثلين :

ان وحدة التمثيل في وقتنا الحاضر هي القاعدة المتبعة والمؤيدة بالتعامل بين الدول ، غير أنه ليس هناك من سبب منطقي مستند الى التاريخ الدبلوماسي يحول دون تمثيل الدولة من قبل عدة ممثلين . سواء اخضت كلا منهم بعمل مستقل او جعلتهم يشتركون جميعا باعمال البعثة السياسية متمتعين باختصاصات متساوية . وفي هذه الحالة يجب على الدولة ان تحدد لدى ايقادهم ما اذا كانوا سيقومون بالعمل مجتمعين أو منفردين .

واذا ما قررت الدولة ايقاد عدة ممثلين ، يتحتم عليها ان تنتخبهم من درجات متفاوتة ، كي يتمكن اعلاهم مرتبة من توجيه العمل وتحمل مسؤوليته .

وقد يعتمد سفير او وزير مفوض لدى عدة دول مستقلة ، فيضطر

لتكليف من يقوم بالأعمال في البلد الذي لا يتمتع له الإقامة فيه - إلا أنه في هذه الحالة لا يعتبر التمثيل مشعداً، إذ يحتفظ السفير أو الوزير المفوض برئاسة البعثة ويكون القائم بالأعمال نائباً عنه . وبحق للدولة المعتمد لديها مثل هذا الممثل أن تقبل أو ترفض بملء الحرية هذا النوع من التمثيل .

إن بعثات الشرف والمهمات الاستثنائية هي التي أوجدت قاعدة التمثيل المتعددة وجعلتها عادة متبعة ، بحيث أصبح أفراد عدة ممثلين دليلاً ناسعاً على ما تكنه الدولة من الاحترام والمودة للدولة الأخرى . ويتم التمثيل المتعدد في بعثات الشرف بإضافة سفير أو وزير مفوض إلى الممثل السياسي المعتمد . أما في المؤتمرات الدولية فيترأس الوفد عندما تكون المفاوضات على جانب من الأهمية وزير الخارجية أو رئيس مجلس الوزراء بوصفه مفوضاً مطلق الصلاحية ، ويساعده في مهمته عدد من الأعضاء من بينهم الممثل السياسي المعتمد وبعض الخبراء الفنيين .

الفصل السادس

درجات الممثلين السياسيين

لقد حددت درجات الممثلين السياسيين في عصرنا الحاضر بنصين : هما نظام فيينا وعهد اكس لاشايل . وقد اثبتت التجارب خلال مئة سنة ونيف ملاءمتها لما وضعوا له ومرونتها الكافية فتبنتهما بالتتابع سائر الدول (١) .

نظام فيينا :

وضع نظام فيينا عام ١٨١٥ لتحديد درجات الممثلين السياسيين والحيولة دون المنافسات التي كثيرا ما كانت تحدث بينهم لاختلاف اسباب الاسبقية التي يدعيها كل منهم . ويتص هذا النظام على ما يلي :

المادة الاولى :

ينقسم الموظفون الدبلوماسيون الى درجات ثلاث :

الدرجة الاولى : السفراء ووكلاء البابا (L'égal) او قاصدو البابا الرسوليون (Nonce)

الدرجة الثانية : المندوبون والوزراء المفوضون الذين يعتمدون لدى الملوك .

الدرجة الثالثة : القائمون بالاعمال المعتمدون لدى وزير الشؤون الخارجية .

المادة الثانية :

يتمتع السفراء ووكلاء البابا وقاصدو البابا الرسوليون وحدهم بالصفة التمثيلية .

(١) لقد وضعت لجنة القانون الدولي التابعة لمنظمة الامم المتحدة مشروعا جديدا لتنظيم العلاقات والحصانات الفيلوماسية) ومشروعا آخر لتنظيم العلاقات والحصانات الاقتصادية) ادرجناهما في آخر هذا الكتاب .

المادة الثالثة :

ليس للمندوبين الدبلوماسيين الموفدين مهمة فوق العادة أي تفوق في الدرجة .

المادة الرابعة :

تحدد السابقة بين الممثلين الدبلوماسيين من درجة واحدة بالاستناد الى تاريخ تبليغ وصولهم رسميا . ولا يدخل هذا النظام أي تعديل على وضع ممثلي البابا .

المادة الخامسة :

يوضع في كل دولة نظام ثابت يحدد قواعد استقبال الممثلين الدبلوماسيين لكل درجة .

المادة السادسة :

ان الروابط السياسية وروابط القرابة أو النسب بين الملوك لا تمنح موظفيهم الدبلوماسيين أية سابقة .

المادة السابعة :

يتم الاقتراع بين المندوبين المفوضين لتحديد تسلسلهم في التوقيع على الوثائق والمعاهدات التي تعقد بين عدة دول قبلت بمبدأ التناوب في اسبقية التوقيع .

عهد اكس لاشابل :

ولما كان نظام فيينا لم يتناول درجة الوزير المقيم ، فقد وقعت بعض الدول الأوروبية في مؤتمر اكس لاشابل المعقود في ٢١ تشرين الثاني عام ١٨١٨ ، عهدا أصبح بموجبه للوزراء المقيمين درجة خاصة تلي درجة المندوبين والوزراء المفوضين وتسبق درجة القائمين بالاعمال ، وبذلك خفت وطأة الخلاف الذي كثيرا ما كان يحصل بسبب اسبقية الوزراء المقيمين .

وبنتيجة هذين الاتفاقين أصبح الممثلون السياسيون منقسمين الى أربع درجات :

١ - الدرجة الاولى : السفراء ووكلاء البابا أو قاصدو البابا الرسوليون .

٢ - الدرجة الثانية : الوزراء المفوضون والمندوبون فوق العادة ونائبو قاصدي البابا الرسولين .

٣ - الدرجة الثالثة : الوزراء المقيمون .

٤ - الدرجة الرابعة : القائمون بالأعمال .

اما المفودون في بعثات الشرف فانما يمثلون شخص رئيس الدولة في مناسبة معينة .

وقد جاء هذا التقسيم الذي هو نعمة التجارب الكثيرة والحكمة البالغة ، متصفا بالرونة والوضوح والاعتزان ومتفقا مع الضرورة ، مما جعل منه قاعدة دولية نافذة .

ممثلو الدرجة الاولى

السفراء :

يعد منصب السفير ارفع مناصب السلك الدبلوماسي . ويعرف (دوشاموا) السفير بأنه الشخص الذي يختاره ائلك أو رئيس الدولة ذات السيادة ، ليوفده باسمه لدى ملك أو رئيس دولة أخرى ، لمعالجة الشؤون التي يعهد بها اليه وتمثيل شخص ملكه أو رئيس دولته بما يحمله من اوراق اعتماد وكتب تفويض وتعليمات .

ويستنتج من هذا التعريف أن ايفاد السفراء لا يعتبر من امتيازات الملوك ، كما يدعي بعضهم خطأ ، بل هو حق تتمتع به جميع الدول ذات السيادة . فالسفير انما يمثل سيادة بلاده تمثيلا تقتضيه الظروف السياسية ، وروابط الصداقة الدولية ، ويؤدي الى توطيد اواصر الصداقة والمودة ، وتنمية العلاقات بين البلدين .

ان تمتع السفير وحده بشرف تمثيل شخص رئيس الدولة ، يمنحه امتيازات لا يحصل عليها ممثلو الدرجة الثانية ، كأن يستقبل لدى قدومه الى مقر عمله بمظاهر الحفاوة البالغة ، ويتقدم على جميع الشخصيات عدا الامراء واصحاب المراكز السامية في الدولة ويحتفظ بلباس راسه امام رئيس الدولة في الاستقبالات العامة ، ويعتبر عدم الاعتراف بهذا الحق اهانة تمس كرامة الدولة الكاملة السيادة .

ويستطيع السفير بما له من علاقات وثيقة ، واتصالات مستمرة مع الشخصيات الكبيرة ، ان يعالج مباشرة وبسرعة فائقة كثيرا من القضايا التي يتاخر حلها بالطرق الدبلوماسية العادية .

لقب فوق العادة :

لم يكن يقصد من منح السفير لقب (فوق العادة) سوى تمييز البعثات الموقته وبعثات الشرف وهيئات المفاوضة الخاصة التي يترأسها عن البعثات الدائمة . وقد جرى العرف فيما بعد ان يلقب السفير بـ (فوق العادة) حتى في التمثيل الدائم دون أن يكتب اي امتياز ، ولا سيما أن المادة الثالثة من نظام فيينا حظرت على الممثلين السياسيين الذين يحملون لقب (فوق العادة) الادعاء بأي حق في التقدم والاسبقية . فالفرء اذن متساوون في الدرجة مهما كانت القابهم ومهامهم .

وكلاء البابا او قاصدو البابا الرسوليون :

يدعى سفراء الكرسي المقدس وكلاء البابا او قاصدو البابا الرسوليون ، وتنحصر مهمتهم في الناحية الدينية اذ يمثلون رئيس الكنيسة الكاثوليكية الرومانية .
ويوفد البابا وكلاء بمهمات خاصة وموقته للقيام باسمه باعمال روحية ، وهم على فئات ثلاث :

١ - القاصدون الموفدون بمهمة خاصة (Légats à latere)

وهم الكرادلة المرسلون في الاحوال العادية لممارسة السلطة القضائية الروحية او الموفدون لدعوة المجامع الروحية في الاحوال الاستثنائية الخطيرة عندما يكون السلم العالمي مهددا .

٢ - القاصدون الدبلوماسيون (Légats missi)

وهم الاساقفة الموفدون من قبل البابا والمعتمدون لدى رؤساء الدول للقيام بالاعمال الدبلوماسية .

٣ - القاصدون المحليون (Légats nati)

وهم وكلاء البابا بحكم وظيفتهم او مركزهم الديني كالمطارنة ورؤساء الاساقفة وليسوا موفدين من قبل البابا .

ممثلو الدرجة الثانية

ان الممثلين من الدرجة الثانية هم المندوبون فوق العادة والوزراء المفوضون ونائبو قاصدي البابا . فالمندوبون يتم اختيارهم عادة من الممثلين السياسيين ، او من كبار موظفي الدولة ، ويوفدون الى احدى الدول لتقديم التهاني ، او التعازي ، او القيام باحدى المهمات الخاصة ، التي تزول بانتهائها صفتهم .

وبينما كانت مهمتهم مؤقتة ، أصبحت يمرور الزمن دائمة ، فاستقروا لدى الدول المعتمدين لديها يدودون عن مصالح بلادهم ، ويعالجون القضايا التي يكلفهم بها رئيس دولتهم وأصبحوا يلقبون بالوزراء المفوضين والمندوبين فوق العادة وتأتي درجتهم بعد السفراء وقبل الوزراء المقيمين ، ومن محاسنها أنها تسمح لاية دولة أن توجد لها تمثيلا لائقا يتفق مع مكانتها وكرامتها دون الاغراق في مظاهر الأبهة والعظمة .

أما نائب القاصد الرسولي فلم يكن له قديما صفة دينية محضة ، إذ كان يمثل النمسا في مدينة استانبول يحمل هذا اللقب في الفترة الواقعة بين عام ١٦٧٨ وعام ١٨٥٦ ، أما اليوم فيطلق هذا اللقب على الممثل الديني الذي ينوب عن وكيل البابا ويقوم بالأعمال أثناء غيابه .

ممثلو الدرجة الثالثة

ممثلو الدرجة الثالثة هم الوزراء المقيمون . وقد استعمل هذا اللقب سابقا إشارة الى ديمومة الممثل السياسي ، يؤيد ذلك ان معظم السفراء العاديين كانوا يلقبون بالسفراء المقيمين . غير انه منذ أخذت الدول توفد ممثلين من درجات مختلفة اقتصر لقب المقيم على ممثلي الدرجة الثالثة الذين أصبحوا أدنى منزلة من سواهم .

ان الوزراء المقيمين لا يمثلون شخص رئيس الدولة الذي أوفدهم فلا تؤدي لهم الحفاوة الخاصة بالسفراء وإن كانوا يمثلون الدولة في المهام التي يقومون بها .

ممثلو الدرجة الرابعة

ممثلو الدرجة الرابعة هم القائمون بالأعمال وقد عرفوا سابقا بالمعتمدين . ويهتم هؤلاء بصورة خاصة بالعلاقات التجارية ، وهم صلة الوصل بين بلادهم والدولة الموفدين اليها . ويعتمد القائمون بالأعمال خلافا لممثلي الدرجات السابقة لدى وزير الخارجية ، بموجب كتاب صادر عن وزير خارجية دولتهم وهذا لا يمنع ان يكون لهم صفة رئيس بعثة سياسية .

ولا بد هنا من التمييز بين القائمين بالأعمال اصالة (en pied) باعتبارهم رؤساء بعثات سياسية، وبين القائمين بالأعمال نيابة (ad interim) وهم الذين يتولون ادارة اعمال البعثة السياسية أثناء غياب السفير او الوزير بصورة مؤقتة او دائمة . ويقوم بالأعمال بالنيابة عادة اكبر موظف يلي رئيس البعثة السياسية مرتبة دون ان تكون له اسبقية رئيس البعثة نفسها ، بل يأتي عادة بعد القائم بالأعمال الاصيل .

محاولة إعادة النظر في تصنيف الممثلين السياسيين :

لقد كلف مجلس عصبة الأمم في عام ١٩٢٤ لجنة من الخبراء لتقنين القانون الدولي العام فوضعت هذه اللجنة ثلاثة أسئلة تتعلق بتصنيف امتيازات وحصانات الممثلين السياسيين وطلبت إلى الحكومات ذات العلاقة أن تجيب عنها وهي :

١ - هل من المرغوب فيه إعادة النظر في تصنيف الممثلين السياسيين كما ورد في نظام فيينا وعهد أكس لاشابل ؟

٢ - كيف يمكن - عند الإيجاب - توحيد الدرجات الحالية للممثلين ؟

٣ - إذا احتفظ بالتصنيف الحالي فهل يجب الاعتراف لجميع الدول بالحرية المطلقة في تحديد درجة ممثليها ؟

وقد وافقت على إعادة النظر في تصنيف الممثلين ثمانى دول من مجموع سبع وعشرين دولة وجهت إليها الأسئلة .

وكانت هذه الدول أما قليلة الشأن أو حديثة العهد بتبادل التمثيل الدبلوماسي . وقد تضمن جواب فنلندا ملاحظة مؤداها أنه إذا زالت الفوارق بين الممثلين السياسيين المعتمدين لدى حكومة ما فقد يتفق أن يستند منصب عميد الهيئة السياسية إلى ممثل دولة صغيرة ، فيصبح موقفه حرجا لاعتبارات شتى ، كان تهمل دعونه للاشتراك في الاجتماعات السياسية الهامة التي يجب على العميد حضورها .

وأبدت كل من أستراليا ومصر ورومانيا والبرازيل تحفظها ، ورات هذه الدولة الأخيرة أنه - وإن كان مشروع توحيد درجات الممثلين السياسيين يتفق وفكرة نشر الديمقراطية في العالم - فإن الحكومات الديمقراطية الكبرى لا ترى في منح السفراء السابقة على الوزراء المفوضين خروجاً عن المبادئ الديمقراطية .

واعترضت إحدى عشرة دولة على إجراء أي تغيير في الوضع الراهن ، ومنها فرنسا والنرويج اللتان لم تجدا أية مناسبة أو ضرورة تستوجب تعديل التصنيف الحالي . وصرحت الحكومة النرويجية بأنه يجب حصر حق إيفاد السفراء بالدول الكبرى فحسب ، عدا الأحوال التي يرغب فيها رئيس الدولة أن يوفد سفيراً لتمثيله في إحدى المناسبات الخاصة .

وأكدت بلجيكا أن درجة السفير تسد الحاجة الماثلة في العواصم الكبرى ، وتتفق مع الرغبة التي تبديها بعض الدول بالرفع من شأن تبادلها الدبلوماسي ، للدلالة على أواصر الود التي تربطها بتلك الدول بدافع الصلات التاريخية ووحدة الجنس والموقع الجغرافي والمصالح الاقتصادية المشتركة . على أن منح السفراء

مميزات في الاسبقية لا يتال من مبدأ المساواة القانونية بين الدول ولا يحول دون معاملة محليها معاملة واحدة .

أما إسبانيا فهي ترى أن الصفة التمثيلية الخاصة بالسفراء لا تقلل من أهمية صفة الوزراء المفوضين التمثيلية ، والمساواة القانونية بين الدول لا تنكر وجود التفاوت الحقيقي بينها كما هو الحال بين الأفراد ، ويعود هذا التفاوت إلى اختلاف مدى استقلال كل دولة ، والطريقة التي تلجأ إليها في تنمية حرياتها ، بحسب وسائلها وإمكاناتها وأوضاعها الخاصة . فوجود هذا التفاوت أهاب بالحكومات أن تصنف الممثلين السياسيين في درجات مختلفة وأن تنقيد بقواعد المراسم والاسبقية في معاملتهم حرصا على استمرار علاقاتها الودية مع كافة الدول .

وفي الواقع أن المساواة الفعلية تتعارض مع سر الحياة وتكوين العالم ، وتقضي على آمال البشر وطموحهم ، بل تحكم عليهم بالفناء .

الباب الثاني

الاسبقية والتقدم

الفصل الأول

الاسبقية بين الدول والملوك

متشا الاسبقية واهميتها :

ان متشا قواعد الاسبقية يستند الى مبدأ المساواة بين الدول : المقبول في جميع انحاء العالم ، والناتج عن اعتراف الدول باستقلال بعضها البعض . ومما لا يقبل الريب ان الدول كالأفراد متشابهة في مصالحها ، فإذا اقامت بينها الحواجز وقطعت علاقاتها مع بعضها ، فضي على القانون الدولي العام وعلى الدبلوماسية قضاء تاما . ولما كانت الدول هي موضوع هذا القانون ، تأخذ بمبادئه وتخضع لاحكامه ، كان من الطبيعي ان يسود بينها مبدأ المساواة المطلق ، دون النظر الى القوة العسكرية ، والمركز التاريخي . ومساواة الاراضي : وعدد السكان ، والمذهب الديني ، ونظام الحكم : وغير ذلك من الاعتبارات ، فالدول اذن تتمتع من الناحية القانونية بنفسى السيادة ، غير ان هذه المساواة تفترض التمتع بامتيازات متساوية ، وقد حل هذا التساوي كثيرا من المشاكل العويصة ، كالمشكلة التي حصلت في مؤتمر كارلويتز (Karlowitz) المنعقد عام ١٦٩٩ حيث اضطر المتفاوضون الى الدخول الى قاعة الاجتماع من اربعة ابواب منتظمة الشكل والقياسات .

وقد اصطلحت فكرة وضع نظام للاسبقية بعقبات كثيرة لصعوبة الوصول الى اتفاق دولي ، لان كل دولة تتمسك بما تدعيه لنفسها من التقدم على سواها ، ولذلك نظمت بعض قضايا الاسبقية في معاهدات عقدت مع الدول اصحاب العلاقة ، غير ان ذلك لم يمتنع ضرورة ايجاد اتفاق عام تتبع احكامه سائر الدول ، وقد تم ذلك بوضع نظام فيينا وعهد اكس لاشابل .

ان تطبيق قواعد المراسم لا يفيد تفضيل دولة على اخرى ، فجميع الدول متساوية بالنسبة اليها ، غير انه ■ كانت الدولة القوية والمظيمة الشأن تحتل

مركزاً بارزاً في المجتمع الدولي : تسعوا به على الدول الصغيرة ، كان من المنطق ان تتنازل هذه الأخيرة في بعض المناسبات عن حقها في الاسبقية دلالة على ما تكنه لها من الاجلال والاحترام ، دون أن يمس ذلك مبدأ المساواة بين الدول ، وليس من مصلحة الدولة الصغيرة ان تتصلب برأيها وتتمسك بمركزها دون طائل : وهذا ما يؤيد وجود التفاوت واقعياً بين الدول . ومردء الى اختلاف قواها المادية وعدد سكانها وتفوقها الاقتصادي والثقافي . مما يؤثر على مبدأ المساواة القانونية المستمد من الحق الطبيعي .

ان الامم بما تتمتع به من حرية كاملة ننشأ وتتقدم في ظل المدنية ، يوجهها استعدادها الفطري ونزعاتها الخاصة . وحاجاتها المحلية . وينشج عن توسع الدول اصطدام مصالحها . مما يؤدي الى ارتفاع شان بعضها وانحطاط بعضها الآخر . كما يجري تماماً في الحياة الاجتماعية حيث يصل بعض الافراد الى ذروة المجد بفضل اجتهادهم او بمساعدة الظروف الملائمة ، في حين يبقى بعضهم الآخر في عداد المنسيين . وها ان التاريخ اماننا يرينا كيف اضمحلت الامبراطوريات العظيمة بعد ان لمع نجمها حقبة من الزمن ، وكيف يزول سلطان بعض الامم في حين ان الاخرى تتطور وتتجدد او تستيقظ من سباتها وتسمى لتحقيق وحدتها واستعادة مجدها الغابر .

وبوسع الدول ان تتنازل بملء ارادتها عن حقها في المساواة ، بدافع اللياقة او الصداقة او الاحترام او الاعتراف بالجميل او تحت تأثير ضعف معنوياتها . فاذا كانت علاقات دولتين مبنية على عدم المساواة بينهما ، للتفاوت الفطري الذي بينهما ، فان المنطق السليم وعامل الصداقة يحتمان على الدولة التي تتلقى مساعدة الاخرى ان تضحي في سبيلها بتلك المساواة الفارغة المبنية على اساس واهية . ولا يعتبر هذا التنازل دليلاً على تفوق القوي على الضعيف ، بل مجارة للحقيقة الراجحة . والامر الواقع .

والتاريخ مفعم بحوادث التنازل : فمنها ما هو مشيع بروح المجاملة ، ومنها ما ينم عن ضعف الشان والكيان .

على ان قضية الاسبقية كثيراً ما اثارت الاقلام الساكنة وأسالت الدماء البريئة ، لارتباطها الوثيق بالكرامة الوطنية والعزة القومية ، اللتين يصعب التهاون بهما . ويرى الاستاذ فانتل (Vattel) انه من أولى واجبات رئيس الدولة المحافظة على كرامة البلاد : فاذا كانت التقاليد المتبعة تمنحه القاب شرف ومركزاً في الاسبقية والتقدم بين الدول ، وجب عليه ان يطالب بهما بالحاج ولا سيما اذا كان الامر يتعلق بكرامة البلاد ومكانتها . ولا بد من التمييز بين الاهمال أو التغافل عن التقيد بقواعد المراسم المتبعة في العلاقات الدولية وبين التصرفات والاهانات التي تسيء الى سمعة البلاد وتطعن كرامتها في الصميم . فالاهمال يعتبر امتحاناً للدولة يستلزم الاحتجاج أو المطالبة بالاعتذار ، اما الاهانة

فهي تستوجب تقديم التمييز والترضية اللازمة ، ولو أدى ذلك الى حمل السلاح ، والامثلة على ذلك كثيرة في تاريخ العلاقات الدولية .

الاسس المقترحة لتنظيم الاسبقية

١ - قدم العرش :

بالاضافة الى الاعتبارات التي مر ذكرها ، فقد وضعت اقتراحات متعددة لتحديد وتنظيم قواعد الاسبقية ، ولعل اطرف اقتراح هو الذي تقدم به غارسيا دولافيكيا (Garcia de la VEGA) ليجعل الاسبقية مبنية على قدم العرش ، غير انه من الصعب التوصل لمعرفة التاريخ الحقيقي الذي اعتلت فيه العائلات المالكة عرش البلاد التي تحكمها ، وهناك كثير من الدول لا يعرف ماضيها ، في حين تخلت بعض الدول عنه سعيا وراء ارقى اساليب الحكم التي تلائمها ، فبينما نرى بعض العائلات المالكة يزول سلطانها ، نرى غيرها تتنازل موقتا عن عروشها مما يجعل قائمة الاسبقية بين الاسر المالكة عرضة للتغيير والتبديل ، فضلا عن صعوبة تصنيف الجمهوريات بالنسبة لتاريخ تأسيسها .

٢ - شكل الحكم :

لقد ظن بعضهم خطأ ان النظام الملكي يتقدم على النظام الجمهوري لقدم عهده ، كما ذهب بعض الملوك الى اعتبار انفسهم ارفع مكانة واسمى منزلة من رؤساء الجمهوريات في حين ان المقياس الحقيقي لتفوق دولة على اخرى مبني على مدى قواها الاقتصادية والعسكرية .

ان التمييز بين أنظمة الحكم لا يأتي بالنتيجة المتوخاة لتنوع اساليب الحكم في كل نظام . فقد يكون النظام الجمهوري ارسقراطيا او اوليفارشيا او ديمقراطيا بحسب ما يكون الوصول الى دفة الحكم محصورا بطفقة الاهيان او بقلعة معينة ، او متبشرا لجميع افراد الشعب . ولا بد في الحكم الديمقراطي من التمييز بين الحكم المباشر والحكم المنتخب عن انتخابات عامة . ولذلك لا يمكن اعتبار شكل الحكم أساسا لتنظيم الاسبقية بين الدول .

٣ - لقب رئيس الدولة :

ان الامم الحرة تستطيع ان تطلق على رئيس الدولة اللقب الذي تختاره ، غير ان باقي الدول غير مرعفة على التقيد به ، ما لم يكن متفقا مع المتطق السليم والاضاع الراهنة والتقاليد المتبعة ، وهذا مما يفتقد عامل اللقب اهميته .

٤ - عدد السكان او الثقافة او قدم الاستقلال :

لجأ بعض العلماء الى عوامل اخرى كعدد السكان وقدم استقلال الدول وتفوقها في الثقافة الفكرية والتربية النفسية .

غير ان كثرة عدد السكان تمنح الدولة أهمية عظمى في العقلين العسكري والاقتصادي . دون ان يكون لها اي اثر في الاسبقية الدبلوماسية . اما قدم استقلال الدولة فانه لا يصلح اساسا لتنظيم الاسبقية لان الاستقلال قد ينتج عن الغاء وصاية دولة اجنبية او التحرر من سلطة إحدى العائلات المالكة مما يدخل في حقيقة الاستقلال اعتبارات كثيرة . واخيرا فان تقدير التفوق الثقافي لا يخلو من مخاطر ، اذ باستطاعة كثير من الدول ان تدعي لنفسها لمجرد انتشار الثقافة في بلادها ، هذا فضلا عن تنوع وتشعب العلوم . فهل يؤخذ مقياس التفوق من ناحية التقدم العلمي او القانوني او الفلسفي او الديني او الفني ؟

وفي الحقيقة يصعب الاخذ بكل عامل من هذه العوامل مستقلا عن غيره كقاعدة لتحديد الاسبقية ، على ان لجموعها الاثر البارز في اظهار حقيقة تفوقها وتحديد درجة اسبقيتها على غيرها من الدول . ولا يغرب عن البال ان التفوق يفرض فرضا ، ولا يتم بالمطالبة والادلاء بالحجج والبراهين ، وهذا ما لا يخفى على كبار الساسة الذين لا تنطلي عليهم الكلمات البراقة والوعود المعسولة .

الخلافات على الاسبقية في التاريخ :

لقد عانت الدول الاوربية في العصور الغابرة مضاعف كثيرة للوصول الى اتفاق يقضي بتنظيم قواعد الاسبقية . وقد تناهت اذ ذاك محاولات الاتفاقات الثنائية والحلول المؤقتة ، فنشأ عن ذلك تلبل في جميع الدول الاوربية ، اذ كان الامبراطور الجرماني حق التقدم على الملوك بلا منازع ، وكان كل من هؤلاء يدعي التقدم على سواه في حين كانت روسية تناضل للاحتفاظ بمركزها ، وكان سلاطين آل عثمان يدعون المساواة مع الاباطرة الجermanيين .

جهود مؤتمر فيينا وعهد اكس لاشابل :

وكان من نتائج هذا الوضع الشاذ ان تالفت في العاشر من كانون الاول عام ١٨١٤ لجنة خاصة لوضع المبادئ التي يمكن الاستناد اليها في المستقبل ، لتحديد اسبقية الملوك وملاحقة ما يترتب على ذلك من النتائج . وقد تقدمت هذه اللجنة بمشروع قسمت فيه الممثلين السياسيين الى درجات ثلاث ، غير ان الاتفاق لم يتم بين اعضائها على تعيين منزلة الجمهوريات الكبرى ، مما حملهم على اغفال قضية الاسبقية بين الملوك ورؤساء الدول ، والاكتفاء بمشروع نظام يتضمن التقدم بين الممثلين السياسيين تحسب .

وقد رأت الدول الأوروبية أن تضع حدا للمتنازعات التي تحصل عادة في المؤتمرات الدولية ، فقررت أن يتم التوقيع على الوثائق والمقررات والاتفاقات بحسب الترتيب الأبجدي لاسماء الدول باللغة الفرنسية ، وحددت المادة الرابعة من نظام فيينا السابقة بين الممثلين السياسيين من درجة واحدة بالاستناد الى تاريخ تبليغ وصولهم الى السلطات المحلية ، وجردت المادة الثالثة من هذا النظام المندوبين الموفدين بمهمة فوق العادة من كل الامتيازات الخاصة ، ولم تعلق المادة السادسة على الروابط السياسية وصلات القرابة والنسب اية ارجحية للممثل على سواء ، وقيلت المادة السابعة مبدأ التناوب في توقيع الوثائق كقاعدة محترمة . ولا يخلو هذا التدبير من حكمة بالغة اذ ان ماوصلت اليه الدول الأوروبية من تقارب في الثقافة وتشابه في الاوضاع الداخلية ونمو في المرافق الاقتصادية كان يقضي بتوحيد منزلتهم ومكانتهم .

اما الامبراطورية الجرمانية فقد اضمحلت في شهر تموز عام ١٨٠٦ ولم يات نظام فيينا على ذكر السابقة التي كان يتمتع بها عاهل الجerman . ويمكن القول ان مبدأ المساواة بين الدول أصبح منذ عام ١٨١٥ امرا مقروا . ولم يوضع بعد ذلك التاريخ من الانظمة مايفير قواعد التقدم بين الامم ورؤساء الدول ، وبقي حتى يومنا هذا مبدأ المساواة التامة سائدا بين الملوك والاباطرة ، غير انهم مازالوا يميزون في الواقع بين الدول ذات النظام الملكي وبين سواها ، نظرا لما يحاط به الملوك عادة من مظاهر الحفاوة والاجلال . وقد تناول التمييز في العصور القديمة الملوك المتوجين والملوك غير المتوجين واعطيت السابقة الاولين .

ولمة رؤساء دول يتمتعون بامتيازات الملوك كالبابا وبعض رؤساء الجمهوريات . اما الامراء والنبله فمرتبتهم تأتي بعد الملوك مباشرة ويرجح بينهم من يتمتع بالامتيازات الملكية .

الاسبقية بين الدول ذات السيادة الناقصة :

تتقدم الدول ذات السيادة على الدول التابعة او ذات السيادة الناقصة ، ويعتبر تقدم الدول الحامية امرا يديها في حين ان الخلاف على اشده فيما يتعلق بتقدم الدول الصغيرة او التي لا تتمتع بالامتيازات الملكية ، والعبرة في ذلك الى التعامل الجاري والاعتراف بالاوضاع المدعى بها او الاتفاقات الخاصة المبينة على المودة والصداقة .

الاسبقية بين الملكية والجمهورية :

لقد كان الملوك يتمتعون منذ القديم بالاسبقية على رؤساء الجمهوريات ، ويؤيد هذا الحق كثير من العلماء لاسباب متعددة ، زالت كلها في العصر الحاضر ، فادى زوالها الى الاعتراف بالمساواة التامة بين النظامين . فقد رأت الامم اثر

نشوء الدول الحديثة ان تندمج في شخص مليكها في سبيل توحيد كيانهما وتحقيق مثلها العليا السياسية ، فانضمت بذلك سلطته وأصبح الأمر المطلق في الداخل ، والتكلم باسم الأمة في الخارج ، وإذا أضفنا الى ذلك ما تسببه عليه حالة الحق الانهائي - لم يبق للمجالس المنتخبة من قبل الهيئات الارستقراطية او الشعبية ، ولرؤساء الدول المعيّنين لمدة قصيرة والمزودين بسلطات محدودة ، ذلك الجلال ولا تلك السلطة الروحية التي تخولهم المطالبة بالمساواة الفعلية مع الملوك ، غير ان هذا الأمر لم يدم طويلا ، فمئذ ان قوي شأن الدول وهبت من رقادها وسعت كل منها لتوطيد مركزها - افل نجم نظام الحكم وضعف شأنه في تحديد الاسبقية وترجيح دولة على اخرى .

ومنذ ذلك الوقت اخذت الجمهوريات القديمة التي كانت تأتي في الاسبقية بعد الدول الملكية تسعى لعدم كيانهما ، وفرض مساواتها مع باقي الدول التي تتمتع بالامتيازات الملكية ، ومبعت هذه النهضة انتشار مبادئ الاستقلال والمساواة بين الدول وظهور النظرية التي يعتبر بموجبها رئيس الدولة ممثلا للدولة التي يدير شؤونها وللامة التي انبثق عنها بصورة غير مباشرة ، فاكرام رئيس الدولة من قبل الدول الاجنبية يتأثر اذن بالاعتبارات المعروفة كمدة الحكم ونوع السلطات .

ان كلا من النظام الملكي والنظام الجمهوري جدير بالتقدير والاحترام : ومن حق كل شعب ان يختار نظام الحكم الذي يتلاءم مع اوضاعه الخاصة ، ويبعث النشاط في قواه الاجتماعية ، ويحقق اهدافه القومية . على ان ميول الشعوب وامزجتها مختلفة ، فممنها من يتطلب حكما صارما ، ومنها من يحرص على التمتع بمظاهر الحرية الخلافة . وفي كل الاحوال يجب ان يكون رئيس الدولة ذا سلطة كافية وموضع احترام وتبجيل الجميع .

استمرار التمييز بين الدول :

ان عدم المساواة بين الدول مازال قائما حتى يومنا هذا بالرغم عن جميع المبادئ السامية التي تنغى بها الدول المتعدنة . فالهيئات التي تمثل ناحية الفكر الدولي بينت في احدث قراراتها ان التساوي في التعاون المشترك لا يؤول حتما الى التساوي في ادارة وتسيير شؤون المؤسسات الدولية . ولا بد لنا من الاعتراف ان ثمة دولاً وهي الدول العظمى اصبحت بتأثير عوامل متضافرة متعددة تمتاز عن سواها من الدول الثانوية : وتتمتع بالاعتبار والاحترام الفائقين . ويمكن تعريف الدول العظمى بانها الدول التي لها مصالح عامة راجحة ومتشعبة في سائر انحاء العالم ، والتي تملك وسائل حمايتها والدفاع عنها . ومما هو جدير بالملاحظة انه قلما تحتفظ الدول العظمى بمركزها في مجرى التاريخ .

ان مؤتمر الصلح الذي اتيحت عنه معاهدة فرساي قد اوجد خمس

دول عظمى عرفت باسم (الدول المتحالفة) وهي الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان ، واعتبر باقي الدول وعددها ٢٢ من فئة الدول الثانوية . وقد تضمنت هذه المعاهدة أحكاما جعلت مصالح هاتين الفئتين متعارضة ومتنافذة . فمن الصعب إذن الجزم بأن المساواة تسود عمليا بين الدول ، فالاتفاقات المعقودة والتقاليد المتبعة هي المرجع الفصل في هذا الشأن .

الفصل الثاني

تكريم رؤساء الدول لبعضهم بعضاً

الامتيازات الملكية :

يقصد بالامتيازات الملكية مظاهر الاجلال والعفارة البالغة التي يحاط بها عادة رؤساء الدول بحكم الانفاقات المربية والتقاليد المتبعة منذ العصور القديمة .

وكان الملوك قديماً يتمتعون وحدهم بامتيازات عظيمة ورعاية خاصة ، تفوق ما يتمتع به باقي رؤساء الدول . وما زالوا حتى اليوم يحملون طابعاً ديموقراطياً وينعمون بقوة شعبية كبيرة تتجلى في الاستقبالات الفخمة التي تعد لهم والتي تخرج عن كونها مجرد القيام بالمجاملات الواجبة نحو شخصهم ، وتعتبر انعكاساً طبيعياً لمظاهر العظمة الملكية .

على ان الامتيازات الملكية ليست مقصورة على الملوك والبلاد ذات النظام الملكي ، فهناك كثير من الجمهوريات الكبرى والدول العظمى تمتعت بالامتيازات الملكية ، مما يؤكد ان هذه الامتيازات التي تقضي بها المجاملة الدولية لا تمنح لشخص الملك ، بل لاعتبارات شئ منها أهمية البلاد بالنظر لدرجة مدنيته ، وثقافتها ومساحة اراضيها وعدد سكانها وثروتها الاقتصادية وقواها العسكرية، لا فرق بين ان يكون رئيس الدولة فيها امبراطوراً او ملكاً او رئيس جمهورية .

اما مظاهر الامتيازات الملكية فهي :

- ١ - التمتع بمركز ممتاز .
- ٢ - حق وضع رسم التاج الملكي او الامبراطوري على الشعار الوطني .
- ٣ - حمل التاج على الراس في حفلة التتويج والمناسبات الكبرى .
- ٤ - استعمال لقب (ايها الاخ وايتها الاخت) في مخاطبة الملوك والاباطرة .

الألقاب :

اللقب هو الاسم الفخري الذي يخلع على حامله الشرف والاعتبار والاحترام ، وبالنسبة الى الامم فاللقب الذي تعينه الدولة يحدد مركز رئيسها بين مختلف رؤساء الدول لان لكل دولة ملء الحرية في منح رئيسها اللقب الذي تختاره ، وأرقام رعاياها على احاطة رئيس الدولة بجميع مظاهر الحفاوة والتجلة اللائقة باللقب الذي يحمله ، غير ان بقية الدول غير ملزمة بالاعتراف بهذا الامتياز الذي انفردت الدولة في منحه رغم ما له من أهمية في العلاقات الدولية ، وهذا مما يحصل الدولة ذات العلاقة على ان تختار لرئيسها اللقب الذي يتفق مع حقيقة مركزها في المجتمع الدولي .

ويتفوق لقب الامبراطور على لقب الملك ومرد ذلك الى ان معظم الإمبراطرة في العهد القديم كانوا يسيطرون على الملوك . كما ان اسم الامبراطوريسة كان يطلق حصرا على الدول العظمى ذات المباحات الواسعة ، والتي تحكم عدة شعوب سواء أكانت تحت سيطرتها المباشرة ام خاضعة لتنفيذها السياسي . والحقيقة ان هذا التفوق نتيجة طبيعية لتفوق الامبراطورية من ناحية القوى الحربية .

ويطلق عادة على ولي العهد لقب خاص يعرف به باعتباره وريث العرش . وقدima كانت بعض الدول تمنح القبايا خاصة للأمرء ، كالماركراف (Margrave) في المانية وهو الأمير المكلف بحماية الحدود . وقد أصبح هذا اللقب قبيل الحرب العالمية الاولى مجرد لقب فخري . والهوسبودار (Hospodar) في رومانية وهو أمير الأرض وكان ينتخب من قبل النبلاء ويقفله الباب العالي بعدد اماره البلاد . وفي عام ١٨٥٨ تخلى الهوسبودار عن لقبه وأصبح ملكا يتمتع بجميع امتيازات هذا اللقب .

القاب الشخصيات العظمى

١ - لقب الجلالة والسمو :

يطلق اليوم لقب الجلالة على الملوك والإمبراطرة بعد ان كان في القديم متحصرا بامبراطور الجرمان الذي كان يشير الى نفسه بقوله (جلالتني) . وفي ذلك العهد كان الملوك يلقبون بـ (صاحب السمو) وأولاد الإمبراطرة بـ (الشريف والتبيل) . واستمر هذا الوضع حتى معاهدة وستفاليا حيث منح امبراطور الجرمان لقب الجلالة الى ملك فرنسا ومن ثم الى ملوك آخرين ، وفي العصر الحاضر أصبح هذا اللقب يطلق أيضا على الملوك السابقين .

ويقال للإمبراطرة (مولاي أو حضرة صاحب الجلالة الامبراطور) ، ويقال للملوك (مولاي أو حضرة صاحب الجلالة الملك) ، اما من يجمع بين اللقبين فيقال

له (حضرة صاحب الجلالة الملك والامبراطور) ، ويسمى ولي العهد (حضرة صاحب السمو الامبراطوري أو الملكي) . ويطلق أيضا هذا اللقب على بتبة انجال الامبراطور أو الملك .

ويطلق على الملكة والامبراطورة نفس اللقب الخاص بزوجها وإنما يستعاض عن كلمة (مولاتي) بكلمة (سيدتي) . وإذا كان لاحدى الاميرات حق طبيعي بلقب (صاحبة السمو الملكي أو الامبراطوري) وافترسته بأمر لا يحمل هذا اللقب فإنها تحتفظ بلقبها الاصلي . وفيما عدا ذلك . فالاميرات على الاطلاق يحملن القاب ازواجهن ما لم يرد نص صريح يخالف ذلك .

٢ - لقب البابا :

كان رئيس الكنيسة الكاثوليكية الرومانية يحمل منذ القرن الحادي عشر لقب البابا ، وكان هذا اللقب منحصرًا به دون كافة الرؤساء الرومانيين ، ومرجع هذا اللقب كلمة (پاپا) التي تعنى باللغة اليونانية الاب أو الجدة وكانت تطلق على جميع الاساقفة .

وقد بقي قداسة البابا منذ عام ٧٢٦ حتى عام ١٨٧٠ يجمع الى سلطته الدينية السلطة الزمنية . الا ان الحكومة الإيطالية اصدرت في ١٢ مايس ١٨٧١ قانون الضمانات الذي اعترف لغداسته بجميع الامتيازات الفخرية وجرده من جميع سلطاته الزمنية . وفي عام ١٩٢٩ وقع قداسة البابا بيوس الحادي عشر مع رئيس الحكومة الإيطالية معاهدة لاتران (Latran) واتفاقين احدهما ديني والاخر مالي ، وبذلك استعاد قداسته سلطته الزمنية بشكل محدود واصبح الكرسي البابوي معروفًا باسم القاتيكان .

ان جميع الدول الكاثوليكية تعترف لقداسة البابا بالمركز الممتاز ، وتحرص على ان تؤدي له جميع مظاهر التكریم والاجلال كتقبيل اليد مثلا . اما بقية الدول غير الكاثوليكية التي ترى في قداسته اسقفًا لروما فحسب ، فإنها تمنحه مع ذلك حق الاسبقية دليلًا على الاحترام الذي تكنه نحو الكرسي البابوي ، او بدافع المجاملة الدولية . ويستمد قداسة البابا هذه الامتيازات من سلطته الدينية بوصفه الرئيس الاعلى للكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، كما يتمتع قداسته بسلطة شبه عالمية باعتباره الرئيس الروحي لخمسة العالم المسيحي ، فلا يتم أي امر يتعلق بالكنيسة الا بموافقته ، ويعتبر حكمه نهائيًا في كل القضايا التي ينظر فيها ، ويشرف على تنظيم الشؤون الكنسية ، مما يتيح له التدخل في شؤون معظم الدول الداخلية ، ويسهر على توحيد المذاهب النظرية ومبادئ القانون الكنسي ، ويهتم بإدارة ومراقبة وتمثيل مصالح الكنيسة العامة . فهو اذن رئيس دولة حقيقي .

ويطلق على البابا الالقب الآتية : الحبر الاقدس وقدااسة البابا . وعندما يكتبه أحد الرؤساء الكاثوليكين بذيل كتابه بالعبارة التالية (ولدكم المخلص) .
ومما هو جدير بالذكر ان قداسة البابا يمنح عادة الرؤساء الكاثوليكين القبا
فخرية خاصة (١) .

٢ - لقب العظمة :

لقد كان سلاطين آل عثمان يتمتعون بلقب (صاحب العظمة) الا ان
هذه العادة زالت فيما بعد واستعوض عنها بلقب صاحب الجلالة .

٤ - لقب الميكائيل :

وهو اللقب الذي يحمله اباطرة اليابان وقد فقد أهميته مؤخرا .

٥ - لقب رئيس الجمهورية :

لقد كانت بعض الجمهوريات تحمل قديما القبا خاصة زالت في عصرنا
الحاضر كالبندقية التي كانت تسمى (جمهورية البندقية الزاهرة République
serenissima du Venise) اما رئيس الجمهورية فيلقب بصاحب القضاة
او سيادة الرئيس .

٦ - القاب الملوك الدينية :

لقد تمتع بعض الملوك بالقاب دينية ناشئة عن اسباب تاريخية ، واعترفت
لهم بها باقي الدول بحكم العادة واستمرار التقاليد او منحت لهم بقرار بابوي .
فملك فرنسا كان يدعى الملك المسيحي المخلص (Roi très chrétien) او
صاحب الجلالة اسقف المسيحية . باعتباره الابن البكر للكنيسة الكاثوليكية
الرومانية . وكان ملك اسبانيا يحمل منذ عام ١٤٦٩ لقب الملك الكاثوليكي او
صاحب الجلالة الكاثوليكية (Sa Majeste Catholique) . وفي عام ١٧٤٨
نال ملك البرتغال لقب الملك الشديد الايمان (Roi très fidèle) . وفي أوائل
القرن السادس عشر لقب السويسريون بحماة حرية الكنيسة (Défenseurs
de la liberté de l'Eglise) . وكان اباطرة الجerman يعرفون قديما باصحاب
العظمة الدائمة (l'oujours Auguste) . ومنذ عام ١٧٥٨ لقب ملك
هنغاريا بالملك الرسولي (Roi Apostolique) . وفي عام ١٨٦٧ أصبح

(١) وفيما يلي القبا رجال الدين المسيحي : نيافة الكاردينال ، غبطة البطريرك الجزيل
العلوي ، أو الكلي الاحترام : سيادة القامد الرسولي : سيادة المطران الجزيل الاحترام والاسقف
أو القسيس ، حضرة الارشمندريت الجزيل الاحترام وفلس الاب الخوري .

امبراطور النمسا يلقب بامبراطور النمسا وملك هنغاريا الرسولي . وفي عام ١٥٢١ منح البابا ليون العاشر ملك انكلترا هنري الثامن لقب (حامي الايمان ، Défenseur de la foi) . وما زال هذا اللقب حتى يومنا هذا يحمله ملوك انكلترا البروتستانت .

اللقب الذكري والادعاء :

ويقصد من هذه الالقاب التمسك بالحقوق المختلف عليها ، او الاحتفاظ بذكرى ممتلكات مفقودة لا يمكن المطالبة بها . فملوك انكلترا كانوا يضيفون الى اسمهم حتى عام ١٧٨٣ لقب ملك فرنسا . وكان ملك ساردينيا يسمى ملك قبرص والقدس . كما كان ملك فرنسا يسمى ملك فرنسا والنافار .

ولما كان اتساع الممالك وانتقالها يتم بالارث والزواج والغنوحات كانت اضافة لقب ما تعتبر بمثابة زيادة جوهرية على التاج او ارواء رغبة لم تتحقق ، بل كان قبول اللقب او رفضه يعد عملا سياسيا خطيرا . وكثيرا ما كانت هذه الالقاب ترمز الى اهداف سياسية . فقد تمكن هنري الرابع بجمعه بين لقبى ملك فرنسا وملك النافار ان يحقق الوحدة الفرنسية ، وتمكن ملك صربيا باتخاذه لقب ملك الصرب والكروات والسلوفين ان يتربع فيها بعد على عرش يوغوسلافيا .

وجدير بالملاحظة ان استعمال هذه الالقاب قد حدد السلم العالمي وادى الى فشل كثير من المفاوضات الدولية .

انواع الالقاب :

جرت التعامل الدبلوماسي على استعمال انواع مختلفة للالقاب منها اللقب الكبير واللقب الوسط واللقب الصغير . يتضمن اللقب الكبير اسماء جميع الممتلكات الحقيقية او الوهمية . فاللقب الكبير ملك انكلترا هو (ملك بريطانيا وايرلندا والممتلكات الحرة البريطانية لا وراء البحار وحامي الايمان وامبراطور الهند) . ولقب ملك اسبانيا السابق هو (ملك اسبانيا والكاستيل وليون) . ولقب ملك بلجيكا هو (ملك البلجيكيين ورئيس دولة الكونفو وامير الساكس وكوبورغ وغوتسا) ، وكان لقب تيسر روسيا حتى الحرب العالمية الاولى (الامبراطور والحاكم المطلق لروسيا وقيصر موسكو وكيف وفلاديمير ونوفوغورد ... الخ) . وكان لقب امبراطور النمسا (امبراطور النمسا وملك هنغاريا الرسولي وملك بوهيميا ... الخ) . وكان لقب ملك البرتغال (ملك البرتغال وبلاد الفارق وجميع انحاء بحرافريقيا ... الخ) . وكان لقب امبراطور المانيا السابق (امبراطور المانيا وملك بروسيا وحامي حدود براندبورج ...

الخ (. وكان لقب سلاطين آل عثمان ، (السلطان المعظم ، خان الخان - خادم مكة والحرمين الشريفين باديشاه استانبول وادرنة وبروسه (١) .

ويمتاز اللقب الوسيط بسهولة استعماله في العلاقات الدبلوماسية اذ يقتصر على ذكر الممتلكات الحقيقية يتصرف النظر عن الالقاب التذكارية واللقاب الادعاء .

اما اللقب الصغير فهو اللقب الذي يعرف به عادة رئيس الدولة ، وهو يجمع الى مايتصف به من الإيجاز . عدم انفساح المجال للانتقاد والاحتجاج .

وهناك القاب تمتح لرؤساء الجمهوريات من قبل الراي العام ، اعترافا بما ادوه من الخدمات الجليلة ، وهي تشر عادة الى المناسبات التي استوجبت هذا المنح . والامثلة على هذه الالقاب كثيرة في تاريخ امم امريكا الجنوبية . فكان بوليفار بلقب (بالمحرر) وسانتا كروز ، بالمواطن العظيم) وماريافا ملكاريجو (المستحق لشكر الوطن) (٢) .

التسميات :

عندما يتبادل رؤساء الدول رسائل رسمية يتبادي بعضهم بعضا (سيدي الاخ أو سيدتي الاخت) . ويصيغون الى عبارة الجامعة هذه درجة القرابة الحقيقية التي تربطهما معا كان يقولوا (سيدي الاخ وابن العم - سيدتي الاخت وابنة العم - سيدي الاخ والصهر) . ولا متدوحة عن هذا التبادل في التكريم بين الاباطرة والملوك والملكات والامراء المتولين زمام الحكم . وبصورة عامة بين جميع الاشخاص الذين يتمتعون بالامتيازات الملكية . اما الذين لا يتمتعون بهذه الامتيازات ، فلا بحق لهم استعمال كلمة الاخ أو الاخت ، وعند توجيه رسالة لهم من ذوي الامتيازات الملكية يقال لهم (سيدي ابن العم) كلقب فخري أو اشارة الى اواصر القرى الحقيقية التي تربطهما .

والقاعدة العامة في التسميات هي كما يلي : اذا كان الموجه اليه الكتاب أدنى درجة فيكتب له (سيدي ابن العم) دون ذكر عبارة (سيدي الاخ) . اما في الاحوال الأخرى فيقال (سيدي الاخ وابن العم) .

ان استعمال القاب القرابة كان نتيجة للفكرة السائدة في العهد القديم بان ملوك أوروبا يؤلفون أسرة كبرى . تحدد درجات القرابة فيها بالالقاب والرتب ، وقد كانت هذه الأسرة نواة للمجتمع الدولي كما نعرفه اليوم .

(١) كان يحمل الملك فاروق لقب احضرة صاحب الجلالة فاروق الاول ملك مصر وساحب

بلاد النوبة والسودان وكردفان ودارفور) .

(٢) لقد سمي نخامة شكري التتولي رئيس الجمهورية السورية (المواطن العربي الاول)

تقديرًا لجهوده في تحقيق الوحدة بين سوريا ومصر عام ١٩٥٨ وتخصيته بمركود في هذا السبيل.

ولقد كان لهذه المجاملة في الألقاب مؤيداتها إذ كانت الأسرة المالكة ترفض منحها بصراحة لمن كان غريبا عنها . وكان هذا الرفض يعتبر وسيلة لبقاء مرننة لعدم الاعتراف بأحدى الحكومات اعترافا قانونيا . والتاريخ مفعم بالمحاولات الفاشلة التي قام بها بعض الملوك الحديثي العهد بالحكم للحصول على تلك المجاملة الاخوية الملكية : كما يدلنا التاريخ على مدى عدم الاكتراث الذي كان يقابل به الزعماء السياسيون والذين كانوا ، رغم انتخابهم من قبل الشعب ، يعتبرون دخلاء على الأسرة الحاكمة . فقد كان امبراطور روسيا يقولوا الاول يرفض دائما منح لقب سيدي الاخ ، الى الملك لويس فيليب . وكان يخاطبه بكلمة (مولاي Sieu) فقط . وكذلك كانت معاملته لنابليون الثالث عندما استعاد لقب امبراطور الافرنسيين ، اما انكشرا فلم تشدد نحوهما إذ كانت الملكة فيكتوريا تبدأ كتبها بعبارة : مولاي ايها الاخ العزيز ، وكانت تختتمها بما يلي : اني مولاي وايها الاخ العزيز المحبة والصديقة الوفية لجلالتكم مدى الحياة) . وكان الملك لويس فيليب يختم كتبه الى الملكة فيكتوريا بالعبارة التالية (واسمح لي ان اعرب عن الاحترام الفائق والصدافقة المتينة اللتين سابقتي بهما سيدتي الاخت - الاخ المخلص لجلالتك) . وكانت تبدأ كتبها الى نابليون الثالث بـ (مولاي ايها الاخ العزيز) وتختتمها بعبارة (اختكم المخلصة او اختكم المحبة والمخلصة) . وكان ملك البلجيكيين يخاطب السلطان بقوله (ايها الصديق العزيز الكامل) وشاه العجم (صديقتنا العزيز الكامل) ورئيس الولايات المتحدة (عزيزي وصديقي العظيم) والاتحاد السويسري (ايها الاصدقاء الاعزاء) .

ومقابل ذلك يخاطب رؤساء الجمهوريات الملوك والامراء بقولهم (صاحب الجلالة وصاحب السمو الملكي) ويختتمون كتبهم بعبارة (صديقكم القريب او صديقكم الوفي) .

اما في الرسائل الخاصة التي يتبادلها الملوك فانهم يستعملون فيها اسلوبا ينم عن الصداقة والمحبة بحسب التقارب الفكري والقربى العائلية .

الاعتراف بالألقاب :

لا يتم اتخاذ لقب جديد الا بعد اعتراف بقية الدول به . وهناك حوادث تاريخية تؤيد أهمية هذا الاعتراف . ولولا ذلك لتيسر لرئيس الدولة ان يؤمن اسبقينه على غيره من الرؤساء باتخاذ ألقاب فخريه لا تتفق مع مكانة بلاده في المجتمع الدولي .

ففي عام ١٨١٨ ابلغ امير مقاطعة هسي كاسل (Hesse Cassel) الدول الخمس المجتمعمة في مؤتمر أكس لاشايل انه قرر ان يسمي نفسه (ملكا) بموافقة الدول العظمى ، الا ان هذه الدول رفضت طلبه وأبانت السبب في عهد جاء فيه ان اللقب الذي يتمتع به الملوك ليس مجرد صفة فخريه تقتضيها

المعاملة الدولية بل هو مرآة علاقات الدولة الحقيقية والأوضاع السياسية العليا .
وتتعهد الدول الخمس بعدم الاعتراف في المستقبل بالقباب الملوك والأمراء
واسرهم الا بعد ان يتم الاتفاق فيما بينها على ذلك .

فيذا البيان ينظم الاعتراف باللقاب الجديدة تنظيما منطقيا ، وليس
للدول ان ترفض اللقب الجديد رفضا اجماعيا اذ يعتبر ذلك حملة دولية
مقصودة . وعلى كل دولة ان تنظر هل تقضي مصالحها بعدم الاعتراف باللقب
الجديد ، ام بالاعتراف به قورا ، ام ضمن شروط معلومة . ام يعد مضي مدة
معينة . مراعية في كل ذلك احترامها للمعاهدات المعقودة وحرصها على استمرار
السلم العالمي .

الاعتراف باللقاب في المعاهدات :

وكثيرا ما تحل قضية اللقاب في المعاهدات . والمثال التاريخي على ذلك
هو معاهدة فونتنبيلو المعقودة عام ١٨١٤ . فقد نصت في مادتها الاولى على
تنازل الامبراطور نابليون الاول عن اي حق في السلطة او السيادة ، كما نصت
في مادتها الثانية على احتفاظ الامبراطور والامبراطورة وتمتعهما طول حياتهما
بالقابها وميزاتهما السابقة .

غير ان اللجوء الى هذه الطريقة اصبح نادرا لانتشار العرف والعادة في
هذا الموضوع . ولا بد من الملاحظة بان رؤساء الجمهوريات السابقين يتمتعون
رسميا حتى في خارج بلادهم بمظاهر الاحترام الرائد والمجاملة الفائقة فيتمتعون
دائما بمجدهم الفابر وعزهم الزائل .

الملوك والرؤساء القدماء :

لقد اعتاد الناس منذ العصور القديمة ان يحترموا كل من تربع على
عرش الملك ، فكما ان الوزير السابق والقائد السابق ونقيب المحامين السابق
يعرفون دائما بلقب سيادة الوزير وسيادة القائد وسيادة النقيب ، كذلك يتمتع
الملوك ورؤساء الدول السابقون طول حياتهم بمظاهر الاحترام والتكريم التي
اعتادوها اثناء قيامهم بابعاء الحكم ، ويلقبون بحضرة صاحب الجلالة او بصاحب
الفخامة ، سواء اكان التنازل عن العرش بملء ارادتهم او تحت تاثير ثورة فجاجية
او نتيجة انتهاء المدة المحددة للرئاسة . فاللياقة والمجاملة والآداب الدولية تقضي
بذلك ، اما من الوجهة القانونية فان مجرد زوال سلطان الحكم يقضي الى انتهاء
الامتيازات والالقاب التي كان يتمتع بها الملك او رئيس الجمهورية .

وقد سارت بعض الدول التي ترفض الاعتراف بالحكومات المبتذقة عن
الانقلابات الثورية على الاستمرار في معاملة الملوك والرؤساء السابقين معاملة
فائقة واحاطتهم بجميع انواع الرعاية والاحترام .

زيارات رؤساء الدول :

في الزيارات التي يقوم بها رؤساء الدول المتساوون في الدرجة يتمتع الرئيس المضيف الاسبقية للرئيس الزائر ويعتبر ذلك من مظاهر المجاملة البالغة فالملك الذي يضيف ملكا آخر يتنازل له عن اسبقيته اعرابا عما يكنه له من احترام وود أكيدين ، وكذلك يتنازل رئيس الجمهورية الذي يتمتع بالامتيازات الملكية عن اسبقيته لضيفه الملك ، ويحتفظ بها اذا كان المضيف رئيس دولة لا يتمتع بالامتيازات الملكية . وتبدو صعوبة تنظيم الاسبقية اذا تعدد رؤساء الدول في زيارة واحدة ويراعى في هذه الحالة تطبيق القواعد العامة تطبيقا دقيقا يحفظ كرامة الجميع .

تنويع الملوك :

يتبع عادة اعتلاء العرش سواء اكان سببه وفاء الملك السابق ام تنازله عن العرش حفلة رسمية تدعى حفلة التنويع . وقد تثير هذه المناسبة مشاكل في الاسبقية والمراسم تنشأ عن حضور بعض الملوك او معثليهم فيترتب على مدير المراسم ان يحاول جهده لتلافيا وايجاد حل يرضى به الجميع . وقد تحصل مثل هذه الصعاب في مناسبات اخرى كاجتماع الملوك ورؤساء الدول وفي المؤتمرات والمعارض وحفلات اليوبيل الخ . . . (١) .

(١) جرت العادة في الملوك على ان تقام لهم حفلة تنويع وذلك بعد التتاداة بملكيتهم ، توجد اليها الدول التي تربطها بها علاقات الودية والصداقة - بمثابة شرف خاصة تطلق عليها اسم سفارات فوق العادة لكي تمثلها في هذه الحفلة ، يختار امضاؤها من الامراء وكبار رجال الدولة والعظماء الدبلوماسيين المعتمدين لدى الملك المزمع تنويجه . وتزود السفارة عادة بأوراق اعتماد خاصة بمهمة التمثيل في الحفلة ، تحرر صيغتها على نسق اوراق اعتماد الهيئات الدبلوماسية الدائمة ، تصدر من رئيس الدولة الى الملك المُنوَّج ، وتشتمل على اسم ولقب ورئيس السفارة فوق العادة والدرجة الدبلوماسية المطوَّحة له بهذه المناسبة ، وهي اما سفير فوق العادة او وزير مفوض او مفدوب فوق العادة ، مع ذكر وظيفته الاصلية والوظائف العليا التي تقلدها والرتب والتميازين التي يحملها ، وتشتمل ايضا على اسماء اعضاء السفارة فوق العادة مع تعيين البيانات السابقة الخاصة بهم ، ويلاحظ ان درجة السفير او الوزير المفوض يصح لرئيس السفارة فقط ولا تمنح اذا كان الرئيس اميرا ، كما تشتمل الاوراق على الإشارة الى تكليف السفير بتقديم تهاني رئيس دولته الى الملك المتوج بهذه المناسبة السعيدة مع التمني ☺ بأزدهار حكمه ، وانتهاء العلاقات بين الدولتين ، وان يلقي السفير من لدته كل رعاية وتأييد لاتمام مهمته على اكمل وجه .

وتقدم اوراق الاعتماد للملك المتوج في احتفال رسمي كالذي يقام لرؤساء الهيئات الدبلوماسية

الدائمة .

وبهذه المناسبة تثار مسألة الاسبقية بين هؤلاء العظماء الوثتين وزملائهم الدبلوماسيين المعتمدين لدى الملك المتوج ، وقد جرت غالبية الدول متجا بريطانيا وبلجيكا على منح الاسبقية للأولين على اعتبار مركزهم الخاص في المناسبة الفريدة . (عن القانون الدبلوماسي للأستاذ محمد حسني

عمر - ص ٢٢)

الفصل الثالث

قواعد الاصطفاء بين الممثلين السياسيين

الهيئة السياسية :

ان عبارة الهيئة السياسية اذا اضيف اليها اسم عاصمة احدى الدول تشير الى مجموع الممثلين السياسيين المعتمدين لدى تلك الدولة : كقولنا الهيئة السياسية في باريس . واذا اضيف اليها اسم الدولة بصيغة النسبة دلت على مجموع الممثلين السياسيين لهذه الدولة : كقولنا الهيئة السياسية الفرنسية ، وفي اصطلاح اوسع تدل الهيئة السياسية على مجموع موظفي البعثات السياسية بما فيها المستشارين والسكرتيرين والممثلين وزوجاتهم وعائلاتهم .

ولهذه التسمية مغزى خاص اذ تشير الى ما تتمتع به هذه الفئة من الاميازات والحصانات . وقديما كان يتكر على معلمي الدول ذات الاستقلال المحدود او الحديثة العهد بالمدنية انتمائها الى الهيئة السياسية، وقد زال ذلك بتوسع الفكرة الدولية وانطباقها على المبادئ الانسانية .

ليس للهيئة السياسية شخصية قانونية او معنوية او سياسية ، بل هي رمز للتضامن الدولي نستطيع ان نقوم باعمال رسمية . ونتمتع بامتيازات ومنافع لايتاح لأعضائها الاستفادة منها بصورة فردية ، ففي الاستقبالات الرسمية وفي المناسبات التي تتطلب القيام بواجبات المجاملة بصورة مشتركة ، كالتعاهي وزيارة رئيس الدولة زيارة رسمية الخ . . .) تقوم الهيئة السياسية بهذا الواجب برئاسة عهدها وهو اقدم الممثلين في تلك العاصمة او برئاسة احد اعضائها المفوهين .

والهيئة السياسية ملء الحق في الاعراب عن شعور اعضائها المشترك والتذكير بالمبادئ الدولية المرعية ، وايداء التوصيات المشتركة . وقد دلت التجارب على ان مصلحة الدولة تقضي باعارة هذه الملاحظات الاهتمام الذي تستحقه ، وان سلطة الهيئة السياسية واسعة ، فكثيرا ما كانت احتجاجاتها تضع حدا للمظالم التي تتنافى مع المبادئ الانسانية .

عميد الهيئة السياسية :

ان عميد الهيئة السياسية هو ارفع الممثلين السياسيين درجة واقدم زملائه من الدرجة نفسها بالنسبة لتاريخ تقديم كتاب اعتماده . ولا يؤثر تجديد كتب الاعتماد عند وفاة الملك الموقد : أو الملك المعتمد لديه ، على درجة اسبقية الممثلين ، ويبقى التاريخ القديم هو المعمول به في تسمية العميد . أما وظائفه فهي محدودة ويغلب فيها طابع المراسم والمجاملة : فهو خطيب زملائه المقود في المناسبات الجامعة (كالقيام بتقديم التهنئة لرئيس الدولة في الاعياد الخ . . .) او في الاحتفالات الرسمية . وهو ايضا المكلف بالدفاع عن امتيازات وحصانات اعضاء السلك السياسي .

ومن الطبيعي ان لا يسمح لنفسه بان يكتب او يتكلم باسم زملائه دون استشارتهم وموافقتهم على المساعي التي يخوي القيام بها ، كما ان جميع الممثلين السياسيين لا يقومون بمسعى مشترك فيل موافقة حكوماتهم .

وتعطي التقاليد في بعض البلاد الاوروبية بان يسمى ممثل قداسة البابا عميدا للهيئة السياسية عملا بنص المادة الرابعة من نظام فيينا ، هذا اذا كان فاصدا رسوليا ، اما اذا كان نائبا القائد الرسولي (*Internuncio*) فالامر مختلف فيه ولا سيما انه ليس ثمة نص يوجب اعتباره عميدا للممثلين السياسيين من الدرجة الثانية .

وتسمى زوجة العميد عميدة الهيئة السياسية وتنحصر مهمتهما في تقديم زوجات اعضاء السلك السياسي الى البلاط او قصر الرئاسة .

اسبقية الممثلين السياسيين :

تحدد اسبقية رجال السلك السياسي في الحفلات العامة بالنسبة لرجال الدولة المعتمدين لديها بحسب الانظمة المحلية المتبعة : ففي فرنسا تقتضي التقاليد بان ياتي السفراء والوزراء المفوضون يعبريسي مجلس الشيوخ ومجلس النواب المتشققين عن الشعب وقيل وزراء الدولة . وفي الانظمة الملكية يحتلون المقام الاول بعد افراد العائلة المالكة . أما في الولايات المتحدة فيأتون بعد نائب الرئيس مباشرة .

ولقد حددت المادة الرابعة من نظام فيينا قواعد الاسبقية بين الممثلين السياسيين وجعلتها مركزة على اساسين :

١ - درجة الممثل مهما كانت مكانة رئيس الدولة الذي اوفده .

٢ - القدم في تقديم كتاب الاعتماد .

والى هذين الاساسين يستند الممثل السياسي في كل المناسبات لصيانة كرامة دولته وتحديد حقوقها ، تلك الحقوق المبينة على مبادئ الحق الطبيعي واحكام القوانين الوضعية ، على ان يراعى في ذلك قواعد الاداب واللياقة التي تعتبر اساس حسن التفاهم بين الدول .

وفي الاستقبالات والحفلات الرسمية التي تقام في دار الممثل السياسي يتنازل السفير صاحب الدعوة عن اسبقيته الى زملائه من نفس الدرجة فحسبه ، دون النظر الى اهمية الدولة التي يمثلونها ، ويتقدم من كان اقل منه في الدرجة . اما اذا كان من الدرجة الثانية فانه يتنازل عن اسبقيته للممثلين من الدرجة الثالثة والرابعة على سبيل المجاملة . وعند وجود رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية يتنازل لهما السفراء عن اسبقيتهم ولكنهم يتقدمون على كبار رجال الدولة مهما كان منصبهم ساميا . ومقابل ذلك يتقدم كبار رجال الدولة على جميع اعضاء البعثات السياسية الاجنبية .

اما في الحفلات التي يقيمها احد كبار رجال الدولة فان رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية يتقدمان على السفراء والممثلين السياسيين على اختلاف درجاتهم ، ولهؤلاء جميعا حق التقدم على سائر الشخصيات الموجودة .

ويتمتع الممثلون الموفدون بمهمة خاصة على سبيل المجاملة بالامتيازات والحصانات الخاصة بالممثلين السياسيين . ولا يحق لهم في اي حال الاستفادة من قواعد المراسم ، او المطالبة بالاسبقية على من دونهم درجة ، كما ان اسبقيتهم تحدد بحسب الالقاب التي يحملونها في المهمة الموفدين من اجلها .

يتقدم القائمون بالاعمال اصالة على القائمين بالاعمال بالنيابة رغما عن القاعدة العامة التي تجيز للموظف الذي ينوب عن رئيسه ان يحمل اعباء مسؤولياته ويتمتع بامتيازاته . كما ان الفناصل العامين القائمين بالاعمال ياتون بعد الموظفين الدبلوماسيين من نفس درجتهم . هذا مع العلم ان مرتبتهم تعادل لدى معظم الدول مرتبة المستشارين .

وقد جرت العادة بان يكون مستشار السفارة البريطانية في باريس برتبة وزير مفوض ، وقد كان حتى عام ١٩٠٦ يقدم كتاب اعتماده عندما يكون السفير غائبا لسبب ما ، ثم اخذ بعد ذلك التاريخ يقدم كتاب اعتماده فور قدومه ومباشرة العمل . وكذلك فان مستشار السفارة الفرنسية في لندن وبرلين وواشنطن برتبة وزير مفوض من الصنف الثاني ، والفائدة المتوخاة من هذا الاسلوب هي عدم اتابة موظفين عن رئيس البعثة السياسية تنقصهم الخبرة والاطلاع الواسع . اما درجة هذا المستشار في التقدم فتسماني بعد الوزراء والمندوبين فوق العادة مباشرة .

قاعدة الزيارة الاولى :

ان الزيارة الاولى تخضع لقاعدة قديمة مؤداها ان الممثل السياسي الجديد يبلغ نيا قدومه الى زملائه الاجانب المعتمدين لدى الدولة نفسها بواسطة احد السكرتيرين ، فيقوم كل من هؤلاء الزملاء بمرافقة الزيارة له ما لم يفقل تبليغه وعلى الممثل السياسي ان يسعى لايجاد جو مشبع بالود والصدافة بينه وبين زملائه وتوطيد اطياف العلاقات معهم بحيث يستطيع ان يتزود دائما بالاخبار الهامة والملاحظات القيحة مما يساعد على النجاح في مهمته .

الاسبقية بين زوجات الممثلين السياسيين :

ان زوجات الممثلين السياسيين يتقيدن بقواعد المراسم المطبقة على أزواجهن ، ويتمتعن بما يتمتعون به من امتيازات واسبقية ، وليس لهن المطالبة في الاحتفالات الرسمية واستقبالات البلاط بأية اسبقية او ارجحية لا يستفيد منها أزواجهن .

ولما كان لكل دولة مراسم خاصة وجب على الممثل السياسي ان يطلع عليها كيلا يقع في هفوة من الصعب تلافيها .

نظام وترتيب المقاعد :

ان تحديد المقاعد يحتل المقام الاول في بحث الاسبقية . وتحتل الصعوبة عند وجود اشخاص متعددين وعند التوقيع على الوثائق ، ففي الحالة الاولى يعتبر مقعد اليمين بصورة عامة مقعد الشرف اي ان ارفع الاشخاص مقاما يجلس عن يمين من هو دونه . وتحدد مقاعد الجلوس دائما باتباع يمين المحتفى به . اما في غرفة استقبال رئيس الدولة وفي الامكنة المقدسة وفي المواكب العامة والجنائز فيعتبر كل من كرسي الرئاسة او المنبر او المذبح او السراشق او النعش أساسا في تحديد مقاعد اماكن الشرف للحاضرين .

على المائدة :

يكون مقعد الشرف سواء اكانت المائدة مستديرة ام مربعة ام على شكل حافر الجواد في منتصف صدر المائدة الذي يقابل باب القرفة الرئيسي ، او الذي يقابل التوافد اذا كان الباب على اليمين او على اليسار . وعند عدم تيسر هذين الحالين يكون مقعد الشرف في منتصف صدر المائدة الذي يقع في الناحية التي يأتي اليها النور من اليسار .

واستنادا الى هذا المبدأ نحدد مقاعد الشرف على الوجه الآتي : المقعد الثاني عن يمين الاول والثالث عن يساره . والرابع عن يمين الثاني ، والخامس

عن يسار الثالث الخ . . . وبصورة عامة تخصص مقاعد الشرف لارقام التسع
عن يمين الاول ولارقام الوتر عن يساره ويشكل تصاعدي .

ولكل هيئة دبلوماسية الحق في ان تتبع في دارها انظمة دولتها في
المراسم وآداب اللياقة .

الاسبقية في السير :

في حالة السير او الدخول من الباب او الصعود على السلم يتقدم دائما
صاحب الاسبقية .

وعندما يمضي عدة اشخاص في صف واحد بشكل متتابع : فقد يكون
مكان الشرف في الاول او في الآخر او في الوسط حسب القاعدة المأخوذ بها ،
ففي الحالة الاولى (وهي الأرجح) يتم ترتيب الدرجات بالتدني حتى آخر
الصف ، وفي الحالة الثانية يحتل رأس الصف ادنى الحاضرين منزلة ويتبعه
الباقون بترتيب درجاتهم التصاعدي . وفي الحالة الثالثة يتقدم الشخص الثاني
المحتفى به يتبعه الثالث كما يتقدم الرابع الثاني ويتبع الخامس الثالث الخ . . .

وكذلك في الترتيب الجانبي اذ يكون خيف الشرف في أقصى اليمين
او في أقصى اليسار او في الوسط ، ويفضل الوضع الاخير عندما يكون عدد
الحاضرين وترا حيث تطبق القاعدة المتعلقة بالمائدة . اما اذا كان عدد الاشخاص
شفعا فيعتبر مكان الشرف المكان الاول من التصف الواقع على اليمين تابعا
لقاعدة ارجحية اليمين .

مقعد الشرف في السيارة :

ان مقعد الشرف في السيارة هو في الصدر على اليمين ، ويلي يسار
الصدر ثم المحل الواقع امام مقعد الشرف ثم المحل المجاور على اليسار . ولهذا
النظام مساوئ ، خاصة اذا كانت انظمة السير تقضي بان تقف السيارات على
الرصيف الايمن للطريق . اذ يضطر الشخص الثاني عند صعوده الى السيارة
وتزوله منها ان يمر امام الشخص الذي يحتل مقعد الشرف والذي يسبقه في
الركوب ويتبعه في النزول كما تقضي بذلك قواعد المراسم .

تنظيم التوقيع على الوثائق :

نميز هنا بين حالتين :

١ - اذا كانت الدول غير متساوية ، يحدد في بادئ الامر تسلسلها
في الاسبقية ، ثم يذكر في مقدمة المعاهدة اسم الدولة المتقدمة ، تليها بقية
الدول بالتتابع . ويختلف ترتيب التواقيع باختلاف النظام المتبع : فاذا روعي

وضع التواقيع على شكل عمودين متوازيين : فالتوقيع الاول يكون في رأس العمود الواقع على يمين القارئ والثاني في رأس العمود الواقع على يسار القارئ والثالث تحت التوقيع الاول والرابع تحت الثاني وهكذا دواليك الخ... .
وإذا فضل وضع التواقيع على خط عمودي واحد كان التوقيع الاول في اعلى الخط وتبعه بقية التواقيع بحسب ترتيبها . وعند وضعها على خط افقي يكون التوقيع الاول في أقصى يسار الورقة (بالنسبة للغة العربية) وتليه بقية التواقيع .

ويراعى في وثائق التصديق نفس ترتيب التواقيع الواردة في النسخ الاصلية .

٢ . وأما إذا كانت الدول متساوية (وهذا هو المتفق عليه في العلاقات الدولية) فالامر يختلف عما سبق اذ ينبع في التوقيع قاعدة التناوب الآتي بيانها .

قاعدة التناوب :

ومؤداها ان يرد اسم رئيس الدولة واسماء مندوبيه المفوضين في المكان الاول ، وذلك في نسخة المعاهدة الخاصة به . كما يذكر اسم بلاده في مقدمة المعاهدة على رأس اسماء بقية البلاد . ويوقع مندوبوه في مكان الشرف في النسخة نفسها . وبعبارة اخرى ان هذه الطريقة تخول كل دولة من الدول المشتركة في الاتفاق ان تحتل بالتناوب المقام الاول . أي مكان الشرف في التوقيع .

غير ان قاعدة التناوب هذه اثارت مصاعب جمّة ألحّت الدول المتعاقدة الى طريقة مماثلة : وهي طريقة تبادل التواقيع أو التناوب البسيط ، وقد تم ذلك في معاهدات تيشن (Tischen) الموقعة عام ١٧٩٩ ، فلم يذكر في مقدمتها أسماء مندوبي الدول المفوضين واستعاض عن أسماء الدول الموقعة بعبارة (الدول الوسيطة والمتعاقدة) ، ووقعت كل دولة نسخة واحدة من المعاهدة وتبادلت بعدئذ النسخ فيما بينها .

وقد نصت المادة السابعة من نظام فيينا على انه (يتم الاقتراع بين المندوبين المفوضين لتحديد تسلسلهم في التوقيع على الوثائق والمعاهدات التي تعقد بين عدة دول قبلت بهذا التناوب في أسبقية التوقيع) .

ويقوم من هذا النص ان كلا من الدول المتعاقدة توقع في مكان الشرف على النسخة الخاصة بها . ويحدد بالاقتراع ترتيب تواقيع بقية مندوبي الدول . غير ان المشتركين في مؤتمر فيينا لم يراعوا هذه القاعدة بل اتبعوا طريقة الترتيب الابجدي لاسماء الدول بالاحرف الفرنسية : ولم يتقيدوا في توقيع الضبوط بنظام الاسبقية .

وقد استمر العمل بطريقتي التناوب والترتيب الایجدي بتوفیق زائد
 في كثير من المعاهدات منها معاهدتا باريس وبرلين . غير ان عدم الوصول الى
 اتفاق نهائي في هذا الموضوع قد اثار استياء عاما ؛ مما اهاب بالدبلوماسيين
 ان يشحدوا عقولهم بغية ايجاد حل ملائم . وقد قدمت اقتراحات متعددة
 في هذا السيل منها ايفاد مندوبين من درجات مختلفة او الاستعاضة عن
 المقابلات الشخصية بالمفاوضات الخطية . او الاستناد في اسبقية المندوبين الى
 ساعة دخولهم قاعة المفاوضات او وصولهم الى البلدة التي يعقد فيها المؤتمر ؛
 او اغفال تخصيص المقاعد وتركها غير منظمة . واقترح ايضا اجراء التناوب في
 المقاعد وتحديددها بحسب سن رؤساء الدول أو قدم العرش أو تاريخ استلام
 دفة الحكم، كما اقترح الغاء أنظمة المراسم بالاتفاق؛ واللجوء الى اساليب خاصة،
 كان يتم الاجتماع حول مائدة مستديرة او في الهواء الطلق والمنزهات . واقترح
 اخيرا التنازل عن الاسبقية مقابل توقيع كتاب تحفظ .

كتاب التحفظ (Reversales)

وهو في الاصل عبارة عن كتاب او تصريح تتعهد به الدولة بعدم مخالفة
 الاتفاقات السابقة او التقاليد المتبعة . كما يقصد به ايضا الصك الذي تمنح
 بموجبه احدي الدول امتيازاً لغيرها مقابل حصولها على امتياز آخر . فالدولة
 التي تحصل على الاسبقية عن طريق الصداقة والمجاملة تصرح في هذا الصك
 ان هذه الاولوية لا تعتبر سابقة ذات قيمة في المستقبل . وهذا مما يؤدي الى
 احترام استقلال وكرامة الدول وحقوقها السياسية .

الباب الثالث

امتيازات الممثلين السياسيين وحصاناتهم

الفصل الأول

مبدأ الاستقلال عن السلطة الاقليمية (Exterritorialité)

يقول العلامة غروشيوس (Grotius) « لما كان المفروض ان السفير يمثل شخص رئيس دولته ، وجب اعتباره مقيما خارج اراضي الدولة المعتمد لديها ، وبالتالي غير ملزم بالخضوع لقوانينها المدنية » .

ويقول قاتل (Vattel) « كما ان دار السفارة تعتبر في الاحوال العادية خارج اراضي الدولة . فكذلك يعتبر السفير مقيما خارج اراضي الدولة المعتمد لديها » .

ويقول دومارتنس (De Martens) « ان القانون الدولي الوضعي قد توسع في مفهوم مبدأ الاستقلال عن السلطة الاقليمية توسعا اعتبر معه الممثل السياسي كأنه لم يفادر الدولة التي افدته ولا زال مقيما في اراضيها » .

وقد نصت المادة الاولى من النظام الذي بنى المؤتمر الثالث عشر لمعهد القانون الدولي على ان الممثلين السياسيين يتمتعون بالحصانة والاستقلال عن السلطة الاقليمية . وقد جاءت المادة السابعة من النظام نفسه متعمة للمادة الاولى . فذكرت الى جانب الممثل السياسي موظفي بعثته الرسميين وافراد عائلاتهم ، وامتدت هذه الامتيازات في عصرنا الحاضر الى موظفي عصبة الامم القديمة ومنظمة الامم المتحدة الحالية .

غير ان هذا المبدأ لم يسلم من انتقادات بعض كبار علماء القانون ، ومنهم الاستاذ فوشي (Fauchille) الذي يرى ان هذا المبدأ يستند الى افتراض خاطيء وعديم الفائدة . ويبدو خطؤه جليا في النتائج التي قد يؤدي اليها والتي لا يقبل بها انصاره . ويورد الاستاذ فوشي تأييدا لرأيه هذا ثلاث فرضيات :

١ - هل يعتبر الجرم الذي يقع في دار السفارة مقترفا قانونا خارج

أراضي الدولة ؟ إن حادثة محاولة القتل التي قام بها عام ١٨٦٥ مواطن روسي في السفارة الروسية في باريس وتوقيفه من قبل رجال الشرطة الفرنسية اللذين استدعاهم السفير الروسي ليرهان تخاطب على تنازل هذا الأخير عن امتيازاته .

٢ - هل يستوجب لجوء المجرم العادي إلى دار السفارة إجراء معاملة تسليم المجرمين ؟ لا شك أن الواجب يقضي على السفير تسليم المجرم اللاجئ إلى دار السفارة ، كما أنه ليس ثمة ما يمنع الدولة من اتباع الطرق المعتادة لتسليم المجرمين .

٣ - هل تعتبر معاملات الأحواز المدنية التي يجريها الممثل السياسي في دار السفارة أو المفوضية صحيحة وقانونية ؟ من الملم به أن للممثل السياسي ملء الحق بإجراء عقد زواج مواطنيه في دار السفارة وفقا لأحكام قانونهم الوطني ، ولا يرد الاعتراض على ذلك إلا إذا كان أحد الطرفين أجنبيا .

ويضطر العلماء الذين ينكرون فرضية استقلال الممثل عن الساطرة الإقليمية أن يبرروا تلك الامتيازات والاعفاءات التي يتمتع بها بكونها نتيجة محتمة لاستقلاله وحصانته ، غير أن الاستقلال والحصانة لا يعتبران حقا طبيعيا بل هما من الضمانات الناتجة عن صفته التمثيلية . فالممثل السياسي يستظل في سفارته بظل رئيس دولته الذي يتحمل عليه الانتقال ، وهو ليس مندوبه فقط بل ممثل شخصه وعينه الأاهرة وفكره الجوال ورسوله إلى ما وراء الحدود القائمة بين الدول لتوطيد العلاقات بينها وتحقيق التعاون المنشود .

ف فكرة تمثيل شخص رئيس الدولة هي إذن منشأ الامتيازات الدبلوماسية التي يتمتع بها الممثل السياسي ، وإن مجرد قبول هذه الفكرة بجعل فرضية الاستقلال عن السلطة الإقليمية حقيقة قانونية واضحة لا تشوبها شائبة .

الفصل الثاني

الامتيازات الدبلوماسية

١ - الاعفاء من الضرائب :

لا يرى الاستاذ فائل اية ضرورة لاعفاء الممثل السياسي من دفع الرسوم المحلية : لان اداء هذه الرسوم لا يحول دون قيامه بابعاء وظيفته : واذا ما اقر رئيس الدولة اعفائه منها . فانما يعتبر ذلك مجرد مجاملة لا حقاً يطالب به .

غير ان الاستقلال الذي يتمتع به الممثل السياسي يجعله في الحقيقة معفى من سائر الضرائب الشخصية التي يخضع لها رعايا الدولة ، باستثناء الرسوم المفروضة على البضائع والمواد الغذائية والتي يدفعها رؤساء الدول انفسهم .

اما الوضع الراهن للاعفاء فينحصر في ثلاثة مبادئ .

١ - الاعفاء من كافة الضرائب المباشرة .

٢ - تأدية جميع الضرائب غير المباشرة .

٣ - الاعفاء من الرسوم الجمركية بصورة واسعة .

ليس لاعفاء الممثل السياسي من الضرائب والرسوم علاقة بصفتة التمثيلية ، انما الاعفاء نتيجة منطقية للامتيازات التي يتمتع بها ، بحيث اذا رفض اداء هذه الضرائب استحال ارقامه على دفعها لتعذر اتخاذ الاجراءات القانونية بحقه ، وازاء هذه الضرورة اعتبر الاعفاء مظهراً من مظاهر الآداب والمجاملة في الدولة . اذن فليس في الامر حصانة بل امتياز يعد خرقه جرماً دولياً واهانة تمس كرامة البلاد بشخص معتملاً .

الضرائب العقارية :

يقضى العرف الانكليزي عندما تكون دار السفارة ملكاً للحكومة الاجنبية ان تخضع لدفع الضرائب العقارية ما لم يكن قمة اتفاق يقضي بالاعفاء . غير ان قاعدة عدم الخضوع لهذه الضرائب هي التي تسود في الواقع العلاقات

الدولية ، فحكومة الاتحاد السويسري تعتبر أن الإعفاء من الضرائب المباشرة مقبول في القانون الدولي . ولذلك فهي تعفي من الضرائب العقارات التي تملكها الدول الأجنبية . أو رؤساء البعثات السياسية . عندما تكون هذه العقارات مخصصة لأعمال البعثة .

ونصت المادة ١٨ من اتفاقية الاتحاد الأمريكي (Convention panamé- ricaine) الموقعة في اليافاكا عام ١٩٢٨ على ما يلي : يعفى الممثلون السياسيون من جميع الضرائب العقارية المتوجبة على دور البعثات التجارية بملك دولتهم .

ويمكننا أن نستنتج من كل ذلك أن في التعامل الدولي اتجاهها صريحا نحو إعفاء دور البعثات السياسية إعفاء كاملا من الضرائب العقارية .

الضرائب الشخصية :

يعنى الممثلون بصورة عامة من جميع الرسوم الشخصية المباشرة كالجزية وبدل الطريق . ويبرر هذا الإعفاء ما تسوجب هذه الضريبة من خضوع صريح للسلطة التي تفرضها . في حين أن الممثلين السياسيين مستقلون عن جميع السلطات المحلية .

ويرى الأستاذ لوران (L. LORANT) أن جميع الأشخاص الذين يتمتعون بحماية الدولة ملزمون بالمساهمة في نفقاتها سواء أكانوا وطنيين أم أجنب . غير أن هذا الرأي يتجاهل فكرتين أساسيتين . ذلك أن الممثلين السياسيين ليسوا بالنسبة للدولة المعتمدين لديها أجنب ولا وطنيين . فضلا عن أن هؤلاء الممثلين يدفعون إلى خزينة دولتهم ما يشترتب عليهم من الضرائب المباشرة شأنهم في ذلك شأن سائر مواطنيهم .

ولقد قبل مبدأ الإعفاء من الضرائب الشخصية في النظام الذي تبناه عام ١٨٩٥ معهد القانون الدولي ، وفي اتفاقية الاتحاد الأمريكي الأنفة الذكر .

وفي فرنسا يعفى الممثلون السياسيون من الرسوم الشخصية ومن ضريبة الأثاث والأبواب والنوافذ ، ولقد تأيدت هذه القاعدة حتى ولو كان الممثل السياسي يتعاطى الأعمال التجارية في الأراضي الفرنسية . ويشمل هذا الإعفاء سكرتيري البعثة الرسميين إذا كان لهم سكن خاص مستقل عن دار السفارة ، ولا يستفيد منه الممثلون السياسيون ذوو الجنسية الفرنسية والمعتمدون من قبل الدول الأجنبية .

أما في سويسرا فقد قرر المجلس التنفيذي أن يشمل الإعفاء من الرسوم الشخصية المباشرة ، سائر الموظفين الرسميين للبعثات المعتمدة بشرط المقابلة بالمثل ، وعلى أن لا يستفيد من ذلك حاملو الجنسية السويسرية .

وكان موظفو عصبة الأمم من الفئة الأولى يعمون حسب التعامل الدولي من جميع الضرائب المباشرة، باستثناء الضرائب المفروضة على العقارات، ويلزمون بتأدية الرسوم والضرائب غير المباشرة . أما موظفو الفئة الثانية وهم الموظفون القثيون فلا يستفيدون من هذا الإعفاء .

ضريبة الدخل :

تعتبر ضريبة الدخل من الضرائب المباشرة التي لا تستوفى من الممثلين السياسيين ، ويطبق هذا الإعفاء في فرنسا بشرط المقابلة بالمثل ، حتى ولو كان الممثل السياسي يملك أموالا أو يتعاطى بالإضافة الى وظيفته الأعمال التجارية . ويساير القانون الإنكليزي هذا الاتجاه فيعفى الممثلين السياسيين من ضريبة الدخل ، غير ان الاسلوب المنبع في الاعفاء يحملهم على اجتناب استثمار أموالهم الخاصة ما أمكن . ويطبق أيضا مبدأ الاعفاء كل من إيطاليا وهولندا وسويسرا، ويشمل هذا الاعفاء موظفي محكمة العدل الدولية وموظفي عصبة الأمم من القثيين الأولى والثانية .

ومما يجدر ذكره ان المادة 11 من النظام الذي سنه معهد القانون الدولي في كامبردج عام 1895 . تنص على اعفاء الممثل السياسي وموظفي بعثته الرسميين وافراد عائلاتهم المقيمين معهم من تأدية كافة الضرائب المفروضة على رؤوس الأموال أو الدخل .

ضريبة الجيش :

من البدهي ان يعفى الممثلون السياسيون من ضريبة الجيش ، لما تنضمته هذه الضريبة الإنسانية من فكرة الخضوع للدولة التي تفرضها . وفي حالة الحرب يعفى الممثلون السياسيون من اسكان العسكريين أو دفع البديل المتوجب لقاء ذلك . ويبرر هذا الاعفاء ما قد تتعرض له حصانة دار السفارة وطمأنينة الممثل التي ضحها القانون الدولي ، من انتهاك واغلاق للراحة ، اذا أصبحت تلك الدار مأوى للجنود يرحون فيها ويمرحون . فضلا عن ان الممثلين السياسيين تحميم مبادئ القانون الدولي المقدسة لا القوى العسكرية المحلية ، ولذلك لا يطلب منهم المساهمة في ايواء هذه القوى ، ما لم تكن الدار ملكا لاحد المواطنين . ففي هذه الحالة يترتب عليهم دفع البديل أو اسكان نفر من الجنود في مكان آخر .

الرسوم الجمركية :

يعفى الممثلون السياسيون مبدئيا من اداء الرسوم الجمركية ، ويحول العرف المتبع والقوانين النافذة دون تفتيش حقائبهم الا في الحالات التي تثير

الشكوك والشبهات . ويجدر بالممثل السياسي أن يكون نزيهاً ، فيكتفي بالاعفاءات الجمركية التي تمتع بها سائر البلاد . دون أن يسيء استعمالها أو يشترك في تهريب البضاعة عن طريق اعارة اسمه بغية تحقيق الأرباح الطائلة . فإذا ما علمت السلطة المختصة بذلك حق لها معسادة البضاعة وإلغاء امتيازات الممثل ، على أن لا تطبق هذا التدبير إلا بروية وحكمة بالغة . مراعية في ذلك كرامة الممثل السياسي وحرمة القوانين . وشيئا ما هاب ببعض الدول أن تستعيض عن الاعفاءات الجمركية بأن تدفع إلى كل من الممثلين السياسيين مبلغاً سنوياً يتناسب مع مركزهم واحتياجاتهم .

غير أن تلك المساواة لا تمنع من اعتبار الاعفاءات الجمركية من مقومات امتيازات الممثل السياسي . فالتشريع الفرنسي يستند إلى مبدأ المقابلة بالمثل . كما يميز بين الحاجيات التي يصطحبها معه الممثل لدى قدومه وبين التي ترسل له فيما بعد . فعند قدومه يعفى من الرسوم الجمركية ومن تفتيش حقائبه . ويحق له خلال مدة تتراوح بين سنة أشهر وستة : أن يشترى ما يحتاج إليه هو وعائلته دون دفع أي رسم . أما الحاجيات المعفاة من الرسوم فهي السيارات والاثاث والألبسة والمشروبات المعدة للاستهلاك الشخصي مهما كان مصدرها . وبعد انتهاء المدة المذكورة . لا بد لاستيراد هذه الحاجيات من الحصول على موافقة السلطات المختصة .

ولا تخضع لأية مراقبة الرسائل والوزم المرسلة من وزارة الخارجية أو من إحدى السفارات شرط أن تحمل الخاتم الرسمي .

أما في التشريع البريطاني ، فإن مبدأ إعفاء الممثلين السياسيين من الرسوم الجمركية مبني على المجاملة الدولية ولا يستند إلى حق صريح . فلدى تفتيش الحوائج والحقائب يعامل رؤساء البعثات المبلغة اسمائهم إلى رئيس إدارة الخزانة بالاحترام اللائق بهم . ونعفى من الرسوم الحاجيات المعدة للاستهلاك الشخصي . أما المشروبات والتبغ فهي مقننة إذ يحق للسفير أن يشترى سنوياً ٩٣٤ ليترًا من المشروبات وكيلوين ونصف من السجائر والتبغ . في حين أن حق الوزير المفوض أو القائم بالأعمال محدود بـ ٤٥ ليترًا ونفس الكمية من السجائر . ولا يستفيد السكرتيرون والمحقون من هذه الاعفاءات .

ولدائرة الجمرک البريطانية إذا ارتأيت في شيء أن توفد أحد موظفيها إلى دار السفارة حيث يجري فتح الرزمة أو الحقبة بحضوره .

ويعنح الممثلون السياسيون الذين يقادرون برطانيا مؤقتاً : بطاقات مرور تعفيهم لدى عودتهم مع عائلتهم وحاشيتهم من تفتيش حقائبهم ودفع الرسوم الجمركية . ومع ذلك فإن الحكومة البريطانية تحتفظ لنفسها بحق التفتيش كلما رأت لزوماً لذلك ، وهذا امر بديهي .

وقد أجمع كل من نظام معهد القانون الدولي واتفاقية الاتحاد الأمريكي

المعقودة في الهافانا ، على إعفاء الحاجيات المعدة للبعثة السياسية أو لاستعمال الممثل السياسي وعائلته ، من الرسوم الجمركية ، وهذا دليل قوي على الأهمية التي تعلقها سائر الدول على إعفاء الممثلين السياسيين من هذه الرسوم .

الرسوم البلدية :

أن رسوم البلدية هي ما يدفعه الشخص لقاء خدمة ذات نفع عام ، وليس نعمة ما يوجب إعفاء الممثلين السياسيين منها . غير أن الحكومة البريطانية تعفيهم منها كما تعفيهم الولايات المتحدة بشرط المقابلة بالمثل .

رسوم التسجيل :

يدفع الممثلون السياسيون في فرنسا رسوم التسجيل المفروضة على العقود وانتقال العقارات ، ويتم الدفع لدى المباشرة بإجراء المعاملة للعقود التي لم يحدد زمن معين لتسجيلها . ولدى توقيع العقود التي يتوجب تسجيلها خلال مدة محدودة . وتعفى من الرسوم العقود التي يجريها الممثل السياسي باسم دولته كمقد الاستحجار وما شابه ذلك .

رسم الارث :

أن الاجتهاد الذي سارت عليه المحاكم الفرنسية والمستند الى مبدأ اعتبار دور البعثات السياسية الأجنبية خارج الأراضي الوطنية ، يعفي من رسوم الانتقال اثاث الممثل السياسي المتوفى اذا كان ملكه الخاص . وتستوفي الرسوم اذا كانت التركة تتضمن عقارات للاستثمار ، أو كان الممثل السياسي يرث من تركة يتم توزيعها ضمن الأراضي الفرنسية .

رسوم الطوابع :

تعتبر الصكوك والوثائق التي تحررها البعثات السياسية كأنها تمت في بلاد أجنبية ، ولذلك فهي لا تخضع لرسوم الطوابع مالم تقض الضرورة بإبرازها لدى الدوائر المحلية .

٢ - حق إقامة الشعائر الدينية :

لقد كان علماء القانون الدولي قديما يسعون جهدهم لعدم الاعتراف للممثلين السياسيين بحق إقامة الشعائر الدينية . أما في عصرنا الحاضر فإن جميع البلاد المتعدنة تسمح بذلك لهم ولرعاياهم ضمن دار البعثة اذا لم ينح لهم أداء العبادة في الامكنة المعدة لها .

وأبرز مثال تاريخي على حق العبادة هذا هو مدينة استانبول حيث كانت الكنائس الكاثوليكية الرومانية تحت حماية فرنسا والنمسا معا . كما كانت كنيسة الأرثوذكس منذ معاهدة فيموردجي المعقودة عام ١٧٧٤ تحت حماية المفوضية الروسية .

ويتضمن حق إقامة الشعائر الدينية :

- ١ - اشادة معبد للبعثة السياسية .
- ٢ - السماح لبعض رجال الاكليروس برعاية شؤون المعبد .
- ٣ - السماح بدخول المعبد لغير رجال البعثة السياسية كمواطنيهم او سواهم ممن يتمتعون بحماية السفارة او المفوضية .

أن حق اشادة المعبد لايشمل حتما حق استعمال النواقيس والقيام بحفلات الطواف خارج المعبد . وعلى السلطة المحلية أن تحدد المدى الذي يلائمها لإقامة الشعائر الدينية على مرأى ومسمع من رعاياها . ويتمتع بهذا الحق جميع رؤساء البعثات السياسية مهما كانت درجتهم ورتبتهم .

وتعتبر العقود التي تتم في تلك المعابد وفقا للطقوس الدينية نافذة المفعول من الوجهة المدنية اذا كانت تتعلق برعايا دولة البعثة السياسية .

وقد نصت المادة العاشرة من نظام معهد القانون الدولي على أنه يحق للممثل السياسي ، ان يعيم معبدا في دار السفارة شريطة أن يتحاشى الاحتفالات العلنية في البلاد التي لا تسمح بها .

٢ - امتيازات مختلفة :

حق الصيد :

يعفى الممثل السياسي ورجال حاشيته من جميع الرسوم والضرائب التي تفرض عادة على الصيد ، رغما عن عدم وجود أي اتفاق دولي يجيز ذلك أو يحظره . ومن البديهي أن ينحصر حق الصيد ضمن أراضي الدولة المعتمد لديها ، وان يراعي الممثل الأنظمة النافذة ويتزود دائما ببطاقة رسمية تثبت هويته ومركزه .

حق التقدم على السيارات :

تقضي الآداب الدولية بالسماح لسيارة الممثل السياسي اذا كان متوجها فيها الى حفلة رسمية أن تخرج عن صف السيارات المتتابعة ، وذلك بان يعطى السائق بطاقة مرور او ان ترافق سيارة الممثل سيارة الشرطة .

حق استشارة طبيب موطن :

ان مهنة الطبيب تخضع في معظم البلدان الى أنظمة شديدة ، اذ تتطلب

بعض الدول من الاطباء الاجانب الذين يرغبون مزاوله مهنتهم في اراضيها ان يكونوا متخرجين من احدى جامعاتها او حاصلين منها على شهادة المعادلة . غير ان الامتيازات التي يتمتع بها الممثل السياسي تسمح له ولوظيفي البعثة وعائلاتهم باستشارة احد الاطباء المواطنين دون ان يتقيدوا بالانظمة النافذة .

حق حيازة مطبعة :

لقد كان لحيازة مطبعة خاصة اهمية كبرى في العصور القديمة لندرة وجودها اذ ذاك ، وقد تلاشى هذا الامتياز في عصرنا الحاضر لتوافر وسائل الطبع في جميع البلاد .

اللباس الخاص :

وللممثلين السياسيين حق ارتداء لباس خاص وهو الشريفة الكبرى . وتختلف زركشة هذا اللباس بحسب البلاد .

حق الحفاوة والاكرام :

ان الحفاوة بالممثلين السياسيين جزء لا يتجزأ من الامتيازات التي يتمتعون بها ، ففي فرنسا يشترك كل من وزير الداخلية ووزيرى الحرب والبحرية بتأدية التحية المدنية والعسكرية للسفراء لدى قدومهم وفي الاعياد الكبرى .

الشعار والعلم :

ان الممثلين السياسيين والقناصل يتمتعون وحدهم بحق رفع العلم على الابنية التي يشغلونها ، ولا يرفعونه الا في المناسبات الكبرى واعياد دولهم والدولة المعتمدين لديها . ويضعون على مدخل دار البعثة لوحة يكتب عليها (سفارة كذا . . .) او (مفوضية كذا . . .) كما يضعون فوق الباب شعار الدولة .

وتنقضي التقاليد المتبعة برفع العلم الوطني ايام الاحاد والعطل الرسمية ، كما جرت العادة بان تخبر المفوضيات بعضها بعضا باعيادها الخاصة . فتشاركها جميع البعثات السياسية بهذا العيد . بان ترفع علمها على ابنتها الرسمية على سبيل المجاملة والمقابلة بالمثل .

ويعتبر عدم رفع العلم في هذه المناسبات امتعانا للدولة يستوجب ترضية ادبية او اعتذارا رسميا .

لقب صاحب السعادة (Excellence) :

يمنح لقب صاحب السعادة الى السفراء والوزراء المفوضين في مخاطبة الشفعية والمراسلات الخطية ، غير ان رئيس الدولة يخاطب الممثل السياسي المعتمد لديه بقوله يا حضرة السفير او الوزير ، ويعتبر هذا اللقب من مميزات مناصبهم السامية دون النظر الى نسبهم او مركزهم الاجتماعي ، فاذا كان للسفير لقب امير اهل هذا اللقب في العلاقات الرسمية واقتصر على لقب صاحب السعادة فقط .

لقد كان لقب صاحب السعادة في العهد القديم محصورا بالاباطرة والملوك وامراء الاسر المالكة ، الا انه انتشر استعماله كلقب فخري في مخاطبة السفراء منذ عقد معاهدة وستفاليا ، وما زالوا يتمتعون به حتى يومنا هذا ، ويطلق هذا اللقب ايضا على عقيلات السفراء والوزراء المفوضين على سبيل المجاملة .

ويدعى وكلاء البابا بحضرة كلي النيافة (Eminetissime) كما يدعى الكرادلة باصحاب النيافة وقاصدوا البابا الرسوليون باصحاب السيادة (Prélature) .

الفصل الثالث

امتيازات رئيس الدولة ومهامه

يقول الاستاذ غاتل ان رئيس الدولة هو رمز كرامة البلاد ، فاذا لم يكن موضع احترام الشعوب وسيرها الدائم على سلامته ، توء العلاقات الدولية ويصبح السلم العالمي مهددا بالخطر بين آونة واخرى .

وقد ادرك التشريع الدستوري الحديث ما يجب ان يتمتع به شخص رئيس الدولة من قدسية وحرمة . فنص على احاطته بالرعاية والاحترام اللائقين به . ولما كان رئيس الدولة حارس الدستور ومتمينا على مقدرات البلاد ، كان من الواجب ان يتمتع بمركز ممتاز بالنسبة لسائر المواطنين .

الحفاوة برئيس الدولة لدى تنقله :

تختلف الحفاوة برئيس الدولة باختلاف القايمة من سفره ، فان كان للقيام بالمفاوضات ، تمتع بجميع امتيازات السفراء الى اقصى حدودها ، وان كان مجرد الفرحة لاسباب شخصية او صحية وجب ان يحاط بجميع مظاهر الحفاوة والاحترام التي تتلاءم مع مقامه السامي واهمية الدولة التي يمثلها . ومن البديهي ان لا يكون شخصه عرضة للتهجم والانتقاد وان يعفى من الخضوع لسلطة القضاء المحلي .

وتقضى قواعد المراسم بان يستقبل رئيس الدولة على الحدود من قبل كبار الشخصيات ، وان تواكبه ثلة من الحرس في جميع تنقلاته ضمن البلاد ، وكثيرا ما يستقبل رئيس الدولة شخصا الزائر الكريم في مرفأ العاصمة او المحطة او المطار . وتحييه المدفعية بعانة طلقة وطلقة ، وترفع اعلام دولته على ابنية المؤسسات الرسمية والشوارع الرئيسية ، وتقام على شرفه الحفلات ، ويجري عرض الجيوش : كما يلغى الحداد الرسمي طيلة وجوده .

حالة سفر الرئيس متكررا (Incognito) :

لا ريب ان التنقلات الرسمية تستدعي تفقات باهظة يتحملها كل من الرئيس الزائر والمضيف كما تستتوف جهود موظفي المراسم ، فضلا عما تسببه

لرئيس الزائر من ارهاق وتعب جسمي ، مما يحدو به الى العدول عن صفته الرسمية والالتجاء الى التنكر .

ويكون التنكر بسيطاً عندما يسافر رئيس الدولة باسم مستعار دون ان يخفي شخصيته ، ففي هذه الحال يقتضي - مع مراعاة التكم الشديد - احاطة الزائر الكريم بمظاهر الحفاوة والاكرام والسهر على حياته وراحته .

ويكون التنكر كاملاً عندما تكون شخصية الزائر مجهولة حتى من رجال الامن ، ولرئيس الدولة المضيف ان يوعز سرا بالسهر على راحة الزائر ، ليتمكن من ان ينعم بهدوء الفكر ويستعيد نشاطه ويستجمع قواه التي انهكتها الاعمال الرسمية .

وليس من المنطق واللياقة : ان ينتقل رئيس الدولة في اراضي دولة اخرى دون الحصول على موافقتها ضمنياً او صراحة . اما اذا تنكر الرئيس تنكراً تاماً ، فيصبح عندئذ شخصاً عادياً يتعرض لما قد يتعرض اليه كل انسان .

امتيازات رئيس الدولة وخصائصه :

لقد لجأ العلماء الاقدمون خطأ الى مبدأ الاستقلال عن السلطة الاقليمية (Exterritorialité) لتبرير الامتيازات والخصائص التي يتمتع بها رئيس الدولة اثناء تنقلاته في البلاد الاجنبية . وفي الواقع ان رئيس الدولة الذي لا يقصد من سفره اجراء المفاوضات - لا يمكن اعتباره خارج اراضي الدولة التي يمر منها ، ولا يعقل وهو سيد بلاده ورئيسها الاعلى ان يخضع الى سلطة بلاد اخرى ليس لها عليه اية سيادة .

وتنحصر امتيازاته باعقائه وجميع افراد حاشيته من كافة الضرائب والرسوم . ويعتبر هذا الاعفاء مظهراً من مظاهر المجاملة الممتازة وعادة متبعة في الاوساط الدولية .

اما خصائصه فتتجلى في عدم خضوعه لسلطة القضاء الاجنبي ، فاذا ما ارتكب رئيس الدولة جرماً او اقترف جريمة ، فلا يحق للسلطات المحلية ملاحقته او توقيفه ، بل قد تطلب اليه بلطف وكياسة مغادرة البلاد وتطالب حكومته بالنظرية الادبية والمادية ، وقد تقطع في بعض الاحوال العلاقات الدبلوماسية ، كما قد تقوم احياناً باخذ الثأر والانتقام . ولا يحول كل ذلك دون احاطة رئيس الدولة بالرعاية والاحترام اللائقين باعتباره يمثل بلاده ذات سيادة واستقلال .

ولا بد من التمييز في القضايا المدنية بين القضايا الخاصة وقضايا الدولة ، فاذا اقيمت على رئيس الدولة دعوى تتعلق بشؤون بلاده فلا تعتبر المحكمة المحلية ذات اختصاص للنظر فيها ، ومخالفة ذلك تعد مساساً بسيادة

وكرامة واستقلال الدولة التي يمثلها . وقد جاء في حكم أصدرته محكمة الاستئناف في باريس عام ١٨٧٢ . ان القواعد الدولية تحمل المحاكم الفرنسية على تقرير عدم اختصاصها للنظر في الدعاوى المقامة على رئيس الدولة باعتباره ممثلا للسلطة العامة .

اما اذا كانت صفة الرئيس في الدعوى شخصية ، فالنظريات العلمية والاجتهاد يبدیان كثيرا عن التحفظ في هذا الشأن . ويميلان الى فكرة عدم اختصاص المحاكم المحلية . مؤيدين بذلك التقاليد الدولية المتبعة وقواعد المجاملة .

ولا شك ان رؤساء الدول يتفردون هذه الامتيازات حتى قدرها ، فاذا ما شاءت الاقدار القاسية ان يكونوا سببا في افسداء غيرهم وضرره ، فالهم يبادرون الى تلافي ما حدث وتقدم الترضية المادية والادبية .

ويستطيع رئيس الدولة ان يعلن قبوله باختصاص المحاكم المحلية ، غير ان هذا القبول لا يخلو من محاذير جمة اقلها الاساءة الى كرامة بلاده ، اذ لا يحق له بوصفه ممثلا لها ان يخضع لاحدى السلطات الاجنبية . متنازلا عن صفة الرئاسة وعن الاستقلال الذي يتمتع به .

وقد اتخذ معهد القانون الدولي في دورته المعقودة في هامبورج عام ١٨٦١ قرارا اعتبر فيه المحاكم المحلية ذات اختصاص في الدعاوى الآتية التي يكون فيها رئيس الدولة احد الطرفين :

١ . الدعاوى العقارية (دعوى تثبيت الملكية ودعوى الحيازة) الخاصة بعقارات او منقولات في منطقة المحكمة .

٢ . الدعاوى التي يكون فيها رئيس الدولة وارثا او وصيا في تركة قيد التصفية في منطقة المحكمة .

٣ . الدعاوى التي تقبل فيها الدولة او يقبل رئيسها بملاء رضاه بولاية المحاكم المحلية .

٤ . دعاوى التعويض الناجمة عن الجرائم التي يرتكها او يسببها رئيس الدولة في منطقة المحكمة .

ولا تقبل دعاوى التعويض عن الاضرار التي تنتج عن اعمال الدولة .

اما اذا كان رئيس الدولة يملك عقارات خاصة في بلاد اجنبية ، فالبدأ السائد يقضي بان تخضع هذه العقارات الى احكام القانون المحلي وتنتظر فيها المحاكم الوطنية . ورغما عن هذه القاعدة فان تنفيذ احكامها قد يصطدم ببعض العقبات .

وعند تنازل الملك عن عرشه او خلعه بتيجة قيام ثورة اهلية او حدوث

انقلاب في نظام الحكم - يضرر حتما جميع حقوقه وامتيازاته والقاب ، غير أنه يبقى محاطا بمظاهر الحفاوة والتكريم والمجاملة الفخرية التي كان يعامل بها . وقد امتاز عصرنا الحاضر بادانة الملك المخلوع عن عرشه وتحمله مسؤولية خرق مبادئ القانون الدولي في الحروب التي كان هو السبب والحافز لاعلانها .

ان منشأ تكريم رئيس الدولة هو في الحقيقة كونه الرئيس الاعلى للبلاد التي يمثلها ولا علاقة في ذلك لنظام الحكم : فالسيادة الوطنية هي التي تمنح عليه ثوب العظمة والجلال : ولذلك فان رئيس الجمهورية لا يعتبر اذن مقاماً من الملك ، ويجب ان يحاط بجميع مظاهر الاحترام والتبجيل . والفارق الوحيد بينهما هو ان رئيس الجمهورية يصبح بعد انتهاء مدته مواطناً عادياً ما لم يتم باعمال تضل اسمع في التاريخ .

استعمال رئيس الدولة سلطته خارج بلاده :

يحق دائماً لرئيس الدولة ان يسهر على شؤون دولته وهو خارج بلاده فيوقع القوانين والمراسيم الخ . . . ففي عام ١٩٢٠ وقع في باريس ملك اسبانيا الفونس الثالث عشر المرسوم الذي يخول وزير المالية حق اعادة النظر مؤقتاً في التعرفة الجمركية للمواد المستوردة .

سلطة رئيس الدولة القضائية على حاشيته :

من المسلم به في عصرنا الحاضر انه لا يحق لرؤساء الدول اثناء تنقلهم خارج بلادهم ممارسة حق القضاء المدني أو الجزائي على افراد حاشيتهم : ففي عام ١٨٧٨ اعترضت الحكومة البريطانية على تنفيذ الحكم بالاعدام الذي اصدره شاه ايران في مدينة لندن على احد افراد حاشيته . ويستحسن في هذه الحال ان يرسل المجرم الى بلاده ليحاكم بموجب القوانين الوطنية ، كما يجوز لرئيس الدولة في الاحوال الاستثنائية التي تستوجب السرعة الكلية حل القضايا الطارئة بين افراد حاشيته وفقاً للقوانين نفسها .

ان قواعد الضيافة وادابها تقضي على رئيس الدولة الذي يتنقل خارج بلاده ان يمتنع عن مقاضاة رجال حاشيته لان في ذلك ما يسيء الى الدولة المضيفة : كما يجب على هذه الاخيرة ان تحترم سلطة رئيس الدولة على رعاياه .

الفصل الرابع

حرمة الممثلين السياسيين وحرمتهم

القسم الاول — الحرمة الدبلوماسية

بواعث الحرمة الدبلوماسية :

يرى الأستاذ فائل انه من الضروري ان ينعكس الاحترام الواجب نحو رئيس الدولة على ممثليه ، وبصورة خاصة على السفير الذي يمثل شخص الرئيس بالدرجة الاولى . ولذلك فان اهانة الممثل السياسي تعتبر جرما يستوجب أقصى العقوبة . ولا سيما اذا ادى هذا الحادث الى ذبول وخيمة النتائج .

ان شخص الممثل السياسي يجب ان يكون مصونا من اي اعتداء وذا حرمة لدى سائر الشعوب . فالدولة التي تقبل الممثل السياسي وتعرف به بهذه الصفة . تتعهد ضمنا بحماية ذاته وبالسهر على راحته . ولا يستطيع الممثل السياسي ان يقوم بالمهمة الملقاة على عاتقه ما لم يكن ممتعا بامتيازات تكفل له الحرية الكاملة والاطمئنان التام . ومن ابرز هذه الامتيازات عدم خضوع الممثل لسلطة القضاء المحلي ، ولولا ذلك لامكن ازعاجه واهاته واضطهاده في كل مناسبة .

يقول مونتكيو ان السفير هو لسان حال رئيس الدولة الذي اوفده : ولا بد من ان يتمتع بحرية واسعة تتيح له القيام بمهمته على أحسن وجه ، فلو امكن معاقبته بالتوقيف والسجن لكان من السهل اتهامه بجرائم مختلفة او مطالبته بديون لا اصل لها . وللدولة المعتمد لديها حق طلب استدعائه اذا استغل صفته التمثيلية ، كما لها ان تقدم الشكوى بحقه لرئيس دولته .

ويقول بنهرو قريبا (Pinheiro - Ferreira) ان الممثل السياسي الذي يكلف بوضع حد لاهوال الحرب القائمة او الذي يسعى في سبيل استقرار السلم ، قد تعرضه عقبات كاداء من جراء المؤامرات التي قد يدبرها من تقضي مصلحتهم باستمرار الحرب ، او يقطع العلاقات الحسنة القائمة بين الدول ، فمن الواجب اذن ان تسهر الدولة على حماية الممثلين السياسيين المعتمدين لديها وصيانتهم من كل اذى .

مذكرة الوزير الفرنسي ده غيون (D' Aiguillon)

لقد حاول عام ١٧٢٢ أحد الممثلين السياسيين المعتمدين في باريس العودة الى بلاده تهربا من دفع الديون المتراكمة عليه . فرفض ده غيون وزير الخارجية الفرنسية ان ذاته ان يسلمه جواز سفره . وبرر موقفه هذا بمذكرة ارسلها الى الهيئة السياسية في باريس جوابا على احتجاجها . وقد جاء في هذه المذكرة ما يلي :

ان حرمة الممثلين السياسيين تستند الى مبادئ :

- ١ - كرامة الصفة التمثيلية التي يشتركون فيها بدرجات متفاوتة .
 - ٢ - الاتفاق الضمني الناتج عن قبول الممثل السياسي والمتمتعين الاعتراف بالحقوق التي تتيحها له العادات المتبعة ومبادئ القانون الدولي .
- لصفتهم التمثيلية تسمح لهم بان يتمتعوا بجزء من الامتيازات الممنوحة لرئيس دولتهم في حين يحق لهم بموجب الاتفاق الضمني ان يطالبوا بإزالة كل ما من شأنه ان يعرقل مساعيهم او يحول دون اداء مهمتهم .

تاريخ الحرمة الدبلوماسية :

كانت الامم القديمة تتمسك بمبدأ حرمة الممثلين السياسيين تمسكا شديدا ، بحيث كان رئيس الدولة وحكومته يعتبرون من دواهي المروءة والشهامة ان يبادروا الى الاعراب للممثل المعتدى عليه ومواطنيه وحكومته من بالغ نافرهم للاعتداء الذي وقع عليه . ولم يكن هذا المبدأ مجرد عاطفة بل كان مدونا في نصوص قانونية . فقد صدر في هولندا بتاريخ ٢٩ اذار ١٦٥١ قانون ينص على ما يلي : (ان القانون الدولي العام وحتى قوانين البرابرة تعضي باحترام وتكريم السفراء والممثلين السياسيين الموقدين من قبل الملوك والامراء ورؤساء الجمهوريات ، فلذلك يحظر على كل انسان اهانتهم او التعرض اليهم او ابدائهم تحت طائلة الحكم عليه بجرم خرق مبادئ القانون الدولي والاخلال بالامن العام) .

وفي عام ١٧٠٨ بينما كان السيد ماتيف (Matherot) سفير روسيا في لندن يتأهب لتقديم أوراق استدعائه ، اعتدى عليه دائنوه واهائوه ، ولما بلغ الخبر الملكة آن (Anne) اوقدت وزيرها للاعراب عن اسفها لهذا الحادث الاليم ، واوزت بالحكم على المعتدين رغم ان القانون الانكليزي يعتبر توقيف المدنيين أمرا مشروعا . وعلى اثر ذلك صدر قانون مؤرخ في ٢١ نيسان ١٧٠٩ نص على ان كل من يعتدي على حرمة السفراء ووزراء الدول الاجنبية يحكم عليه بجرم خرق مبادئ القانون الدولي والاخلال بالامن العام .

اما قانون الجزاء الفرنسي فلا يتضمن اي نص صريح يتعلق بحماية

الممثلين السياسيين الاجانب . غير انه يمكن استنتاج هذه الحماية من نص المادتين ٨٤ و ٨٥ من القانون المذكور . إذ تنص المادة ٨٤ على ان (كل من يقوم باعمال عدائية لا تقرها الحكومة ممرضا الدولة لاعلان الحرب : يحكم عليه بالابعاد : واذا اعلنت الحرب فعلا يحكم عليه بالنفي) . وتنص المادة ٨٥ على ما يلي : (يعاقب بالنفي كل من يقوم باعمال لا تقرها الحكومة وتؤدي الى الانتقام من الفرنسيين) .

وتعتبر محكمة مدان الاعتداء ذات اختصاص للنظر في الدعاوى المقامة على المعتدين . ولا يحق اصدار العفو عنهم الا بناء على طلب المعتدى عليه او رئيس دولته (١) .

وتنص المادة الاولى من نظام معاهد القانون الدولي (ان الممثلين السياسيين يتمتعون بالحرمه التامة) . كما نصت المادة الثالثة منه ان (على الدولة ان تحترم الممثلين السياسيين المعتمدين لديها وتنزل اشد العقوبات بمن يتجاسر من المواطنين على اهانتهم او التعرض اليهم او منعهم من القيام باعباء مهمتهم بحرية تامة) .

ونصت المادة ١٤ من اتفاقية الاتحاد الاميركي المقنن في الهسافانا عام ١٩٢٨ على (ان الممثلين السياسيين يتمتعون بالحرمه بالنسبة الى ذاتهم واموالهم وممكنهم الخاص ودار السفارة) .

وقد ايد النظام التركي المؤرخ في ٢ كانون الثاني ١٩٢٨ الامتيازات الممنوحة لرجال السلك السياسي وقرر تطبيقها على المعتمدين منهم لدى حكومة الجمهورية التركية .

وضع الموظفين الدوليين :

ليس للموظفين الدوليين حق الاستفادة من الحرمة التي يتمتع بها الممثلون السياسيون رغم الضرورة التي تهدد لحماية ذاتهم وصيانة الاوراق

(١) نصت المادة (٢٨٢) من قانون العقوبات السوري الصادر بتاريخ ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٢٩ على ما يلي : (يعاقب بالعقوبات نفسها - الحبس من ٦ اشهر الى سنتين وبغرامة لا تتجاوز المئتي ليرة - من اجل الجرائم التالية :

- تحقير دولة اجنبية او جيشها او علمها او شعارها الوطني علانية .

- تحقير رئيس دولة اجنبية او وزرائها او ممثلها السياسي في سورية .

- القدح او اللطم الواقع علانية على رئيس دولة اجنبية او وزرائها او ممثلها السياسي

في سورية .

لا يجوز اليات القتل الذي كان موضوع الدم) .

المكلفين بحفظها . ويستند هذا الوضع الى سببين :

١ - ان الموظف الدولي لا يمثل دولة وانما هو عضو المنظمة المرتبط بها ، والامانة التي قد توجه اليه لاتتعدى شخصه . ولذلك فلا مجال لمنحه أي امتياز قانوني لحياته .

٢ - ان مبدأ الحكم بأشد العقوبة على الذين يعتدون على الممثلين السياسيين كان نتيجة التوسع في تفسير أحكام القوانين الوضعية تفسيرا حاز موافقة المشرع . وبما ان هذا المبدأ قد ساد قبل ان تؤسس عصبة الأمم ، فلا بد اذن من وجود نص صريح يقضي بحماية الموظفين الدوليين دون التمييز بين وظائفهم : ليتسنى انزال اقصى العقوبات بمن يعتدى عليهم (١) .

قائمة رجال السلك السياسي :

لكي يتاح للممثلين السياسيين التمتع بالامتيازات التي تبيحها لهم القوانين : تضع عادة وزارة الخارجية قائمة باسمائهم ، كما تقدم لهم بطاقات شخصية تثبت هويتهم وصفتهم . ففي انكلترا والولايات المتحدة الامريكية جرت العادة ان تنشر وزارة الخارجية قائمة باسماء الاشخاص الذين يتمتعون بالحصانات الدبلوماسية . اما في ألمانيا فكل بعثة سياسية ترسل قائمة باسماء موظفيها الى ادارة المراسم التي تهدي لهم هويات شخصية تختلف الوانها باختلاف مراتبهم في السلك .

حرمة البريد السياسي (الحقيقة الدبلوماسية) :

ان الحرمة التي يتمتع بها الممثلون السياسيون تبيح لهم الحرية النامة في مراسلة حكوماتهم وتبادل الرسائل والبرقيات مع مختلف الدوائر والاشخاص ، بواسطة شخص يدعى حامل البريد السياسي (Courrier Diplomatique) يزود بوثائق تثبت هويته وصفته او بواسطة دائرة البريد والبرق . ويراعى في هذه الحالة ان تكون تلك المراسلات مختومة بالخاتم الرسمي بشكل لا يدع مجالا للريب والشبهات .

ويعتبر الاطلاع على مراسلات البعثات السياسية انتهاكا صريحا لمبادئ القانون الدولي ، اذ ان مراعاة حرمة هذه المراسلات شرط اساسي لنجاح الممثل السياسي وقيامه بأعباء مهمته خير قيام . غير ان الرغبة الشديدة في الحصول على المعلومات الصحيحة بأسهل الوسائل وانحس الائتمان ، جعلت الدول مهما كانت نزعاتها السياسية ومهما بلغ تمسكها بمبادئ الاداب الدولية ، تهتم بمراقبة المراسلات السياسية والاطلاع على محتوياتها . وهذا مما ألجأ

(١) نحل القارئ الى انفاذ امتيازات وحصانات منظمة الأمم المتحدة التي صدقتها

الجمعية العامة في ١٩/٢/١٩٤٦ وقد نشرناها في آخر هذا الكتاب .

الدوائر والبعثات السياسية الى اوسال المخابرات الهامة بالشيفرة . وإن كانت طريقة حلها ليست صعبة المثال : إذ ثبت ان أكثر البرقيات الرمزية تعقيدا لا يستعصي حلها على الخبراء الذين يتصفون بالآناة وطول البال .

لا شك ان هذه الاوضاع المؤسفة تقتضي وضع حد لها . وانزال اشد العقوبة بالاشخاص الذين يؤخذون بالجرم المشهود لانتياكهم حرمة الكتمان وملكية النتاج الفكري ، وارتكابهم جرما اجتماعيا وقانونيا اذ ان جميع الشرائع تنص على حرمة المراسلات الخطية ، واخيرا لنيلهم من كرامة الدولة ذات العلاقة .

ولذا فقد عقدت بعض الدول فيما بينها اتفاقيات ترمي الى تسهيل مرور الحقائق والمراسلات السياسية المخومة بالغائم الرسمي . وتنص على تمتعها بالحرمة والضمانة الممنوحة للبريد بصورة عامة كالاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا والمكسيك عام ١٩٢٢ . وبين البرير وفنزويلا عام ١٩٢٣ . ولا شك ان تعميم هذه الاتفاقيات يحدث اطيب الأثر في العلاقات الدولية ويؤدي احيانا الى الاستغناء عن حملة البريد السياسي .

وتؤكد المادة الرابعة من نظام معهد القانون الدولي ان الحرمة والامتيازات تمنح لكل ما يقيد الممثلين السياسيين في اداء مهمتهم ، كالاغراض الشخصية والاوراق الرسمية والمحفوظات والمراسلات . كما ان المادة ١٥ من اتفاقية الاتحاد الامريكي المعقودة في الهافانا عام ١٩٢٨ اوجبت على الدول منح الممثلين السياسيين كل التسهيلات التي تساعد على اداء مهمتهم وخاصة فيما يتعلق بحرية المخابرة مع حكوماتهم .

صيانة سمعة الممثل السياسي :

ان الحرمة التي يتمتع بها الممثل السياسي تشمل سمعته الشخصية ، ولذلك يجب على الحكومة المحلية ان لا تسمح للصحف بالتهجم على الممثلين السياسيين والتعرض لكرامتهم . ولا يغرب عن البال ان بعض رؤساء البعثات السياسية يمثلون شخص رئيس دولتهم ، فكل اهانة توجه اليهم تعتبر موجهة الى شخص رئيسهم وبالتالي الى بلادهم . مما قد يؤدي الى نتائج لا تحمد عقباه . ففي الحرب العظمى الاولى اتخذ مجلس الاتحاد السويصري قرارا بمنع تداول العرائض التي يطلب موقوفها العمل على استدعاء الممثل السياسي الألماني وملحقه العسكري من قبل حكومته .

ولقد نص التشريع الفرنسي على معاقبة من يتعرض لسمعة الممثلين السياسيين اذ جاء في المادة الثالثة من القانون المؤرخ في ٢٩ تموز ١٨٨١ والمتعلق بحرية الطبع والنشر ما يلي : تعاقب الاهانة العلنية الموجهة الى الممثلين السياسيين المعتمدين لدى حكومة الجمهورية بالسجن من ٨ ايام حتى سنة ،

وبجزاء نقدي يتراوح بين ٥٠ و ٢٠٠٠ فرنكا - أو باحدى هاتين العقوبتين .

نطاق الحرمة الدبلوماسية :

يقول قاتل ان اولاد الممثل السياسي يتمتعون بالاحترام والحصانات التي خصه بها العادات الدولية والقواعد الدبلوماسية ، وتشاركه زوجته في الحرية والحرمة اللتين يتمتع بهما ، فتحاط بجميع مظاهر التكريم بحيث يعتبر اغفالها اعانة للممثل . وتشمل حرمة ايضا رجال حاشيته وتسري على جميع موجودات منزله . فجميع هؤلاء الاشخاص اذن يعفون من سلطة القضاء المحلي، ولولا ذلك لجهل ازعاجه وقلق راحته وتشويش عمله .

ان هذه الامتيازات مازالت حتى اليوم مهيبة الجانب ومرعية الاجراء ، ويستفيد من احكامها رؤساء البعثات على اختلاف درجاتهم بصرف النظر عن جنسيتهم . وقد اعترف للمحققين الدبلوماسيين بهذه الامتيازات في مناسبات مختلفة ، اما بشأن المستخدمين فقد اجمعت الآراء على ان يستفيدوا من هذه الامتيازات عند اقامتهم ضمن دار الممثل .

ولقد نصت المادة الثانية من مقررات معهد القانون الدولي على ان الحرمة الدبلوماسية تشمل :

- ١ - رؤساء البعثات السياسية على اختلاف درجاتهم .
- ٢ - موظفي البعثة السياسية الرسميين .
- ٣ - المستخدمين غير الرسميين مالم يكونوا من جنسية الدولة المعتمدة لديها البعثة . ففي هذه الحالة يتمتعون بالامتيازات طيلة وجودهم في دار الممثل .

وكذلك نصت المادة ١٤ من اتفاقية الاتحاد الامريكي على ان الحرمة الدبلوماسية تشمل شخص الممثل السياسي وامواله وداره الرسمية او الخاصة، ويستفيد منها :

- ١ - جميع الممثلين السياسيين على اختلاف درجاتهم .
 - ٢ - موظفو البعثة السياسية الرسميون .
 - ٢ - افراد عائلاتهم المقيمون معهم .
- ونصت المادة ٢٤ من الاتفاقية المذكورة - انه عند وفاة الممثل السياسي تستمر امتيازات عائلته المدة الكافية لعودتها الى وطنها الاصلي .

مدة الحرمة الدبلوماسية :

يكتسب الممثل السياسي الصفة الدبلوماسية وبالتالي الحرمة والحصانة

الدبلوماسية منذ صدور مرسوم تعيينه من قبل رئيس دولته استنادا لمبدأ احترام استقلال الدول وسيادتها . وبمجرد وصوله إلى حدود الدولة المعتمد لديها ، تصبح حصانته نافذة بدليل إعفائه من الرسوم الجمركية ، غير أن امتيازاته لا تعتبر ذات صبغة قانونية إلا بعد تقديم كتاب اعتماده .

ويتمتع الممثل السياسي بصفات الحرمه طيلة قيامه بانباء وظيفته ، وتستمر بعد استئذائه المدة الكافية لعودته إلى وطنه اذ أن سلامته وحرية وحرمته اشد ماتكون ضرورية في أيامه كما في قدمه .

ولقد نصت المادة الخامسة من مقررات معهد القانون الدولي على أن الحرمه تدوم طيلة المدة التي يبقى فيها الممثل ضمن اراضي الدولة المعتمد لديها . وجاء في المادة ٢٢ من اتفاقية لاهاي ما يلي ، يتمتع الممثلون السياسيون بخصائهم منذ اجتيازهم حدود الدولة الموفدين إليها ومنذ اعلان السلطات المحلية عن هويتهم وخصيتهم الدبلوماسية . ويستمر مفعول هذه الامتيازات انهاء انقطاعهم من العمل وطيلة المدة الكافية لعودتهم إلى وطنهم بعد انتهاء مهمتهم .

وتستمر حرمه الممثل رغم انقطاع العلاقات السياسية بين الدولة الموفدة والدولة المعتمد لديها . بل رغم اعلان الحرب وابتداء المناوشات العسكرية ، حتى ينأى له مغادرة البلاد ، وقد اثار هذا الامر اهتمام معهد القانون الدولي فاكد بصراحة في مقرراته أن حرمه الممثل السياسي تستلزم حتى في حال نشوب الحرب بين الدولتين طيلة المدة الكافية لمغادرته البلاد مع موظفيه .

ورغم هذه النصوص والمبادئ المقررة ، فقد سجلت الحرب العالمية الاولى حوادث مؤسفة للغاية أدت إلى انتهاك حرمه ممثل الدول المتحاربة أثناء عودتهم إلى بلادهم .

زوال الحرمه الدبلوماسية :

يرى بعض العلماء أن الحرمه الدبلوماسية تزول في الاحوال الآتية :

١ - الاحوال العامة :

وتشمل : عدا مخالفة الممثل السياسي للنظام العام السائد ، محاولته الإخلال بالامن والسلم في الدولة المعتمد لديها .

٢ - الاحوال الخاصة :

٢ - اذا ثبت أن المعتدي على الممثل السياسي كان في حالة الدفاع المشروع .

ب - اذا عرض الممثل السياسي نفسه للخطر ، أو طلب خصمه للبراز وجرح من جراء ذلك .

ج - اذا كان الممثل يتردد على الاماكن المشبوهة .

غير ان هذه الاحتمالات لا تستوجب في الحقيقة توقف الحرمة الدبلوماسية . بل تنم عن ميول الممثل السياسي الوضيعة . فاذا اشترك الممثل في تدبير مؤامرة ضد الدولة المعتمد لديها . فان مجرد توقيف شركائه كاف لاحباط مآسيه واخفاق مشروعه . وفي هذه الاحوال يصبح الممثل غير مرغوب فيه ويطلب الى حكومته استدعاؤه بسرعة .

وفي الواقع لا تزول عن الممثل حرمة الدبلوماسية الا عند اعتدائه على شخص رئيس الدولة أو بعض الشخصيات السامية ، مخالفا بعمله الاجرامي هذا واجباته المسلكية التي تعهد برعايتها ضمنا . ومن البديهي ان لا تقدم اية دولة في ظروف معاملة على المطالبة بالترضية الادبية عن الإهانة التي أصابت ممثلها السياسي .

مؤيدات الحرمة الدبلوماسية :

تحرص الدول عند وقوع اعتداء على كرامة احد المعتلين السياسيين المعتمدين لديها ان تنزل في المعتدى احد العقوبات القانونية . وتبادر لتقديم الاعتذار الى الممثل أو الى دولته مشفوعا بالترضية الادبية الكافية توطيدا للعلاقات الحسنة وتوثيقا لواصل المودة والاخاء التي تربط الدولتين .

اما اذا وقع الاعتداء على حرمة الممثل من قبل الدولة المعتمد لديها نفسها : فالامر يتطلب حسب أهمية الإهانة : اما ترضية مادية أو اعتذارا رسميا وعليا أو ايفاد بعثة خاصة : أو القيام بنظواهرات وطنية ولائية .

ان الاعتراف بالخطا واصلاحه لما يشرف الدولة ويعطي مثالا صادقا على التضامن الدولي ويعتبر عاملا حقيقيا في استتباب السلم العالمي .

القسم الثاني — حرية الممثل السياسي

ان الحرية هي عنوان الحصانة القضائية التي يتمتع بها الممثل السياسي ، اذ لولاها لفقد طمأنينته ولتجاسر اي انسان ، كما قال قاتل ، على ازماجه واغلاق راحته والاساءة اليه متحلا في ذلك مختلف الاعتذار والاسباب . وهذه الحرية تظهر لنا الحكمة من تقرير الميزات الآتية التي يتمتع بها الممثل السياسي :

١ - عدم مثوله أمام المحاكم :

لقد أجمع علماء القانون الدولي على أن الممثل السياسي غير ملزم بالمثل أمام المحاكم المدنية أو الجزائية المحلية لأداء الشهادة ، ويعنى أيضا من هذا الواجب أفراد عائلته وحاشيته . وليس لقاضي التحقيق أن يستدعي اليه الممثل المعتمد لدى دولته لاستماع شهادته ، بل عليه أن يذهب الى السفارة او المفوضية لتدوين الشهادة المرغوبة بعد الحصول على موافقة حكومة الممثل بناء على طلب يقدمه النائب العام بواسطة وزارة الخارجية .

وتقضي تعليمات وزارة خارجية الولايات المتحدة على الممثل السياسي ان لا يمثل أمام المحاكم المحلية الا بموافقة حكومته ، ولو كانت الغاية من ذلك أداء الشهادة في قضية خاصة لانعت بصلته الى أعماله الرسمية .

وقد نصت المادة ١٧ من مقررات معهد القانون الدولي : أنه يحق للأشخاص الذين يتمتعون بالحصانة القضائية ان يرفضوا المثل أمام المحاكم المحلية لأداء الشهادة . ما لم تطلب منهم بالطرق الدبلوماسية . فيؤدونها في دار البعثة السياسية أمام قاضٍ مندوب لهذه الغاية .

ونصت المادة ٢١ من اتفاقية الهافانا انه يحق للأشخاص الذين يتمتعون بالحصانة القضائية ان يرفضوا أداء الشهادة أمام المحاكم المحلية .

ومما هو جدير بالملاحظة ان حق عدم المثل أمام المحاكم نتيجة للحرية التي يتمتع بها الممثلون السياسيون . لا مظهر من مظاهر حصانتهم القضائية .

٢ - حرية مروره في البلاد الأجنبية :

ان حرية مرور الممثل السياسي في الاراضي الأجنبية حق ناشئ عن صفته الدبلوماسية ومن مقتضيات عملهم ، لذلك يجب بمجرد التصريح عن هويته ان يحاط بالرعاية والعناية الفائقتين . والا فقدت الحرمة أهميتها وأصبح الممثل في اثناء سفره عرضة للاعتداء والاهانة ، مما يتنافى مع مبادئ الحرمة الدبلوماسية واغراضها .

ولقد نصت المادة ٢٣ من اتفاقية الهافانا على ان أعضاء البعثة السياسية يتمتعون بالامتيازات والحصانات لدى الدول التي يجتازون اراضيها للاتحاق بمركز عملهم ، او للعودة الى بلادهم او للقيام بمهمة مؤقتة . شريطة ان يصرحوا عن هويتهم وصفاتهم للسلطات المختصة .

ان هذا المبدأ جدير بالتأييد ، لان اغفاله أو التساهل به يؤدي الى اعتداءات كفيفة ونتائج مؤسفة وخطيرة .

٣ - اختصاصاته في امور الاحوال المدنية :

ان القانون الدولي يعترف بصحة عقود الزواج التي تتم في دار السفارة أو المفوضية اذا كان الزوجان من مواطني الدولة الموفدة . وقد ذكرت مقررات معهد القانون الدولي في مادتها الثامنة تعريفا للمبادئ التي يحذر الأخذ بها في هذا الشأن ، فنصت على ما يلي : تعتبر صحيحة العقود الرسمية التي يجريها الممثل السياسي بذاته أو بواسطة أحد معاونيه ، بناء على طلب أحد مواطنيه ، ووفقا لاحكام قانونه الوطني ، ويصبح حكمها حكم العقود التي تتم في بلاد الممثل الأصلية ، وتخضع للاحكام المحلية :

١ - العقود التي تتعلق بغير المواطنين - او بالمواطنين الذين تسري عليهم القوانين المحلية لسبب من الاسباب .

٢ - العقود التي سببرز في الدوائر المحلية والتي لا يمكن اجرائها خارج السفارة .

٣ - العقود التي تخرج عن اختصاص الممثل السياسي .

٤ - جنسية اولاد الممثلين السياسيين :

لقد اقر العرف الدولي القاعدة التي تقتضي باكتساب اولاد الممثل السياسي ، الذين يولدون اثناء قيامه بمهمة لدى البلاد الاجنبية ، جنسية بلادهم الأصلية خلافا لقوانين البلاد المحلية . وتعتبر هذه القاعدة نتيجة لحرية الممثل ومظهرها من مظاهر استقلاله عن السلطة الإقليمية .

ونصت المادة ١٢ من الاتفاقية التي ابرمها في لاهاي عام ١٩٣٠ مؤتمر تقنين القانون الدولي ، على ان الاحكام القانونية المتعلقة بمنح جنسية الدولة للاطفال الذين يولدون في اراضيها - لاتطبق على الذين يتمتع ذووهم بالحصانة الدبلوماسية . ويجب ان تتضمن قوانين كل دولة ما يبيح لاولاد الممثلين السياسيين والقناصل والموظفين الاجانب الموقدين بمهمة رسمية التخلي عن جنسية البلاد التي يولدون فيها بحيث تبقى لهم جنسية واحدة هي جنسية ذويهم الأصلية .

الفصل الخامس

حرمة دار السفارة أو المفوضية

المبدأ العام :

ان القواعد القانونية والتعامل الدولي يقران حرمة دار السفارة كنتيجة طبيعية للحرمة الدبلوماسية . ويقول قاتل : ان حرية الممثل السياسي تعتبر ناقصة ، وطمأنينته مهددة اذا لم تكن حرمة داره مصونة ، بحيث يحظر دخولها على رجال اللطئين القضائية والتنفيذية ، ولولا ذلك لامكن انتحال شتى الاعذار في سبيل ازعاجه واهانه والاطلاع على الوثائق السرية الموجودة لديه .

وقد اقر علماء القانون الدولي فكرة استنتاج حرمة دار السفارة من الحرمة التي يتمتع بها الممثل السياسي ، بصورة تنفد معها الدار من امتيازات ساكنها . وهذا ما يجعل حرمة الدار لا تتعدى الحدود الضرورية لحماية الممثل وحائضه .

غير ان هذه الفكرة خطيرة اذ تؤدي الى انقاص حماية الدار وبالتالي حماية الممثل السياسي الى الحد الذي لا يتفق مع مقتضيات البعثة السياسية ومع استقلال الدول وسيادتها . فمن الواجب اذن ان لا تعتبر حرمة الدار تابعة لحرمة الممثل السياسي ، وانما نتيجة لمبدأ الاستقلال عن السلطة الاقليمية .

نطاق حرمة النار :

ان كافة القوانين تصون حرمة دار السفارة وتنزل اشد العقوبات بمن يتجاوزها . ومع ذلك فهناك حالات تبرر انتهاك هذه الحرمة ، فالذا شبت النار في هذه الدار وكان الممثل السياسي غائبا ، فواجب الدولة نحو حماية الاملاك الخاصة يسمح لها باتخاذ التدابير الكافية لاحقاد النار ، على ان تحترم موظفي البعثة السياسية ولا تمس الوثائق الرسمية، اما اذا كان الممثل السياسي

حاضرا وتعذر على رجاله اطفاء الحريق . فلا يعقل أن يعرض نفسه وحياسة موظفيه للخطر ، ويؤثر أن تلتهم النار أوراق السفارة وإثباتها على أن يستنجد بالسلطة المحلية ويستعين بها .

وإذا بلغ سامع الدولة أن هناك مؤامرة تحاك ضد سلامتها ضمن جدران السفارة ، وتؤكد لها ذلك بنتيجة التحريات التي أجرتها في الدار نفسها : فحري بالدولة التي انتهكت حرمة سفارتها أن تلزم جانب السكوت فلا تحتج على أمر يصمها بالخزي والعار .

وكذلك لا يعتبر دخول رجال الشرطة الى دار السفارة بناء على طلب موظفيها انتهاكا لحرمة هذه الدار ، حتى ولو أدى دخولهم الى توقيف مجرم فار من وجه العدالة .

على أن لحرمة الدار حدودا لا يجوز تجاوزها ، فلو اعتدي على شخص خارج دار السفارة وتمت الجريمة ضمن الدار نفسها : فإن انتهاك الحرمة في مثل هذه الاحوال انما تبرره العدالة والشعور بالعاطفة الانسانية .

فقد جاء في المادة التاسعة من مقررات معهد القانون الدولي انه يحظر على ممثلي السلطتين التنفيذية والقضائية الدخول الى دار السفارة للقيام بمهمة رسمية الا بعد موافقة الممثل السياسي صراحة . وجاء ايضا في المادة ١٦ من اتفاقية الهانانا انه يحظر على موظفي الدولة المعتمد لديها الممثل السياسي الدخول الى دار السفارة او سكن الممثل الا بعد موافقته .

حق الايواء : (Droit d'asile)

ان عدم الاعتراف بحق الايواء يؤدي بصورة غير مباشرة الى عدم الاعتراف بمبدأ الاستقلال عن السلطة الإقليمية . غير ان تطبيق هذا المبدأ تطبيقا كاملا يحمل البعثات السياسية على عدم الاكتراث بالقوانين المحلية ، واستغلال حرمة الدار في سبيل ايواء لاجئين مجرمين تدينهم قوانين دولتهم ، ولذلك لم يقبل بهذا الحق العلماء الاقدمون .

اما في عصرنا الحاضر ، فقد قضت الضرورة بالتمييز بين اللاجئين السياسيين واللاجئين العاديين . فتمنحت الاولين امتيازات خاصة لانهم يسعون لتحقيق اهداف نبيلة واحيانا خيالية لا تستحق أن يقاسوا من اجلها العذاب الاليم ، فضلا عن احتمال تقلدهم يوما ما مناصب الحكم . اما اللاجئون من المجرمين العاديين فلا غشاضة من تسليمهم : لاسيما وان المجرم متبوء في جميع البلاد ومعاقب بأشد العقوبات .

ولقد نصت المادة ١٧ من اتفاقية الهانانا انه يجب على الممثلين السياسيين ان يسلموا الى السلطات المحلية وبناء على طلبها : المحكومين أو المتهمين باقترااف

الجرائم العادية ، الذين يلجأون الى دار البعثة السياسية .

وتنص المادة الاولى من اتفاقية البافانا المتعلقة بحق ايواء المجرمين العاديين ، انه يحظر على الدول ان تقبل في دور بعثاتها الخارجية أو سفنها الحربية المحكومين والمتهمين بجرائم عادية أو الفارين من الخدمة العسكرية ، وعليها ان تلم اللاجئين منهم الى السلطات المحلية بمجرد طلب تسليمهم من قبل هذه السلطات .

كما تنص المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة على احترام اللاجئين السياسيين الى دور البعثات والسفن الحربية ، اذا كان ايوأهم يعتبر حقاً صريحاً ، أو عملاً انسانياً تقره العادات والاتفاقيات الدولية أو القوانين المحلية .

وحق الايواء هذا يخضع الى الاحكام الآتية :

١ - لايقبل اللاجئ السياسي الا في حالات الضرورة القصوى وخلال المدة الكافية لتأمين سلامته في مكان آخر .

٢ - على المثل السياسي او ريان السفينة الحربية ان يبادر فوراً الى اشعار السلطات المحلية أو الدولة التي ينتمي اليها اللاجئ .

٣ - يحق لحكومة اللاجئ ان تطلب اقصاءه في اقرب وقت ، كما يحق للممثل السياسي ان يطلب الضمانات اللازمة لتأمين خروج اللاجئ من البلاد بسلام واطمئنان .

٤ - يحظر على اللاجئ السياسي القيام - خلال فترة التجائه باعمال تخل بالامن العام .

٥ - ان حكومة اللاجئ غير ملزمة بتادية النفقات الناشئة عن التجائه .

ولكن ماهي مؤيدات الواجب المفروض على الممثل بتسليم اللاجئ اذا كان مجرمًا عاديًا ؟ وهل يحق للدولة انتهاك حرمة دار البعثة السياسية اذا رفض الممثل تسليم المجرم اللاجئ ؟ ان بعض الدول العظمى تعتبر المخالفات العادية بمثابة جرائم وجنایات تستوجب العقوبات الشديدة ، في حين تعدها الدول الاخرى مجرد مخالفة بسيطة . فاذا ما ارتكب احدهم مخالفة من هذا النوع والتجأ الى دار دولة متشعبة ببادئ الحرية والشعور الانساني ، فهل يتحتم على الممثل السياسي تسليم هذا اللاجئ ليقاسي الآلام المريرة لمجرد اعتبار تلك المخالفة البسيطة جنحة أو جناية ؟ لا شك ان قواعد العدالة والانسانية لا تؤيد هذا التسليم .

على ان الواجب يقضي على الممثل السياسي الا يكتم امر الشخص الذي يلتجئ الى دار بعثته ، بل يبادر الى تسجيل تصريحات اللاجئ والتأكد من صحتها ، وابلاغ الامر الى حكومته ، وإلى الحكومة التي ينتمي اليها اللاجئ .

وعليه أن يحرس دائما على رعاية حرمة دار البعثة السياسية وكرامة العلم الذي يرفرف فوقها .

والسلطات المحلية عند امتناع الممثل عن تسليم المجرم اللاجئ ، أن تطوق دار البعثة لتحول دون فراره . كما يحق للدولة المتعد لديها الممثل أن تطلب استدعاءه وتعيد اليه جواز سفره .

حرمة سيارة البعثة السياسية :

تتمتع سيارة البعثة السياسية بالحرمة المعترف بها لدار السفارة ، إذ تعتبر مستقلة عن السلطات المحلية ، فلا يحق لأي موظف كان توقيفها أو تفتيشها ، إلا بموافقة الممثل السياسي أو بموجب أوامر سامية .

حرمة الأحياء :

لقد عرف التاريخ الدبلوماسي تطبيقا موسعا وغريبا لحرمة دار البعثة وهو حرمة الأحياء . وبموجب هذه الحرمة ، كانت تعتبر جميع الدور الواقعة في منطقة محدودة حول دار البعثة غير خاضعة للسلطات الإدارية والقوانين المحلية ، وكان مجرد وضع شعار دولة البعثة فوق باب كل دار من هذه المنطقة ، كافيا للدلالة على الحرمة التي تتمتع بها . ومعما يبرر هذا الامتياز الواسع جدا حالة الفوضى التي كانت سائدة آنئذ في الحياة العامة بحيث كان الممثل السياسي ملزما بحماية مواطنيه وأملاكهم .

وقد تمكن في القرن السابع عشر قداسة البابا اينوسان الحادي عشر من حمل ملوك بولونيا واسبانيا واكتلترة وفرنسة على التنازل عن هذا الامتياز .

وما زالت هذه الحرمة مرعية في الشرق الأقصى حتى عهد قريب إذ فرضت المادة العاشرة من المعاهدة الموقعة بين فرنسا والصين تعيين حي خاص بالاوربيين المقيمين في بكين . وتجددت هذه الحرمة بموجب العهد الموقع عام ١٩٠١ الذي حظر على الجيوش الصينية الدخول الى الحي الدبلوماسي في بكين الا بعد الحصول على موافقة الهيئة الدبلوماسية (١) .

حرمة اثاث البعثة السياسية :

أن حرمة دار البعثة السياسية تتضمن حرمة الأثاث الذي فيها ، فلا يجوز حجزها تأميناً لدين أو تسديداً لمبلغ مستحق : سواء أكان قرار الحجز صادرا عن السلطة القضائية أم عن السلطة الإدارية . وهذا أمر بديهي ما دام الممثل السياسي يجب أن يتمتع بحرية كاملة مصونا من وسائل الشدة والإكراه .

(١) لقد زالت هذه الامتيازات بموجب المعاهدة الموقعة بتاريخ ١٩٢٣/١/١٠ بين الصين من جهة وبين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية .

الفصل السادس

الحصانة الدبلوماسية

القسم الأول — الاعفاء من قضاء الجنح والمخالفات

يتمتع الممثل السياسي قبل كل شيء بالحصانة القضائية في الجنح والمخالفات ، ولا يعني هذا استثناءه من احترام القوانين والانظمة النافذة لدى الدولة المعتمد لديها ، غير ان تجاوز هذه الانظمة لا يؤدي الى اتخاذ اية عقوبة بحمه .

ويقول الاستاذ هيكنغ (Hoyland) ان الممثل السياسي يخضع كأي شخص عادي لانظمة الشرطة المتعلقة بالامن والراحة العامة ، ولا يعتبر خضوعه لهذا خروجاً عن مبدأ الاستقلال عن السلطة الاقليمية لان النظام والامن من مقومات الدولة الاساسية ، فاذا ارتكب الممثل مخالفة ما ، فليس للدولة المعتمد لديها سوى تقديم الشكوى بحقه الى وزير خارجيته ، وعند اللزوم طلب استدعائه .

وقد نصت المادة السادسة من مقررات معهد القانون الدولي على انه ليس للممثل السياسي ان يطالب بحصانته اذا ارتكب مخالفة تحمل الدولة المعتمد لديها على اتخاذ تدابير وفائية او دفاعية . في حين ان المادة ١٦ من المقررات ذاتها نصت بصراحة على استمرار الحصانة القضائية ، حتى في حال ارتكاب الممثل مخالفة مخلة بالنظام والامن العامين . او اقترافه جناية تهدد سلامة الدولة ، وانما على الدولة المعتمد لديها ان تتخذ الاحتياطات التي يتطلبها الموقف .

القسم الثاني — الاعفاء من القضاء المدني

ان دار البعثة السياسية لا تشير محل اقامة الممثل السياسي ، ولذلك فجميع الدعاوي المدنية التي اقيمت او تقام عليه تبقى من اختصاص محاكم الدولة التي اوفدته ، اذ لا يمكن ارقامه على المثل امام المحاكم المحلية ، دون

انتهاك حرمة وحرية ، فضلا عن احتمال تعرضه لمؤامرات قد تنال من كرامته .

واقصد نصت المادة ١٢ من مقررات معهد القانون الدولي ، على ان الممثل السياسي وموظفي البعثة وافراد عائلاتهم لا يخضعون للسلطات القضائية المحلية . ولا تقام عليهم الدعاوي الا في بلادهم الاصلية .

كما نصت المادة ١٩ من اتفاقية الهانانا على ان الممثلين السياسيين لا يخضعون لسلطة المحاكم المعتمدين لديها ، ويمكنهم ان يمثلوا امام محاكمهم الوطنية بعد اخذ موافقة دولتهم .

نطاق الحصانة بالنسبة للأشخاص :

لما كانت الحصانة نتيجة لحرمة الممثل السياسي وحرية ، فهي تشمل ايضا موظفيه الرسميين ومستخدميه غير الرسميين . ويرى الاستاذ هيكنك ان الدولة الأجنبية التي تقبل لديها ممثلا سياسيا تبيع له ضمنا التمتع بالامتيازات الدبلوماسية التي أثبتت التجارب ان الممثل لا يمكنه بدونها ان يقوم بالمهمة الملقاة على عاتقه . ولا تستطيع تلك الدولة ان ترفض الاعتراف بالامتيازات الدبلوماسية دون ان تتناقض مع نفسها .

وهناك اختلاف حول الاعمال الخاصة التي يقوم بها الممثل السياسي الذي ينتمي بجنسيته الى الدولة المعتمد لديها . ويذهب فائل في مثل هذه الحال الى عدم الاعتراف له بالحصانة الدبلوماسية .

ولقد كانت مقررات معهد القانون الدولي اكثر صراحة . اذ نصت في مادتها الخامسة عشرة انه لا يحق للممثلين الذين يحملون جنسية الدولة المعتمدين لديها ان يتمتعوا بالحصانة الدبلوماسية .

ولا شك ان هذا التدبير مؤسف جدا اذ ان هؤلاء الممثلين اكثر حاجة من غيرهم لحماية تامة وشاملة ، ولذا فان فرنسا ومعظم البلاد المتعدنة تقرر المبدأ التالي : ان الدولة التي تقبل احد رعاياها ممثلا لدولة اجنبية لديها ، تتعهد ضمنا بان تعتبره كأحد افراد تلك الدولة ، ويتوجب عليها حمايته واحاطته بالاحترام الذي اعتادت ان تقابل به زملاءه من الهيئة الدبلوماسية .

وفي اكثرنا يتمتع الممثل ذو الجنسية البريطانية بالحصانة القضائية ، ما لم يكن قبوله مقرونا بشرط خضوعه للمحاكم المحلية . اما الولايات المتحدة فانها ترفض رفضا باتا قبول رعاياها كممثلين سياسيين لدول اجنبية .

نطاق الحصانة بالنسبة لموضوع الدتوى :

ان الاسباب التي تبرر الاعفاء من القضاء المدني تبرر ايضا الاعفاء من القضاء التجاري . غير ان الاجتهاد الذي سارت عليه المحاكم ما زال مترددا في

هذا الموضوع ، ومع ذلك فإن النائب العام ديكتور (Descoutures) أورد بمناسبة قضية صدر الحكم فيها عام ١٨٦٧ : مطالعة قيمة تلقي قبا من النور على هذا الموضوع ، وتؤيد ضرورة الاستمرار على الإعفاء من القضاء التجاري . وجاء في هذه المطالعة ما يلي : إذا اعتبر الدين المدني خارجا عن اختصاص المحكمة المحلية ، فلماذا يعتبر الدين التجاري دأخلا في اختصاصها ما دامت النتيجة واحدة وما دام الدائن لا يجتعل صفة مدنية الدبلوماسية وما يتمتع به من حصانات وامتيازات ؟ انني أؤكد انه لا يمكن اقامة الدعوى على الممثلين السياسيين لدى المحاكم المحلية لحطهم على القيام بتعهداتهم المالية ، ولا بد في سبيل ذلك من اتباع طرق خاصة تختلف عن الطرق المتبعة .

وللاستاذ فائل رأي مختلف في هذا الموضوع اذ يقول (اذا كانت الاعمال التي يقوم بها الممثل لا تتعلق بوظيفته الرسمية . فانه لا يتمتع فيما يخصها بامتيازاته المعنوية ، فاذا قام الممثل باعمال تجارية فان البضاعة والاموال النقدية والديون المختلفة والخلافات الناشئة والقضايا المرفوعة تعتبر جميعها من اختصاص المحاكم المحلية) غير انه يضيف الى ذلك قوله : (ولا يمكن اعتبار الممثل السياسي مدعى عليه في هذه الدعاوي للحوية التي يتمتع بها) .

ولقد جاء في المادة ١٦ من مقررات معهد القانون الدولي انه لا يحق للممثل السياسي ان يتمتع بالحصانة القضائية في الدعاوي المقامة عليه والتي تتعلق بتعهدات مالية ناشئة عن ممارسته التجارة بالإضافة الى اعماله الدبلوماسية .

وسقوة القول ان سماح بعض الدول الى ممثليها السياسيين بتعاطي الاعمال التجارية يستوجب تقرير اعفائهم من القضاء التجاري المحلي حرصا على كرامتهم وكرامة الدولة التي اوفدتهم .

الحصانة لا تشمل العقارات :

من المتفق عليه في النظريات الحديثة ان الصفة الدبلوماسية لا تكفي لاجراء العقارات التي يملكها الممثل السياسي من اختصاص السلطة القضائية المحلية . ولقد نصت المادة ١٦ من مقررات معهد القانون الدولي على ان الحصانة القضائية لا تشمل الدعاوي العقارية ودعاوي تنبئ الملكية . وقد أيد ذلك نص المادة ٢٧ من مشروع تقنين القانون الدولي الذي وضعه المعهد الأمريكي للقانون الدولي . ويقول الأستاذ فائل : (لا تؤثر صفة الممثل السياسي على طبيعة العقارات التي يملكها : بحيث تبقى خاضعة لقوانين الدولة التي هي ضمن اراضيها) . وتنص المادة الثالثة من القانون المدني الفرنسي على ان جميع العقارات حتى الجارية منها بملك الاجانب تخضع للقوانين الفرنسية .

غير أن تقرير هذا المبدأ لا يخلو من مساوئ . إذ نجد تنحاز المحاكم المحلية في الأحكام التي تصدرها إلى جهة دون أخرى . أو تخرج في اجتباها وتفسيرها للقانون عن رغبة المشرع وأهدافه . فضلا عن أن التعاوي المقامة لا تؤدي إلى أية نتيجة . لاستحالة تنفيذ الحكم الصادر بحق الممثل السياسي . وهذا ما يجعلنا على أيداء التحقق الشديد في تأييد هذا المبدأ .

حصانة الأثاث :

لقد ذهب بعض علماء القانون الدولي إلى التمييز بين الأثاث الخاص بالممثل السياسي وبين الأثاث الخاص بدار السفارة . غير أن القضاء لم يأخذ بهذه النظرية لصعوبة التمييز بين هذين النوعين من الأثاث . ويقول الأستاذ فائل : (أن جميع الأشياء والامتعة الخاصة بالممثل السياسي أو التي يستعملها في دارة تعتبر غير خاضعة للقضاء المحلي . وفي حالة الت شك يحكم لصالح الممثل السياسي احتراماً لامتيازاته المصونة) .

وعند انتهاء مهمة الممثل السياسي وعودته إلى بلاده ، لا يمكن حجز الأثاث الخاص به إذا كانت قيمته لم تتعد بمقدار : وعلى الدائن أن يلجأ إلى الطرق الدبلوماسية أو يراجع محاكم بلاد الممثل بغية استيفاء دينه . أما إذا استقال الممثل واستقر في البلدة التي كان يزاول أعماله فيها ، فيحسد بحق لدائه حجز الأثاث الخاص به بحسب . سواء أتم شراؤه قبل استقالته أم بعدها .

عدم جواز التبليغ :

إن الامتيازات التي يتمتع بها الممثل السياسي تحول دون إمكان تبليغه أي قرار حكم أو مذكرة صادرة عن المحاكم المحلية بواسطة المحضرين ، وتحترم الحكومة الفرنسية هذا المبدأ احتراماً شديداً ولا سيما أن قرارات مختلفة صادرة عن محاكم الاستئناف والتمييز قد أبدته .

ويعتبر التعامل البريطاني كل قرار يبلغ للممثل السياسي بواسطة المحضرين ملفي وعديم المفعول . ومن اليديهي أنه لا يجوز لقاء الحجز على أموال الممثل السياسي تأميناً لحقوق غيره .

مدة الحصانة :

لقد نصت المادة ١٤ من مقررات معبد القانون الدولي أن الحصانة تبقى نافذة بالنسبة لأعمال الممثل الرسمية بعد انتهاء مهمته بمدة يسيرة ، وتزول بالنسبة لأعماله الخاصة فور انتهاء مهمته . وقد تأيدت هذه القاعدة بنص المادة ٢٠ من اتفاقية الهاغاتا .

وفي الواقع ان الحصانة القضائية لاتجعل من الممثل السياسي شخصا مقدسا ، فاذا ما اعتقه من القضاء المحلي فانه يبقى خاضعا لمحاكمه الوطنية : ومسؤولا امام وزير الخارجية ورئيس الدولة الذي اوفده .

طرق استيفاء الدين :

لكي يستوفي دائنو الممثل السياسي حقهم : يمكنهم ان يلجأوا الى احدى الطرق الآتية :

١ - الاتصال برئيس البعثة اذا كان المدين احد موظفيها ، او مخابرة وزير خارجية الدولة الموفدة اذا كان المدين رئيس البعثة بالذات ، وذلك عن طريق وزارة خارجية دولته . فرئيس البعثة في الحالة الاولى ووزير الخارجية في الحالة الثانية يقرران اما ارغام المدين على تادية دينه ، او الاعياز الى الدائن باقامة الدعوى في بلاد مدينه الاصلية .

٢ - اقامة الدعوى لدى محاكم بلاد مدينه الاصلية .

٣ - تنازل الممثل السياسي عن حصانته القضائية .

وفي هذا الشأن يرى الاستاذ فائل انه يحق ميدنيا للممثل السياسي ان يتنازل عن حصانته القضائية بعد ان يستحصل على موافقة حكومته . وقد تايده هذا الراي بالاجتهاد الذي سار عليه حتى الآن القضاء الفرنسي ، وتعتبر هذه الموافقة كافية . وليس ما يوجب على الممثل ان يعلن قبوله صراحة بولاية المحاكم المحلية ، اذ من المفروض ان حكومته لاتوافق على تنازله عن حصانته القضائية دون اسباب خطيرة .

ومهما يكن الامر فان للممثل السياسي من حصانته وحريته مايجوز دون توقيفه او تنفيذ الاحكام الصادرة بحقه او حجز الاثاث او العقارات او السيارات او كل ما يتعلق بمهام وظيفته . فهذه النتائج لا تشجع الدائن على طلب تنازل الممثل السياسي عن حصانته ، بل تضطره الى الالتجاء للطرق الاخرى تأمينا لدينه .

القسم الثالث : الاعفاء من القضاء الجنائي

ان الاعفاء من القضاء الجنائي يقوق في الاهمية والتطبيق الاعفاء من القضاء المدني ، اذ يستحيل مثول الممثل السياسي امام المحاكم الجنائية ، ولا يخلو ارغامه على ذلك من نتائج خطيرة جدا ، فاذا ما اقترف الممثل السياسي جنائية او تعدى على سلامة الدولة المضعد لديها ، يحق لها ان تطلب استدعاءه وان توعد الى الدولة الموفدة بمعاقبة ممثلها بالعقوبة التي تبدو لها ضرورية وقانونية . ولا يجوز لها قط محاكمة الممثل السياسي ، وتعتبر مخالفتها لذلك

انتهاكا لقواعد القانون الدولي وخرفا للعادات والتقاليد المنبعة : مما لا تسمح به الدولة الموفدة .

وتعتبر المادة ١٢ من مقررات معهد القانون الدولي قاعدة مرجعية في هذا الموضوع ، إذ تنص على إعفاء الممثل السياسي وموظفي بعثته وأفراد عائلاتهم المقيمين معهم من سلطة القضاء المحلي المدني والجنائي . بحيث لا يجوز مثولهم إلا أمام محاكم بلادهم . وتصرح المادة ١٣ من المقررات نفسها أن الأشخاص المذكورين يخضعون عند ارتكابهم جريمة إلى قانون الجراء النافذ في بلادهم . وأخيرا فإن المادة ١٦ منها تقضي باستمرار الحصانة القضائية حتى في حال الإخلال بالنظام والأمن العامين أو ارتكاب ما يهدد سلامة الدولة ، على أن تتخذ هذه الدولة الإجراءات التي تراها مناسبة .

— — — — —

الباب الرابع

حق ايفاد وقبول الممثلين السياسيين

يرى احد كبار العلماء المعاصرين ان معالم سيادة الدولة تظهر في امتيازات ثلاثة هي : حق اعلان الحرب . وحق ايفاد وقبول الممثلين السياسيين . وحق عقد المعاهدات . واذا نظرنا من الناحية الدبلوماسية الصرفة . تلاحظ ان حق ايفاد وقبول الممثلين يعتبر الاساس الذي تستند اليه الحياة الدبلوماسية . فلولاها لاضمحلت الروابط والعلاقات الدولية . ولما وجدت تلك التفويضات الدبلوماسية الحديثة .

وقديما لم يكن هذا الحق معترفا به الا للدول العظمى . اما الدول الصغرى فكان حقها في ايفاد الممثلين وقبولهم محدودا . وقد زالت هذه الفوارق في عصرنا الحاضر بظهور مبدأ المساواة بين الدول . واما التفاوت الذي نشاهده في درجات التمثيل بين الدول فيعود الى اعتبارات قديمة تتصل برغبة الدول العظمى بالظهور والتفوق . وقد اخذ الان بالزوال .

يتمتع بحق ايفاد وقبول الممثلين السياسيين جميع الدول ذات السيادة . أي التي لم ترتبط مع غيرها بروابط التبعية . غير انه كثيرا ما نشاهد في وقتنا الحاضر دولا تتمتع بحق ايفاد والقبول دون ان تكون ذات سيادة كاملة ، بل تخضع لسلطة غيرها وغما عن تلك الالقاب الفخمة التي تطلق على رؤسائها والعبارات الرنانة التي اوجدتها الدبلوماسية الحديثة .

لكل دولة ذات سيادة ، كما يقول فائل . الحق في ايفاد وقبول الممثلين السياسيين ، الذين هم صلة الوصل بين رؤساء الدول وأداة التفاهم بينهم . ولا تعتبر معاهدات الحماية والمحالفات التي تبين فيها الدول القوية على الضعيفة متعارضة مع السيادة .

ولقد كان تبادل التمثيل بين دولتين يتم في العصور الماضية بموجب

معاهدة تعقد بين الطرفين . واستمر هذا التعامل الدولي عربيا حتى وقتنا الحاضر (١) ويبدو ذلك طبيعيا اذ من حق الدول ذات السيادة ان تنظم تبادل التمثيل بينها بموجب اتفاقات ثنائية او متعددة الاطراف .

لم يكن لحق الايفاد والقبول قديما اهميته الحاضرة ، لان الدول كانت تكتفي بايفاد بعثات مؤقتة لحل بعض المشاكل الطارئة ، غير ان ضرورة الاتصال بين الشعوب ، والصعوبة التي لافاها رؤساء الدول للاجتماع والمفاوضة ، حثت بهم الى اعتماد رسل او مندوبين مزودين بالتعليمات والسلطات . ومن هنا نشأت فكرة البعثات الدائمة لرعاية مصالح الدول وتوطيد اواصر الصداقة بينها . وكان اليونانيون قديما يوفدون الفنانين والممثلين في مهام مؤقتة لانهم كانوا يتمتعون بالحصانة والاحترام . ولانهم كانوا يشتركون بحكم وظيفتهم بالحفلات الدينية . وحتى يومنا هذا تميل بعض الدول الى ايفاد شخصيات لامعة او ملكات الجمال بغية اثارة العواطف الكامنة وتجديد روابط الود والصداقة .

السلطة التي تمارس حق الايفاد والقبول :

ان استقلال الدولة وسيادتها يفترضان وجود حكومة فويصة : يعود لرئيسها حق قبول الممثلين السياسيين الاجانب وايفاد من يمثلونه في البلاد الاجنبية . ففي البلاد ذات النظام الملكي يباشر الملك هذا الاختصاص . ويتولاها رئيس الجمهورية في البلاد ذات النظام الجمهوري .

وينتولي الوصي ممارسة حق الايفاد والقبول اذا كان ولي العهد قاصرا ، وتقضى التقاليد بان يتم ذلك باسم الملك لا باسمه الخاص . اما اذا كان العرش شاغرا لسبب من الاسباب ولم يتسن تسمية من يشغله ، فليس للوصي ان يتعرض لدى ممارسة اعماله الرسمية الى ذكر الملك .

وبرى الاستاذ سائو (Salow) ان رئيس الدولة الذي تعهد اليه السلطات وكالة كنائب الملك او الحاكم العام ، لا يملك حق ايفاد وقبول الممثلين السياسيين ، الا بتفويض خاص من الرئيس الاصيل بخوله فيه ممارسة هذا الحق باسمه وبالنسبة عنه .

وتزول سلطة الملك بمجرد عزله ، فينتقل حق الايفاد والقبول الذي كان يمارسه باعتباره ممثل الدولة الاعلى الى الحكومة التي استلمت

(١) نص المادة الثانية من معاهدة المودة والصداقة الموقعة بين مصر والافغان بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٢٨ على ما يلي : يوافق الطرفان على تأسيس العلاقات السياسية بين الدولتين وفقا لمبادئ القانون الدولي . ويوافقان على ان يلقي ممثلو وموظفو كل منهما السياسيون في بلد الآخر المعاملة المقررة بمقتضى المبادئ العامة للقانون الدولي العام وذلك على اساس التبادل .

زمام الحكم . اذا استقر أمرها وفرضت هيبتها ، وتبئات لها أسباب إقامة النظام وصيانة الأمن العام .

ويرى قاتل امكان التعامل مع السلطة التي اغتصبت الحكم اذا كانت مصلحة الدولة تقضي بذلك . كما انه يعتبر الحق الذي كان يتمتع به الملك المعزول كافيا لحمل الدول التي لم تعترف بالحكومة الجديدة على الاستمرار في علاقاتها معه . اما اذا تمكنت الحكومة الفعلية من نشر سلطتها وتوطيد مركزها ، فمن الخافه ان تثابر بقية الدول على عدم الاعتراف بها . ولا سيما ان المصلحة الدولية تقضي ان لا يطول امد انفصام العلاقات بين الدول . وليس نعمة ما يمنح الدول الحريضة على اداء واجبها كاملا من انشاء تمثيل مزدوج لدى الملك المعزول والحكومة الفعلية .

وضع قداسة البابا :

ان الحاق الدولة البابوية عام ١٨٧٠ بملكية إيطاليا - لم يكن ليؤثر على الحق الذي كان يتمتع به قداسة البابا بإيجاد وقبول الممثلين السياسيين - فان المادة ١١ من قانون الضمانات قد اعترفت بهذا الحق صراحة - والمادة ١٢ ضمنت لقداسته حق مراسلة الامة الكاثوليكية دون ان تدخل الحكومة الإيطالية في ذلك . وبموجب المادة ١٢ من معاهدة لاتران المفقودة في ١١ شباط ١٩٢٩ . اعترفت إيطاليا مرة ثانية لقداسة البابا بحق الإيجاد والقبول حسب القواعد المرجعية في القانون الدولي العام .

شروط ممارسة حق الإيجاد والقبول :

ان حق الإيجاد والقبول لا يخضع لاي قيد أو شرطه . ولا يمكن ارغام الدولة على ممارسة هذا الحق مهما كانت الأسباب والدوافع . فأيجاد البعثات السياسية اذن وقيامها بمهامها - لا يمكن ان يتم الا بموافقة الدول ذات العلاقة . ويقول الأستاذ دوبوي (Dupuis) ان الدول تحرص عادة على عدم تبادل التمثيل السياسي مع الدولة التي لم يتم الاعتراف بها أو بحكوماتها ، كما يمكنها إلغاء بعثاتها السياسية لأسباب خطيرة فقط . لان قطع العلاقات الدبلوماسية يشير عادة الى ان الوطن قد أصاب ولو الى حين العسلات الطبية السائدة بينها .

والدول غير ملزمة بقبول ممثل سياسي غير مرغوب فيه ، وبحق لها ان تطلب عودته وتسلمه جواز سفره . وقد يكون من عدم اللياقة أن تعتمد الدولة ممثلين سياسيين يصبحون موضع الشك والريبة لدى الدولة المعتمدين لديها . غير أن الاستاذ قاتل يرى انه لما كانت الدول ملزمة بان تكون دائمة الاتصال مع بعضها ، وان تستمع الى الاقتراحات والرغبات المقدمة اليها ،

وتحتفظ بوسائل التفاهم والاتفاق لحل المشاكل والخلافات الطارئة . كان لرتبى الدولة أن لا يرفض قبول ممثل دولة مديقة أو مسألة دون أسباب خطيرة الأهمية .

ويحق لكل دولة تتمتع بالاستقلال والسيادة أن تقرر أغلاق إحدى البعثات الأجنبية . إذا تبين أنها تقوم تحت ستار الدبلوماسية بأعمال التجسس المقتوت والمساومة السياسية الوضعية . ممددة بذلك الأمن الداخلي وكيان الدولة المعتمدة لديها .

ولا تؤثر حالة الحرب على حق الإيقاد والقبول بل توقف مؤقتا التبادل السياسي . بينما تظهر بوادر الصلح بين المتحاربين .

التمثيل المتعدد :

أن الرغبة في تحديد النفقات كثيرا ما تحدو بالدول الصغيرة الى عدم إيفاد البعثات السياسية الى البلاد التي لا تربطها بها مصالح هامة ، فتكلف دولة ما برعاية مصالحها في تلك البلاد . وقصد سارت الدول العظمى على هذه المبدأ بحكم الضرورة وذلك عند انقطاع علاقاتها الدبلوماسية مع إحدى الدول .

وقد جرت العادة في يومنا هذا أن تكلف الدول الصغرى ممثلها السياسي المعتمد في إحدى العواصم لتمثيلها أيضا لدى الدول المجاورة لمركز عمله إذا لم تمنع هذه الأخيرة في ذلك .

الباب الخامس

تنظيمات الدوائر المركزية لوزارة الخارجية

تعتبر الدوائر المركزية لوزارة الخارجية صلة الوصل بين السلطة العليا التي تمارس حق الإيقاد والقبول وبين الممثلين السياسيين الذين تعتمدهم في الخارج ، فتقدم بالتوجيهات والتعليمات والخطط التي تضمها السلطة العليا ، وتتلقى منهم التقارير والبيانات التي تساعد المسؤولين على ادراك حقيقة الوضع الدولي العام .

تتولى الإدارات المركزية تهيئة المذكرات التي تعرب فيها عن وجهة نظر الحكومة في مختلف القضايا ، وتعنى بشرجة وجمع وتصنيف المعلومات التي ترد إليها من الممثلين السياسيين ، ويتم بتسيق الوثائق وحفظها واعدادها لتكون مرجعا لتاريخ البلاد الدبلوماسي ونشاطها السياسي .

ولكي تكون فكرة صحيحة عن تنظيمات الإدارات المركزية لوزارة الخارجية ، نورد فيما يلي أمثلة عن هذه التنظيمات في برنسه وبلجيكة وانكلرة والولايات المتحدة الأمريكية .

القسم الاول — تنظيمات وزارة الخارجية الفرنسية

تتألف وزارة الخارجية الفرنسية من الإدارات التالية :

١ — المكتب الخاص :

ويتولى استلام البرقيات والمخابرات الخاصة بالوزير . والاهتمام بمقابلاته وعلاقاته بالبرلمان والصحافة .

٢ - المكتب الصحفي :

ويقوم بإذاعة البيانات والانباء الرسمية على الصحف وشركات الانباء العالمية ، ومطالعة الصحف المحلية ووضع تقرير عن اهم ما فيها ، وترجمة الصحف الاجنبية ودراستها وتهيئة نشرة ملخصة عنها . واخيرا نشر الوثائق الدولية الهامة .

٣ - الامانة العامة :

وهي على قسمين سياسي وتشريعي . ويهتم هذا القسم الاخير بتقديم مشروعات القوانين الى مجلسي الشيوخ والنواب ، ويتابع مناقشتها ، ويسهر على نشر القوانين . ويجمع الوثائق اللازمة للمناقشات البرلمانية .

٤ - مديرية الشؤون السياسية والتجارية :

يشرف على هذه الادارة مدير ومساعد كلاهما برتبة وزير مفوض . وتنظم الدوائر الآتية :

١ - الديوان : ويتولى تسجيل وارسال الكتب والبرقيات . وتصنيف وحفظ الاخبار والوثائق .

ب - مكتب الشفرة : ويتولى تهيئة برقيات الشفرة وحل مايرد منها .

ج - مكتب مراقبة الاجانب .

د - دائرة الشؤون الاوروبية .

هـ - دائرة شؤون اسيا وافيانوسيا .

و - دائرة شؤون افريقيا والشرق .

ز - دائرة شؤون امريكا .

ويرأس كلا من هذه الدوائر معاون برتبة وزير مفوض . وتتولى هذه المديرية تهيئة التعليمات وجمع الاخبار والعلومات عن السياسة العامة . واعداد المراسلات والاعمال السياسية والتجارية والمالية والقضائية العائدة لمنطقة اختصاصها . وتهتم بامور المحققين العسكريين والبحريين والجويين ، وتدرس شؤون القانون الدولي وشؤون التحكيم ومحكمة العدل الدولية .

ح - دائرة العلاقات التجارية : وتتولى تنظيم وتوسيع علاقات فرنسا التجارية مع الدول الاجنبية ، وتهيئة الاتفاقات المتعلقة بذلك ، ودراسة نظام التصدير والاستيراد ووسائل النقل والتبادل التجاري والتفقد الاجنبي ،

والاهتمام بشؤون الاعاشة وتوزيع المواد الأولية ، واعتماد الاتفاقات الخاصة بتنظيم السياحة في فرنسا ، وتأمين الاتصال مع المنظمات الاقتصادية الدولية وتنفيذ احكام الحصار الاقتصادي .

ط - دائرة شؤون منظمة الامم المتحدة : ويرأسها موظف برتبة وزير مفوض .

ي - دائرة الشؤون الثقافية في الخارج : ويرأسها موظف برتبة وزير مفوض .

ك - المكتب الاستشاري : ويتألف من مستشارين قانونيين يبديان رأيهما ومنسورتهما في قضايا القانون الدولي ، ومن مستشار خبير في الشؤون الدينية .

هـ - دائرة المالية والمحاسبة :

وتتألف من ثلاث شعب :

١ - شعبة الدائمية : وتتولى شؤون الموظفين في البعثات الخارجية والادارة المركزية وتهتم بالتعيين والنقل والترقيع وتقديم الاقتراحات المتعلقة بوضع الموظفين المالي كالرواتب ونفقات السفر والمساعدات المالية واجور السكن ومخصصات التقاعد . وتقدم الاقتراحات لمنح الموظفين اوسمة جوقة الشرف الخ . . . ، واختيار المرشحين لعمال المحققين التجاريين وذلك بالاتفاق مع القسم الخاص في وزارة الخارجية ووزارة التجارة .

٢ - شعبة المحاسبة : وتتضمن المكاتب الآتية :

أ - مكتب الموازنة والصرفيات : ويتولى تحويل اعتمادات الموازنة . وتهيئة اوامر صرف النفقات وتسجيل العقارات التي في الخارج . وتصفية النفقات الخاصة باصلاح دور البعثات وشراء الاثاث . وتنظيم لحفظة شراء واستئجار العقارات في الخارج .

ب - مكتب التصفية : ويهتم بتصفية الرواتب ، والمساعدات المالية . ومخصصات التقاعد ، والحوالات الصادرة عن الممثلين السياسيين في الخارج ، ونفقات المؤسسات الثقافية الفرنسية والبعثات العادية والاستثنائية .

ج - مكتب محاسب القنصليات : ويتولى حسابات القنصليات ووارداتها ، ومراقبة تطبيق التعرفة النافذة ، والاهتمام بحسابات السلف المأخوذة من الخزينة .

٣ - شعبة الشؤون الداخلية واللازم : وتتولى مراقبة وادارة شؤون الموظفين ، وصيانة الابنية : وحفظ وتسجيل الاثاث الذي في جميع دوائر

الوزارة وفي دار الضيافة . واجراء المناقصات وتأمين شراء اللوازم وتصفية
التفقات .

ويرأس هذه الدائرة مدير برتبة وزير معوض .

٦ - دائرة المحفوظات :

وتتضمن الشعب الآتية :

١ - شعبة المحفوظات : وتتولى حفظ المعاهدات وتصنيف وتحليل
وحفظ وثائق الوزارة واعداد الفهارس لها : واعادة الوثائق التي تطلبها
الدوائر المختصة . والقيام بامانة سر لجنة محفوظات المعينات الدبلوماسية
والقنصلية : وتنظيم اعادة الوثائق والمحفوظات بين الدول . وقبول زيارة الاجانب
لدائرة المحفوظات .

٢ - شعبة المكتبة .

٣ - الشعبة الجغرافية : وتتولى حفظ الخرائط والوثائق الجغرافية
والقيام بالدراسات والاعمال المتعلقة بذلك .

٧ - ادارة المراسم :

وتهم بقضايا التشريرات والاسيحية ومراسم رئيس الجمهورية ووزير
الخارجية . وتتولى استقبال السفراء واعضاء الهيئة السامية الاجنبية ،
وتدريب مقابلات رجال السلك السياسي وتقديم الاجانب ، واعداد المراسلات
الخاصة بالامتيازات والحصانات والاعفاءات الدبلوماسية . وتقديم الاقتراحات
لملح الاجانب اوسمة جوقة الشرف . والبت في الاوسمة الاجنبية المقترح تقديمها
الى اعضاء السلك السياسي الفرنسي ، وتهيئة وارسال كتب الاستمزاغ والاعتماد
والاستدعاء والجواب على الاستدعاء وارسال المعاهدات والاتفاقيات والتصريحات
وعقود التسوية ووثائق تصديقها والمراسيم المتعلقة بنشرها ، واعداد كتب
التفويض وبراءات القناصل واجازات القناصل الاجانب .

ويرأس هذه الدائرة مدير برتبة وزير معوض يساعد معاونان .

٨ - دائرة الشؤون الادارية والاتحادات الدولية :

وتتولى دراسة الوضع القانوني للاجانب وتقرير قبولهم ومراقبتهم
والاهتمام بشؤون جوازات السفر - وامتيازات القناصل الاجانب في فرنسا
وحصاناتهم ، وتحديد مناطق اختصاصاتهم . والاهتمام باموال الاجانب في
فرنسا . ومراقبة الجمعيات والمؤسسات الخيرية الاجنبية : والاهتمام بالشؤون

الفنية . وشؤون الاتحادات الدولية المتعلقة بالاتفاقيات الصحية والتقيدية
والبريدية والهاتفية والخطوط الحديدية والأوزان والمكاييل . . . الخ . وتهيئة
المؤتمرات والبعثات التي ليس لها صفة سياسية أو تجارية .
ويشرف هذه الدائرة معاون مدير برتبة وزير مقوض .

٩ - دائرة الشؤون القنصلية والقانونية :

وتتبع بصورة عامة بوضع الفرنسيين في الخارج وقضايا القانون الدولي
الخاص . وتتألف من أربع شعب .

١ - شعبة الشؤون القنصلية : وتتولى مراقبة امتيازات القنصلاصل
الفرنسيين في الخارج وحصاناتهم واختصاصاتهم . والعناية بوضع الفرنسيين
في الخارج وشؤون الأحوال الشخصية وعقود الزواج والوصايا والارث واعمال
كتابة العدل ، والاهتمام باموال الفرنسيين في الخارج ، واعادة الاجانب والمجنبيين ،
وتطبيق القوانين العسكرية ، وتسجيل السفن التجارية الفرنسية ، والسهر
على انقاذها عند الخطر . والعناية بمنع سمات الدخول والمرور وتسليم
جوازات السفر .

٢ - شعبة قضايا القانون الدولي الخاص : وتتولى قضايا الجنسية
والهبات المفقودة في الخارج ، والاستثنائات القضائية واسترداد المجرمين ،
وتنفيذ الاحكام . وتطبيق القوانين العسكرية . وتهيئة الاتفاقات المتعلقة بهذا
الشان .

٣ - شعبة الترجمة .

٤ - شعبة التصديق على التواقيع : وتتولى التصديق على توافيع
الهيئة السياسية والقنصلية الفرنسية في الخارج ، وتواقيع الهيئة السياسية
والقنصلية الاجنبية في باريس وتواقيع السلطات الفرنسية في باريس . واخيرا
التصديق على جوازات السفر الاجنبية .

١٠ - الدوائر الخاصة :

وتتضمن الاختصاصات في الشؤون القانونية والفنية الى ما هنالك من
اختصاصات ، وتشعين الوزارة بهم كمسؤولين او كاعضاء في المؤتمرات
والمباحثات الدولية .

١١ - الدوائر الملحقة وهي :

١ - مكتب الاملاك والمصالح الخاصة : ويتولى تطبيق احكام معاهدة

الصلح فيما يتعلق بالاموال والحقوق والمصالح الخاصة ، وتأدية الديون وتحصيل الاموال الناتجة عن تصفية تلك الحقوق والمصالح الخاصة المذكورة .

٢ - محاكم التحكيم المختلطة : وتولى ازالة الخلافات التي تنشأ بين المتحاربين ، وتقرير مايجب دفعه الى الحلفاء تعويضا عن الخسائر التي لحقت بهم في اموالهم وحقوقهم ومصالحهم .

٣ - دائرة تفتيش البعثات الدبلوماسية والقنصلية : ويشرف عليها مفتش ومعاون مفتش .

ويشرف على هذه المديرية والدوائر والشعب وزير الخارجية يعاونه امين عام برتبة سفير ومديران برتبة وزير مفوض من الدرجة الاولى ومديران مساعدان برتبة وزير مفوض اول ايضا وتسممة معاوني مدير برتبة وزير مفوض ثان وتسممة رؤساء دائرة وعدد ضخم من الموظفين برتبة سكرتير وملحق الخ . . .

القسم الثاني — تنظيمات وزارة الخارجية البريطانية

تتألف وزارة الخارجية البريطانية من ست عشرة اداره :

١ - ادارة امريكا وافريقيا :

وتهتم بشؤون شمال وجنوب امريكا وامريكا الوسطى وليبيريا : وتجارة المشروبات الكحولية والنخاسة .

٢ - ادارة اوربا الوسطى :

وتهتم بالعلاقات الفرنسية الالمانية ومعاهدات الصلح : وشؤون المانيا وايطاليا والنمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبوغلاريا ورومانيا وبلغاريا واليونان والياتيا .

٣ - ادارة استعلامات الممتلكات :

وتهتم بشؤون الامبراطورية البريطانية وباخبار السياسة الخارجية التي تهم الممتلكات البريطانية .

٤ - ادارة الشؤون الشرقية :

وتهتم بشؤون تركيا وايران والحجاز والافغان .

٥ - ادارة شؤون افريقيا الشمالية :

وتهتم بشؤون مصر والسودان والحبشة وليبيا ومراكش وتونس .

٦ - ادارة الشرق الاقصى :

وتهتم بالصين واليابان وتجارة المخدرات .

٧ - ادارة الاخيار :

وتهتم بشؤون الصحافة والبلاقات للصحف اليومية .

٨ - ادارة شؤون اوربوا الشمالية :

وتهتم بشؤون الاتحاد السوفيتي وفنلندا والسويد والنرويج والدانمارك وبولونيا .

٩ - ادارة المعاهدات :

وتهتم بشؤون المعاهدات والاتفاقيات ومحكمة العدل الدولية والمياه الاقليمية وسائر الوثائق الدولية وكتب الاعتماد والتعويض وبراءات القناصل الوطنيين واجازات القناصل الاجانب والرسائل الملكية ، والاسمة الوطنية والاجبية ، والجوائز ، والامتيازات الدبلوماسية ، وقواعد المراسم والاسبقية ، والالية الرسمية .

١٠ - ادارة مراقبة الجوازات :

وتهتم بشؤون الجنسية والحماية والاسترداد وتسجيل وقائع الاحوال المدنية للرعايا البريطانيين (زواج ، ولادة ، وفاة) وفني المحكومين واعادة المهاجرين وشؤون جوازات السفر والسجلات .

١١ - ادارة اوربوا الغربية والامم المتحدة :

وتهتم بشؤون فرنسا واسبانيا والبرتغال وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وسويسرا وجزائر هبريد الجديدة وشؤون منظمة الامم المتحدة .

١٢ - ادارة الثانية :

وتهتم بشؤون الاعتمادات ومراقبة الحسابات ، ورواتب الموظفين

ومخصصات التقاعد وتعيين التعويضات - واختيار حاملي الحقايب السياسية ،
وشؤون تأنيث دور البعثات الخارجية .

١٣ - إدارة المواصلات .

١٤ - إدارة الشؤون القنصلية :

وتعنى بمراسلة المحتلين الياسين والتواصل في الخارج - والاهتمام
بجميع القضايا المتعلقة بالشؤون القنصلية .

١٥ - إدارة المكتبة :

وتهتم بحفظ مخابرات صاحب الجلالة . والوثائق والمعاهدات السرية ،
وتهيئة المذكرات عن الحوادث التاريخية والشؤون الدولية والعقبات التي ولدتها
المعاهدات ، ومراسلة دائرة محفوظات الدولة في الشؤون المتعلقة بها ، ووضع
الخرائط الجغرافية ، وطبع النشرات الدورية . والاهتمام بطلبات الممثلين
الاجانب المتعلقة بالقانون البريطاني واسول المحاكمات النافذة . وتقديم التسهيلات
اللازمة لمتابعة الابحاث العلمية وغيرها . واخيرا التصديق على توقيـع
الوثائق الرسمية .

وتتضمن هذه الادارة ثلاثة اقسام :

١ - قسم الكتب المطبوعة . ومهمته شراء وحفظ وتصنيف الكتب
والمؤلفات المطبوعة .

٢ - قسم الكتب الزرقاء . ويهتم بنهيه النشرات البرلمانية والرسمية .

٣ - قسم السجل . ويتولى تسجيل وتصنيف وحفظ المخابرات العادية
ويضع الفهرس العائد لها .

١٦ - ادارة التجارة لما وراء البحار :

وتؤمن الاتصال بين وزارة الخارجية وبين وزارة التجارة . وتنولى
مراقبة دائرة الشؤون القنصلية من الوجهة الادارية .

يشرف على هذه الدوائر وزير الخارجية وبعاونيه وكيلان لوزارة
الخارجية ونائب وكيل ومساعد وكيل ومستشاران قضائيان ومساعدان لهما
وموظف مالي واربعسة عشر مستشارا بينهم واحد لشؤون الامم المتحدة
ومستشار تاريخى ومدير للتشريفات وامين للمحفوظات وتسعة عشر سكرتيرا
اولا وثلاثون سكرتيرا ثانيا وثالثا ، وعدد واف من الموظفين والموظفات .

القسم الثالث - تنظيمات وزارة الخارجية الأمريكية :

يقوم وزير الخارجية تحت إشراف رئيس الولايات المتحدة بتحديد وتوجيه سياسة الحكومة الخارجية ، ويعتبر مسؤولاً شخصياً عن أعمال الإدارة المركزية والبعثات الخارجية .

يعاون وزير الخارجية وكيل يتوب عنه زمن غيابه وأربعة مساعدين يرأسون الإدارات الآتية :

١ - إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية :

وتتضمن خمس شعب موزعة حسب المناطق الجغرافية :

- ١ - شعبه شؤون أوروبا الغربية .
- ٢ - شعبه شؤون أوروبا الشرقية .
- ٣ - شعبه شؤون الشرق الأقصى .
- ٤ - شعبه شؤون الشرق الأدنى .
- ٥ - شعبه شؤون أمريكا اللاتينية .

ويلحق بهذه الإدارة مكتبان :

١ - مكتب المستشار الاقتصادي ، ويتولى بيان الرأي والمشورة في السياسة الاقتصادية العامة وإيجاد حل للقضايا الاقتصادية الخارجة عن اختصاص الشعب الأنفة الذكر . وتهيئة المراسلات المتعلقة بالثروات الطبيعية ، والأمور المالية الخارجية . والمعاهدات الاقتصادية والتعريفات الجمركية . وشؤون النقل والمواصلات . وتأمين الاتصال بين وزارة الخارجية والمؤسسات الاقتصادية الخارجية .

ب - مكتب الشؤون القنصلية والتجارية .

٢ - إدارة الشؤون القانونية :

ويرأسها مستشار قانوني يعينه وزارة العدل يعاونه واحد وعشرون مساعداً ، وتتضمن :

أ - مكتب الاستشارة ، ويتولى إبداء الرأي في الشؤون المتعلقة بالقانون الدولي والتشريعين الوطني والاجنبي واحتياجات البعثات السياسية الاجنبية ، وتحديد حقوق وامتيازات الممثلين والقناصل الأمريكيين في الخارج ، وشؤون الهجرة واسترداد المجرمين ، والاستقلال عن السلطة الإقليمية والتجنس وحقوق الأمريكيين في الخارج .

ب - مكتب المعاهدات : ويهتم بصورة عامة بتسجيل سائر المعاهدات والاتفاقيات وحفظها ومقارنتها مع بعضها .

٢ - دائرة المصالح العامة :

وتتضمن ستة أقسام :

أ - قسم النشر والطبوعات : ويتولى طبع نشرة عن العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ومجموعة القوانين والقرارات الصادرة عن الكونغرس والحكومة وهيئة المعاهدات والتصريحات والأوامر الإدارية : والعناية بمحفوظات الوزارة للفترة التي تسبق تاريخ ١٤ آب ١٩٠٦ . وهيئة المراسلات الخاصة بمراقبة انتخابات رئاسة الجمهورية والتعديلات الدستورية ، ويهتم أيضا بشؤون المكتبة والخرائط الجغرافية .

ب - قسم الاخبار : ويتولى تهيئة الاخبار المعدة للصحف ، واستقبال مراسلي ومتدوبي الصحف اليومية ونشر ملخص اخبار الصحف والمقالات المتعلقة بشؤون وزارة الخارجية وتوزيعها على الادارات المختصة .

ج - قسم المراسم : ويتولى شؤون التشريعات والاسبقية .

د - قسم الجوازات : ويهتم بشؤون جوازات السفر ، والجنسية الامريكية ، ويراقب جميع الدوائر التي تعطي الجوازات ، ويهيء المراسلات الخاصة بالجنسية والجوازات وتسجيل الامريكيين في الخارج وحمايتهم .

هـ - قسم السمات : ويتولى الاشتراك مع ادارة الهجرة الى امريكا الشؤون التي تتعلق بمنح السمات من قبل الممثلين السياسيين في الخارج .

و - قسم المحفوظات والفيهارس : ويتولى تسجيل المراسلات الواردة الى الوزارة وصيانة المحفوظات ، ويهتم بالشجرة والمخابرات البرقية والهاتفية .

٤ - ادارة الشؤون الادارية :

ويرأس هذه الدائرة مساعد وكيل وزير الخارجية وهو آمر الصرف لنفقات الوزارة . وتتضمن هذه الادارة اثني عشر قسما .

أ - مكتب رئيس الدائرة والمساعد الاداري : ويتولى شؤون موظفي الوزارة وحفظ عقاراتها ويهتم بشؤون الاشخاص الموفدين من قبل الوزارة والذين يعود امر تعيينهم الى مجلس الشيوخ : ويجمع أوامر الصرف والقبض الخاصة بالبعثات الخارجية .

ب - مجلس تصنيف الموظفين : ويجتمع هذا المجلس بقرار من وزير

الخارجية تحت رئاسة مساعد وكيل وزير الخارجية ويتولى تصنيف موظفي الوزارة .

ج - مكتب الموازنة : ويتولى برئاسة مساعد وكيل وزير الخارجية تقدير رواتب ونفقات الوزارة ومناقشة ارقام الموازنة مع مجلس النواب .

د - شعبة المحاسبة : وتتولى مسك حسابات الدائرة المركزية والبعثات الخارجية وتدقيقها والموافقة عليها قبل دفعها الى مرافق حسابات الدولة العام، وتهيئة جميع المراسلات المتعلقة بذلك . ووضع التقارير المالية وتحديد مسؤولية جميع محاسبي الوزارة .

هـ - مكتب الصirements : ويتولى اسلام الاموال الغذائية وتسديد جميع حسابات الوزارة .

و - مكتب التنسيق والمراقبة : ويتولى اعادة النظر في جميع المراسلات الصادرة من مختلف ادارات الوزارة بغية تأمين الانسجام بينها ، والاشراف على ارسال هذه المراسلات والتصديق على نسخها - وابلاغ الدوائر عتاوين البعثات الخارجية الوطنية والاجنبية والتفريات التي تحدثها في موظفيها .

ز - مجلس موظفي البعثات الخارجية : ومهمته ان يقترح على وزير الخارجية ترفيع الموظفين المستحقين وتمييزهم في المراكز الشافرة ونقل موظفي الادارة المركزية الى البعثات الخارجية . ويتألف هذا المجلس من ثلاثة مساعدين لوزير الخارجية ، ويتولى تنفيذ قرارات هذا المجلس ثلاثة موظفين من السلك الخارجي مرتبطين بالادارة المركزية .

ح - مكتب لجنة الوزارة التعيدية : ويتولى جمع الوثائق التي تهم وزارة الخارجية ، وحفظ الاضبارات الخاصة بموظفي البعثات الخارجية ، واجراء المسابقة للراغبين في الانتساب الى وزارة الخارجية .

ط - شعبة ادارة البعثات الخارجية : وتتولى تأمين رواتب البعثات ونفقاتها ، وحساب وارداتها ومشترياتها . وتأمين لوازمها ، وارسال التعليمات القنصلية والدبلوماسية ، والاهتمام بالشؤون القنصلية بصورة عامة كوثائق الكتاب بالعدل وشؤون المحاجر الصحية والهجرة ... الخ .

ي - مكتب عقارات البعثات الخارجية : ويتولى الاهتمام بسكن الممثلين السياسيين والقناصل في الخارج ، وبالعقارات الجارية بملك الدولة فيما يتعلق بتأثيثها وميانتها ، والاقتراح على امر الصرف شراء ابنية جديدة او اناث جديد للبعثات الخارجية .

القسم الرابع - تنظيمات وزارة الخارجية البلجيكية

يدخل في اختصاصات وزارة الخارجية البلجيكية السهر على تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات السياسية والتجارية التي تهم بلجيكا ، ومراقبة التجارة

الداخلية والخارجية ، وتنفيذ المراسيم الملكية المتعلقة بتعيين الممثلين السياسيين والملحقين التجاريين . وتضمن هذه الوزارة الإدارات والشعب التالية :

١ - مكتب الوزير :

ويهتم باستلام المراسلات والبرقيات الخاصة بالوزير ، وتحديد مقابلاته ، ودراسة الشؤون الملحة بسحبه ووضع برقيات السفر وترجمه الواردة منها ، وحفظها ، ويرتبط بمكتب الوزير مكان :

١ - المكتب الصحفي : ويتولى علاقات الوزارة مع الصحافة المحلية ومع مراسلي الصحف الاجنبية ، ومطالعة الصحف المحلية والاجنبية ، وتزويد البعثات الخارجية بالاخبار السياسية والمعلومات الاقتصادية الخاصة ببلجيكا .

ب - المكتب القضائي :

ويشرف عليه مستشاران قضائيان .

٢ - الامانة العامة :

يتولى الامين العام تهيئة انظمة الوزارة وتعليماتها . ويعتبر المرجع الاعلى لجميع موظفي الوزارة ولكل ما يجري فيها . ويقوم الامين العام بالمهام التي يكلفه بها الوزير ، والاعمال الخارجة عن اختصاص سائر ادارات الوزارة او تلك التي يحتفظ بها لنفسه . ويهيء الاعمال التمهيدية لاجتماعات لجنة رؤساء الدوائر ولجنة المسابقات للدخول في وظائف وزارة الخارجية .

٣ - المديرية العامة للشؤون السياسية :

يتولى هذه الادارة مدير عام برتبة وزير مفوض يساعده مديران ومعاونتا مدير ورئيس قلم ، وتتضمن الشعب الآتية :

١ - شعبة الشؤون السياسية : وتتولى الاهتمام بعلاقات بلجيكا السياسية مع الدول الاجنبية . واجراء المفاوضات وتنفيذ المعاهدات والاتفاقات والتسويات وسائر الوثائق السياسية المعقودة مع الدول الاجنبية ، والسهر على تنفيذ احكام معاهدات الصلح ، ودراسة القضايا المتعلقة بالقانون الدولي : والشؤون السياسية المتعلقة بالمعاهدات التجارية ، واتفاقيات الملاحة ، وشؤون السياسة الداخلية التي قد تؤثر على السياسة الخارجية او على الرعايا البلجيكيين في الخارج ، وشؤون المواصلات الجوية ، والامور الفنية والادبية . والاهتمام بنشر المراسلات الدبلوماسية (الكتاب الرمادي) وتزويد الممثلين السياسيين في الخارج بالوثائق الخاصة بالسياسة الداخلية والسهر على حماية الرعايا البلجيكيين في الخارج ، والاهتمام بطلب التعويض على الاجانب المتضررين بسبب

الثورات أو الفتن الداخلية - وتهيئة التعليمات والمراسلات السياسية وإرسالها إلى القنصل والبعثات الخارجية - والاهتمام بمعاهدات التحكيم وشؤون الحياد في حالة الحرب والاعتراق بالدول المستقلة ذات السيادة .

ب .. شعبة المستعمرات : وتنبه بعلاقات بلجيكا مع الدول الأجنبية فيما يختص بالمستعمرات البلجيكية . بعقد وتنفيذ المعاهدات والاتفاقات المتعلقة بهذه المستعمرات بصورة خاصة . وبأفريقيا الوسطى بصورة عامة .

ج - شعبة الأمم المتحدة : وتتولى دراسة القضايا التي ستعرض على منظمة الأمم المتحدة ، وتهيئة التعليمات المعدة لتدوين بلجيكا . وتزويد إدارات وزارة الخارجية بالوثائق والمراسلات الواردة من منظمة الأمم المتحدة . وتأمين العلاقات بين بلجيكا وهذه المنظمة . واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ المقررات التي تتخذها الأمم المتحدة .

٤ - المديرية العامة للتجارة الخارجية :

يتولى هذه الإدارة مدير عام ومساعد مدير عام وعدد من المديرين والمعاونين ورؤساء الأقسام يمتنع جميعهم بحرية تجارية واسعة . وتتضمن هذه الدوائر الشعب الآتية :

١ - شعبة الاتفاقات التجارية : وتتولى عقد المعاهدات المتعلقة بالتجارة والملاحة والجمرك . والاشتراك في المؤتمرات الدولية ذات الطابع الاقتصادي . ودراسة الأوضاع التجارية في بلجيكا والخارج . ووضع التعريف الجمركية والإحصاءات التجارية . والعناية بالشؤون الاقتصادية المتعلقة بالمعاهدات السياسية .

ب .. شعبة المواصلات والمصالح البلجيكية في الخارج : وتتولى السهر على المشاريع البلجيكية في الخارج . والاهتمام باشتراك بلجيكا بالمعارض والمؤتمرات التجارية الدولية ، وإقامة المعارض المحلية . والإيعاز إلى البعثات الخارجية بتسوية الخلافات التي قد تنشأ بين التجار البلجيكيين والتجار الأجانب وعقد الاتفاقات والمعاهدات في شؤون النقد والعمل والملكية الصناعية والأدبية والفنية وجميع التشريع الأجنبي الخاص بالعمل والتعويض على المتضررين بحوادث العمل بغية الاستفادة منه في تشريع العمل البلجيكي . وتهيئة كتب التوصيات والتعليمات الخاصة بالبعثات التجارية . وإعداد المؤتمرات الدولية الخاصة بالعمل أو بالشؤون الاقتصادية . والوثائق الدبلوماسية المنبثقة عن هذه المؤتمرات ، وتنفيذ المعاهدات والاتفاقات المعقودة .

ويرتبط بهذه الشعبة ثلاثة مكاتب :

١ - مكتب الهجرة : ويتولى الاهتمام بالقوانين والقرارات المتعلقة بسفر المهاجرين ، والإجراءات الكفيلة بمساعدة البلجيكيين على الإقامة في البلاد

الاجنبية . ومراقبة موظفي دائرة الهجرة وزيارة الاماكن المهيأة للمهاجرين والبواخر المعدة لنقلهم والتأكد من صلاحيتها . والموافقة على عقد تمهيد نقل المهاجرين والسير على اجراء الكشف الطبي عليهم قبل سفرهم .

٢ - مكتب المواصلات : ويتولى دراسة الوسائل التي تضمن اتماء المواصلات البحرية وانظمة النقل النافذة في بلجيكا والبلاد المجاورة ، وتأثير المرافئ وطرق الملاحة الاجنبية على الملاحة الوطنية . وتهيئة الاتفاقات الدولية الخاصة بالطرق الحديدية والبحرية والجوية والبريد والبرق . والاشتراك في لجان الأنهر الدولية والاهتمام بالحالة الصحية لدى الدول الاجنبية .

٣ - مكتب السياسة المالية : ويتولى دراسة تداول النقد والاوراق المصرفية في الداخل والخارج . ومراقبة الموازنات والضرائب والقروض المالية للدول والمؤسسات العامة والخاصة .

ج - شعبة التوسع التجاري : وتتولى تزويد رجال التجارة والصناعة والمصارف بالمعلومات اللازمة عن الاسواق المفتوحة في الخارج أمام الصادرات البلجيكية . والاتفاق مع رجال التجارة والصناعة على المساعي التي يجب ان يبذلها موظفو البعثات الخارجية لتسريع الانتاج البلجيكي في الخارج . ودراسة الوسائل الكفيلة بانماء تجارة بلجيكا الخارجية . واخيرا تحرير النشرة التجارية .
د - مكتب الدولة التجاري : ويضمن انه اقسام يتولى كل منها الاعمال الآتية :

الاول - دراسة الحالة الاقتصادية والصناعية في الخارج ، مع جمع وحفظ الوثائق المتعلقة بذلك .

الثاني - دراسة الاصناف التي تنتجها الصناعة البلجيكية ، وجمع الوثائق المتعلقة بذلك .

الثالث - تكليف القناصل البلجيكيين جمع الخلافات التي قد تحصل بين المحلات الوطنية والاجنبية ، وتحصيل الديون . وجمع المعلومات عن المؤسسات التجارية في الخارج .

الرابع - جمع المعلومات عن الامكانيات التجارية في الخارج . وتوزيع هذه المعلومات على الدوائر المختصة . والاشراف على المناقصات الرسمية والخاصة .

الخامس - الاتصال بالصحف الاجنبية بغية ايجاد اسواق جديدة للمحصولات البلجيكية .

السادس - اصدار النشرة التجارية ونوزيعها .

٥ - المديرية العامة للشؤون القنصلية والقانونية :

يرأسها مدير عام وهي مؤلفة من سبعة مكاتب :

المكتب الاول :

يتولى تهيئة التعليمات الخاصة بالخدمة العسكرية وإرسالها إلى البعثات الخارجية لتنفيذها بحق الرعايا البلجيكيين . والاهتمام بكل ما يتعلق بهذه القضية .

المكتب الثاني :

يتولى دراسة شؤون القانون الدولي الخاص . والقيام بأمانة سر اللجنة الدائمة التي تهتم بهذه الشؤون . وتهيئة الأعمال التي ستعرض على هذه اللجنة : وأعداد التعليمات لمدوبي الحكومة في مؤتمرات القانون الدولي الخاص ، وتهيئة الاتفاقات والمعاهدات الخاصة بتلك الشؤون والإشراف على تنفيذها ، والمهر على تطبيق القوانين والقرارات المتعلقة باختصاص موظفي البعثات الخارجية في شؤون الأحوال الشخصية . والتصريح عن الجنسية وعقود الزواج ، والاهتمام بالشؤون القضائية الناشئة عن عقود الزواج والطلاق والاعتراف بالأولاد الطبيعيين وولادة الأطفال . وتسجيل هذه الأمور في سجلات البعثات الخارجية .

المكتب الثالث :

يتولى شؤون الامتيازات القضائية . واختصاص القناصل في القضايا المدنية والجزائية . وإعطاء شهادة المعونة القضائية : وسور عن السجل العدلي والاهتمام بتنفيذ الاحكام القضائية والتحكيمية وشؤون اسرداد المجرمين . . . الخ

المكتب الرابع :

يتولى شؤون الوصاية والارث . وتحصيل الديون المستحقة للأفراد البلجيكيين في الخارج . وتدقيق ونائق كتابة العدل التي تهيئها القنصليات في الخارج . وإعادة الأطفال والجائنين ومساعدة المعوزين والمرضى . . . الخ .

المكتب الخامس :

يتولى جمع وحفظ التشريع الصادر في البلاد الاجنبية ، وتهيئة فهرس المكتبة ، وقامرين الوثائق التي تطلبها الدوائر الرسمية والبعثات الخارجية ، وإرسال النشرات الدورية المختلفة ، وإعارة الكتب والوثائق والمخطوطات :

وأجراء المفاوضات بغية عقد اتفاقات تجارية وأدبية وقفية : والاعتماد برسوم الإقامة وبطاقات الهوية ومعاهدات التخوم وحادث الحدود . ومنح الهبات والمساعدات الى المؤسسات البلجيكية في الخارج .

المكتب السادس :

يتولى تنظيم ومراقبة استيفاء الرسوم القنصلية .

المكتب السابع :

يتولى تنفيذ المعاهدات الخاصة بجوازات السفر . وتنظيم اعطاء الجوازات والسمات وسائر وثائق السفر . والتصديق على توافيق الدوائر الرسمية . والبعثات الخارجية . وجمع وحفظ صور توافيق الوزارات والدوائر العامة وموظفي البعثات الاجنبية في بلجيكا والبعثات البلجيكية في الخارج المكلفين بالتوقيع على الكتب والوثائق . واستيفاء رسوم التصديق على التوافيق والعناية بالقضايا التي لا تدخل في اختصاص بغية المكاتب .

ويضاف الى هذه المكاتب الدوائر واللجان الآتية :

١ . ادارة مستشاري وزارة الخارجية .
وتتضمن ثلاثة مستشارين قانونيين ومستشارا تجاريا ومستشارا لشؤون المستعمرات .

٢ . اللجنة الدبلوماسية :

وتتولى تأمين الاتصال بين دائرتي الشؤون السياسية والاقتصادية . ويجاد الانسجام واستمرار العمل في مختلف ادارات وزارة الخارجية . وتهتم بدراسة القضايا التي يطلب وزير الخارجية الراي والمشورة فيها . وتتضمن هذه اللجنة رئيسا وثلاثة أعضاء وسكرتيرا .

٣ - اللجنة الوطنية للتجارة الخارجية .

وتتولى دراسة وسائل انهاء التجارة البلجيكية .

٤ - لجنة موظفي البعثات الخارجية .

٥ - لجنة رؤساء الشعب .

٦ - لجنة فحص موظفي الادارة المركزية .

٧ - صندوق ارامل ويتامى وزارة الخارجية .

- ٨ - اللجنة الدائمة لدراسة قضايا القانون الدولي الخاص .
- ٩ - لجنة الفحص لمنح شهادة ملحق مفوضية وملحق قنصلية .
- ١٠ - لجنة الفحص لمنح شهادة سكرتير مفوضية من الدرجة الاولى .
- ١١ - لجنة مراقبة الشركات المساهمة .
- ١٢ - لجنة الهجرة .

٦ - ادارة موظفي البعثات الخارجية :

وتتولى شؤون موظفي القنصليات والبعثات السياسية ، وتهيئة القوانين والانظمة الخاصة بالاعمال واختصاصات السفارات والمفوضيات والقنصليات ، واعداد مشروعات الاتفاقيات القنصلية . ودراسة اختصاص القنصليات القضائي ، والعناية بخصائص القناصل . وتنظيم الفحوص المختلفة التي يجربها وزارة الخارجية لمنح رتبة ملحق مفوضية وسكرتير مفوضية اول .

٧ - ادارة المراسم :

ويراسها وزير مفوض وتتضمن ثلاث شعب :

١ - شعب المراسم : وتتولى تهيئة كتب التفويض والتبليغ والاعتماد والاستدعاء ، وتنظيم الحفلات والولائم والمقابلات ، ومنح الاوسمة للملوك والامراء ورؤساء الدول الاجنبية ورجال السلك السياسي ، والاشراف على تنظيم البعثات الخاصة وسفر الملوك والرؤساء الاجانب ومرورهم ضمن الاراضي البلجيكية واقامتهم فيها ، وعلى اقامة رجال السلك العسكري الاجنبي في بلجيكا .

ب - شعب رتب الشرف : وتتولى بيان الراي في منح رتب الشرف الوطنية والاجنبية الى المواطنين البلجيكيين .

ج - شعب السجل : وتتولى تهيئة وطبع وتدقيق الوثائق والكتب الصادرة عن هذه الدوائر .

٨ - دائرة المحفوظات والترجمة :

يراسها مدير عام وتتضمن اربع شعب :

١ - شعبية المحفوظات : وتتولى السهر على تنفيذ النظام الخاص بمحفوظات الادارة المركزية . وحفظ المعاهدات والمراسيم الملكية واعداد فهرس لها ، وحفظ وتصنيف المراسلات السياسية والاقتصادية وتنظيم اعارة

الوثائق . ومراقبة تنفيذ نظام المحفوظات في البعثات الخارجية والقيام بالدراسات التاريخية ، ووضع المذكرات السياسية والقانونية في القضايا الخارجية عن اختصاص سائر الدوائر .

ب - شعبة المكتبة : وتتولى رعاية نظام المكتبة وتزويدها بالكتب والفاهرس ، وإعارة الكتب والمجلات ونشر القائمة الأسبوعية للكتب الحديثة .

ج - شعبة القاب الشرف : وتتولى تسجيل أسماء الذين يتمتعون بالقاب الشرف وحفظ البراءات الخاصة بهم .

د - شعبة الترجمة : وتتولى ترجمة المراسلات والوثائق الإدارية الخاصة بمسائر الإدارات بالإضافة إلى المجلات والنشرات والكتب الهامة .

٩ - دائرة المحاسبة :

يرأسها مدير عام وتتضمن ثلاث شعب :

أ - شعبة النفقات المحدودة ورواتب التقاعد والاسعاف : وتتولى النفقات المحددة كرواتب الموظفين وبندل الأنابة والإقامة والحجز على الرواتب والتعويض على الخسارة الناتجة عن سمر القطع الاجنبي ، وتحديد رواتب التقاعد وتقرير رواتب الاسعاف لموظفي الوزارة ولعائلاتهم : وإدارة حساب صندوق ارامل وإتمام موظفي الوزارة .

ب - شعبة السلف : وتتولى تأمين نفقات موظفي البعثات الخارجية نفقات السفر والانتقال والسكن والخابرات البريدية ، ولعن شراء دور للسفارات وللمفوضيات والقنصليات ونفقات صيانتها وتأمينها ، ودفع رواتب الموظفين والمستخدمين المحليين والنفقات المتفرقة الخ ...

ج - شعبة الموازنة والمحاسبة : وتتولى تهيئة الموازنة وتنفيذها والمراسلات الخاصة بها . ومسك المجلات الخاصة بالمحاسبة . وتأمين توقيع اوامر الصرف والتصفية ، وفنح الاعتمادات وتمديد الحسابات والسلف في نهاية السنة . وترتبط بوزارة الخارجية البلجيكية الدوائر الآتية :

١ - المكتب الدولي لنشر التعرفة الجمركية .

٢ - المجلس الاعلى للاتحاد الاقتصادي بين بلجيكا ولوكسمبورغ .

٣ - المجلس الاداري المشترك للاتحاد الاقتصادي بين بلجيكا ولوكسمبورغ .

الباب السادس

البعثة السياسية

الفصل الأول

إيفاد الممثل السياسي

إذا اقتضت الضرورة إنشاء مركز دبلوماسي جديد أو إجراء تنقلات بين رؤساء البعثات السياسية ، ترتب على الممثل القيام قبل سفره ببعض الواجبات . والتزود ببعض الوثائق ، ودراسة الشؤون التي عهد إليه بها . أما الوثائق فهي : كتاب الاعتماد وكتاب التفويض والتعليمات والسفيرة وجواز السفر .

وجدير بالممثل السياسي أن يحصل قبل سفره على المعلومات المتعلقة بمهمته . ويدرس الأوضاع الاجتماعية ومقتضيات الحياة في البينة التي سيعيش فيها ودحا من الزمن . ويوصى الاستاذ دو شاموا الممثل السياسي بأن يطلع على العادات والتقاليد المتبعة في تلك البلاد وعلى مصالحها الهامة . ويسعى للاتصال في سبيل ذلك بمن سبق لهم السفر إليها أو الخدمة فيها . ويجمع كل ما كتب عنها من مذكرات وكتب ومؤلفات .

ومن الحكمة أن يتأكد الممثل قبل سفره أن كتاب استدعاء سلفه قد قدم في حينه ، والا كان من الضروري أن يصطحبه معه ، كي لا يفاجأ عندما يطلب موعداً لتقديم كتاب اعتماده بأن سلفه ما زال معتمداً ، مما يحول دون مباشرته مهام منصبه .

القسم الأول — كتاب الاعتماد (Lettre de Crésnee)

إن كتاب الاعتماد هو تلك الوثيقة التي تثبت أن رئيس الدولة قد اعتمد الشخص المذكور اسمه في الكتاب لتمثيله لدى رئيس دولة أخرى ، والتي تشير إلى الرغبة في اعتماده رسمياً بهذه الصفة وتقرر الثقة التامة باخلاصه وقدرته على أداء مهمته .

ويتضمن كتاب الاعتماد عادة رجاء رئيس الدولة أن يمنح ممثله كامل الثقة وحسن الوفادة ، وقد يشير بإيجاز إلى منحة الممثل أو إلى الأهداف التي سيعمل على تحقيقها . هذا إذا تم إيفاده في ظروف استثنائية .

ويعرف الأستاذ قاتل كتاب الاعتماد بقوله : (كتاب الاعتماد هو كتاب يرسله رئيس دولة إلى رئيس دولة أخرى باعتماد شخص مسمى ، للقيام بالمهام التي يعهد إليه بها متمتعاً بالصفة واللقب اللذين يمنحهما له . ويتضمن الرجاء بحسن وفادته وإيلائه الثقة التامة .)

ولقد قضت التقاليد والعادات الدبلوماسية المتبعة بأن يتضمن كتاب الاعتماد العبارات الواجب ذكرها في هذه المناسبة بأسلوب مألوف خاص . وقد جرت العادة في فرنسا بأن تخطر كتب الاعتماد واستدعاء السفراء والوزراء المفوضين والمندوبين فوق العادة على ورق عريض . ويوقع رئيس الجمهورية على التبعين وتحت توقيعهم يقليل يوقع وزير الخارجية . وأزاء توقيعهم من الجهة اليسرى يوضع خانم رئيس الدولة . ويحرر هذا الكتاب عادة بلغة الدولة الرسمية . ويرفق ترجمته له بأحدى اللغتين الدبلوماسيتين الفرنسية أو الإنكليزية .

ونعما يلي صيغة لهذا الكتاب :

- « من (يذكر اسم رئيس الدولة الموفدة واللقاب) »
 « إلى حضرة صاحب الجلالة (أو الفخامة) »
 « (يذكر اسم رئيس الدولة المعتمد لديه واللقاب) »
 « عزيزي وصديقي العظيم . »
 « لما كنت شديد الرغبة في توثيق عرى الود والصداقة والتفاهم »
 « التي يبرتي أن تسود بين و (يذكر اسم البلدين) فقد »
 « وقع اختياري على السيد (اسم الممثل السياسي واللقاب) »
 « ليكون لدى جلالته (أو فخامتكم) مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً . »
 « إن مأموريته في السيد (اسم الممثل) من دراية وإخلاص »
 « وما خبرته من مقدرة في المناصب الرفيعة التي شغلها (تذكر »
 « هذه الفقرة إذا سبق للممثل أن تقلد مناصب ذات شأن في الدولة) »
 « يحملني على الاعتقاد بأن اختياري سيحقق لديكم موقفاً حسناً وأنه »
 « سيؤدي مهامه على الوجه الذي يحظى بتقديركم ورضاكم مما يكون »
 « دليلاً جديداً على حسن تفهماي به . »

« واني لارجو جلالكم (او فخامتكم) أن تمحضوه اعتمادكم »
 « المطلق في كل ما يحمله اليكم باسمي ولا سيما حينما يعرب لجلالكم »
 « (او فخامتكم) عن صادق امانيتنا لئانكم ووخاء بلادكم . »
 « واني ايها الصديق العظيم »
 « صديقكم الوفي »
 « (التوقيع) »

« حرر في (يذكر التاريخ بالتفصيل) »
 « اما القائمون بالاعمال فيعتمدون من قبل وزير خارجية دولتهم لدى
 وزير خارجية الدولة الاخرى . ولذلك يسطر كتاب اعتمادهم بشكل خاص
 ويوقع من قبل وزير الخارجية . وفيما يلي صيغة لهذا الكتاب :

« سيدي الوزير . »
 « أن رغبة حكومتي الشديدة بتمتين اواصر المودة والصداقة »
 « التي تربط لحرر الحظ بين بلدينا . حثت بها الى تعيين السيد . . . »
 « (اسم الموفد ومرتبته في السلك) قائما بالاعمال لدى حكومتكم »
 « الكريمة . »
 « وان ما يتحلى به السيد . . . من صفات النشاط والاخلاص »
 « ليملأ نفسي ثقة بانه سيلقى لديكم قبولا حسنا ، وارجو ان تعتمدوه »
 « في كل ما يحمله اليكم باسم حكومتي في حدود التعليمات المعلقة »
 « له والتي تقوم على اساس توثيق العلاقات الطيبة بين حكومتينا . »
 « وتفضلوا سيدي الوزير بقبول فائق احترامائي الخالصة . »
 « وزير الخارجية »
 « (التوقيع) »

ولا يعطى للتناصل كتب اعتماد لا نهم لا يمثلون دولتهم في الخارج وانما
 يعطون براءة قنصلية (Lettre de Provision, Lettre de patente ou commission
 consulaire) تنسب الى المهمة التي كلفتهم حكومتهم القيام بها . وفيما يلي
 صيغة عامة لهذه البراءة :

« نظرا لما نعهده في السيد . . . من صفات النشاط والاخلاص »
 « فقد اخترناه وعيناه قنصلا . . . لنا في . . . على ان يشمل »
 « اختصاصه . . . تذكر المقاطعات التي سيمارس عمله فيها) وان »
 « يقوم بجميع المهام التي يبيحها له منصبه ، وان يتمتع بجميع »
 « الحصانات والحقوق التي تقرها القوانين والانظمة في سبيل حماية »

- « مصالح الرعايا (تذكر رعايا الدولة الموفدة ، المقيمين والمسافرين »
 « والمارين في المقاطعات المار ذكرها . »
 « فنرجو من السلطات ان تتفضل بالاعتراف بالسيد.... »
 « بهذه الصفة وان تمد له يد المعونة والمساعدة في جميع ما يحتاج اليه . »
 « حرد في (يذكر التاريخ بالتفصيل) »
 « وزير الخارجية رئيس الجمهورية »

وإذا كلف القنصل أو القنصل العام القيام بأعمال البعثة السياسية .
 فحينئذ يعطى كتاب الاعتماد الخاص بالقائمين بالأعمال . ويحق له الاستفادة من
 الامتيازات الدبلوماسية .

وعندما يوفد قناسة البابا وكيلاً عنه أو قاصداً رسولياً لتمثيله لدى
 دولة أجنبية ، يسلمه براءة (*Bulle*) تعتبر بمثابة كتاب اعتماد وفويض .
 وتعرض هذه البراءة في البلاد التي تخضع فيها علاقات الدولة بالكنيسة إلى
 نظام خاص كفرنسا مثلاً ، على مجلس الشورى . الذي يتولى تدقيقها وملاحظة
 مطابقتها لأحكام النظام السائد . ومن ثم يسمح لممثل قناسته بالتحول أمام رئيس
 الدولة ومزاولة أعماله الرسمية .

وإذا أوفد وكيل البابا إلى بلاد ذات نظام ملكي توجه البراءة من قناسة
 البابا إلى الملك والملكة . أما الكاردينال أمين سر دولة الفاتيكان ، فانه يخاطب
 الملك ووزارة الخارجية وأحياناً الملكة . وقد يحمل القاصد الرسولي كتيباً
 توصية موجهاً من قناسة البابا إلى وزارة الخارجية . ولا بد من الإجابة عن
 جميع هذه الرسائل باعتبارها كتب اعتماد .

وقد جرت العادة بأن يسلم الممثل السياسي إلى وزارة خارجية الدولة
 المعتمد لديها صورة طبق الأصل عن كتاب الاعتماد . عندما يطلب تحديد موعد
 للمثول أمام رئيس الدولة .

وتقضى التقاليد المتبعة بعدم الإجابة عن كتب الاعتماد هسبذا ، ولعل
 أرق جواب وأجمله وقعا هو قبول الممثل السياسي وشمله بالعطف والرعاية .
 غير أنه ليس ثمة ما يمنح رئيس الدولة من الإجابة عن كتب الاعتماد . ولا سيما
 إذا كان اختيار الممثل السياسي يعتبر برهاناً على رغبة رئيس الدولة في إظهار
 صلات الود والصداقة القائمة بين البلدين .

تجديد كتب الاعتماد :

ان القواعد الدولية النافذة توجب تجديد كتب الاعتماد عند وفاة الملك
 الذي أوفد الممثل السياسي أو تنازله عن العرش ، ويسمى الرئيس الجديد
 على إرسال هذه الوثائق في نفس الوقت الذي ينقل فيه نيا الوفاة أو حادث

التنازل إلى الدولة المعتمد لديها الممثل . وتبدو هذه الطريقة متفقة مع المنطق السليم ، إذ أن الممثل السياسي يمثل شخص رئيس الدولة الذي أوفده ويعتبر لسان حاله ومنفذا لأوامره ، ولا سيما أن اعتبارات خاصة استدعت اختياره كمواهبه الخاصة وثقافته الشخصية وماضيه اللامع ومعرفته الوسط الذي أوفد إليه وتمتعه بثقة رثيه الثامة .

وكثيرا ما ينتج عن وفاة الملك أو تنازله عن العرش تغييرات وتنقلات بين رجال السلك السياسي . وعلى الملك الجديد إذا أولى ثقته الممثلين الذين على رأس عملهم أن يجدد لهم كتب الاعتماد .

ولا تطبق هذه القاعدة على رؤساء الجمهوريات في حال وفاتهم أو انتهاء مهمتهم أو انزالهم العمل ، لأن مدة رئاستهم قصيرة بحيث يؤدي تجديد كتب اعتماد الممثلين إلى تشويش العلاقات الخارجية ، ولأن صفتهم الرسمية أصبحت تمثيلية محض . وعلاقتهم بالممثلين السياسيين غدت رمزية ، لأن هؤلاء يتكلمون باسم الأمة الممثلة بشخص رئيسها . ولما كانت الأمة لا تزول ، فمهمة الممثل السياسي إذن لا تتوقف بمجرد وفاة رئيس الجمهورية أو انتهاء مهمته .

وإذا ما خلع الملك عن عرشه بنتيجة ثورة أهلية ، انقطعت الصلة التي كانت تربط الممثل بملكه . ولا يبقى ما يمنع الحكومة المتبقية من الثورة من استدعاء الممثلين إذا أرادت . ولا سيما إذا كانت أسباب الثورة ناشئة عن الأوضاع السياسية الخارجية . أما إذا كانت ناشئة عن خلافات داخلية . فلا موجب لإجراء أي تبديل في مراكز البعثات الخارجية .

أما عند وفاة الملك المعتمد لديه الممثل السياسي . فلا بد أيضا من تجديد كتب الاعتماد لنفس الأسباب التي سبق ذكرها ، غير أنه إذا تنازل الملك عن عرشه بملء إرادته أو بنتيجة نشوب ثورة داخلية ، يصبح أمر تجديد كتب الاعتماد منوطا بالاعتراف بالحكومة الجديدة . لأن الثورات يقوم بها غالبا جماعة من المندفعين المتحمسين قد يطول أو لا يطول بقاؤهم في كراسي الحكم ، ولذلك فمن الحكمة التريث قليلا قبل الاعتراف بالنظام الجديد اعترافا يستغله رجال الحكم للتأثير على الراي العام في البلاد .

ويشذو انتخاب الحبر الأعظم عن قاعدة تجديد كتب الاعتماد ، لأن المبدأ السائد في فرنسا يعتبر أن السفراء الموقدين إلى الفاتيكان لا يعتمدون لدى قداسة البابا لأنه فانز كسائر البشر . وإنما لدى الكرسي المقدس وهو دائم ، وهذا ما يجعل تجديد كتب الاعتماد عند وفاة البابا أمرا غير ضروري إذ يبقى السفير معتمدا لدى هيئة الكرادلة المجتمعة لانتخاب البابا الجديد . أما في روما فانهم لا يؤيدون هذا المبدأ رغم التشابه الذي بين السدة الرسولية ورئاسة

الجمهورية من حيث أنهما متساويان موقتان يخضعان في هذا الشأن لقواعد متماثلة .

وتعضي الأصول لدى ترفيع ممثل سياسي الى رتبة أعلى في المركز الذي يشغله : ان نبحث اليه حكومته بكتاب اعتماد جديد تعتمد فيه بصفته الجديدة لدى الدولة نفسها . ويبرر ذلك ما يرمي اليه عادة كتاب الاعتماد من تحديد الصفة التي يتمتع بها الممثل السياسي في اداء مهمته .

وفد يمنح الممثل السياسي لقباً سامياً في مناسبة خاصة يزول بانتهاها . كاجراء المفاوضات بغية توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية . او تمثيل رئيس دولته في الحفلات الرسمية : كتتويج احد الامراء او اعلان خطيته . ففي جميع هذه الاحوال يزود الممثل السياسي بكتاب اعتماد يناسب المقام .

واذا كان الملك قاصراً فهل يحق له ايعاد الممثلين السياسيين واعتماد الموفدين الاجانب ؟ يقول الأستاذ قائل : ان الامة في الاصل هي مصدر السلطات الناشئة عن المياده وصاحبة حق الايقاد والقبول . فاذا كان العرش الملكي شاغراً . يعود هذا الحق الى الامة والى الاشخاص الذين عهد اليهم القانون بالولاية على العرش . فيوفدون الممثلين السياسيين كما كان يفعل الملك السابق ، ويتمتع هؤلاء الممثلون بما كان يتمتع به زملاؤهم من قبل من امتيازات وحصانات .

فالاستاذ قائل يفترض في قوله عمداً خلو العرش من وارث شرعي : ولا شك ان الولي على العرش يتمتع في هذه الحال بسلطات واسعة جداً لاتقل شأناً عن تلك التي كان يمارسها الملك ، بحيث تقدم اليه كتب اعتماد الممثلين الاجانب ويزود من يوفدهم لتمثيله في الخارج بكتب اعتماد تتضمن اسمه والقبالة الكاملة بوصفه رئيس الدولة . اما اذا كان التولي على العرش وصياً في الوقت نفسه على الملك القاصر فاختصاصاته تبقى محدودة وتعتبر السلطة الملكية منوطة بشخص الملك .

وقد تشفر احدي البعثات السياسية بسبب مرض رئيسها او سفره ماذونا ، فتعتمد الدولة الى ايقاد ممثل سياسي مؤقت . رغبة منها في عدم بقاء هذا المركز شاغراً ، وعدم تكليف اكبر موظف في البعثة القيام بالاعمال ، كما هي العادة المتبعة ، ففي هذه الحال يجب الاشارة في كتاب اعتماده الى صفته المؤقتة والى الظروف التي استوجبت تعيينه .

وربما رغبت الدولة في دعم بعثاتها السياسية الهامة فتعين بالاضافة الى السفير وزيراً مفوضاً . على ان لا يقدم كتاب اعتماده الا عند غياب رئيس البعثة السياسية . وبذلك تتجنب الدولة كثيراً من المشاكل التي تنشأ عادة بسبب غياب الممثل السياسي .

ان تفويض وزير الخارجية لا يؤثر مطلقا على وضع الممثلين السياسيين ولا يستوجب بالتالي تجديد كتب اعتمادهم . كما لا يؤثر على وضع القائمين بالاعمال المعتمدين بكتاب من وزير خارجية دولتهم .

القسم الثاني - كتاب التفويض (Le Plein - Pouvoir)

يعتبر كتاب التفويض بمثابة كتاب اعتماد الاشخاص الموفدين للمفاوضة . ويقول دوشاموا : (يعطى كتاب التفويض الى السفير الذي يعهد اليه باجراء المفاوضة في قضية خاصة او يعقد معاهدة مع احد الملوك) . ويجب ان يتضمن كتاب التفويض نوع الاتفاق الذي يراد عقده . ووعدا بالمصادقة عليه بعد توقيع . فهو بذلك شبيه بالوكالة التي تجري بين الافراد .

فكتاب التفويض هو اذن وكالة يعطيها رئيس الدولة الى مندوبه . ويزوده فيها بالسلطة اللازمة للتفاوض مع ممثلي دولة اخرى او لعقد معاهدة او اتفاق او هدنة . وتزول قيمة هذا الكتاب فور انتهاء المهمة ، بحيث لا يستطيع المندوب تمثيل دولته في مؤتمر آخر . فالصفة المؤقتة لكتاب التفويض تجهزه من كتاب الاعتماد الذي يعتبر تفويضا عاما للممثل السياسي يسمح له القيام بكل ما يتطلبه مركزه من مهام .

ويجوز الجمع بين كتاب التفويض وكتاب الاعتماد عندما يكلف الممثل السياسي المعتمد لدى دولة ما القيام بمهمة خاصة وموعدة خارجة عن دائرة اختصاصه . كاجراء المفاوضة لعقد معاهدة دولية او الاتفاق على خطية احدي الاميرات . وعلى الممثل في هذه الحالة ان لا يعزج بين صفتيه . فلا يسمى للاستفادة من امتيازاته استاء قيامه بالمفاوضة .

وقد جرت العادة بان يتبادل المندوبون الموصون كتب تفويضهم او صوره عنها قبل المباشرة بتبادل وجهات النظر . فيدققونها للتأكد من صحتها ، ومن ثم يذكر في مشروع المعاهدة او الاتفاق تلك العبارة التقليدية : (بعد ان تبادل الطرفان كتب تفويضهما وتبيننا صحتها ومطابقتها للاصول الموعية اتفقا على الاحكام الآتية) .

صيغة كتاب التفويض :

يصاغ كتاب التفويض بشكل كتاب مفتوح (Lettre Palente) ، ويذكر في الأعلى اسم رئيس الدولة والقائه . ثم الاسباب الموجبة لايفاد المندوب واسمه والقائه ومنصبه . وتختتم عادة بوعد صادر عن رئيس الدولة بالمصادقة على ما قد يبرمه المندوب من اتفاقات ومعاهدات . ولهذا الوعد قيمة معترية حتى ولو كانت المصادقة متولدة بعثة سياسية او تشريعية . ويوقع هذه الكتب رئيس الدولة ووزير الخارجية ثم تختتم بخاتم الرئاسة ، وفيما يلي صيغة عامة لهذا الكتاب :

- « من (يذكر اسم رئيس الدولة والقابله) »
 «
 « الى كل من يعنيه الامر »
 « سلام وتحيةة : »
 « ليعلم انه قد صدرت اراءتنا - بناء على السلطة التي حولنا »
 « ايها الدستور - بتعيين يذكر اسم المندوب المفوض والقابله »
 « (او اسماء المندوبين) لتمثيل الحكومة في (يذكر »
 « هنا المهمة التي عهد بها الى المندوب المفوض وقد منحناه سلطة »
 « مطلقة وتفويضاً كاملاً للقيام بجميع الاعمال التي تقتضيها هذه الصفة »
 « والتوقيع باسم الحكومة على أية صكوك رسمية او وثائق او »
 « قرارات على اختلاف انواعها نتخذ في (المؤتمر او الاجتماعات) »
 « ضمن حدود التعليمات المعطاة له في هذا الشأن ، او ضمن حدود »
 « الميثاق اذا كانت الدولة مرتبطة بميثاق ما »
 « ولذلك فقد امرنا بختم هذه الوليقة بخاتم (الدولة) »
 « (الخاتم) (توقيع رئيس الدولة) »
 « توقيع وزير الخارجية) »

وموضع كتب التفويض بلغة البلاد الرسمية وعرفق عند الافتضاء بترجمة في احدى اللغتين الدبلوماسيتين الفرنسية او الانكليزية .

انواع كتب التفويض :

ان السلطات الواردة في كتب التفويض تكون اما عامة او خاصة . محدودة او مطلقة . فالسلطات العامة تمنح المندوب حرية التصرف في مهمته اذا كانت مطلقة ، واذا كانت محدودة فلا بد من تعيين المهمة والاهداف المقصودة على ان يترك للمندوب اتباع الطرق التي يختارها لضمان النجاح .

اما السلطات الخاصة فتتعلق بقضية معينة ، فان كانت مطلقة تترك للمندوب الحرية التامة في العمل . وان كانت محدودة فليس له ان يحدد قيد شعرة عن التعليمات التي تلقاها او يبدي اي تساهل في سبيل الوصول الى النتيجة المرغوبة .

وبصورة عامة تنظم كتب التفويض بشكل عام ومطلق ، ويترك للتعليمات التي تعطى للمندوب المفوض أمر تحديد مهمته وتقيد سلطاته .

وقد تعطي الحكومة مندوبيها كتب تفويض متعددة للقيام في آن واحد بمهام مختلفة ، وقد تكلف أحيانا عددا من المندوبين تزود كلا منهم بكتاب

تفويض خاص للاشتراك جميعا في عقد اتفاق واحد مع دولة اجنبية : وفي يومنا هذا ترسل كل حكومة وفدا مؤلفا من عدة اشخاص ومزودا بكتساب تفويض واحد . على أن يشغل احدهم رئاسة الوفد ويعود اليه امر البيت والنهي .

قيمة الوثائق التي يوقعها المندوب المفوض :

من المبادئ المقبولة بما ان الوثائق التي يوقعها المندوب المفوض ضمن حدود التعليمات والسلطات الممنوحة له . تلزم دولته حتما . على أن بعض علماء القانون يرون أن تلك الوثائق لاتصبح نافذة الا بعد التصديق عليها من قبل السلطات المختصة .

أن اصول التصديق لم تنشأ عن مقتضيات علاقات الأمم الحديثة ، بل كانت معروفة منذ العهد القديم . نظرا للشك الذي كان يخامر الدول اذ ذاك في قيمة التوقيعات التي تحملها المعاهدات . وهذا ماجعل كتب التفويض الصادرة عن رؤساء الدول تتضمن عيدا قاطعا بالتصديق على الوثائق التي قد يوقعها مندوبوهم .

وفي الواقع ينمدر على رؤساء الدول لاسباب مختلفة القيام بالمفاوضات المباشرة . فيختارون لها من يشقون بهم . ممن يجمعون الى خبرتهم الواسعة عقلا نيرا ورايا سائبا وحكمة بالغة ونفاقة واسعة . ويتصل هؤلاء المندوبون قبل مباشرتهم مهامهم برئيس الدولة . فيزودهم بالتعليمات اللازمة ويبين لهم الخطة التي يجب اتباعها . والاهداف التي ينبغي تحقيقها . ويسنم هذا الاتصال أثناء المفاوضات بواسطة الرسل والخبارات . بحيث لا يوقع المندوب اية وثيقة الا بعد الحصول على موافقة رئيس دولته .

فهذه الاعتبارات تدحض الرأي القائل ان توقيع المندوبين على المعاهدة بحري شرطا ضمنيا بضرورة التصديق عليها . كما يصح التوقيع ملزما ، والمعاهدة نافذة ، وفي هذا الصدد يقول " غروشيوس " : (يحق لكل انسان ان يأخذ على نفسه عهدا بواسطة شخص ثان اذا اعرّب عن رغبته هذه بوكالة صريحة ، واذا كانت الوكالة ذات صفة رسمية عامة تعتبر تصرفات الوكيل نافذة حتى ولو كانت مخالفة لرأي موكله .

ولا شك ان المعاهدة الموقعة بملء ارادة الطرفين لا تخلو من قيمة قانونية ، فالدولة تعتبر ملزمة دوليا بمجرد توقيع ممثلها . وان كانت المنظمة الدولية الداخلية تفرض تصديق مجلس النواب على المعاهدة كما تصبح نافذة المفعول . ولذلك وبانتظار التصديق يترتب على الدول أن تمتنع فور توقيع المعاهدة عن أي عمل يتناقى مع احكامها . مما يسيء الى الوعد الذي قطعت على

نفسيا . ويحدث القوضي في العلاقات الدولية . ولا بد من الملاحظة بان ادخال اي تعديل على المعاهدة الموقعة لا يقل شأنها واهمية عن رفض تصديقها .

وقد اوجد التعامل الدولي طريقة حديثة وهي التحفظ عند التوقيع . فكثير من الدول ويتصوره خاصة الولايات المتحدة الاميركية توعد الى مندوبيها بابداء التحفظ لدى توقيع الوثائق الدولية . بحيث لا ترتبط بهذه الوثائق الا بعد اجراءات خاصة . وكثيرا ما تؤدي هذه التحفظات الى اعتبار المعاهدة بحكم الملاءة .

وللتوقيع قيمة خاصة اذ العبرة في تاريخ المعاهدة للتوقيع والتصديق . ولولا ذلك لاصبح للمعاهدة المتعددة الاطراف تواريخ مختلفة . ولكن ما هي في الحقيقة فائدة التصديق ؟ ان المندوبين يحملون تفويضا رسميا صريحا بخولهم حق عقد المعاهدة واجراء المفاوضات في حدود السلطات والتعليمات المعطاة لهم ، مسترشدين دائما بتوجيهات رئيس الدولة . وهذا مايجعل للوثيقة التي يوقعونها قيمة فعلية لحصول الايجاب والقبول بين الطرفين كسائر العقود العادية . لذلك نفائدة التصديق تنحصر في تأييد التفويض الذي سبق اعطاؤه للمندوب . واذا كان ثمة اتجاد لرفض المعاهدة فيجب ان يستند هذا الرفض الى اسباب جوهرية وقانونية . والا فمن حق الطرف الثاني ان يعتبر المعاهدة صحيحة وناذرة .

ان الانظمة الدستورية تنص على ان رئيس الدولة ينشر القوانين التي يقرها مجلس النواب كيما تصبح نافذة . ومع ذلك لا يمكن تجريد تلك القوانين من قيمتها قبل نشرها . وكذلك الامر في المعاهدات فان تصديقها يجعلها نافذة المفعول بعد ان اكسبها توقيع المندوبين سفتيا الازامية .

وبقول الاستاذ قائل : لا كان ارغام الملوك على تنفيذ تعهدهم لا يتم الا باللجوء الى وسائل العنف والقوة ، جرت العادة ان لا يوثق بالمعاهدات الا بعد تصديقها من قبلهم مما يفقد كتاب التفويض خطورته . وعلى الملك اذا اراد ان يرفض التصديق على المعاهدة بثية حسنة ان يستند الى اسباب قوية وبعين البرهان على ان مندوبه تجاوز التعليمات التي اعطيت له . فكل معاهدة تعتبر صحيحة اذا لم يلزم عقدها شائبة من الشوائب وتم التوقيع عليها بملء ارادة الطرفين المزدوين بالسلطات الكافية .

القسم الثالث — التعليمات

ان التعليمات التي تعطي للممثل السياسي تحدد له خطة العمل الواجب اتباعها ، وتتضمن الايضاحات الكافية عن المهمة التي يطلب منه انجازها ، والغاية التي يشتر من ادراكها . ويقول دوشاموا : (ان التعليمات تتضمن

تفصيلات الميام المقتاة على عائق الممثل - والاسلوب الذي يتوجب عليه اتباعه ،
ولحة عامة عن مبادئ الدولة المعتمد لديهما ومبويلها واهدافها السياسية
والاقتصادية . وما يجب عليه القيام به فور وصوله وانشاء ممارسته اعباء
وظيفته .

وتتميز التعليمات عن كتب الاعتماد والتخويض بأنها تهيأ للممثل السياسي
بحسب . فتزوده بما يحتاج اليه من معلومات . وتتضمن المهمة السرية التي
كلفه بها رئيس دولته . والاوامر التي يترتب عليه التقيد بها والتي تحدد
سلطانها .

وتعتبر التعليمات مرجعا سياسيا عاما يترشد به الممثل بالنظر لما
تنصف به من دقة ووضوح في تعيين مدى اختصاصاته ، ووضوح حقيقة
العلاقات القائمة بين بلاده والدول الاخرى . ورسم الخطة الواجب اتباعها لاجراء
المفاوضات . وبيان الشعور السائد في البلاد الموفد اليها نحو دولته . وتحذيره
من نشاط بعض العناصر في البيئة التي دعي للعمل فيها . واخيرا تحديد الناحية
التي يجب ان يوجه جهوده نحوها .

ورغم كل ذلك فان رسم هذه التعليمات قد اثرت محددات لان سهولة
المواصلات العصرية . والسرعة التي تتم بها الاتفاقات الدولية تقلل من قيمة
التعليمات التي تقدم للممثل السياسي . وان استعمال الهاتف واللاسلكي والبريد
الجوي سهل على الممثل الاتصال المستمر بآركان حكومته . والواقع ان اللجوء
الى هذه الوسائل قد يؤدي الى افتاء اصرار الدولة . كما ان هنالك مفاوضات
لا تتطلب اي تعديل في التعليمات الصادرة بسببها فضلا عن وجود ممثل
سياسي في امكنة نائية ماراثت وسائل اتصالها بالحارج متأخره نظرد الى
الاستعانة بالتوصيات الواردة في وثيقة التعليمات لتذليل العقبات والمصاعب
التي قد يصادفها .

ولا شك ان التعليمات التي تعطى اليوم للممثلين السياسيين اقل شأنا
من تلك التي كانت تعطى لهم سابقا . غير أنه لا بد من تزويدهم بها لايضاح
حقيقة المهمة وتحديد خطوطها الرئيسية واهدافها المنوودة . ومع ذلك فان
اهمية التعليمات تختلف باختلاف المهمة والوضع الدولي والمركز الموفد اليه
الممثل . بحيث تعطى التعليمات المهمة الى الذين يحثون في البلدان النائية
ذات النشاط الدبلوماسي المحدود في حين يزود الموفدون الى المراكز السياسية
التيامة بتعليمات مقتضبة . ويطلب اليهم توجيه معلم وفقا لما تقتضيه الحالة
السياسية بالاستناد الى توجيهات حكوماتهم وما توجبه اليهم التقارير السرية
المودعة في محفوظات السفارة او المفوضية .

ضرورة تقيد رئيس البعثة بالتعليمات :

يترتب على الممثل السياسي أن يتقيد تماما بالتعليمات التي تحدد مهمته : فإذا ما أهملها أو تجاوز الحدود المرسومة له ، فإنما يسيء بذلك إلى مستقبله ويورط نفسه في مشاكل فلما يمتنع عن اتباعها ، وعليه أن يحذر التعليمات القامضة أو التعليمات التي تترك له حرية واسعة ، فالأولى تجعله موضع الشك والريبة . في حين أن الثانية تنم عن نعمة نادرة . ولكنها قد تعرضه لمخاطر عسكرية جسيمة . فعليه أن يرضى أن تكون تلك التعليمات واضحة وكاملة تتفق مع أهمية الأعباء الموهودة إليه وصعوبة المهمة الملقاة على عاتقه .

وعند عدم تزويد الممثل بأية تعليمات فإنه يمتنع بحريته التصرف . فاما أن يقرر الخطأ الواجب اتباعها ويتحمل مسؤوليتها . أو يرجع الانتظار والتريث . أما في الحالات المستعجلة فيمكنه أن يتعاقده محتفظا بحق موافقة حكومته (*ad referendum*) أو مصادقتها على مشروع الاتفاق .

ويحق للممثل السياسي أن يخرج عن تعليمات حكومته في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان خروجها عنها لا يتعارض مع سياسة دولته الخارجية ، أو مع طبيعة المهمة المكلف بها ولا يؤثر على الفوائد المرجوة من المفاوضات .

٢ - إذا كانت طبيعة المهمة والأوضاع الراهنة لا تسمح له بوقف المفاوضات واستمرار حكومته .

٣ - إذا حصلت لديه القناعة التامة بأن التقيد بالأوامر المعطاة له سابقا يؤدي - بحسب الظروف الطارئة - إلى نتائج خطيرة بالنسبة إلى بلاده ومهمته .

وجدير بالممثل في الأحوال العسيرة أن يفعل ما قد يفعله موفده لو كان محله . فإذا كان عالما بنفسيته وواقفا على ماتقضي المصلحة الوطنية فإن أعماله الخارجة عن التعليمات تسجل له بمداد الفخر والتقدير .

أن التعليمات هي في الأصل خاصة بالممثل السياسي ، إذ تتضمن معلومات سرية ووصفا صريحا للحالة السياسية الراهنة ، وتشتمل على التوصيات اللازمة وعلى أهداف سياسة الدولة العليا ، فمن البديهي إذن أن يحول دون اطلاع أي إنسان عليها . ولا سيما أركان الحكومة الأجنبية ومندوبيها في المفاوضات الجارية .

وقد يضطر الممثل السياسي كما يدعم موقفه ويبرر تصرفاته أن يطلع رئيس الدولة المعتمد لديه أو وزير خارجيته على تعليمات حكومته ، إذا ما ادعوا

ان اعماله لا تتفق وتلك التعليمات . او ان حكومته لا تؤيده في المساعي التي يقوم بها تحقيقا لاهداف سياسية معينة . وقد يخطر الى ذلك ايضا في العواصم التي تقوم فيها الهيئات الدبلوماسية باعمال سياسية مشتركة فيطلع زملاؤه على تعليمات حكومته او على جزء منها . وفي جميع هذه الاحوال يحظر على الممثل السياسي ان يطلع سواه على وثيقة التعليمات الا بأمر من حكومته . وانما يجوز له ان يترك صورة عنها مع ملاحظة تغيير ترتيب العبارات اذا كانت تلك التعليمات وأودة بالتيقيرة . وبعض في هذه الحالة ان يتوسع التعليمات على شكل مذكره .

وكثيرا ما تزود الحكومات ممثلها بنسختين من التعليمات . فيسلم منها النسخة التي تضمن ما يمكن الجهر به فحسب . ويحتفظ بالنسخة الثانية التي تستعمل على التعليمات السرية والتي يسترشد بها . ومن العار على الدولة ان تضمن عالمين النسختين معلومات متباينة في روحها ومعناها . واذا كان التعامل الدولي يمر عدم اطلاع الدول الاخرى على الاهداف السياسية المكتومة فانه يستلزم اللجوء الى اساليب المكر والخداع .

القسم الرابع — البرقيات الرمزية (الشيفرة) (Chiffre)

يتم الاتصال بين الممثل السياسي وحكومته في المخابرات السرية الهامة بواسطة البرقيات الرمزية . الشيفرة . وهي طريقة يصطلح فيها على استعمال الحروف الابجدية بغير الاشكال التي وضعت ليعا . كان يبدل حرف الالف على حرف الباء والجيم على الميم مثلا . او نوضح مكان الحروف ارقام . وعلى اساس هذا الاصطلاح يصاغ نص المخابرة بشكل تمنع معرفته على كل من يجهل الرموز المتفق عليها . وطريقة البرقيات الرمزية تكون اما بسيطة او مركبة حسبما تكون الرموز المتفق عليها ثابتة او تابعة للتعبير المستمر .

ولا يخلو استعمال البرقيات الرمزية من مساوئ متعددة . كان يؤخر ارسال البرقيات . ويسبب التباسا في تفسيرها . ويحول دون ارسال التقارير المطلوبة . وقد تلفت نظر الحكومة المخطيئة اذا ما استعملت بكثرة . تسعى لاكتشاف الرموز المصطلح عليها عن طريق تحليل الكلمات المتكررة في النص الواحد . واخيرا فان للبرقيات الرمزية محذورا خطرا اذ تشجع الممثل على ارسال معلومات قد لا يذكرها في مراسلاته العادية فاذا ما اكتشف سر تلك الرموز فقد الممثل منزلته واصبح غير مرغوب فيه .

الفصل الثاني

قبول الممثل السياسي

قواعد اقتراح والرفض :

من القواعد المتبعة في العلاقات الدولية اذا ارادت دولة ما ان تعين ممثلا لها لدى دولة أخرى - ان تعرض عليها اسم الشخص الذي ترشحه وتستمزج رايها في امر ابعاده . ولا نستطيع اذاعة تبا تعيين هذا المرشح الا بعد قبوله رسميا من قبل الدولة التي سيعتمد لديها . تفاديا للامر السيئ الذي قد يحدثه رفضه .

ليست الدولة ملزمة مدنيا باستمزازج راي الدولة التي ستوفد اليها الممثل لمعرفة ميولها والاشخاص الذين تختارهم او ترجحهم ، لان مصلحتها تقضى بان يعين الشخص الذي تنوم فيه الكفاءة والاخلاص للقيام بالمهام التي ستوكل اليه . غير ان حق تلك الدولة بقبول المرشح وعدم الاعتراض على تعيينه ، او رفضه وطلب تسميه شخص آخر مكانه ، يؤيد قاعدة الاستمزازج ويدعمها . ومن المسلم به ان قبول ممثل سياسي يعتبر بمثابة الاعتراف بدولته والحكومة القائمة .

وتتم عملية الاستمزازج بتكتم شديد وبطرق مختلفة : فنارة تكلف الحكومة ممثلها الحالي بذلك . فيباحث رئيس الدولة عن خلفه في اجتماع خاص . وطورا يقوم بهذه المهمة وزير الخارجية نفسه . وأحيانا رئيس الدولة بالذات اذا كانت علاقاته مع رئيس الدولة التي يعززم ابغاد الممثل اليها ودية للغاية بحيث لا يعتبر رفض المرشح ماسا بكرامته . وعلى الممثل الذي رفض ترشيحه الا يعتبر هذا الامر اهانة موجبة اليه . فمنه اعتبارات كثيرة خارجة عن نطاق الكرامة والشرف تؤخذ بعين الاعتبار عند تقرير الرفض : فضلا عن ان بعض الدول تأبى قبول شخصيات تجهل مشاهم وحقيقة ميولهم وتوقع الخطر منهم . ولا سيما اذا كان موقف بلادهم لا يبعث على الثقة والاطمئنان .

وقد اعتاد قداسة البابا اذا رغب في ترشيح وكيل له في فرنسة او النمسا أو البرتغال ان يقدم قائمة تتضمن ثلاثة اسماء (terna) يختار رئيس

الدولة أحدهم ، ومن المعروف ان الاسم الاول هو الشخص الذي يرجح قداسة البابا ترشيحه . وما زال هذا التعامل جاريا حتى الآن مع اسبانية : وبالمقابل فان السدة البابوية لا تقبل ان يفرض عليها أي ممثل كان ، وبصورة عامة فهي ترفض قبول الكرادلة لتعيين بلادهم لدى الفاتيكان كي لا تصطدم مصالح بلادهم الوطنية مع واجباتهم كأعضاء في المجلس البابوي .

ومعظم الحكومات تتحاشى الاستفهام عن اسباب رفض مرشحها ، اذ من المفروض ان لدى الدولة اسبابا جوهرية تبرر القرار الذي اتخذته ، فضلا عن ان الرفض او القبول حق من حقوقها الصريحة . فاذا تم الرفض في جو مكتوم فلا شك انه لا يتال من شرف المرشح ولا بعرض كرامته . اما اذا حصل الرفض اثناء استقبال الممثل الياسي كان ذلك مأسا يكرامة الدولة الموفدة وعزتها القومية . واصبح من حقها ان تطلب من تلك الدولة بيانا رسميا عن الاسباب التي جعلتها على ذلك . وللدولة التي يرى انها اهينت بسبب رفض ممثلها بلا مبرر ، ان تعرب عن امتيائها بتأخير تسمية ممثل جديد . وتكليف احد الموظفين القيام بالاعمال او بالغاء مركز البعثة وبهذا تتم تسوية هذه القضية .

ويقتضي التعامل البريطاني بمطالبة الدولة التي عرفت مرشحا ما ببيان الاسباب الجدية التي تبرر هذا الرفض . اما التعامل الدولي فلا يفر هذا الاسلوب ويعتبر ارقام الدولة على ذكر تلك الاسباب خروجاً عن قواعد اللباقة والاداب الدولية . ولقد أقر المعهد الامريكي للقانون الدولي المبدأ القائل : ان الدولة غير ملزمة لبيان اسباب الرفض . ويرى ستويل (Stowel) ان تبرير الرفض قد يؤدي الى مشاحنات ومهاترات تقضي على العلاقات السلمية السائدة بين البلدين . وهناك اساليب متنوعة للاعراب عن عدم الرغبة بالمرشح . لا تستعر الشعور الوطني ولا نجرح الكرامة القومية .

ولقد تبنت اتفاقية الاتحاد الامريكي المفعودة عام ١٩٢٨ في مادتها الثامنة المبدأ التالي : ليس لأي دولة ان ترمد ممثليها السياسيين دون الحصول مسبقا على موافقة الدول التي سيعتمدون لديها . ولجده الدول ملء الحق برفض قبولهم او بطلب استدعائهم دون ان يبين الاسباب التي اوجبت اتخاذ هذا القرار .

ان رفض الممثلين السياسيين يكون اما مطلقا أو خاصا . فالمذاق يقضي برفض أي ممثل ترشحه الدولة الموفدة لاسباب تعد خطيرة جدا كالرغبة في عدم الاعتراف رسميا بحكومة ثورية خوفا من تسرب المبادئ التي ترتكز عليها سياستها . وقد سبق أيضا ان رفضت بعض الدول إقامة علاقات رسمية مع الملوك الذين لا يتمتعون بالسلطة الروحية على مواطنيهم . وفي اكثر من مكان يحظر حتى عام ١٨٤٣ انشاء التبادل السياسي مع الفاتيكان . ويعتبر الرفض

خاصا اذا كان المقصود منه مرشعا معينا لاسباب مختلفة تجعله غير مرغوب فيه : كأن يكون عاصيه غير مشرف او نشاطه في ناحية ما يتعارض مع المبادئ السائدة في تلك الدولة ، او سيرته لا تتفق مع العادات المألوفة في تلك البلاد .

سفر الممثل السياسي ووصوله :

لايجري عادة للممثلين السياسيين اي استقبال رسمي لدى وصولهم الى مركز عملهم : الا اذا كان الوفد شخصية لامعة فيستقبله في المحطة وزير الخارجية بالذات او احد كبار موظفيه بالتيابا عنه . ويخبر الممثل السياسي بالسكرة الممكنة وزير الخارجية ومدير المراسم عن وصوله بكتاب عادي يطلب فيه تحديد موعد لتقديم صورة عن كتاب اعتماد .

وليس للممثل ان يقوم بزيارات رسمية قبل تقديم كتاب اعتماده : انما يستطيع الاتصال بزملائه الذين تربطه معهم صداقات قديمة . كما يستطيع زيارة عميد الهيئة الدبلوماسية زيارة خاصة ليستغسر منه عن التكاليد المتبعة في مراسم الدولة المتمدن لديها . ويترود بالمعلومات الدقيقة في هذا الشأن : ويسجل أسماء افراد العائلة المالكة والشخصيات الرسمية الذين يتوجب عليه زيارتهم . ومن الطبيعي ان يتحلل الممثل بمدير المراسم في وزارة الخارجية باعتباره خبيرا في شؤون التشریفات ليطلع على الانظمة والتكاليد المتبعة .

وينتظر الممثل بعد ذلك ان يحدد له وزير الخارجية اليوم والساعة اللذين سيقدم فيهما كتاب اعتماده الى رئيس الدولة . وقد جرت العادة في معظم البلاد ان يلقي الممثل في حفلة تقديم كتاب الاعتماد كلمة تناسب المقام : فاذا كانت هذه العادة مرغوبة في تلك البلاد تحتم على الممثل ان يقدم صورة عن خطابه الى وزير الخارجية كما يأتي جواب رئيس الدولة مطابقا في عباراته لخطاب الممثل . وليس لهذا الاخر ان يطلب صورة عن جواب رئيس الدولة ولا سيما ان الجواب على الجواب غير مألوف بل قد يعد خروجا عن اللياقة . ومن التقاليد التي مارئت متبعة منذ القديم ان يلقي الممثل السياسي خطابه باحدى اللغتين الفرنسية او الانكليزية مما يسيل على الطرفين التفاهم ويحول دون الخلافات التي قد تنشأ حول اللغة المراد استعمالها في هذه المناسبات .

ويجري تقديم كتاب الاعتماد في حفلة رسمية في قصر الرئاسة : فيقف رئيس الدولة ومقابلة الممثل ومن حولهما مدير مكتبه السياسي ووزير الخارجية ومدير المراسم ومعاوني الممثل . ولما كان الممثل السياسي رسول سلم وتفاهم وجب ان تتم العبارات المتبادلة عن اواصر الود والصداقة القائمة بين البلدين . فاذا تم التبادل السياسي على اثر نزاع جرت تسويته فلا يد من ذكر ما يطمئن الخواطر القلقة ويهدئ النفوس المضطربة : لما اذا كان البلدان يتبادلان منذ

القديم التمثيل السياسي فتجيب الاسادة بعلاقات الود والصدافة السائدة حتى الآن بينهما بفضل تفاهلها وتعاونها .

وجدير بالذكر ان الخطاب الذي يتضمن تلميحا مثيرا او ملاحظات غير مشجبة يؤثر على العلاقات الودية القائمة بين البلدين . ولا سيما ان الموجودين في هذه الحفلة لن يتوانوا عن نشر تلك العبارات الجارحة بعد تجسيدها وسكبتها في قالب مشر للراي العام مما يزيد شدة الخلاف . ويحدث أزمة قد يتعذر حلها بالطرق الدبلوماسية رغم ما نتصف به تلك الطرق من لين ونعومة . ولا شك ان اللجوء لمثل هذه الاساليب يتناقى مع مهام البعثة السياسية التي يطلب منها ازالة الخلافات الناشئة عن تصادم المصالح والاحتقاد القديمة او الحوادث القهريه بفضل ما يتمتع به الممثل السياسي من حنكة ودراية يكسب بهما ثقة الدولة المعتمد لديها وعطف الراي العام .

ويشير الممثل عادة في بدء خطابه الى الشرف الذي تاله من تمثيل بلاده لدى هذه الدولة . ويؤكد صلات الود والصدافة التي تسود بين البلدين كما يعرب لرئيس الدولة عن امانى موفده لتهنئه ورغاية بلاده وشعبه . لم يعد ببذل قصاري جهده لتوطيد ونمية علاقات الصداقة التي تربط البلدين ، ويعرب عن رغبته الشخصية بالتعاون الوثيق مع اركان الحكومة في سائر القضايا المشتركة . ويذكر في ختام خطابه الفاية من زيارته هذه الا وهي تقديم كتاب اعتماده . وفي هذه اللحظة يتناول من يد اكبر موظف في بعثته كتاب الاعتماد ويضعه بين يدي رئيس الدولة الذي يسلحه بدوره الى وزير الخارجية دون ان يقرأه او يطلع عليه .

ويستطيع الممثل السياسي بالاضافة الى هذه العناصر الاساسية ان يشير في خطابه الى الحالة الدولية الراضة والى المهمة الخاصة الملقاة على عاتقه . او الى اللكريات السعيدة التي تربطه بهذه البلاد اذا سبق له ان خدم فيها . واذا كانت العلاقات بين الدولتين تمتاز عن العلاقات الطبيعية بين الدول كان تربطهما معاهدة تحالف او غيرها . نحتج على الممثل ان يذكر ذلك بلباقة وابعاز .

وعلى الممثل السياسي ان لا يعتمد في القاء خطابه على ذاكرته مهما كانت قوية . بل عليه ان يستطره على ورقة وان يتمرن على القائه قبل تلاوته امام رئيس الدولة . فان حسن الالتقاء يدل على اتزان الممثل وكفاءته . وقد اوصى العلماء بضرورة تهينة الخطاب مهما كان بسيطا . اذ ان للذاكرة الانسان وحافظته حدودا لا يمكن تخطيها . ومن الملاحظ ان الخطب المرتجلة غالبا ما تكون ركيكة العبارة ، هزيلة المعنى ، في حين ان الخطب المهيأة تمتاز بمثابة اسرارها ورقة معانيها وعباراتها المنعقة .

وكثيرا ما يحدث ان يترك الخطيب لمجابهة الموقف وتغصه كلمة او يبتدىء عبارة لا يعرف كيف يختمها ، فيضطر اما الى السكوت المخزي او تكلمة الخطاب

من عنده بما يتمارضى والتص الذي سبق تقديمه فيغدو في موقف خرج كان
من الخير له أن يتجنبه ويتحاشاه ولا سيما أن الخطاب يلقي في حفلة رسمية .
ويتضمن عبارات لها أهميتها وتأثيرها على العلاقات بين الدول .

وصحوة القول يجب أن يكون الخطاب موجزا ، وأصح العبارة . دقيق
المعنى . وعلى الممثل أن يستوحى نصه من الظروف القائمة وطبيعة البيئة التي
هو فيها ويضفي عليه من ذوقه السليم وأسلوبه الرائع ما يظهر شخصيته
وبجعله موضع احترام وتقدير الجميع (١) .

(١) أتيت فيما يلي من الخطابين المتبادلين في حفلة تقديم كتاب اعتماد الوفير المرفوع
للولايات المتحدة الأمريكية إلى حرمه صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية بتاريخ
١٩٤٤/١١/١٦ :

الخطاب

سبدي الرئيس .

أه لعجز كبير لي أن أعود بهذه المناسبة لأؤكد أمامي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
وتسبها ، بأزدهار وطمأنينة الحكومة السورية وتسبها ، والتي أتوم بذلك بالاستناد إلى الصداقة
الرفيعة بين أمتنا . هذه الصداقة التي تمت في تربتها لغة حيادية ، وشأنا منها اختراق تسبها
في مثل عليا موحدة ، وتطلعهما إلى آمال مشتركة في المستقبل .

ولما فلتني والسرور ملء جوانحي ، أشرف بان أقدم لفخاتكم كتاب اعتمادي كأول مندوب
نوف العادة ووزير نفوس لدى حكومة الجمهورية السورية ، ولذلك يسبح اعتراف حكومة الولايات
المتحدة باستقلال سورية اعترافا مطلقا غير مقيد بشرط أو قيد .

لهذه الخطوة هي القاية التي آلت إليها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تنظر
دوما بعين العطف إلى آمال السوريين القومية . واسمحوا لي أن أعبّر عن مشاعري بأن أكرر كلمات
وزير الدولة السيد . هول (التي ماء بها في ١٩ أيلول الماضي قد سرح) التي وانق أن اثني
سورية وشار العرتين سيكون لهما شأن مهم في العمل المشترك لتوطيد سلم دولي ويقدم عالمي
؟ يزال أمام أبطارنا) .

وقد كلفني رئيسي بالإضافة إلى ما تقدم أن أبحث لفخاتكم بتحياته الشخصية الودية ،
وتفضل علي بأن لا أذكر وسعا في منصبتي الجديد في سبيل توطيد العلاقات بين الحكومتين
وأزدهارها . وأتني لاسمح بكل تأكيد ، بأنني لم تنفيذ مهمتي هذه بأسستد إلى لغة وعبارة
فخاتكم وإلى مؤازرة الحكومة السورية .

الجواب

حضره الوزير :

في الساعة التي تصور فيها بين يدي الكتاب الذي يعتمدكم بها سيادة رئيس الولايات المتحدة مندوبا فوق العادة ووزيرا مفرحا لدى الجمهورية السورية ، احسا ان اعرب لكم من بالغ سروري بأن تكونوا اتم الذين عهد اليكم بهذه المهمة في بلاد عرفتموها كثيرا وشاطرونها شعورها وأملها ورجاءها ، كما انها عرفت ما تتطوون عليه من مزايا كريمة ولدوت حق فديرها المنزل العليا التي تفتخر بالعروس مليها بلادكم المظلمة . فكانت هي الرابطة الوثيقة التي تجمع بين امتين لجان مبرات الحضارة المشترك وتصلان - كل يقدر طائفته - على صيانة كرامة الانسان وحقوقه وحرياته . وقد وجدت هذه الروابط المحكمة العرى باعتراف الحكومة الامريكية باستقلال هذه البلاد اعترافا لا يبد عنه ولا شرط . فكان ملها المجيد عنوان تمسكها بالبيادى الشريفة التي تنادي بها ، واحترامها للاوضاع الشرعية والحقائق القرائنة في دولة كسورية متمتعة بخصائص الاستقلال وصلاحيته عازمة على الوفاء بتعهداتها والقيام بالتبعضات المفاد على عاتقها نحو جميع الدول على السواء دون تحصى أو تمييز .

اما كنية وزير الدولة المسمى هول من مستقبل هذه البلاد التي اخترتم هذه المناسبة السعيدة لاعادة ذكرها والكلمات الطيبة التي نلق بها كذلك رجالكم المسؤولين وفي مقدمتهم رئيس بلادكم العظيم ووجهوها بكم وتفضل الى الامة السورية ، او نفتوها بها لقد تغلقت فيها الى كل قلب وانرت في كل نفس كما هو شأن السياسة الحكيمة التي تعتمد في معاملة الامم على شيء اعظم من القوة واجل من النفعة وهي الثقة المتبادلة .

نأرجو ان تحملوا الي ربيكم المرموق بالاجلال والاعجاب الطيب امانتي واخلصها لعتائمه ورفد ورخاء بلاده . وقيل كل شيء لاختصار المل العليا التي افترن بها اسمه - واني واني يا حضرة الوزير انكم مستقوهون باعفاء مهتمكم الساعية الجديدة خير قيام بما اوتيتم من صدق واخلاص وحكمة وسداد ، ومنجدون كل مؤثرة من حكومة هذه البلاد وشعبها المتطوين على عرقان الجميل وتقدير الصنيع .

الفصل الثالث

موظفو البعثة السياسية

تتألف البعثة السياسية بالإضافة الى رئيسها من عدد من الموظفين يختلف قلة وكثرة بحسب الدولة الموفدة وأهمية صلاتها بالدولة المعتمدة لديها البعثة . وهؤلاء الموظفون على قنات ثلاث :

١ - الموظفون الدبلوماسيون :

وتتضمن هذه الفئة المستشارين والكثريرين على اختلاف درجاتهم والمحققين .

٢ - الموظفون غير الدبلوماسيين :

وتتضمن هذه الفئة المحققين العسكريين والبحريين والجويين التابعين لوزارتهم الخاصة وموظفي الشؤون القنصلية والكتاب والتراجمة .

٣ - حاشية الممثل السياسي وعائلات موظفي البعثة السياسية ومستخدموها .

ومن الملاحظ في عصرنا الحاضر ان ديمومة البعثات السياسية والرغبة السائدة في الاقتصاد أهابت بالدول الى تخفيض عدد موظفي بعثاتها السياسية الى الحد الأدنى ، والابتعاد عن مظاهر الابهة والعظمة التي كانت مهيمنة على التمثيل السياسي حتى عهد قريب .

القسم الاول — مهام رئيس البعثة السياسية

لقد عرف النظام الدبلوماسي البرازيلي في مادته الحادية عشرة وظائف الممثل السياسي وحددها كما يلي :

١ - في **الحقل السياسي** :

٢ - السعي لتوطيد اواصر الصداقة بين البرازيل والدولة المعتمد لديها .

- ب - رعاية مصالح البرازيل والبرازيليين والدفاع عن حقوقهم .
- ج - السهر على تنفيذ وحسن تطبيق المعاهدات والاتفاقيات المعقودة مع البرازيل .
- د - اعلام الحكومة عن الوضع السياسي والاقتصادي والتقدم الثقافي والغني في البلاد المعتمد لديها وعن علاقاتها السياسية مع الدول الاخرى والاتفاقات التي تعقدها معها .
- هـ - ارسال صورة عن القوانين والوثائق التي تهم البرازيل من حيث توسعها التجاري والصناعي .
- و - الرد على النجمات والمقالات التي تكتب ضد البرازيل و اعلام الحكومة عن ذلك .
- ز - اقتراح عقد المعاهدات والاتفاقات الدبلوماسية مع الدولة المعتمد لديها وتزويده بحكومته بالمعلومات والوثائق المتعلقة بهذا الشأن .
- ح - مراعاة القوانين المحلية التي تتلاءم مع الحصانة الدبلوماسية .
- ط - اعلام وزير الخارجية عن كل حادث يستوجب قطع او اصر الصداقة مع الدولة المعتمد لديها .
- ي - عدم ايواء المجرمين العاديين في دار العقارة مهما كانت جنسيتهم .
- ك - عدم التدخل في سياسة الدولة المعتمد لديها وفي شؤونها الداخلية .
- ل - الامتناع عن ممارسة اي عمل تجاري او صناعي او اية مهنة لا تتلاءم مع كرامة وظيفته او تحول دون اداء مهامه على احسن وجه ، بما في ذلك تمثيل الشركات البرازيلية والاجنبية .
- م - المطالبة عند اللزوم باحترام الامتيازات والحصانات والاعفاءات التي يقرها له القانون الدولي . يتكفل شقيقي على الأرجح .
- ن - ارسال تقرير موجز في الربع الاول من كل سنة عن الاعمال التي قام بها خلال السنة المنصرمة - على ان يتضمن كل المعلومات اللازمة بشكل صريح يتيح لوزير الخارجية نشرها عند اللزوم .

٢ - في الحقل الاقتصادي :

- أ - اقتراح الوسائل الكفيلة بتنمية التبادل التجاري وتشجيع افراد وقبول البعثات التجارية والصناعية والثقافية التي تعود بالنفع على البرازيل .

ب - اعطاء المعلومات اللازمة الى دوائر الدولة المعتمد لديها عن الوضع الاقتصادي والثقافي والفني في البرازيل .

٢ - في الحقل الصحي :

إبراق المعلومات المتعلقة بطوارئ الحالة الصحية .

٤ - في الحقل القضائي :

السهر على تنفيذ الاستنابات القضائية دون انفاق اي مبلغ غير مسموح به .

٥ - في الحقل القنصلي :

أ - تقديم المساعدة الممكنة الى القناصل البرازيليين التابعين له وتوجيه جهودهم واعطائهم عند الضرورة التعليمات المتعلقة بأعمالهم القنصلية .

ب - تقديم براءات تعيين القناصل البرازيليين والسعي للحصول على اجازات عملهم (Exequatur) بالسريعه الممكنة .

ج - اعطاء جوازات سفر البرازيليين المقيمين في منطقة القنصلية .

٦ - في الحقل الاداري :

أ - رفع العلم وتعليق شعار الدولة على دار البعثة .

ب - السهر شخصيا على حفظ مفتاح الثمينة والرموز البرقية في محل أمين .

ج - عدم السماح باعطاء صورة عن مخابرات البعثة الرسمية الا باذن خاص .

د - توزيع العمل بين الموظفين وتحديد ساعات الدوام ومراقبة حضور الموظفين بموجب سجل خاص .

هـ - بث روح النظام والطاعة والجمالة لدى موظفي بعثته وحملهم على الدقة في عملهم واحترام الدوام .

و - تقديم المعلومات المكتومة عن نشاط موظفي بعثته واقتراح ترفيع المستحقين منهم .

القسم الثاني — الموظفون الدبلوماسيون

المستشارون والسكرتيرون :

لقد كان الاتجاه القديم يعتبر سكرتيري البعثات من عداد حاشية رئيس البعثة يسمون بتأمين مصالحه الخاصة في حين أنهم في الوقت الحاضر موظفون رسميون يحضمون للقوانين التي تنظم أوضاع الموظفين وتحدد حقوقهم وواجباتهم . وتعتبر رتبهم من مراتب تلك الدبلوماسية التي تؤهلهم لأن يتقلدوا في المستقبل مركز رؤساء البعثات السياسية .

ويقول دوناموا : « على الممثل السياسي أن يستعين بسكرتير واحد يكلفه بالقضايا البرية ويكلف السكرتير الآخر عند وجوده بالأعمال الثانوية . » وبذلك يضمن عدم تسرب الأسرار وينشئ له معرفة مصدر أفضائها . فإذا كان الممثل واسع الخبرة اكتفى بسكرتير من ذوي الثقافة العالية والأخلاق المثينة . أما إذا كان حديث العهد بالأعمال الدبلوماسية . فلا بد له من سكرتير ماهر يستطيع بمقدرته وتجاربه أرشاد الممثل وتسيير أعمال البعثة السياسية .

أما المستشار فيختلف وضعه حسب طبيعته رئيس البعثة وميوله فهو نارة وكيل الممثل السياسي وطورا مساعده الغنى الذي يقدم له الرأي والمشورة .

وتوزع أعمال البعثة السياسية وفقا لاسلوبين : يعتبر المستشار بموجب أولهما الرئيس الإداري والمسؤول عن سائر الأعمال الدبلوماسية . وبموجب الثاني يقوم السكرتير الأول بهذه الأعمال على أن يتولى المستشار مساعدة رئيس البعثة ويتوب عنه حين غيابه . وهذا الأسلوب الأخير يسمح للمستشار إذا ما أصبح قائما بالأعمال أن ينصرف إلى عمله بكل نشاط . وهذا لا يتيسر له إلا إذا كان مسؤولا عن إدارة جميع أعمال البعثة . فهو إذن المرجع الثاني الذي يلجأ إليه السكرتير لاستشارته في حل القضايا الطارئة بحيث لا يزعج الممثل إلا في الحالات الضرورية .

وكثيرا ما يعهد الممثل السياسي — إذا مرض أو تقدمت سنه — بالقسم الأعظم من أعماله السياسية إلى مستشاره . وبذلك لا يبقى اختصاص هذا الموظف محدودا ضمن دائرة أداء الرأي والمشورة . وقد يكلفه القيام بإجراء المحادثات السياسية بالنيابة عنه وتهيئة التقارير الوافية عنها .

أذن فمهمة المستشار تختلف بين الراحة الكاملة إذا كان رئيس البعثة نشيطا ومقداما . وبين التعاون الوثيق بحيث لا يستطيع الممثل إرسال أية برقية قبل أخذ رأي مستشاره . ومن البديهي أن تشتغل هذه الاختصاصات إلى السكرتير الأول إذا كانت البعثة لا تتضمن مستشارا .

أما الأعمال التي يقوم بها السكرتيرون عادة فهي على وجه التقريب :

- ١ - تهيئة التقارير لارسالها الى وزارة الخارجية او الى زملاء الممثل السياسي .
- ٢ - مراقبة وحفظ وتصنيف المراسلات الواردة والصادرة والصحف والمجلات .
- ٣ - حل البرقيات الواردة بالشفرة ووضع البرقيات المراد ارسالها في قالب الشفرة .
- ٤ - التعميق على التواقيع .
- ٥ - القيام بوظيفة ضابط الاحوال المدنية وإعطاء شهادة الحياة الى رعايا دولته .
- ٦ - منح سمعة الدخول أو المرور الى الاجانب الساعين يرغبون في زيارة بلاده .
- ٧ - انشاء الكتب والمذكرات التي يرسلها رئيس البعثة الى السلطات المحلية او الى زملائه الخ . . .
- ٨ - الحرص على تنفيذ اوامر وتعليمات رئيس البعثة بنشاط واخلاص .
- ٩ - لفته نظر رئيس البعثة أو المستشار الى سائر الامور الهامة .

وتحظر المادة ٦٦ من النظام الدبلوماسي الايطالي على سفار موظفي البعثات السياسية الاتصال مباشرة ورسميا بموظفي الدولة المعتمد لديها الممثل او موظفي البعثات الاجنبية الا باذن صريح من رؤسائهم (١) .

القائم بالأعمال :

عند شغور مركز الممثل السياسي يعتبر مستشار البعثة أو أعلى موظف فيها قائما بالأعمال أصيلا . (en pied) ويقدم كتاب اعتمادوجه من وزير خارجية حكومته الى وزير خارجية الدولة المعتمد لديها . وهو بهذه الصفة يمثل بلاده ويرأس البعثة السياسية الى ان يقدم الممثل الجديد كتاب اعتماده . ويترتب عليه أن يكون ليقا وحكيما وان يعتمد على نشاطه ومواهبه لانجاح المهمة الملقاة على عاتقه لان أقل هفوة تصدر عنه قد تسيء الى سمعته وتقضي على مستقبله السياسي .

(١) لقد فُتت المادة ٦٠ من المرسوم الفرنسي السوري دي الرقم ٤٤ المؤرخ في ٧ تشرين الاول ١٩٤٦ بالحظر على موظفي الدولة ان يتصلوا بالبعثات السياسية او الفعلية الاجنبية في غير الاحوال التي يقتضيها اداء وظيفتهم ، دون موافقة وزارة الخارجية .

وعند غياب الممثل السياسي تبايا مؤقتا - يعتبر اعلى موظف في البعثة فائما بالاعمال بالنيابة (Ad interim) - وهو لا يتصرف باسم الممثل القائب وانما يمثل بلاده كما لو كان اصيلا ويتحمل وحده مسؤولية أعماله - وتقضي مصلحته بان يكتفي بحل القضايا البسيطة فحسب، وبؤخر الهامة منها التي يمكن تأخيرها حتى عودة الممثل ، وبذلك يتحاشى ارتكاب خطأ قد تكون جسيمة ويشير كامن كبرياء رئيسه فينال عطفه ويحتل لديه مكانة سامية .

ومما يؤيد الصفة التعينية للقائم بالاعمال بالنيابة ان الانظمة الادارية سمح له باشغال قصر المثل السياسي واستعمال سالوناته لاقامة الحفلات الدورية ولا سيما حفلات الاعياد الوطنية والقومية .

الملحقون :

يقوم الملحقون باعمال البعثة العادية - ويبدلون قسارى جهدهم لاداء الاعمال المعهدة اليهم بنشاط وحزم ورزاقه .

ويترتب على رئيس البعثة ان يراقب اعمال الملحقين عن كثب ، ويلاحظ تقدمهم ومدى اكتسابهم من خبرته وتجاربهم - ويشرح لهم الاغلاط الواردة في الكتب التي ينشئونها - وينسجع المتبدئين منهم المبدئين بتوسم فيهم الذكاء والنشاط والاستعداد للارتقاء في مدارج السلك السياسي .

الاعمال الكتابية :

وتشمل :

أ - تسجيل وقوعات الاحوال المدنية ونهضة صكوكها ومنع السمات العادية والسياسية وتسجيل المواطنين الذين يرغبون في الاستفادة من حماية البعثة السياسية لهم واعطاء الايصالات ... الخ .

ب - حفظ جميع السجلات والوثائق والمستندات والمخابرات وتنسيقها وتنظيمها - وحفظ القوانين والتعاميم والنشرات والوثائق الرسمية المرسلة الى البعثة السياسية .

٢ - اعمال الكتاب العدل :

وتشمل :

أ - تسجيل عقود المواطنين ووثائقهم ووصياتهم وبياناتهم .

ب - تحرير التركة وتنظيم الضبوط وحفظها بعد ختمها بالشمع .

ج - تحليف اليمين وتدوين الافادات والشهادات وتبليغ الوثائق القضائية .

٣ - اعمال المحاسبة :

وتشمل :

أ - قبض الرسوم حسب التعرفة النافذة وتسجيلها في واردات الدولة .

ب - قبول الدائع النقدية وغيرها وحفظها ضمن مبالغات مختومة بحمل اسم المودع .

ج - تصفيه نفقات البعثة السياسية .

د - تسجيل معروشات دار البعثة .

ويقوم رئيس البعثة بين غيره واخرى او عند اجراء دور التسليم والتسلم بتفتيش صندوق الواردات والاموال المودعة وينظم ضبطا بذلك يرسل صورة عنه الى وزارة الخارجية .

حاملو الحقيبة الدبلوماسية (Courriers) :

ان حاملي الحقيبة الدبلوماسية هم موظفون رسميون يؤمنون الاتصال المباشر بين الحكومة وممثليها السياسيين في الخارج وينقلون المخابرات الهامة الخاصة بشؤون الدولة والتي ترتدي طابع الكتمان الشديد .

ولقد فقدت هذه الوظيفة اهميتها القديمة لانتشار وسائل المواصلات العالمية ، وانتظام دوائر البريد والبرق ، ونحت دافع التوفير والاقتصاد : اذ ان نفقات سفر حاملي الحقيبة وتعويضاتهم ورواتبهم مما تنوء بعينها موازنة وزارات الخارجية ، على ان هذه الاعتبارات لم تقض على هذه الوظيفة تماما اذ احتفظت بعض الدول بحاملي الحقيبة لما في ذلك من ضمانات لحفظ اسرار الدولة .

ويتسم حاملو الحقيبة الى فئتين :

١ - حاملو الحقيبة الدائمون :

ويؤلفون فئة خاصة تتمتع باختصاصات واسعة ويرتدون لباسا خاصا او يحملون اشارة بارزة تدل على صفتهم .

٢ - حاملو الحقبة الموقتون :

وهم موظفون مدنيون أو عسكريون ينتمون إلى إدارات مختلفة في وزارة الخارجية ويكلفون بصورة استثنائية بإصال المراسلات الرسمية .
ويشتمل حاملو الحقبة الدبلوماسية أثناء تنقلاتهم بالحصانة الدبلوماسية والاعفاء من الرسوم الجمركية والعادية .

القسم الثالث - الموظفون غير الدبلوماسيين

القناصل :

ينتمي القناصل إلى سلك خاص غير دبلوماسي . ويطلب إليهم اسداء المعونة وتقديم المساعدة اللازمة إلى مواطنيهم المقربين : ويعتبر من سميت اختصاصهم تنمية العلاقات الاقتصادية بين بلادهم والبلاد التي يمارسون أعمالهم فيها .

والقناصل على فئتين : قناصل مملكيون وقناصل فخريون . وهؤلاء يختارون على الغالب من المواطنين أو من رعايا الدولة التي يقوضون بممارسة الأعمال القنصلية في أراضيها .

يخضع جميع القناصل في دولة ما إلى رئيس البعثة السياسية المعتمد، ولهم الحرية التامة في أداء أعمالهم الرسمية ضمن التعليمات الموجهة إليهم ويتمتعون بالامتيازات والحصانات المقررة دوليا . ويمثلون بلادهم وبرفعون علم دولتهم إذا كانوا يشغلون بناء مستقلا عن بناء البعثة السياسية أو كانوا يقيمون في بلد آخر غير العاصمة .

وقد جنحت وزارات الخارجية في عصرنا الحاضر إلى إيجاد فرع قنصلي في بعثاتها السياسية يكلف القناصل بإدارته للخبرة المتوفرة لديهم في شؤون الأحوال المدنية ومهمة الكاتب العدل ... الخ (١) .

الملحقون الفنيون :

إن الملحقين العسكريين والجوئيين والبحريين هم ضباط موقدون من قبل أركان حرب الجيش بناء على طلب الحكومة للاحظة التحقيقات التي تدخلها الدولة المعتمد لديها رئيس البعثة على انظمة جيشها ومعداتنا العسكرية .

(١) راجع اتفاقية « العلاقات والحصانات القنصلية » التي وقعتها لجنة القانون الدولي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمتضمنة تنظيم السلك القنصلي مع بيان اختصاصات القناصل واختصاصاتهم : وقد أدرجناها في آخر هذا الكتاب مع تعليقاتنا عليها .

ويختار هؤلاء الملحقون من كبار الضباط الحائزين على الشهادات العليا والذين يجمعون الى معلوماتهم الفنية اطلاعا واسعا في التاريخ والشؤون الدبلوماسية والسياسة الدولية ليتمكنوا من القيام بالخدمة الملقاة على عاتقهم خير قيام .

وقد توجد بعض الحكومات ايضا ملحقين ماليين وتجاريين وزراعيين للقيام بدراسة اوضاع البلاد الموفدين اليها من الوجهة المالية والتجارية والزراعية ومعرفة حاجاتها بالسعي لتنمية التبادل الاقتصادي بين البلدين . كما توجد ملحقين صحفيين للاتصال بالصحف المحلية وفزويدها بالأخبار الصحيحة عن بلادهم وخلق جو من الصداقة والتفاهم يترك اطياب الاثر ويعطي خير النتائج .

ويخضع الملحقون العسكريون مبدئيا الى رئيس البعثة السياسية مهما كانت رتبته . غير ان الواقع على خلاف ذلك اذ ان الملحقين الفنيين يتبعون تعليمات وزاراتهم الخاصة ويتصلون برؤسائهم مباشرة ويقدمون اليهم تقاريرهم . وقد ينشأ عن ذلك عمل مزدوج متناقض لا يخلو من نتائج سيئة كان يعطي كل من رئيس البعثة والملحقين الفنيين تصريحات سياسية مختلفة او يرفعوا الى رؤسائهم تقارير سياسية او يدليوا بأراء اقتصادية متعارضة يكون لها في الازمات او الحروب عواقب وخيمة .

وللحيلولة دون هذه المحاذير يجب على الممثل السياسي ان يطلع على التقارير التي يهيئها الملحقون الفنيون . كما يجب ان تكون الثقة متبادلة فيطلبهم بدوره على بعض التقارير التي يرسلها الى وزارة الخارجية . واذا كان نسبة خلاف في الراي فعلى الممثل ان يصارح الملحق بذلك ويحمله على تغيير موقفه . والا اطلعه على ما تضمنه تقريره من معارضة لرايه .

موظفو ديوان البعثة السياسية (Chancellerie) :

يهيئ موظفو الديوان جميع المعاملات والوثائق الداخلة في اختصاص البعثة السياسية من الوجهتين الدبلوماسية والادارية ويقومون بالاعمال الكتابية واعمال الكتاب العدل واعمال المحاسبة .

القسم الرابع - حاشية الممثل السياسي

تتألف حاشية الممثل السياسي من زوجته واولاده وخدمه وجميع الاشخاص المرتبطين به . وتتمتع زوجة الممثل واولاده بالصفة الدبلوماسية والتمثيلية .

وقديما كان امر مرافقة الزوجة لزوجها المعتل السياسي في مهماته الرسمية موضع تساؤل علماء القانون الدولي ، لان ضعف معظم النساء وتقليهن السريع وميلهن للترثرة والبذخ والاسراف في النفقات مما يؤيد فكرة ابقائهن في بلادهن . غير انه لا تكران بان وجود الزوجة بجانب زوجها رئيس البعثة يوفر عليه عناء الاهتمام باموره الداخلية ، اذ تستطيع ان تنظم حياته الخاصة وتقتصد بالنفقات مما يخفف من عبء الحفلات وحياة الابية التي يقتضيها التمثيل السياسي . فضلا عن ان الكثير من السيدات يتميزن بثقافتهن ووراثتهن وكنهانهن وحرصهن على مصلحة الوطن وكرامته . والحقيقة ان الزوجة تطلع على البعثة روميا وبهاء وتكسب حفلاتها رقة وانسا . ولذلك فان المنطق السليم والاعتبارات اقليمية ومصصلحة الدولة تقضي بان تعطى زوجها في مهماته الرسمية .

سلطة رئيس البعثة على موظفيه وحاشيته :

ان سلطة رئيس البعثة السياسية على موظفيه امر بديهي لا يقبل الجدل ، اذ يتحتم عليهم اطاعته اثناء قيامهم بالاعمال الرسمية المعبودة اليهم . ويؤيد هذا الواجب ما يسمع به المعتل من اختصاصات نفق العقوبات المنصوص عنها في القانون في الأحوال التي يسوجب ذلك . ورئيس البعثة ايضا حق الاشراف على سلوك موظفيه في حياتهم الخاصة حرصا على حسن سمعة البعثة وصونا لكرامة البلاد التي تمثلها . على ان هذا الحق لا يخوله ممارسة السلطة القضائية على موظفيه سواء اكان ذلك من الناحية المدنية ام الجزائية .

يقول الاستاذ فاضل : « لما كان موظفو البعثة السياسية وحاشية رئيسها يتمتعون بالحصانة القضائية بحيث لا يمكن توقيفهم او معاقبتهم الا بموافقة رئيس البعثة ، اصبح من الضروري ان يخضعوا لسلطته الادارية تفاديا لارتكابهم تحت ستار هذه الحصانة اعمالا مخلة بالامن والنظام العامين . ولا تعدى هذه السلطة تطبيق العقوبات المنصوص عنها في القانون » .

وفي عصرنا الحاضر لا يتمتع ممثلو الدول بممارسة السلطة القضائية على موظفيهم بل يعتبرون ذلك ماسا بكرامتهم ويتركون الامر الى السلطات المختصة سواء في بلاد الموظف الاصلية اذا رغب في العودة اليها ، او في البلاد التي ارتكبت فيها الجريمة .

وعلى رئيس البعثة لقاء ذلك تشجيع موظفيه وحوازلهم ورعاية كرامتهم والترحيب بأرائهم ومناقشتها عند الاقتضاء بلين ولطف ومعاملتهم معاملة مشبعة بروح العطف الابوي . وبذلك يكسب ودهم وتفانيهم في مساعدته وفي خدمة الوطن الذي اتذبوا معا لتمثيله ولو بدرجة متفاوتة !

الفصل الرابع

نشاط الممثل السياسي

القسم الاول

علاقات الممثل السياسي بحكومته

ان مهمة رئيس البعثة السياسية تنحصر في تمثيل بلاده واجراء المفاوضات ومراقبة الاوضاع العامة ورعاية مصالح مواطنيه . واكثر ما يبدو نشاطه جليا في اتصالاته المستمرة بحكومته ، تلك الاتصالات التي تتم في الغالب عن طريق المراسلة الخطية للبون التاسع الذي قد يفصل بينهما .

ولا تتجاوز علاقات الممثل السياسي بحكومته حدود التعليمات السفيرية ، والمباحثات التي تجري قبل سفره . والمخابرات الهاتفية والبرقية ، وتبادل وجهات النظر التي تتم حين فدومه الى بلاده لمعالجة بعض الامور الهامة او تلبية لرغبة رؤسائه .

ويخضع الممثل السياسي الى واجبات معنوية كالاخلاص لرئيس دولته ، والسهر على مصالح بلاده ومواطنيه ، والتفديد في اعماله وتصرفاته بالتعليمات المعطاة له . والابتعاد عن الدسائس والمؤامرات . والحرص على ان يكون متزنا في آرائه ، كنوما لاسراره ، دقيقا في اعماله ، متعمقا في ابحائسه ، حلو الحديث ، لطيف المعشر ، متسامحا ، حاد الذكاء ، لبقا وعالما في حسن تصريف الامور .

ويجب عليه ان يطلع على حقيقة العلاقات القائمة بين البلدين بدراسة الاضبارات الخاصة بذلك والمراسلات القديمة ، والاتصال بالاشخاص المطلعين على حقيقة الوضع الراهن في تلك البلاد ليكون لنفسه فكرة كاملة عن الاحوال السياسية والاجتماعية . وعليه ايضا ان يدرس قبل سفره اضبارات البعثة ويتزود بالمعلومات اللازمة من سلفه ان كان موجودا او من الموظفين المختصين ، او عن طريق الاتصال بالسلطات المحلية وبزملائه أعضاء السلك الدبلوماسي بعد وصوله الى مركز عمله .

ويقتضي واجبه التمثيلي أن يحافظ على كرامة بلاده ويدعم مركزها السياسي واعتبارها الدولي بكل ما أوتي من قوة ولباقة ، فكرامة دولته وديعة بين يديه يجب أن يحافظ عليها دون هوان أو تساهل ، وعليه أن يجمع إلى الحزم في المفاوضة الرغبة الشديدة في تحقيق الأهداف المنشودة . ويترتب عليه في الظروف الدقيقة أن يكون حاضر البديهة سريع الخاطر ينهز الفرص السانحة ويكسب عطف وتقدير الجميع .

التقارير :

يسهر الممثل السياسي على تزويد حكومته بين آونة وأخرى بتقارير مفصلة تتعلق بمصالح دولته وسياساتها الخارجية وعلاقتها الدولية وبضمنها أيضا موجزا عن الاخبار الهامة والحوادث الطارئة والميمات التي اتمها وتداولات المفاوضات التي يتابعها بحيث يقدم صورة واضحة لجميع مظاهر نشاطه . وترسل مبدئيا هذه التقارير ، العادية منها والاستثنائية ، على عدة نسخ ، الى وزير الخارجية الذي يرسل نسخا منها الى رئيس الدولة وبعض الادارات الهامة .

ان التقارير تنم عن شخصية الممثل السياسي ومقدوره . لذلك يجب ان يهتم بحسن صياغتها ودقة معانيها وصحة المعلومات التي تتضمنها . ويمكن القول بان كتابة التقارير فن عام لا يند لاكتسابه من مطالعة وتحليل اهم النماذج التاريخية ومقارنتها مع الحوادث المعاصرة لها .

وعلى الممثل السياسي ان يتأكد من صحة الاخبار التي يستقيها حتى من اوثق المصادر . وان يذكر تلك المصادر والظروف التي حصل فيها على هذه المعلومات ، ولا بأس من سرد الاخبار التي يلتقطها من جهات مختلفة . فكثيرا ما تعطي فكرة واضحة عن حقيقة موقف الراي العام تجاه احدى القضايا الهامة . وعليه ان يحاول جهده لتدوين نفس الالفاظ التي سمعها من مصدره . على ان يختار المهم منها ويضيف اليها ملاحظاته الخاصة وتقديراته الشخصية ، وله ان يبدي نفاؤه او تساؤله دون ان يتقاضى عن الامور السياسية الهامة ويبالغ في نتائجها .

ولا تكرر ان للممثل السياسي حق اتباع سياسة خاصة والسعي للتأثير على حكومته كيما تنبني وجهة نظره . وليس له ان ينتظر تغيير اتجاه حكومته دفعة واحدة ، فلن يكون ذلك الا بعد جهد متواصل . فاذا ما استعجل الامور قبل اوانها اساء الى سمعته كوطني غيور وديبلوماسي ماهر . اما اذا كان طويل الاناة فقد يفاجأ يوما ما بشمرة آرائه القيمة فيتلقي الامر من رؤسائه باتباع الخطة التي سبق ان رسمها لهم واقترحها عليهم .

ان التقارير الاولى تتضمن بياناً مسجلاً لسفر الممثل ووصوله وحفلات استقباله وتقديم كتاب اعتماده ، ووصفا للوضع العام في تلك البلاد وميول

الحكومة والوزراء - وشرحنا وافيا وصريحا للزيارات التي قام بها واستقباله الشخصيات البارزة والاحاديث التي دارت بينه وبينهم حول سمعته ورأيهم في ذلك ولهجة حديثهم والامال التي يعقدها على تطاحه .

ويؤكد في التقارير التالية آراءه السابقة . او يصحح منها مايتبين له بنتيجة اتساع افق اتصالاته ضرورة تصحيحه بحيث يجعل رئيس دولته ووزير الخارجية واقفين على دقائق الاحاديث التي جرت - وقادرين على اختيار الخطا الواجب اتباعها وابلاغه الاوامر الجديدة لتنفيذها .

ويقول الاستاذ ميزل (Meisel) ان على الممثل السياسي ان يذكر في تقاريره كل ما يحدث معه اثناء قيامه بمهام وظيفته . وعليه ان يتحاشى العبارات المنمقة والكلمات الرنانة . بل يختار منها ما كان بيطا وكفيليا بسرد افكاره ووقائع الامور بجلاء ووضوح . وعليه ان يكون دقيقا في ملاحظاته . منحفظا في كل ما يعرضه من الآراء .

يستعمل الممثل السياسي الاسلوب الواضح في التقارير التي تتضمن وسفا للحوادث والحفلات والمحادثات على ان يكون دقيقا موجزا . واذا اراد سرد نتيجة المفاوضات التي قام بها وجب عليه ان يحزن امينا في نقل المحادثات التي جرت . وان يذكر العبارات التي استعملها المتفاوضون دون زيادة او نقصان باسلوب رقيق متزن . وعليه ان لا يهمل التفاصيل المفيدة وان يتناول البحث من جميع اطرافه ويشبعه دوسا وتمحيصا ويتحاشى استعمال الالفاظ الغامضة التي تفتح المجال واسعا للتأويل والتفسير وتفقد الموضوع اهميته . ويجب ان يتبعد عن الملاحظات التافية وان يحرص عند ذكر آرائه الخاصة والتدابير التي يقترح اتخاذها ان لا يظهر كمن يفرض اراءه او يوحى الى رؤسائه ما يجب عمله في حين ان واجبه يقضي بان ينفذ الاوامر التي يتلقاها منهم .

وجملة القول يجب ان يكون التقرير واضحا وموجزا بقدر الامكان والا يتضمن الا موضوعا واحدا والا يزيد عن خمس او ست صفحات . وبذلك يكون له التأثير الفعال ويستظر منه اجمل النتائج واسرعها .

وهي الحالات الهامة المستعجلة يرسل رئيس البعثة تقريره بهرقة ومزية رغم النفقات الباهظة التي تنشأ عن ذلك . على ان يبعث بالتفصيلات في البريد العادي . ولما كان الاعمل في البرقيات الايجاز وجب ان لا يكون نصها غامضا او مبهما .

وقد يرسل رئيس البعثة كتابا خاصة ومكتومة الى رئيس دولته او وزير الخارجية اذا رغب في عدم اطلاع احد من الموظفين على المهمة التي كلف القيام بها .

علاقات رئيس البعثة بالصحف الوطنية :

يحرص رئيس البعثة على خلق علاقات طيبة مستمرة بين مراسلي الصحف الوطنية . فيستقبلهم كلما سئحت الفرص ويعددهم بالآخبار التي يود نشرها بصورة غير مباشرة كي تتوحد مساعيهم في سبيل تحقيق أهداف حكومتهم . وقد تتحول هذه العلاقات الى روابط ود وصداقة اذا أصبح هؤلاء المراسلون موضع ثقة وعطف رئيس البعثة . وعلى هذا الاخير ان يبقى يقظا وحكيما فيما يودعهم من آراء لان آراء الاخبار المكتومة قد يؤدي الى عواقب غير محمودة .

القسم الثاني

علاقات الممثل بالدولة المعتمد لديها

ليس يوسع رئيس البعثة اذا ما اكتفى بالعمل في مكتبه ان يؤدي المهمة المفداة على عاتقه ، ولذلك وجب عليه ان يتصل باستمرار مع زملائه رؤساء البعثات السياسية ومع اركان الدولة المعتمد لديها ويستمد منهم الاخبار والعلوم الدقيقة ويتبادل معهم الآراء ويقوم بالمباحثات بحزم وجلاد وفق التعليمات المعطاة له .

ويقول دوشاموا : : على الممثل السياسي ان يسعى جهده لمعرفة اوضاع الدولة المعتمد لديها ويدرس دستورها وانظمتها السياسية ويطلع على مصالحها ومطاميرها واهدافها وقواها الفكرية والبحرية والجوية ووارداتها العادسية والاستثنائية وتجارتها . ويضع في كل ذلك المذكرات الواضحة ويرسلها الى رئيس دولته ووزير الخارجية فيؤيد بذلك الثقة الموضوعية في شخصه ويستطيع ان يؤدي مهمته على احسن وجه .

ان علاقات الممثل السياسي مع الحكومة المعتمد لديها تكون من حيث الشكل اما كتابية او شفوية . وتختلف الدبلوماسية في هذا الشأن اختلافا كبيرا عن غيرها من المهن ، فاذا كانت معاملات التاجر او المحامي لا تتم الا بالكتابة في كل ما هو ذي شأن . فان اعظم التصريحات خطرا من الوجهة السياسية لا تحصل في بعض الاحيان الا شفاهة . وليس قصد الحكومات من ذلك عدم البر بالعود او ترك الباب مفتوحا للتخلص منها عند الضرورة . وانما يعود ذلك الى حرصها على ان لا تكون هناك وثائق مكتوبة قد تتخذ حجة ضدها عند الاقتضاء ، في حين ان المعاهدات والاتفاقيات وعقود التسوية لا تتم مالم تدون نصوصها بالكتابة .

وكثيرا ما يؤيد الممثل السياسي حديثه الشفهي أو يكمله بمفكرة موجزة عن موضوعه يسلمها لمحدثه في نهاية الحديث ، وبحصل ذلك دائما حين يكون الموضوع معقدا وقابلا لنشوء سوء تفاهم حوله .

مباحثات الممثل السياسي :

يقوم الممثل السياسي أثناء أداء مهمته بمباحثات مختلفة مختلفة النتائج والاساليب ، وهي :

١ - المباحثات الرسمية : وهي التي يقوم بها الممثل باسم حكومته سواء اكان ذلك بدافع شخصي أو بناء على أمر صادر اليه ، وفي الحالتين تعتبر الحكومة مقيدة بالاتفاقات التي يعقدها .

ب - المباحثات غير الرسمية : وهي التي يقوم بها الممثل لجس النبض ومعرفة استعداد الدولة المعتمد لديها دون أن تثقيد دولته باقتراحاته .

ج - المباحثات الودية : وهي التي تبقى مكتومة دائما أو الى امد معلوم ، ويكون مفعولها نافذا بحيث ترتبط الدولتان بالاتفاقات المعقودة .

د - المباحثات الخاصة : وهي التي يعمد بها المندوبون طريق المفاوضات الرسمية بقية الوصول الى اسس اولية .

وتكون هذه المباحثات اما مباشرة او غير مباشرة . فالمباحثات المباشرة هي التي يقوم بها الممثل مع رئيس الدولة المعتمد لديها . واما المباحثات غير المباشرة فهي التي يجريها بواسطة وزير الخارجية ، وقد يكون هذا التمييز عديم الفائدة اذ أصبح من الشاذ في هذا العصر أن يقوم رئيس الدولة - ملكا كان أو رئيس جمهورية - بآية مباحثات أو مفاوضة ، بل يعهد بذلك الى وزير خارجيته الذي يتولى تسخير المفاوضات وانهاؤها وعرض الاتفاقية المعقودة على توقيع رئيس الدولة .

المباحثات الشفهية :

ليس من السهل تصنيف المباحثات الشفهية الرسمية وتحديد كيفية استعمالها ، وعلى الممثل السياسي أن يستعين في هذا الشأن بالتعامل الدولي ، ويسترشد بتجاربه الشخصية وخبرة أسلافه وما توحيه اليه الظروف القائمة وطبيعة العلاقات الدولية .

الالتصريح (Déclaration) :

هو البيان الذي يلقيه الممثل السياسي ليوضح وجهة نظر حكومته في إحدى القضايا السياسية .

والتبليغ (Notification) :

هو الاخطار الذي يوجهه الممثل السياسي الى الدولة المعتمد لديها ، يعلنها فيه عن بعض الامور الهامة المتعلقة بالحياة الدولية والعلاقات الدبلوماسية وما قد يسفر عنها من النتائج الخطيرة .

والاحتجاج (Représentation) :

هو الشكوى التي يقدمها الممثل السياسي باسم حكومته الى الدولة المعتمد لديها في شأن من الشؤون .

ويضاف الى هذه الوسائل الاخبارات العادية والاتصالات البسيطة التي اذا تمت في جو منيع بالود والاخاء زادت العلاقات القائمة صفاء ومتانة .

المراسلات الكتابية :

ان العادة المتبعة في كافة البلاد تقضي بان تكون المراسلات الكتابية بين الممثل والحكومة المعتمد لديها على اشكال ثلاثة هي :

١ - الكتاب الرسمي (Lettre officielle) وهو من اهم الوثائق في العرف الدبلوماسي ، ويتبادله وزير الخارجية والممثل السياسي مباشرة ، ويصاغ بشكل عادي ويختتم بعبارة المجاملة المألوفة ، وتفضلوا بقبول فائق الاعتبار . وقد جرت بعض الدول على استعمال هذه الكتب بصيغة الغائب (يشرف سفير ... بان ...) ، وتختتم بالعبارة التالية (ينويز سفير ... هذه المناسبة ليعرب عن فائق اعتباره) .

وهي البلاد التي الفت الصيغة الاولى يعتبر اللجوء الى الصيغة الثانية فجأة دليلا على توتر العلاقات او الرغبة في ازالة الصلات الشخصية .

٢ .. المذكرة الشفوية : (Note Verbale) وهي وثيقة رسمية تقوم مقام التبليغ الشفهي وترمي الى عرض الامور الرسمية ، وتستعمل في صيغة الغائب وتوقع بالاحرف الاولى وتختتم بخاتم البعثة .

٣ - المفكرة او المذكرة العادية (Aide - Mémoire ou Memorandum) والغاية منها تثبيت اهم نقاط الحديث في ذاكرة المخاطب ، ويسلمهما الممثل لوزير الخارجية او بالعكس اثناء محادثتهما . وليس لهذا النوع من المراسلات شكل معين ، انما يختلف شكلها تبعاً للغرض المقصود . غير انها على العموم تكتب بأسلوب موجز خال من التعميق ، ولا يوجه فيها القول الى شخص بالذات ولا تتضمن غير الوقائع ولا تحمل اي توقيع او خاتم .

ورغما عن المبدأ القاسي باستعمال الكتب الرسمية في المراسلات الخطيرة او المتعلقة برئيس الدولة - والمذكرات الشفوية في المراسلات الشفوية : فقد ادت سهولة هذا النوع الاخير من المذكرات ومرونتها الى انتشار استعمالها في القضايا الهامة حتى في المفاوضات الرسمية - ولا سيما ان بالامكان التملص من مضمونها بانكار الاطلاع عليها .

ويرتبط على الممثل السياسي ان يكون كثير التحفظ في مراسلاته الخطية كيلا يتورط ويعرض نفسه للعلامة واعماله للاستتكار ، فلا يرتبط خطيا الا بعد موافقة رؤسائه . وعليه ان يستمد خطته من الظروف القائمة وان يكون حذرا وحكيما للغاية اذ ان كلمة زائدة او حقوة صغيرة قد تحدث اسوأ النتائج .

ولا يغرب عن بال الممثل السياسي انه مهما كانت العلاقات ونيقة بين دولتين . وصلات الود والصداقة محكمة بينهما . فعصالحهما يبنى مختلفة واحيانا متعارضة بحيث قد تؤدي تارة الى فتور مؤقت واحيانا الى انقضاء العلاقات . ولذلك فالمفاوضات الخطية الرسمية تتطلب يقظة وانتباها . ويحتم على المفاوض ان يكون حذرا وسيء الظن . وهذا مايجمله على التفكير مليا في كتاباته واجوبه لان اقل التباس او شعوض يسيء الى شخصه ويقضي على مصالح بلاده .

اتصالات الممثل السياسي :

يستلم الممثل السياسي الاخبار الرسمية من وزير خارجية الدولة المعتمد لديها ومعاونيه المباشرين باعتباره مصدرا رسميا موثوقا . ولذلك تعد اتصالات الممثل بهم الركن الاساسي في نشاطه الدبلوماسي . غير ان الاكتفاء بهذا المصدر يحد من افق معلوماته بحيث يتعذر عليه تزويد حكومته بالاخبار الهامة والمفيدة . بل قد يتفق ان يتلقى منها اذا كان لديها دائرة استخبارات منظمة ، ما كان يجب ان يخبرها عنه في تقاريره . ولذلك فالتجارب والظروف توجي اليه الطرق التي يجب ان يسلكها لسد هذا النقص .

ويسعى الممثل بين حين وآخر لمقابلة رئيس الدولة المعتمد لديها . ملكا كان او رئيس جمهورية ، ويتصل بالامراء ورؤساء الوزراء وكبار الموظفين ليحصل منهم على المعلومات الهامة المتعلقة بالسياسة العليا للدولة المعتمد لديها . فقد يتفق مثلا ان ينبع وزير الخارجية سياسة تتعارض مع العزة القومية والكرامة الوطنية . وتتنافى مع رغبة رئيس الدولة الذي لا يتردد له بحكم الدستور او لعدم تأييد الشعب له في الوقت الحاضر الاعراب عن رايه بصراحة . فاذا تمكن الممثل من اطلاع رؤسائه على هذا الخلاف الكامن الذي

قد يؤدي بين يوم وآخر الى حدوث انقلاب في سياسة البلاد العامة ، آتاج
لحكومته الافادة منه في الوقت المناسب لتأمين مصالحها وتحقيق اهدافها .

والى جانب مصادر الاستعلام هذه يستطيع الممثل السياسي الافادة من
رجال الدولة المعتمد لديها الذين احيوا على التقاعد قبل بلوغهم السن القانونية ،
او الذين اقتصرتهم الصعوبات الحزبية عن خدمة الدولة والاشتراك في الحكم .
وكثيرا ما يتجرع زملاء الممثل السياسي من أعضاء السلك الدبلوماسي المحلي
بتزويده بما يحتاج اليه من الاخبار ، يحدوهم الى ذلك واجب التعاون الذي
تفرضه الزمالة والاخلاص السائد في علاقاتهم المتبادلة .

ولا ينكر احد ما كانت تتمتع به النساء حتى عهد قريب من شهرة في
استقصاء الاخبار السياسية ، مما يشجع على الاستعانة بهن في هذا المضمار .
ولا بد أخيرا من ذكر الجواسيس والمخبرين السريين الذين مازالت الدول العظمى
تحرص على استخدامهم للمعلومات القيمة التي يحصلون عليها . اما الرشوة
فقد اثار جواز استعمالها ضجة كبرى . والراي السائد يقضي على الممثل
السياسي الذي يضطر بحكم الظروف او بطبيعة عمله الى الالتجاء اليها ان يكون
ابقا وحريصا على صيانة شرفه وكرامة بلاده .

علاقاته بالصحافة المحلية :

يشترط على رئيس البعثة ان لا يعمل الصحافة المحلية التي يزوده بالاخبار
الهامة . فضلا عما تستطيع ان تؤديه من خدمات جليلة كتوفير الراي العام عن
طريق اعطاء الايضاحات اللازمة او تكذيب الاخبار الخاطئة او نشر المغاللات
التي تهيئها البعثة السياسية والتي ترمي الى توطيد علاقات الصداقة القائمة
بين البلدين . وليس من اللباه ان يحاول رئيس البعثة السيطرة على الصحف
المحلية بان يمدّها بالمال ويعين لها المخصصات الشهرية . وان كان العار في ذلك
يعود بالدرجة الاولى على صاحب الصحيفة الذي يؤجر اعمدتها .

وجملة القول يجب ان يكون الممثل السياسي في علاقاته مع البلاد المعتمد
لديها لقا وحكيما ورؤيىا . فالتاريخ الدبلوماسي مفعم بحوادث ادت ، لعدم
بصر الممثل وعدم لباقته . الى اثارة الضغائن بين الدول وتبادل الاحتجاجات
واحيانا الى قطع العلاقات الدبلوماسية .

القسم الثالث

علاقات الممثل السياسي بالدول الاخرى

يعتبر حق مرور الممثلين السياسيين بأراضي الدول الاخرى في حالتها
السلم والحرب من اهم عناصر العلاقات التي تربط الممثل السياسي
بالدول الاخرى .

ولقد اقرت هذا الحق النظريات القانونية والاجتهاد المتبع والتعامل الدولي النافذ . ويقول قاتل : (لا يحق لرئيس الدولة التي يمر الممثل السياسي ضمن اراضيها ان يتقاضى عن اكرامه بما يتفق مع العرف الدولي . فاذا كان حق المرور البريء معترفا به للأفراد العاديين . فمن الاخرى الاعتراف به للممثل السياسي المكلف بتنفيذ اوامر موثقة والذي يمثل امة بأسرها . اما اذا كان سفر الممثل يثير الشبهة والريب بحيث يخشى ان يستثمر الحرية التي يتمتع بها بغية حوكم المؤامرات والدسائس . فمن حق رئيس الدولة حينئذ ان يحظر عليه المرور من تلك البلاد) .

والرأي السائد في عصرنا الحاضر يقضي بالاعتراف المطلق بهذا الحق في ايام السلم . اما ايام الحرب فلا بد من مراعاة التحفظات التي تقتضيها الضرورات العسكرية . وتعتبر مخالفة هذا المبدأ انتهاكا صريحا لحرمة القوانين الدولية النافذة .

ومما يؤيد هذا المبدأ ما جاء في معاهدة لاتران المعقودة بتاريخ ١١ شباط ١٩٢٩ بين الكرسي البابوي واطاليا ، اذ نصت المادة ١٢ منها على ما يلي : (يحق لممثل الدول الاجنبية لدى الكرسي البابوي ان يقيموا في اراضي المملكة الايطالية ، وان يتمتعوا حتى في ايام الحرب بالامتيازات والحصانات المعترف بها للممثلين السياسيين بمقتضى القانون الدولي حتى عند عدم وجود تبادل سياسي بين دولهم وبين ايطاليا) .

القسم الرابع

علاقات الممثل السياسي مع زملائه اعضاء الهيئة الدبلوماسية

يسمى الممثل السياسي ليكون اناء قيامه باعباء مهمته دائم الاتصال بزملائه الاجانب في الدولة المعتمد لديها والوطنيين الموفدين الى الدول الاخرى (١) .

يقول دوشاموا في هذا الصدد : (ينبغي على السفير ان يحرص على زيارة الممثلين الاجانب ويستقبلهم في داره ويحيطهم بالحفاوة التي تتفق مع صفتهم ودرجتهم ويسعى لكسب ودهم وارضائهم ، فبالا ذلك سمعة طيبة يكون لها الصدى المستحب في جميع الاندية والعواصم ، وعليه ايضا ان يطلعهم

(١) جاء في المادة الخامسة من المرسوم السوري ذي الرقم ١٨١ وتاريخ ١٩٥٢/٢/١٨ المتضمن نظام القنصليات ، ما يلي : (للممثل السياسي ان يتخابر بصورة استثنائية رؤساء البعثات السورية على ان يرسل الى وزير الخارجية قورا صورة عن هذه المخاطرة) .

على قسم من أعماله الرسمية ويزودهم بما يتصل به من الاخبار فتشتمو الثقة بينه وبينهم مما يؤدي الى اطيح النتائج واجداها) .

ان المجاملة والاتزان وفن المعاشرة واكتساب الصداقة والاستدراج في الحديث للحصول على الاخبار الهامة من اهم مايجب ان يعتار به الممثل السياسي للنجاح في مهامه .

ويقول البارون دوسزيليassi (De Szilassy) : « ان الممثلين السياسيين ينتمون الى بيئة خاصة لها عاداتها وتقاليدها ، ولذلك فانهم يؤثرون حصر علاقاتهم الاجتماعية ونزهاتهم الرياضية ضمن هذه البيئة » .

وقد يظن بعضهم ان علاقات الممثلين التابعين لدولة صديقة او محايدة اشد متانة من تلك التي تربط الممثلين المنتمين الى دول متخاصمة ، غير ان هذه القاعدة ليست مطلقة . فالاتحاد في الاصل والعادات الاجتماعية والتقارب في الافكار والاذواق لا يقل شأنا عن الروابط السياسية . وكثيرا ماترى الصداقة الشخصية تنمو وتولد بين ممثلي الدول المتنازعة رغم كل اعتبار . وفي كل الاحوال يجب ان يكون الممثل السياسي شديد الحذر دون ان يمتنع عن الاجتماع الى زملائه في اوقات فراغه والتحدث اليهم ومبادلتهم عواطف الصداقة والمحبة . فهذا الاتصال يؤدي في الغالب الى التعاون والتشاور وتبادل وجهات النظر في الشؤون الرسمية والملكية والحوادث الدوائية الطارئة . وهذا ما جرت الحكومات على تشجيعه لما فيه من التعاون المفيد .

وتقضي قواعد الآداب والمجاملة الدبلوماسية سواء في المناسبات الدولية او في الزيارات الخاصة ، بان تحتفظ الصلات بين الممثلين السياسيين بطابعها الودي حتى في حالة توتر العلاقات بين دولهم ، اذ ان الحرب كما يقول كالير (Callières) لا تؤثر مطلقا على مبادئ اللياقة والشهامة وانما تضيح للعواطف الانسانية النبيلة فرصة الظهور والانتشار .

فيترتب على ممثلي الدول المتحاربة ان يتبادروا في اظهار مايتحلون به من ادب وكياسة ورباطة جاش وتبل اخلاق ممايجعلهم موضع التقدير والاحترام ويدل على مايتصفون به من خبرة وحكمة دبلوماسية .

ومن الضروري ان يتصل الممثل السياسي بزملائه الوطنيين المعتمدين لدى الدول الاخرى عن طريق المراسلة الخاصة فيخبرهم عن الشؤون الهامة وبطلب اليهم بالمقابل تزويده بما لديهم من معلومات .

القسم الخامس

علاقات الممثل السياسي بمواطنيه في البلاد المعتمد لديها

من أهم وظائف الممثلين السياسيين في الخارج حماية مصالح مواطنيهم ومساعدتهم وإرشادهم والتوسط للتقارب بينهم عند توفيقهم أو سجنهم . وتأمين المعاملة المتوازنة لهم من قبل الحكومة المحلية . وقد تتعدى هذه الحماية مواطني الممثل فتشمل أشخاصا آخرين . وذلك عندما تكلف الدولة المتحاربة إحدى الدول المحايدة رعاية مصالحها وحماية رعاياها في بلاد العدو بعد أن تودع سجلاتها لدى سفارات أو مفوضيات أو قنصليات تلك الدولة .

ولا بد لممارسة الحماية الدبلوماسية من مراعاة الاحترام الواجب نحو سيادة الدولة واستقلالها وكرامتها . وعلى ذلك يمارس رئيس البعثة حق الحماية بصورة رسمية عند خرق احكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية النافذة وانتهاك حرمة القانون الدولي . وعند الخلافات التي تنشأ بين الاجانب والمواطنين حول شؤونهم الخاصة اذا كانت ذات صلة بالمصالح العامة . او اذا قامت السلطات المحلية باعمال كيدية او امتنعت عن احقاق الحق ، او حاولت التفريق في تنفيذ العقوبات : او نصرفت بشكل يتنافى مع القوانين المرعية لاحقاق الضرر بأحد افراد الرعايا .

وفيما عدا هذه الحالات يتوسط الممثل السياسي بصفة غير رسمية في القضايا الخاصة بناء على طلب أحد مواطنيه : ويجدر به ان يقدر الظروف القائمة ويعالج القضايا المعروضة بحكمة ولباقة بحيث لا يتعدى على اختصاصات السلطات المحلية .

اختصاصات الممثل تجاه مواطنيه :

لكي يتمتع المواطنون بالحماية الدبلوماسية يجب ان يكونوا مقيمين لدى البعثة السياسية . وتقضي الانظمة القنصلية الفرنسية والامانية بضرورة تسجيل الرعايا المقيمين في منطقة اختصاص البعثة السياسية او القنصلية . وتفرض القوانين الهولندية على الرعايا المولودين والمقيمين خارج اراضي الوطن كيما يحتفظوا بجنسيتهم الاصلية ان يتقدموا كل عشر سنوات بتصريح الى الممثل السياسي او القنصلي . والتسجيل في الواقع تدبير اداري وضرورة ملحة تقتضيها انظمة الامن المحلي فضلا عن اتيا حق من حقوق المواطنين .

وللممثلين السياسيين ملء الحق باجراء عقود الشكاح بصورة مشروعة ، غير ان القانون الدولي الوضعي والمذاهب النظرية ابدت بعض التحفظ في قبول مشروعية هذه العقود ، فقد أقر نظام معاهد القانون الدولي الموضوع في كامبريدج

عام ١٨٩٥ صحة العقود التي يجريها الممثل السياسي لمواطنيه وفقا للقوانين الوطنية . على أن يتقيد بالقوانين المحلية في العقود التي يكون فيها طرف اجنبي .

وقد نصت المادة السادسة من الاتفاقية المعقودة بين بعض الدول الأوروبية بتاريخ ١٣ حزيران عام ١٩٠٢ على ما يلي : « يعتبر صحيحا من حيث الشكل عقد الزواج الذي يجريه الممثل السياسي أو القنصل وفقا للتشريع الوطني اذا كان الزوجان من غير جنسية الدولة المحلية واذا كانت هذه الدولة لاتعارض في اجراء هذا الزواج . »

وجاء في قانون برسنامانته (Rustamente) الذي تبناه الاتحاد الامريكي بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٢٨ : « ان عقود الزواج التي يجريها الممثلون السياسيون والقناصل تتم وفقا لقوانين الزوجين الشخصية اذا كان تشريع بلادهم يجيز ذلك . »

وفي التشريع البريطاني يحق للممثل السياسي أو القنصل البريطاني ان يرفض عقد الزواج أو ان لايسمح باجرائه بحضوره اذا كان يرى ان هذا العقد لايتلاءم مع القوانين ومقتضيات المجاملة الدولية . ويحق لكل شخص يرفض طلبه ان يحتكم الى وزير خارجية دوله .

اما في الولايات المتحدة الأمريكية فلا يحق للقنصل اجراء عقد الزواج بين رعاياه مالم نسمح له بذلك القوانين المحلية .

ونمة اتفاقات دولية ثنائية متعددة ترمي الى الاعتراف بعقود الزواج التي يجريها الممثلون السياسيون والقناصل كالاتفاق المعقود عام ١٨٩١ بين ايطاليا والمانيا والاتفاق المعقود عام ١٩٠٩ بين بلجيكا والدانمارك .

ويرتب على رئيس البعثة السياسية بالإضافة الى اعماله الادارية والسياسية - ان يكون وتيق الاتصال برعايا دولته ، وسواء استقبلهم في داره ام في مكتبه . ام اجتمع اليهم في النوادي والحفلات أو الجمعيات الخيرية الوطنية . يجب ان يذكر دائما انه رئيسهم الروحي ومستشارهم وصديقهم ، كما هو في الوقت نفسه ممثل الامة . وعليه ايضا ان يهتم برعايا دولته الموزين والا يغفل عن دعوة الرعايا البازين الى الولائم الخاصة التي تتجلى فيها الحياة العائلية . ولا شك بان هذه الاجتماعات تعود على الممثل النابه بالنفع العميم نظرا للاخبار التي قد يحصل عليها او ينشرها بفضل اتصالات مواطنيه مع مختلف طبقات الشعب .

فاذا ماتمكن رئيس البعثة السياسية من اكتساب عطف الراي العام نحو بلاده : واضرم روح الوطنية في قلوب مواطنيه ، حقق الغاية المثلى من الدبلوماسية ، ألا وهي خدمة الوطن والانسانية .

الفصل الخامس

انتهاء المهمة السياسية

إن المهمة السياسية هي في الأصل دائمية ، ومن النادر جدا أن يحدد مدة انتهائها مسبقا ، غير أنها تنتهي عادة في الأحوال التالية :

١ - زوال مفعول كتب الاعتماد :

إن تحديد مدة الاعتماد يفترض أن المهمة مؤقتة كان يكلف السفير والمندوب فوق العادة بتمثيل رئيس دولته في إحدى الحفلات الرسمية لتتويج الملك أو زواج أحد الأمراء الخ . . . وفي هذه الحالة يجب أن يتضمن كتاب الاعتماد التاريخ الأقصى لانتهاء حكمه ومفعوله .

ولدى بريطانيا قاعدة مماثلة إذ يوفد رؤساء البعثات لمدة خمس سنوات فقط ، ولا يحق لهم الاستمرار في عملهم بعد انتهاء هذه المدة إلا إذا تجدد الاعتماد صراحة .

وقد تكون المدة المحددة ضمنية كأن تنتهي مدة الممثل الوكيل بإسسلام الممثل الأصلي أعماله وتقديم كتاب اعتماد ، أو عند انتهاء مهمة المندوب المفاوض سواء أتمج في مهمته أم فشل ، أو عند وفاة رئيس الدولة الموفد أو الرئيس المعتمد لديه الممثل أو تنازلهما عن المرش إذا كانا ملكين . وقد سبق أن ذكرنا أن وفاة رئيس الجمهورية أو انتهاء مدة رئاسته لا تؤثر على مهمة الممثل بل يمكنه الاستمرار في عمله .

٢ - تغير درجة الممثل السياسي :

إن تغير درجة الممثل السياسي تكون إما بترقيته ، كان يصبح وزيرا مفوضا إذا كان وزيرا مقيما ، أو يصبح سفيرا إذا كان وزيرا مفوضا ، أو بتخفيض مرتبته . وقد يتم هذا الترفيع أو التخفيض نتيجة ما يحدث في وضع البعثة السياسية من تعديل ، كان تصبح المفوضية سفارة أو السفارة مفوضية حسبما يطرا على العلاقات السياسية أو الاقتصادية القائمة بين البلدين من تحسن أو

توتر . وعند تخفيض مرتبة الممثل السياسي يستحسن استدعاؤه وإرسال ممثل آخر مكانه . إذ من المعيب تخفيض درجته الدبلوماسية مع إبقائه في مركز عمله . وفي جميع هذه الأحوال لا بد من تجديد كتب الاعتماد .

٢ - التبريح والإحالة على الاستبعاد والتقاعد :

يحال الممثل على التقاعد حين بلوغه السن القانونية أو بناء على طلبه وموافقة وزارة الخارجية . ويختلف السن القانونية بحسب أنظمة الدول وهي تتراوح بين سن الستين والسبعين . أما التبريح والإحالة على الاستبعاد فيتمان بناء على قرار تتخذه اللجنة التأديبية .

وفي جميع هذه الأحوال يجب استدعاء الممثل . ثم اتخاذ إحدى الإجراءات السابقة بحقه .

٤ - استقالة الممثل السياسي :

يترتب على الممثل الذي يرغب في الاستقالة من منصبه أن يشعر حكومته مسبقاً برغبته هذه ويطلب موافقتها قبل مغادرته مركز عمله . وتعتبر مخالفته لهذه القاعدة خروجاً على مبادئ اللياقة واحكام الأنظمة الإدارية . ولا يمكن اعتبار مهمته بحكم المنية ما لم يتبلغ موافقة حكومته على الاستقالة . وحينئذ يكلف أحد موظفي البعثة القيام بالأعمال بالنيابة . أو ينتظر وصول خلفه .

وفي الحالة الثانية يقدم الممثل المستقيل كتاب استدعائه بنفسه إلى رئيس الدولة ، وفي الأحوال القاهرة يقدمه خلفه .

٥ - انسحاب الممثل :

من الأحداث الخطيرة في الميدان الدبلوماسي انسحاب الممثل السياسي وإعلانه انتهاء مهمته ، أما بشكل عرّيج أو صمني . فالصريح يسبق غالباً استلام جواز السفر ويدل على احتمال انقطاع العلاقات الدبلوماسية . أما الصمني فإنه ينتج عن سفر الممثل بملء إرادته إلى بلاده الأصلية على إثر حوادث تؤدي عادة إلى انقضاء الصلات الدولية . فيترتب على الدولة المفودة أن تبلغ استدعاءه إلى الدولة التي كان معتمداً لديها مع بيان الأسباب الموجبة أو تأييد الأسباب التي تفرع بها الممثل لمغادرته مركز عمله . أما إذا لم تؤيد الدولة معثلاً في موقفه أو عادت علاقات الدولتين إلى سابق عهدها ، فيترتب على الممثل الجديد أن يستنحب معه كتاب استدعاء سلفه ويقدمه مع كتاب اعتماده .

٦ - طرد الممثل :

قد يبدو الممثل ينظر الحكومة المعتمد لديها خطراً على سلامتها فتعتبره غير مرغوب فيه وتطلب اليه مغادرة البلاد فوراً بعد أن تسلمه جواز سفره . غير أن هذا التصرف يتنافى مع قواعد اللياقة وما يتمتع به الممثل من حصانة تصون شخصه من الاهانات . وعلى الحكومة الموفدة أن تبادر في مثل هذه الأحوال الى سحب ممثليها أو استدعائه فور اطلاعها على ما يوجب ذلك فلا تجعله عرضة للاهانة ، كما لا تعرض نفسها الى ما لا يحمد عقباه . والتاريخ الدبلوماسي يثبت لنا أن طرد الممثل السياسي يؤدي دائماً الى المطالبة بالاعتذار والترضية الأدبية والى توتر العلاقات بين الدول .

والحرب العالمية الاولى ملأى بالحوادث التي أدت الى طرد الممثلين السياسيين . ففي المكسيك امر الجنرال كارنزا بتاريخ ١٠ شباط ١٩١٥ وزير اسبانيا بمغادرة البلاد في غضون ٢٤ ساعة لايوانه شخصاً من الرعايا الاسبانيين متهما بمساعدة أحد خصوم الجنرال . وفي العام نفسه طردت الحكومة الايرانية وزير المانيا في طهران لقيامه بتنظيم عصيات ثورية لمحاربة الروس . وكذلك اوعزت حكومة الولايات المتحدة في شهر ايلول ١٩١٥ الى الموظفين الملحقين بالسفارة الالمانية بضروره العودة الى اوروبا لقيامهم بأعمال التجسس والشغب في الاراضي الامريكية . وفي ١٢ ايلول عام ١٩١٧ سلمت حكومة الأرجنتين الى وزير المانيا في بونس ابريس جواز سفره لارساله الى حكومته بواسطة الحفية الدبلوماسية معلومات تتعلق بمواعيد سفر السفن البحرية والإبحار باغراقها دون ترك أي أثر لها .

٧ - وفاة الممثل السياسي :

إذا انتهت مهمة الممثل السياسي بوفاته وكان قد أوصى أو ارتأت عائلته دفن جثمانه في مسقط رأسه فيجب على الحكومة التي كان معتمداً لديها أن تقدم كل المساعدات والتسهيلات لنقل جثمانه . وتقضى التقاليد المتبعة بأن نشيع هذه الحكومة جثمانه باحنفال رسمي ، وتولى نقله على نفقتها الخاصة . وتراعى في كل ذلك الأنظمة المحلية ، كما تقام المناسك الدينية وفقاً للمراسم المعتادة .

وتصفى تركة الممثل السياسي وفق قوانين بلاده الأصلية ، ما لم يكن من غير جنسية الدولة التي أوفدته . ولا شك أن تسمية وصي من قبل الفقيد يسهل تصفية التركة ، ولا سيما إذا كانت تتضمن عقارات في البلاد التي حدثت فيها الوفاة . أما إذا كان الممثل المتوفي من رعايا الدولة المعتمد لديها ، فتوزع أملاكه على ورثته حسب القوانين المحلية . وتتمتع أموال المتوفي المنقولة بالاعفاء

من الرسوم الجمركية عند ععادتها الى بلاده الاصلية . ويعفى ما يوزع منها على الورنة من كافة الرسوم القانونية .

ويقوم مستشار البعثة السياسية او سكرتيرها عند حدوث الوفاة باحصاء اثاث البعثة واوراق المتوفى . ويفرق بين الخاصة منها والرسمية الهامة، فيحفظها بعد ختمها بالنسخ الاحمر بحيث لا تتسرب اليها الايدي ولا يطلع عليها احد . وعند عدم وجود المستشار او السكرتير تلقى هذه المهمة على عاتق قنصل الدولة ، وعند غيابهم جميعا يقوم بذلك احد اصدقاء المتوفى من رجال السلك السياسي او من غيرهم .

ولا يحق مطلقا للدولة المعتمد لديها الممثل التدخل في هذه الامور الا عند الضرورة الملحة والسرعة القصوى كان لا يتقدم احد زملاء المتوفى للقيام بهذا الواجب . وانما يتولى عليها ان لا تطلع على اوراق الممثل . بل تكفي بجمعها وحفظها ثم حفظها بحضور بعض زملاء الممثل الذين يضمنون بوجودهم صحة هذه الاعمال . وينظم ضبط على نسختين يذكر فيه باقتضاب العمل الذي تم . على ان تعطى نسخة منه الى الممثل السياسي الذي يخلف المتوفى . وتد تشد الحكومة الموفدة احيانا احد الموظفين للقيام بهذه المهمة .

وتنتهى حكما بوفاة الممثل السياسي الامتيازات المعترف له بهما في القانون الدولي . غير ان التقاليد المتبعة تقضي بان تمتنع افراد عائلته وحاشيته بهذه الامتيازات خلال المدة الكافية لعودتهم الى بلادهم الاصلية . وتنص معظم الانظمة على ان تتحمل حكومة الممثل نفقات سفرهم . اما اذا ائروا الإقامة حيث هم . فان امتيازاتهم تزول فور انتهاء نصفية تركة الممثل .

٨ - قطع العلاقات الدبلوماسية :

تقطع العلاقات الدبلوماسية عادة بين دولتين ، فيما عدا حدوث أزمة دولية او نشوب حرب بينهما . لسببين اولهما طرد الممثل ونائبهما وقوع مفاوضات عدائية تؤدي الى تبادل مذكرات بقطع العلاقات . وينبع ذلك استدعاء الممثل . ففي الحالة الاولى يسبق تسليم جواز السفر فطع العلاقات ويعتبر سببا له . وفي الحالة الثانية يكون تسليم جواز السفر نتيجة لقطع العلاقات القائمة .

وعند عودة الممثل القديم الى مركز عمله بعد زوال الخلاف او انتهاء الاعمال العدائية تعين العلاقات الدبلوماسية في الفترة المنقضية بحكم المتوقعة، ويعتبر النزاع كان لم يكن ويستأنف الممثل عمله رغم الحوادث المؤسفة التي جرت . اما منح الممثل اجازة ادارية تقصيه مؤقتا عن مركز عمله فلا يعتبر توفقا للعلاقات الدبلوماسية وانما هو دليل على توترها فحسب .

واذا ما تعمقنا في البحث القانوني - تبين لنا أن مفادرة الممثل مركز عمله دون تقديم كتاب استدعائه - يؤدي الى توقف العلاقات الدبلوماسية لا الى انقطاعها ، فان استمررا المهمة الموقد من أجلها وعدم انتهائها يحمل على الاعتقاد بأن وظيفته كانت مستمرة أيضا خلال مدة انقطاعه عن العمل ريثما تعود العلاقات الى سابق عهدها .

ومن العيب أن نعرف هل يسعى انقضاء العلاقات الدبلوماسية بين دولتين انقطاعا أو توقفا ، إذ ليس في التاريخ مثال واحد على أن انقطاع الصلات دام عصورا طويلة بل أن أشد الدول خصومة وعداوة وابعدها تسامحا وتقاربا ، تستعيد علاقاتها اما بدافع النيان ومرور الزمن - والزمان خير عامل اصفاء القلوب وازالة الاحقاد - واما تنفيذًا لتروط الهدنة المفروضة .

٩ - استدعاء الممثل السياسي :

أن استدعاء الممثل السياسي المقبول اصولا يعد سببا طبيعيا وعاديا لانتهاء مهمته . ويكتفى عادة بنشر خبر استدعائه في الصحف المحلية ، مع ذكر اسم خلفه وعبارات الشكر والتناء التي قد يوجهها اليه رئيس الدولة المعتمد لديها . اما الممثل غير المرغوب فيه ، فان استدعاءه بناء على شكوى الدولة المعتمد لديها أو أية دولة أخرى ، يترك انرا غير مستحب اما للظروف التي قد تحيط بهذا الحادث ، أو لامتناع الدولة الموفدة عن تلبية رغبة الدولة المستكية .

كتاب الاستدعاء :

أن كتاب الاستدعاء كتاب يوجهه رئيس الدولة الموفدة الى رئيس الدولة المعتمد لديها الممثل يعرب فيه عن رغبته في اعادة الممثل ، ويتضمن بإيجاز الاسباب التي اهابت برئيس الدولة الى استدعائه وانتهاء المهمة التي عهد بها اليه ، وهي ناتجة عادة عن ترفيعه أو تعيينه في مركز آخر . ويعرب أيضا فيه عن امله بأن يكون ممثله قد تمكن من اكتساب عطف رئيس الدولة المعتمد لديه واركان حكومته ، ويرجو أخيرا أن يسمح له ليعرب بنفسه عما يكتنه من الشكر والامتنان لرئيس الدولة لما شمله به من رعايته السامية وعطفه الكريم في اثناء قيامه بامهات عمله (١) .

فكتاب الاستدعاء إذن تبليغ رسمي لانتهاء مهمة الممثل ، ولذلك يمكن القول أن الاستدعاء لا يعتبر تاما الا بعد تقديم هذا الكتاب . ويستثنى من هذه القاعدة السفراء الموفدون بمهمة فوق العادة وقاصدوا الباب الرسوليون ،

(١) نورد فيما يلي نص كتاب استدعاء السيد ناظم القدسي وزير سوريا القوض سابقا في واشنطن .

فانهم لا يقدمون كتاب استدعاء ، اذ ان السقراء يعودون الى بلادهم عند انتهاء مهمتهم ، في حين يتم استدعاء قاصدي البايا الرسولين بكتاب (Belle) صادر من الكردينال سكرتير دولة القاتيكان الى وزير الخارجية ، يعتمد فيه الممثل الجديد ويشيد بمواهبه واخلاص الممثل القديم ويعرب عن امله بان يتم القاصد الجديد رسالة اسلاقة .

منذما ينشأ استدعاء الممثل عن خلاف شخصي بينه وبين الحكومة المعتمد لديها وتوصم عودته بالاهانة ، تقضي الضرورة بالا يتضمن كتاب الاستدعاء اية اشارة الى الحادث ، بل يذكر فيه اي سبب آخر كالتخلف صحة الممثل او اوضاعه العائلية الخاصة .

بسم الله الرحمن الرحيم

س

شكري القزلي رئيس الجمهورية السورية

الى

حضرة صاحب الفخامة الرئيس هاري س . ترومان رئيس الولايات المتحدة الامريكية

ايها الصديق العظيم ،

لما كانت الامة التي اجيز للسيد ناظم القيسي مندوبنا فوق العادة ووزيرنا المفوض لدى فخامتكم الانفكاك في خلالها عن المجلس النيابي قد اتفقت ، فقد وافقنا على اتهااد مهمته السامية التي كان له شرف الاضطلاع بها لدى فخامتكم ليستأنف اداء واجبه النيابي .

واني موثق بانه قد قام بتمام منصبه على افضل وجه اذ بذل غاية الجهد لزيادة اواصر المودة والاخاء بولفا بين الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية السورية ، فسال بذلك كامل رضائي ، واني لوالق بانه استحق عطف فخامتكم السامي .

ويؤسفني انه لم يتمكن من التول بنفسه ليمرر لفخامتكم عمدا تفضيل به نفسه من مواطني الشكر والمنة لما جبوتموه من شرف العطف عليه .

واغتنم هذه الفرصة لاجدد لفخامتكم فائق تحيتي وبخالص مودتي .

واني ايها الصديق العظيم ،

مديتكم الوثي

دمشق في ٢٥/١٠/١٩٤٦

رئيس الجمهورية

وزير الخارجية

وإذا كان الاستدعاء نتيجة خلاف نشب بين الدولتين حول بعض الشؤون السياسية مثلا : مما حمل رئيس الدولة على قطع العلاقات الدبلوماسية مؤقتا ، وجب أن يتضمن كتاب الاستدعاء الأسباب المبررة بأسلوب رقيق وعبارات متزنة .

وفي هذا الصدد يقول ميزل : « يجب في هذه الحالة كظم الغيظ وعدم الاسترسال في الغضب بل سرد الأسباب الموجبة بمقتضى اللطف والنبل بحيث يبقى المجال مفتوحا لاصلاح ذات البين واعادة المياه الى مجاريها عند سحج الفرصة المناسبة » .

ومما تجدر ملاحظته أن غاية الدبلوماسية ومهمتها الجوهرية تقضي بدعم السلم العالمي وتوطيد العلاقات بين الدول وتهينه جو مشيع بروح الود والصدقة يسهل التفاهم والاتفاق ويقرب وجهات النظر ويحول دون اصطدام المصالح المتعارضة . وليس من شأن الدبلوماسية إثارة الاحتاد الكامنة ، أو مس الكرامة الوطنية والعزة القومية بتضمين كتاب الاستدعاء عبارات نابية جارحة تكون مدعاة لخلق المنازعات واستمرار الخصومة .

وإذا لم يسن للممثل تقديم كتاب استدعائه قبل مغادرته مركز عمله ، فقد جرت العادة بأن يرسل الى رئيس الدولة التي كان معتمدا لديها أو الى وزير الخارجية كتابا خاصا يضمه عبارات الشكر والامتنان ، لما لاقاه من عطف ومساعدة كان لهما الأثر الفعال في نجاح مهمته . وفي هذه الحالة يقوم خلفه بتقديم كتاب الاستدعاء في نفس الحفلة التي يقدم فيها كتاب اعتماده .

أما كتب استدعاء القائمين بالاعمال والاجابة عنها فانهم يتبادل بين وزراء الخارجية .

يقول دوشاموا : « ان السفير ملزم بانتظار خلفه ليطلع على سير الاعمال وحقيقة العلاقات بين البلدين . ولا شك ان هذه المعلومات تفيد الممثل الجديد فائدة عظيمة » . غير ان الممثل الذي تمسديه حكومته لا ينتظر في الواقع خلفه ، وقد لا يتاح لهما الاجتماع ببعضهما اما بتأثير مقتضيات العمل أو لان نقل الممثل يتم غالبا اثناء قدومه مافونا .

ويقدم كتاب الاستدعاء مبدئيا في عاصمة الدولة المعتمد لديها الممثل السياسي ، أو في أي مكان آخر ، شريطة أن يقدم الى رئيس الدولة بالذات . ومرد ذلك الى أن كتاب الاستدعاء لا يقدم في حفلة رسمية ، كما هو الامر في كتاب الاعتماد . وكلاهما في الاصل مقدم الى شخص رئيس الدولة ، وليس الى شخصيته المعنوية ، وهما يرميان في الواقع الى ايجاد أو قطع رابطة شخصية سرفة .

ويقول دوشاموا : (يشترط على السفير عندما يتلقى أمر العودة الى بلاده ان يلتبس المثل امام رئيس الدولة ليقيم له كتاب استدعاءه . وعليه ان يكون في هذه المناسبة مثال النيل والاخلاق السامية . وان يراعي الانظمة المحلية المتبعة ويقبل بما عومل به اسلافه من قبل . دون ان يشير اية ازمة . ما لم يكن مركزه وكرامة رئيس دولته موضع الاهانة والتحقير . وقد يجيب رئيس الدولة عن هذا الكتاب بكتاب الاجابة على الاستدعاء (Lettre de Rectance) يعرب فيه عن اواصر الصداقة والمودة التي تربط البلدين وامتنانه لما اظهره الممثل من كياسة ومهارة اثناء قيامه باعباء مهمته على احسن وجه .

عندما يتم استدعاء الممثل السياسي دون تعيين خلفه . يجب تكليف اكبر موظفي البعثة السياسية مرتبة . سواء اكان مستشارا ام سكرتيرا ام ملحقا ، القيام باعمال البعثة السياسية . ويستطيع الممثل رغم تقديمه كتاب استدعاءه وانتهاء مهمته رسميا القيام اداريا باعمال البعثة السياسية التي كانت في عهده ويبقى متمتعا بالحصانة الدبلوماسية الى ان نطأ قدماه ارض وطنه . فحرية وسلامته وحرمة شخصه ضرورية عند ابابه كما كانت في ذهابه ، وعلى الدول ان تقوم في حالتي السلم والحرب بواجب ابصال الممثل السياسي الى الحدود محاطا بالحفاوة اللائقة بمركزه بوصفه ممثلا لرئيس دولة مستقلة وذات سيادة .

اما اذا كان الاستدعاء نتيجة لقطع العلاقات موقتا بين الدولتين . فليس من الحكمة في شيء ان تترك الدولة مواظبتها عرضة للتصرفات الكيفية والاعمال الانتقامية ، بل يجب تكليف احدى الدول الحيادية التي تتمتع بالاعتبار والنفوذ ان تأخذ على عاتقها حماية المواطنين ورعاية مصالحهم . ولا ينشأ قطع العلاقات عن نشوب الحرب فقط بل كثيرا ما يكون نتيجة حادث بسيط او خلاف قانوني او مجرد اهانة . وقد ينشأ ايضا دون سبب ظاهر وموري . كما كانت الحالة بين بلجيكا وتركيا خلال الحرب العالمية الاولى .

كتاب الاجابة عن الاستدعاء (Lettre de Rectance)

هو كتاب يصدر عن رئيس الدولة المعتمد لديه الممثل الذي استدعته حكومته ، ويؤكد في مستهله استلامه لكتاب الاستدعاء . ويعرب فيه عن امتنانه للنشاط الذي اظهره الممثل اثناء قيامه بالهمة الملقاة على عاتقه . ويبيد فيه ارتياحه لقيام الممثل بتنفيذ اوامر رئيسه على اكمل وجه . ويأمل ان يكون موضع التقدير والرعاية .

ويمتنع رئيس الدولة المعتمد لديها الممثل عن الاجابة على كتاب الاستدعاء في حالة استيائه من الاساليب الوضيعة التي لجأ اليها الممثل في سبيل تأدية مهام عمله ، لان ذكر هذه الامور قد يؤثر على مستقبله الدبلوماسي ، واذا كان

لا بد من اطلاق حكومته على تلك الاساليب فمن المستحسن ان يكلف بذلك ممثله لديها .

موقف البعثة السياسية اثناء الاحتلال الاجنبي :

ان المبادئ القانونية تقرر ضرورة انتقال الممثلين السياسيين مع الحكومة المعتمدين لديها عند احتلال قسم من اراضيها من قبل العدو ، لانهم موفدون بصفة شخصية لدى رئيس الدولة ، ولا تنحصر مهمتهم بتمثيل مصالح دولتهم في عاصمة معينة ، وثمة امر واحد يبرر بقاءهم في مركز عملهم وهو ضروره سيانة دار البعثة ومحفوظاتها والرغبة في القيام بعمل انساني عن طريق حماية السكان المدنيين من شراسة جنود الاحتلال .

الهدايا التي تقدم الى الممثلين السياسيين :

من التقاليد المنيعة في العرف الدبلوماسي ان تقدم الدولة الى الممثل السياسي لدى انتهاء مهمته هدية لطيفة تتناسب مع مركزه . تعرب فيها عن امتنانها وتقديرها للجهود التي بذلها اثناء قيامه بمهام عمله . وتمنع الدول في عصرنا الحاضر اوسمة تحدد درجتها بالنسبة لمركز الممثل واهمية الوسام التي بحمله من قبل .

وقديما كانت الدول تقدم الهدايا النفيسة والشمينة . وفي هذا الصدد يقول دوشاموا : (لقد جرت العادة بين يهدي الملك الى السفير صورته ضمن اطار مرصع بالاحجار الكريمة كاللأس او غيرة ، ويهدي سكرتير السفير سلسلة ذهبية مع وسام او أي شيء آخر . ويسمح لهما بقبول هذه الهدايا لدى انتهاء مهمتهما ليحتفظا بها كتذكار سام) .

غير ان هذه العادة قد الفيت في انكلترا في اوائل القرن التاسع عشر بموجب بلاغ أصدره اذ ذلك رئيس الوزارة بالمرستون (Palmerston) ، حرم فيه منح الهدايا الى الممثلين الاجانب المعتمدين لدى جلالة الملك والى المندوبين المكلفين باجراء المفاوضات وتوقيع المعاهدات . وفي عام ١٨٢٤ صدر قانون حظر فيه على رجال السلكين السياسي والتضلي البريطانيين قبول اية هدية مهما كانت المناسبة التي تقدم فيها الا ياذن خاص من وزير الخارجية .

وفي مؤتمر فيينا اتخذ قرار بعدم السماح للمندوبين المفوضين بقبول الهدايا او الاوسمة . غير ان كافة الدول المشتركة في هذا المؤتمر اتفقت آنئذ على مكافأة السكرتير الاول ومعاونيه .

وفي عام ١٧٩٠ قررت حكومة الولايات المتحدة اهداء سلسلة ذهبية الى الممثلين السياسيين الاجانب بمناسبة انتهاء مهمتهم ، ولكنها منعت في الوقت

نفسه ممثلها في الخارج من قبول الهدايا . أن دستور الولايات المتحدة يحظر على جميع الموظفين الرسميين قبول أية عدية أو اكرامية أو منصب أو لقب من أي رئيس دولة اجنبية بدون موافقة مجلس الشيوخ ، وعليهم أن يعتذروا بحزم ولباقة عن قبول كل ما يعرض عليهم . وقد ايدت ذلك تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية .

ومتد ذلك العهد اخذت جميع الدول تستبدل بالمنح النقدية الهدايا اللطيفة أو الاقلام الفخرية الوطنية التي يكون لها الوقع المستحب ، وكان اختيار منح الاوسمة موفقا لانها توفر على خزينة الدولة مبالغ طائلة ، وترضي رجال السلك الدبلوماسي الذين يؤثرون شرف حملها على قبض دراهم معدودات تتصف دائما بالرشوة الوضيعة . ولا شك بان هذه الاوسمة تخلع على حاملها الابهة والمعلمة وتسببهم الاعتبار والاحترام . مما يجعل تعميم منحها امرا واجبا وضروريا . ومع ذلك فقد اختلفت أنظمة الدول في هذا الشأن ، فالتشريع الفرنسي يحظر على المواطنين الفرنسيين مهما كانت صفتهم حمل الاوسمة التي تمنحها لهم الحكومات الاجنبية الا بعد موافقة رئيس الدولة الفرنسية . ويترتب على كل فرنسي يمنح وساما اجنيا ان يتقدم بطلب الى رئيس لجنة جوقسة الشرف بواسطة الوزارة التي ينسب اليها بغية الحصول على الموافقة اللازمة لحمل ذلك الوسام . ولا يحق للموظفين الفرنسيين حمل الاوسمة التي لا تناسب مع رتبهم العسكرية أو المدنية .

اما الانظمة البريطانية فانها لاتسمح بحمل الاوسمة الاجنبية باستثناء الاوسمة الممنوحة الى السفراء والوزراء المفوضين بمناسبة زياره ملك بريطانيا للدولة المعتمدين لديها . والاوسمة الممنوحة ايضا الى اعضاء البعثات الخاصة الموفدين لتمثيل الملك في حفلات التتويج أو الزواج أو التشييع . وكذا الاوسمة التي تمنح للمحققين العسكريين والبحريين بعد مرور خمس سنوات على وجودهم في مركز عملهم .

ومقابل ذلك فان الحكومة البريطانية لاتمنح الاوسمة الى الممثلين السياسيين الاجانب لدى انتهاء مهمتهم (١) .

ويحظر الدستور الألماني على كل ألماني قبول الاقلام أو الاوسمة الاجنبية، في حين ان الانظمة البلجيكية تقضي بأن يسبق منح الاوسمة الاجنبية اتفاق بين الحكومة البلجيكية والحكومة ذات العلاقة .

(١) تنص المادة الثالثة من المرسوم التشريعي رقم ٦٦ الصادر في سورية بتاريخ ١٦/١/١٩٥٢ على ما يلي : « يحظر على السوري حمل أي وسام من أية حكومة أو سلطة أو منظمة غير سورية الا بإجازة خاصة وفقا لاحكام المادة (٥) من هذا المرسوم التشريعي » .

واجب الممثل لدى عودته :

يجدر بالممثل السياسي فور وصوله الى عاصمة بلاده ان يزور وزير الخارجية ثم يلتبس مقابلة رئيس الدولة ليطلع على المهام التي قام بها تنفيذاً لرغباته ، وحينئذ يعرب له رئيس الدولة عن امتنانه وتقديره للخدمات التي اداها بلباقة واخلاص .

ومن المناسب ان يقدم الممثل تقريراً واقعياً عن نشاطه وعلاقاته بباركان الحكومة التي كان معتمداً لديها والمراسلات الهامة التي تبادلها مع الجهات المختصة .

الباب السابع

مظاهر النشاط السياسي

الفصل الأول

المراسم الدبلوماسية

القسم الأول — المقابلات الرسمية

لكل دولة نظام خاص للمراسم يختلف باختلاف العادات المحلية والتوجيه الذي يرسمه رئيس الدولة ، وبصورة عامة تقسم المقابلات الدبلوماسية حسب غايتها ودرجة الزائر الى قسمين :

١ — المقابلات الرسمية :

لاستقبال السفراء وقاصدي الباياء الرسولين والوزراء المفوضين والمندوبين فوق العادة عند تقديم كتب اعتمادهم .

٢ — المقابلات الخاصة :

لاستقبال كافة الممثلين السياسيين في المناسبات المختلفة .

تقديم كتب اعتماد الممثلين السياسيين :

يستقبل الممثلون من الدرجة الاولى اي السفراء وقاصدو الباياء الرسوليون لدى وصولهم بمظاهر الحفاوة اللائقة ، رغم الرغبة التي سادت لدى سائر الدول الاوروبية منذ الحرب العالمية الاولى باختصار هذه المراسم .

وتقتضي القاعدة التقليدية المتبعة بان يرسل السفير فور وصوله كتابا الى وزير الخارجية او يوفد سكرتيرا خاصا ليعلمه عن قدومه ويطلب اليه تعيين اليوم والساعة التي يستطيع فيها زيارته . ويستقبله الوزير في اليوم نفسه او في الغد ويرد له الزيارة فوراً ، وتتم الزيارتان باللبسة الرسمية .

ويقدم السفير في هذه الزيارة صورة عن كتاب اعتماده مما يتيح لوزير الخارجية التحقق من صحته وملاءمة العبارات الواردة فيه ، ومن ثم التباحث مع رئيس الدولة لتحديد موعد تقديم الكتاب المذكور .

وعندما يحدد تاريخ المقابلة ، يقوم مدير المراسم بزيارة السفير زيارة مجاملة ليطلعهم على برنامج الاحتفال وعلى العادات المحلية والانظمة المتبعة في شؤون التشریفات ، ويود السفير هذه الزيارة الى مدير المراسم . وفي اليوم المحدد يذهب مدير المراسم بالالابسة الرسمية الى دارالسفارة لاصطحاب السفير في سيارة الرئاسة ، فيجلس السفير على اليمين والمدير على يساره ، وتبع السيارة المقلة للسفير سيارة تقل اعضاء بعثة السفير ومعاوني مدير المراسم . وعند وصول الركب الى قصر الرئاسة يصحب السفير مدير المراسم الى قاعة الاستقبال حيث ينتظره رئيس الدولة يحيط به وزير الخارجية وكبار موظفيه، فيقدم وزير الخارجية السفير الى رئيس الدولة ثم يلقي السفير خطابا يناسب المقام ويلىم كتاب اعتماده الى رئيس الدولة الذي يعطيه بدوره الى مدير مكتبه او رئيس التشریفات . ثم يلقي خطابا يجيب فيه على خطاب السفير . وعند انتهاء المقابلة يأذن رئيس الدولة للسفير والمضاء بعنقه بالانصراف فيودعون بمثل ما استقبلوا به من المراسم .

اما ممثلو الدرجة الثانية فيستقبلون بنفس مراسم استقبال السفراء ويقدمون كتاب اعتمادهم بالاسلوب نفسه مع فارق بسيط في الحفاوة ، ولا يستقبل رئيس الدولة القائمين بالاعمال الا في المقابلات الخاصة حيث يقدمهم له وزير الخارجية دون اي احتفال .

الزيارات التي تلي تقديم كتاب الاعتماد :

لقد جرت العادة في معظم البلاد ان يرد وزير الخارجية الزيارة الى الممثل السياسي بعد الانتهاء من حفلة تقديم كتاب الاعتماد . ومن غير المألوف ان يقوم رئيس الدولة ببرد الزيارة مع العلم بان بعض رؤساء الجمهورية قد سجلوا سابقة في هذه الناحية .

وتتبع تقديم كتاب الاعتماد زيارات المجاملة التي تقتضيها هذه المناسبة، فيبلغ الممثل نيا تقديم كتاب اعتماده الى السفراء والوزراء المفوضين والقائمين بالاعمال بموجب كتاب شخصي ، ثم يقوم بزيارة السفراء والوزراء ، مبتدئا بمعيد السلك السياسي ، وائر ذلك يرد هؤلاء الممثلين الزيارة له باقرب فرصة ممكنة . وقد يكفي بارسال بطاقته للقائمين بالاعمال الذين زاروه مهنيين .

اما القائم بالاعمال فيزور السفراء بناء على موعد سابق ثم باقي الممثلين السياسيين . فيرد له زملاؤه من نفس الدرجة الزيارة ويكتفي باقي الممثلين بارسال بطاقاتهم . ومنهم من يزورونه اذا كانت العلاقات بين بلديهما على غاية من الود والتفاهم .

ويقوم الممثلون ايضا بزيارة الشخصيات البارزة ووزراء الدولة وكبار الموظفين ونهيئ لهم مديرية المراسم قاعة تتضمن اسماءهم والقيام الرسمية وعناوينهم . ولا تحاط هذه الزيارات عادة بأي مظهر من مظاهر الأبهة والعظمة الا في الاحوال الخاصة . وقد تؤدي احيانا بارسال البطاقة .

ويرد الوزراء وكبار الموظفين الزيارة للسفراء في اليوم نفسه وللوزراء المفوضين خلال ثلاثة ايام . ويكتفى بارسال بطاقة الى القائمين بالاعمال وحيانا الى الوزراء المفوضين .

اما تقديم موظفي البعثة السياسية وكبار المواطنين المارين في العاصمة الى رئيس الدولة فلا يتطلب حفلة خاصة . وعلى رئيس البعثة ان يقتسم احدى الفرص السانحة كالاجتماعات الدورية او المقابلات والحفلات الرسمية التي يدعى اليها الاشخاص المراد تقديمهم . وعند غيابه يتوب عنه مدير المراسم في اداء هذه المهمة .

نظام تقديم كتب الاعتماد في الولايات المتحدة :

ينذهب رئيس البعثة المعتمد لدى الولايات المتحدة في سيارته الخاصة الى وزارة الخارجية حيث يصحبه وزير الخارجية الى القصر الابيض ويدخله الى القاعة الزرقاء وبعد قليل يحضر رئيس الولايات المتحدة فيقدم له وزير الخارجية رئيس البعثة . وعندئذ يتم تبادل الخطب وتقديم كتاب الاعتماد وبعد محادثة قصيرة يغادر الممثل القصر مشيعا بالاحترام . وتزداد الحفاوة عند استقبال السفراء اذ يقصد دار السفارة احد مرافقي الرئيس العسكريين في سيارة الرئاسة تواكبها ثلة من رجال الجيش ليرافق السفير الى القصر الابيض .

تقديم كتاب الاستدعاء :

اذا اتفق وصول الممثل الجديد قبل ان يقادر سلفه العاصمة فيجري تقديم كتاب الاستدعاء والاعتماد في حفلة واحدة . اما اذا اراد الممثل القديم مغادرة مركز عمله دون ان ينتظر خلفه فانه يقدم كتاب الاستدعاء ويستأذن بالسفر في مقابلة خاصة دون اي احتفال .

المقابلات الخاصة :

يستقبل رئيس الدولة الممثلين السياسيين في المقابلات الخاصة استقبالا عاديا في مكتبه أو في القاعة المعدة لاجتماع رجال السلك السياسي وبحضور وزير الخارجية ورئيس غرفته أو مرافقه العسكري وتكون هذه المقابلات عادة اما لتليم رئيس الدولة رسالة خاصة أو براءة وسام رفيع ، أو لتقديم التهانى أو التعازي ، أو ليلفغه أي نيا خطر يؤمر بتبليغه اياه شخصيا .

القسم الثاني

المراسلات الرسمية

تخضع المراسلات الرسمية ومخابرات رؤساء الدول لقواعد المراسم الخاصة بذلك ، وتصاغ عادة باشكل متعددة دون أن يكون ثمة ضرورة للتقيد بأحد هذه الاشكال في المناسبات المختلفة . ويستعمل رؤساء الدول هذه الرسائل كوسيلة لتبادل المعلومات التي تقتضيها العلاقات الدولية وصالات الصداقة الشخصية التي تنشأ بينهم . ومن البديهي أن رئيس الجمهورية يتمتع بسلطات واسعة خوله اياها الدستور لجعله يعصاف الملوك وتوجب عليه أن يكون دائم الاتصال بهم .

وفيما يلي اهم انواع هذه المراسلات :

الرسائل الهامة (Lettres de Chancellerie) :

تستعمل هذه الرسائل في المناسبات الهامة وتخضع في شكلها وصيافتها لاصول دقيق واسلوب يتفق مع المراسم الدبلوماسية . وتكتب عادة على ورق من الحجم الكبير ، وترسل في غلاف يختم بخاتم الدولة ، ويوضع في أعلى الرسالة اسم رئيس الدولة ولقبه الكامل ثم اسم ولقب رئيس الدولة المرسل اليه ، وبعد مسافة قليلة توضع فاتحة الرسالة .

فيكتب الملك الى رئيس الجمهورية حسب الصيغة التالية (من بعون الله ملك الى حضرة صاحب العظمة رئيس الجمهورية ثم أيها الصديق العظيم) .

ويكتب رئيس الجمهورية الى الملك كما يلي : (من رئيس الجمهورية الى حضرة صاحب الجلالة ملك ثم عزيزي وصديقي العظيم) .

ويذكر الملك القابسه اذا كتب الى الامراء دون ان يذكر القابهم .
اما اذا كتب احدهم الى الملك فانه يضع القابسه في ختام الرسالة قبل او
بعد التوقيع .

تستعمل في متن الرسالة الفاظ خاصة . فالملك يقول عن نفسه (نحن)
ويقول لمخاطبه (جلالتكم او سموكم او فخامتكم ، او سيادتكم) . وتستعمل
فقط صيغة الجمع لمن ليس له لقب خاص . وليس لرئيس الجمهورية أن
يستعمل هذه الصيغة عندما يتكلم عن نفسه .

وتختتم الرسالة عادة بالعبارة التالية : (واني ايتها الى الله تعالى ان
يحيطكم بعنايته ورعايته) . ثم يذكر تحت هذه العبارة والى اليمين اسم البلد
وتاريخ التوقيع وتاريخ الملك اذا كان المرسل ملكا . ويوقع رئيس الدولة في
أقصى اليسار (١) . ثم يوقع تحت توقيعه وزير الخارجية .

وتستعمل هذه الرسائل في كتبه الاعتماد والاستدعاء والجواب على
الاستدعاء المتعلقة بالسفراء والوزراء المفوضين .

الرسائل العادية (Lettres de Cabinet) :

تتميز هذه الرسائل ببساطتها من حيث الشكل والاسلوب اذ لا تتضمن
اللقب الكامل . وتكتب على ورقه متوسطة الحجم وتوضع في غلاف وتختتم
بخاتم الدولة الصغير . وتبدأ هذه الرسائل بأحدى العبارات التالية : (سيدي
الاخ ، سيدي ابن العم ، سيدتي الاخت أو عزيزي وصديق العظيم) ثم يتبع
ذلك متن الرسالة .

ان تسمية (الاخ وابن العم) منوطة بأهمية العلاقات السياسية أو درجة
القربة أو النسب القائمة بين المتخاطبين . كما أن لفظة (ابن العم) تستعمل
أحيانا بمنابة لقب نخري وفي الكتب الموجهة الى الكرادلة . وتطلق لفظة الصديق
أيضا على الامراء الشرقيين مضافا إليها بعض الصفات التقليدية .

ويتكلم رئيس الدولة في هذه الرسائل بصيغة المفرد ويقول لمخاطبه
(جلالتكم او سموكم او فخامتكم او سيادتكم) ويخاطب الامراء والملوك بلفظة
(مولاي) .

وتختتم هذه الرسائل عادة بالعبارة التالية (واني ايها الاخ او ابن العم ،
الاخ الوفي أو ابن العم الوفي لجلالتكم) أو بعبارة أخرى تتفق مع مركز
المخاطب .

(١) بالنسبة للغة العربية وفي أقصى اليمين بالتمية للغات الأجنبية .

لا يشترك وزير الخارجية في التوقيع على هذه الرسائل بل يتفرد في ذلك رئيس الدولة . وتعمل هذه الرسائل غالبا لتبليغ الزواج والولادة والوفاة والطوارئ السياسية ولتقديم التأييد والتعازي أو في المناسبات المناسبة .

الرسائل الخاصة (Lettres Autographes) :

الرسائل الخاصة هي التي يكتبها رئيس الدولة بيده لزملائه معربا بذلك عن صفاتها الشخصية أو السرية وعن عرى الصداقة والمحبة التي تربط الطرفين . وتتيح له غالبا الاعراب عن رأيه بصراحة في العقبات القائمة في ناحية من نواحي السياسة الدولية . كما يستعملها أحيانا لدعوة رؤساء الدول الأخرى للاشتراك في المؤتمرات الدولية أو للانضمام إلى إحدى المعاهدات الهامة .

رسائل رئيس الدولة إلى شعبه (Lettres Patentes) :

يقصد رئيس الدولة من هذه الرسائل إطلاع شعبه على بعض الشؤون الداخلية كالاستقالة (إذا كان رئيس جمهورية) أو التنازل عن العرش (إذا كان ملكا) ، أو على بعض الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية كالحصول على الاستقلال التام وضم مقاطعة إلى أرض الوطن . . . الخ .

يتكلم رئيس الدولة في هذه الرسائل بصيغة المفرد أو الجمع ويرسل تحية مباركة إلى كل من يطلع على رسالته ويشرح بعدئذ الأسباب التي حملته على توجيه هذه الرسالة ثم يسرد ما يرغب في إطلاع الشعب عليه .

وتختتم الرسالة بالطلب إلى السلطات المختصة لتعميمها وتبليغها إلى من يلزم . ويتبع ذلك توقيع رئيس الدولة ثم توقيع الوزير المختص وأخيرا خاتم الدولة .

المناسبات التي يتبادل فيها رؤساء الدول الرسائل

١ - تبليغ التتويج :

يجب تبليغ الاعتلاء على العرش إلى الدول الأجنبية ولا سيما إذا كان هذا الحادث نتيجة اضطرابات داخلية ، نظرا للاهمية التي تعلقها تلك الدول على معرفة الملك الجديد . ويبحث هذا التبليغ الملك نفسه بشكل موجز يذكر فيه الحادث والظروف التي أوجبت أو أدت إليه ويعرب عن أمله الشديد بأن تستمر في عهده روابط الصداقة القائمة بين البلدين وأن تزداد نموا وازدهارا . أما إذا كان اعتلاء العرش على أثر وفاة الملك السابق فيشير في مقدمة الكتاب

الى الخسارة التي اصابته الدولة بفقد ملكها . ويشهد بإيجاز بذكرى الملك الراحل : ويعدد مناقبه .

ويرسل هذا التبليغ إما مباشرة او بالطرق الدبلوماسية المضادة وهو المتبع غالبا ، وقد يتم أيضا بإيفاد بعثة خاصة .

ويرد على هذا التبليغ بكتاب تعاد فيه العبارات المذكورة في التبليغ نفسه ، ويتضمن تهاني رئيس الدولة في هذه المناسبة السعيدة وتهنئاته لسعادة شخص الملك ورفاهية بلاده وشعبه .

٢ - تبليغ الوصاية على العرش :

يعين الوصي على العرش اذا كان الملك قاصرا او اسرا او غائبا او عاجزا او مصابا في ملكائه العقلية . وفي هذه الحالة يوجه الوصي باسم الملك تبليغا بإقامة الوصاية الى الملوك ورؤساء الدول . اما مباشرة او بالطريق الدبلوماسي . ويرسل الرد على هذا التبليغ موجه الى الملك .

٣ - تبليغ انتخاب رئيس الجمهورية :

ويتم تبليغ انتخاب رئيس الجمهورية بكتاب يرسله الرئيس الجديد الى كافة رؤساء الدول . يتضمن بإيجاز نتيجة الانتخاب الذي يعرب عن ارادة الأمة باسناد منصب الرئاسة الاولى اليه . ورغبته بتوطيد العلاقات الطيبة وتنمية صلات الود والصداقة القائمة بين البلدين .

وجوابا عن هذا التبليغ يرسل رؤساء الدول كتابا تتضمن نفس العبارات الواردة فيه معربين عن اغتباطهم لهذا النبأ السار وعن تهانيهم الصمیمية . مشفوعة بالآمال التي يعقدونها على التعاون المشترك في سائر الشؤون الدولية، ويضيفون الى ذلك تمنياتهم لسعادة شخصه ورفاهية شعبه .

٤ - تبليغ التنازل عن العرش :

التنازل عن العرش يكون اما طوعا واما اجباريا . ففي الحالة الاولى يتنازل الملك بمحض ارادته ويسلم تمام الحكم الى من يعتقده اهلا للقيام بأعبائه، ثم يبلغ ذلك الى الدول الاجنبية بكتاب يشر فيه الى اسباب التنازل وبضمنه تمنياته لاستمرار العلاقات بين الدولتين في عهد خلفه كما كانت في عهده . اما التنازل الاجباري فانه يتم برسالة يبعث بها الملك الراحل الى شعبه يشرح فيها الظروف التي أدت الى هذا الحادث .

٥ - انضمام دولة الى اخرى :

يقوم بنيلغ هذا الحادث رئيس الدولة المنظمة في كتاب يوضح فيه الفائدة المرجوة من هذا الانضمام والبواعث التي حملت على تحقيقه .

٦ - الاعتراف بالدولة او بالحكومة الجديدة :

يختلف شكل الاعتراف بحسب العلاقات القائمة بين البلدين ، فاذا لم يكن ثمة تبادل سياسي بينهما فان ارسال بعثة سياسية دائمة او مؤقتة مزودة بكتاب اعتماد اصولي يعتبر بمثابة اعتراف ضمني ورسمي . وعند وجود بعثة سياسية يفوض رئيسها بكتاب خاص . نبليغ الاعتراف بالحكومة الجديدة . ويتم الاعتراف ايضا بكتاب رسمي او برقية يرسلها وزير الخارجية الى زميله في الحكومة المعترف بها (١) .

٧ - الاعتراف باتهاء احد الامراء الى العائلة المالكة :

قد تتطلب الظروف تبليغ الاعتراف باحد الامراء كأمير ينتمي الى العائلة المالكة . ويوجب عن هذا التبليغ بكتاب يناسب المقام .

٨ - الاعتداء على رئيس الدولة :

ان محاولة اغتيال رئيس الدولة تفرض على كل من رؤساء الدول الاجنبية ارسال كتاب مجاملة يستنكر فيه هذا الحادث ويعرب عن اسفه العميق لهذا النبا ثم يشكر العناية الالهية التي حفظته من خطر محقق . واخيرا يرجو ان يعود المتآمرون عن غيهم ويتوبوا الى رشدهم ويجدوا في انفسهم وارضا بمنعهم عن الاسرسل في الاعمال الارهابية والاجرامية والاعتداء على شخصية تتمتع باحترام وتقدير عالمي .

ويجب رئيس الدولة المعتدى عليه برسالة رفيقة يذكر فيها الاثر العميق الذي تركته لديه عاطفتهم النبيلة ويشكرهم على تهنتهم التي انطوت على المودة والتقدير وبشهل الى الله تعالى ان يحميمهم من كل اذى وعدوان .

٩ - التهانى بالاعياد :

تعتبر الاعياد السنوية قرصة سانحة لرؤساء الدول يعربون فيها عن خالص تهانيهم واجر تعشيتهم واطيب امانيهم سواء اكان العيد عبد ميلاد ام

(١) بمناسبة الاعتراف باستقلال سوريا تبادل وزير خارجية المملكة السعودية ووزير خارجية

سوريا اليرقتين التاليين :

ذكرى الاعتلاء على العرش أو التنويع ، أم تنسم سدة الرئاسة إذا كان نظام الدولة جمهوريا . ويحتاج عن هذه الكتب والبرقيات بعبارة شكر تناسب المقام .

١٠ - تبليغ الوفاة والحداد :

يذكر في هذا التبليغ تاريخ الوفاة وأسبابها وينشر إلى ما كان يتحلى به الفقيه من صفات نادرة وشجاعة وإيمان تم يؤكد المرسل بأن المودة والصداقة القائمة بين البلدين تحمل على الاعتقاد بأن الدولة المرسل إليها التبليغ ستشاركه الحزن في هذا المصائب الجليل .

١ - برقية الأمير فيصل :

ساحب المعالي ووزير الشؤون الخارجية للحكومة السورية

دمشق

لقد طلق الأمد على ممالكنا نعيم وسمي إليه حكومة المملكة العربية السعودية لكي تروى شقيقة دولة سورية عربية مستقلة ، وأنه لن دوام سروري العظيم أن أنبئ معاليكم باعتزالي حكومة جلالة عاهل المملكة العربية السعودية بسورية دولة عربية مستقلة ، وهي تمنى لها كل نجاح ونوفيق في تبوء مكانها اللائق بها في المجموعة الدولية ، كما أن حكومة جلالة الملك على استعداد تام لتأييد سلات الصداقة والوداد الأخوية مع الدولة السورية وأن تكون تلك الأخوة كما تكون عليه العلاقات بين أوصى الأخوة الأئمة .

٥ تشرين الأول ١٩٢١

فيصل

١ - برقية وزير الخارجية السورية .

ساحب السمو الملكي وزير الخارجية المعظم

مكة المكرمة

لقد أراد الله بمد جهاد طويل أن يحقق هذا الأمل التمشود باستقلال سورية ويلونها ما تصبو إليه الأنظار العربية المستبقة من حرية وسيادة ، وأنني باسم سورية العربية المستقلة أعلن افتخالي وامتناني العميق لعاطفتكم الملكية النبيلة التي رافقت اعتراف حكومة صاحب الجلالة العربية السعودية باستقلال سورية وأرجو أن يكون لنا في المجموعة الدولية العربية عمل مشر يعود على الأمة العربية بالخير والفلاح ، وأتمنى للمملكة العربية السعودية أقصى الرقي والازدهار .

وتفضلوا برفع أسدق عواطف الشكر والإجلال لحضرة صاحب العلالة الملك المعظم .

وزير الخارجية

ويرد رئيس الدولة المرسل اليه هذا التبليغ بكتاب يبين فيه ما أحدثته هذا النبا القاجع من عميق الأسف وشديد الحزن . وأنه يعتبر هذا الرزء الأليم مصابا مشتركا وخسارة لاتعوض . وبعد أن يشيد بمناقب الفقيه الراحل ومزاياد يقرر الى الله تعالى أن يسبح عليه ثوب الرحمة والرضوان .

فإذا كان المتوفي احد افراد العائلة المالكة يعلن قصره الحداد رسميا حسب انظمته الخاصة ، ويبلغ اعلان الحداد الى أعضاء الهيئة الدبلوماسية الاجنبية بواسطة وزير الخارجية . ولا تساهم الدول الاخرى في الحداد الا اذا تبلغت النبا رسميا .

اما اذا كان المتوفي احد رؤساء الجمهوريات فان دولته لا تعلن الحداد رسميا ، الا انها قد تنكس الاعلام على دور الحكومة والمؤسسات الوطنية . وكذلك لا يعلن الحداد رسميا عند وفاة احد افراد العائلة المالكة الذي لم يتجاوز السابعة من عمره حتى ولو كان ولي العهد نفسه . وبالتالي لاتوجه كتب التبليغ الا لدوي قوابته من العائلات المالكة الاخرى .

١١ - تبادل العواطف في النكبات :

قلما يسلم اي بلد مهما كان اقلية او مناخه او موقعه الجغرافي من نكبات الدهر وخطوب الزمن وتوازل الاحداث كالزلازل والظوفان الخ . . . ففي هذه المناسبات يبادر رؤساء الدول للاعراب الى الدولة المنكوبة عن بالغ تأثرهم وشديد أسفهم لما أصابها .

ان التضامن الدولي والعاطفة الانسانية الصحيحة تتجلى في المصائب . فبرقيات التعزية والكتيب الرقيقة وزيارات الممثلين السياسيين يكون لها أجمل الوقع واحسن الاثر في توطيد الصداقة والتخفيف من وطأة الكارثة والامها .

الفصل الثاني

المراسم العسكرية

المراسم العسكرية البرية :

ليس في التشريع الفرنسي نظام يتعلق بالمراسم العسكرية البرية الواجب اداؤها للممثلين السياسيين الاجانب : وعلى وزارة الخارجية ان تحدد عند اللزوم بالاتفاق مع وزارة الدفاع البرنامج الواجب اتباعه بالاستناد الى رتبة الممثل السياسي ومبدأ التعامل بالمثل والظروف التي استوجبت الاحتفال .

المراسم العسكرية البحرية :

لقد نظم المرسوم الفرنسي الصادر عام ١٩٢٨ المراسم العسكرية البحرية كما يلي : عندما يصل رئيس الجمهورية الفرنسية خارج المرفأ تحييه السفن الحربية الموجودة بإطلاق ٢١ مدفعا فور مشاهدة علم الرئاسة ، وتقف ثلة من رجال الاسطول على ظهر كل سفينة : وعندما تمر سفينة رئيس الجمهورية امام كل واحدة منها يهتف البحارة : تحيا الجمهورية (سبع مرات ويؤدي الحرس التحية برقع السلاح ومعزف الموسيقى النشيد الوطني .

واذا صعد الرئيس الى إحدى السفن فيستقبله القواد في اعلى السلم ويرافقونه حتى عودته حيث يطلق ٢١ مدفعا ويتزل علم الرئاسة . وعندما يصل الرئيس الى داخل المرفأ او تبتعد سفينته في عياب البحر تحييه السفن الحربية بإطلاق ٢١ مدفعا ولا تحييه سفينته عن هذه التحية .

اما اذا نزل الرئيس ضيفا على السفن الحربية واقام فيها ردها من الزمن فتؤدي له التحية عند القدوم والذهاب على أن يعين بنفسه برنامج الحفلات التي تقام على شرفه خلال اقامته .

ويجري لوزير الخارجية استقبال معائل تقريبا ، وانما يكتفى بإطلاق ١٩ مدفعا لتحيته في القدوم والإياب .

تحية الممثلين السياسيين والقناصل :

عندما يصعد الممثلون السياسيون والقناصل بالبتهم الرسمية الى السفن الحربية التي تتقلهم الى مركز عملهم او تعيدهم الى وطنهم ، تراعى في استقبالهم او توديعهم المراسم الآتية :

١ - السفير :

يستقبل كوزير الخارجية وانما يودع باطلاق ١٧ مدفعا .

٢ - الوزير المفوض والمندوب فوق العادة :

يستقبل كالمقيم ويودع باطلاق ١٢ مدفعا .

٣ - الوزير المقيم :

يودع باطلاق ١١ مدفعا .

٤ - القائم بالأعمال والقنصل العام والقنصل :

يستقبلهم قائد السفينة ويودعون باطلاق ٩ مدافع ، ولا تؤدى هذه المراسم في مرفأ افرنسي او اذا ارتدى هؤلاء الممثلون البسة عادية .

اما اذا كان الممثل السياسي اجنبيا فتطبق المراسم المقررة لمن في رتبته من الممثلين الوطنيين على ان تعزف الموسيقى العسكرية نشيد بلاده الوطني . ويشترك الاسطول الفرنسى سواء اكان في المرافئ الفرنسية او الاجنبية : بالاعياد المحلية للدول التي تتبادل مع فرنسا التمثيل السياسي وذلك باطلاق المدافع ورفع الاعلام : على ان يتم تبليغ الاسطول عن هذه الاعياد مسبقا .

نظام المراسم للبحرية البريطانية :

يقضى النظام البريطاني بان يشترك اسطول بريطانيا ايضا بالاعياد المحلية وذلك بان يطلق طلقات متساوية لما تطلقه السفن الاجنبية على ان لا تتجاوز ال ٢١ طلقة . وتكون تحية الممثلين السياسيين البريطانيين والاجانب كما يلي :

١ - السفير :

١٩ طلقة مدفع لدى الركوب والنزول او لدى الوصول الى ميناء بلدة محصنة والاياب منها .

٢ - الوزير المفوض والمندوب فوق العادة :

١٧ طلقة مرة في السنة بالنسبة لكل سفينة .

٣ - الوزير المقيم :

١٥ طلقة مرة واحدة في السنة .

٤ - القائم بالاعمال :

١٣ طلقة مرة واحدة في السنة .

٥ - القناصل :

٧ طلقات فقط .

واذا زار زائر من الشخصيات الكبرى إحدى السفن الحربية البريطانية وجبت تحيته باطلاق عدد من طلقات المدافع يساوي ما يترتب اطلاقه له بحسب انظمة بلاده وبالنسبة لرتبته على ان لا يزيد هذا العدد على التسع عشرة طلقة . ويرفع العلم الاجنبي اثناء هذه الزيارة .

واثناء سفر الممثلين الدبلوماسيين على إحدى السفن الحربية البريطانية يؤدي الزيارة الاولى قائد السفينة الى السعراء والوزراء والقائمين بالاعمال البريطانيين - ويؤديها له الموظفون الدبلوماسيون من درجة ادنى .

وفي الاعياد التي يباهم فيها الاسطول البريطاني يرفسح علم الدولة الاجنبية اثناء اطلاق المدافع وطول المدة التي يبقى فيها العلم مرفوعا على السفن الوطنية ، وعند عدم وجودها يرفع حتى غياب الشمس .

الفصل الثالث

اللفظ والنشأ الدبلوماسي

ان اسلوب الكتابة كما يقول بوفون (Buffon) يدل على شخصية الكاتب . فكما ان الاديب المبدع يعرف من اسلوبه ، فكذلك الدبلوماسي الماهر يعرف من خلال رسائله . والانشاء الدبلوماسي بعد ذاته كالانشاء العادي يتطلب سلامة في التفكير ووضوحا في العبارة ودقة في المعنى . غير أنه يتضمن انواعا من الرسائل واصطلاحات خاصة يترتب على الموظف الدبلوماسي معرفة معناها وممرها كي يتسنى له استعمالها على الوجه الذي وضعت له .

الرسائل الدبلوماسية

١ - التعميم (Note Collective)

وهو رسالة مشتركة يرسلها اعضاء الهيئة الدبلوماسية الى الحكومة المعتمدين لديها للاعراب عن وجهة نظرهم في قضية ما .

٢ - المذكرة الشفهية (Note Verbale) :

وهي مذكرة خطية توقع بالاحرف الاولى وتحمل خاتم البعثة وترمي الى عرض بعض القضايا او التقدم ببعض المطالب . وقد يذكر فيها المحلل لزيادة شأنها انه مكلف بتبليغ نصها بأمر من حكومته .

وهي تبثدي دائما بعبارة (تهدي سفارة ... اطيب تحياتها الى ...) وتنتهي بعبارة (وتتميز سفارة ... هذه المناسبة للاعراب عن فائق اعتبارها) . وهي الاكثر استعمالا في المخابرات الدبلوماسية .

٣ - المذكرة الموحدة (Note Identique) :

وهي مذكرة بنص واحد يرسلها كل من اعضاء الهيئة الدبلوماسية الى الحكومة المعتمدين لديها او الى جهة ما ، ليكون لها التأثير الفعال والنتيجة

المضمونة : وهذه المذكرة هي في الحقيقة عبارة عن تعميم يرسل من قبل كل ممثل على حدة .

٤ - المذكرة المكتومة (Note Confidentielle) :

وهي مذكرة تتضمن معلومات ذات علاقة بوجهة نظر حكومة الممثل في قضايا خطيره نحمل طابع الكتمان وتوجه عادة الى رئيس الدولة او وزير الخارجية مباشرة .

٥ - المذكرة المقيدة بالاستشارة (Note ad Referendum) :

قد يفاجأ الممثل السياسي أثناء مباحثاته مع الدولة المعتمد لديها بقضايا خارجة عن تعليمات حكومته فيضطر الى الاستمرار في مباحثاته على اساس استشارة حكومته ، ويتبادل حينئذ مذكرات مقيدة بهذا الشرط .

والمذكرة المقيدة بالاستشارة كثيرة الاستعمال في يومنا هذا خاصة في المفاوضات التي ترمي الى عقد الاتفاقات او المعاهدات بين دولتين او اكثر .

٦ - البروتوكول (Protocole) :

يتضمن البروتوكول الاسس التي تم الاتفاق عليها بين المندوبين المفاوضين لعقد معاهدة ما ، وكانت هذه اللفظة تطلق قديما على محاضر المفاوضات الجارية .

٧ - الفكرة (Aide Mémoire ou Memorandum ou Pro Memoria) :

تستعمل الفكرة على اختلاف سمياتها لتبرير الاحتيطات التي اتخذتها الحكومة او قد اتخذها في قضية ما ، وتتضمن شرحا وافيا للأسباب التي حملتها على ذلك ، كما تستعمل لتحديد موقف الحكومة من المفاوضات الجارية او لايفصح بعض النقاط او ايجاز محادثة عامة .

وتسبني الفكرة عادة من عبارات المجاملة المألوفة في المراسلات الدبلوماسية . ويجب ان تكون موجزة . واضحة العبارة . محكمة الترتيب ، خالية من التنسيق والالفاظ المثيرة . ولا تتضمن غير الوقائع ولا تحمل اي توقيع او خاتم .

٨ - البيان (Manifeste) :

يهيأ البيان عادة لشرح حقيقة الخلاف القائم بين دولة وأخرى ، ويوجه الى جميع الدول وإلى الراي العام العالمي ، فهو في الميدان الدولي بمثابة التصريح

في الميدان الداخلي . ويرد البيان موقف الحكومة في القضايا الهامة ويذكر الأسس التي تستند إليها الحكومة في تصرفاتها سواء أكان ذلك في الماضي أم الحاضر أم المستقبل . ويجب أن يهدف البيان إلى الافتتاح والدفاع عن وجهة نظر الحكومة بحجة دامغة ، وفكر صائب ، وآراء ناضجة ، ولهجة قوية صادقة تدعمها المبادئ القانونية والإنسانية ليكون له الواقع المشعب والفائدة المتوخاة . ويستحسن تجنب النظريات القانونية المجردة ، والتظاهر بسعة العلم أو الخروج عن الموضوع ، وينبغي تجنب ما يفيد النك والتردد والخوف والقنوط وتحاشي الألفاظ البذيئة والتهكمية التي تستفز الأحقاد وتثير الاغقان .

إن البيان موجه من شعب أو حكومة إلى شعوب أو حكومات أخرى . لذلك يجب أن يكون مشعباً بروح الصدق والاخلاص . مستمداً من مبادئ الأخلاق الدولية ليساهم في تحقيق الإخاء الإنساني بين جميع الدول .

٩ - التصريح (Proclamation) :

للتصريح غالباً طابع داخلي محدود . غير أنه كثيراً ما يستعمل لتحقيق الأهداف المقصودة من البيان كأن يتضمن مقاطع ذات علاقة بالشؤون الخارجية موجهة إلى المواطنين والدول الأجنبية في آن واحد ويعبر عن وجهة نظر رئيس الدولة والحكومة في القضايا الخطيرة .

١٠ - الإنذار (Ultimatum) .

الإنذار هو كتاب توجهه دولة إلى أخرى تأمرها فيه بتنفيذ أمر أو الامتناع عن عمل ما تحت طائلة إنهاء حالة السلم واللجوء إلى السلاح . ويتضمن الإنذار دائماً اقتراحاً آخرياً يمثل موقف الدولة النهائي في الخلاف القائم والحل الوحيد للاتفاق أو الاستمرار في المفاوضات الجارية . فإذا رفضت الدولة الإنذار المرسل إليها أو الاقتراح المقدم ، أو أصقلت الجواب عنه ضمن المدة المحددة ، نشبت في الغالب الحرب بينهما ، ما لم تنوسط الدول الأخرى وتسمى لاصلاح ذات البين وحل الخلاف القائم بينهما .

١١ - اللائحة (Conclusums) :

اللائحة في العرف الدبلوماسي هي مذكرة خطية موقعة تتضمن موجزاً للمناقشات التي تمت في المفاوضات الجارية . وتحدد مطالب الحكومة ووجهة نظرها في القضية التي هي قيد البحث . فهي إذن أداة مفاوضة إذ بعد تبادل اللوائح تستأنف المفاوضات والمناقشة إلى أن يتم الاتفاق النهائي .

الاصطلاحات اللاتينية المستعملة في اللغة الدبلوماسية

لقد اتصفت اللغة اللاتينية بوضوح معناها وإيجاز عباراتها ورقة الفاظها مما جعل استعمالها منتشرا في المراسلات الدبلوماسية بصورة خاصة ، وفي الكتب القانونية بصورة عامة . وها نحن نورد أهم العبارات اللاتينية المستعملة في اللغة الدبلوماسية :

١ - الاحتفاظ بالملكات (Uti Possidetis) :

وتستعمل هذه العبارة في المعاهدات والاتفاقيات للدلالة على أن الدول المتعاقدة تحتفظ بالأراضي التابعة لها حاليا أو التي كانت تابعة لها قبل نشوب الحرب .

٢ - الحالة الراهنة (Statu Quo) :

ويقصد من هذه العبارة الاحتفاظ . بالنسبة للأوضاع القانونية بالحالة الراهنة وعدم أحداث أي تغيير فيها .

٣ - حالة ما قبل الحرب (Statu quo ante belli) :

ويقصد من هذه العبارة العودة إلى الأوضاع القانونية السائدة قبل الحرب .

٤ - قيد الاستشارة (Ad Referendum) :

قد يتنهد الممثل السياسي باستشارة حكومته إذا فوجئ باثارة قضية أو عرض اقتراحات لم يتلق بشأنها تعليمات كافية ، فيعتمد مؤقتا عن الجواب أو يقيد جوابه بهذا الشرط .

٥ - قيد الاقرار (Sub Spe Rati) :

وقد يقبل الممثل السياسي مبدئيا الاقتراحات المعروضة عليه مخافة فوات الفرصة إذا كان متأكدا من الفائدة التي تعود على بلاده من قبولها ، غير أنه يرى أن يقيد قبوله باقرار دولته تفاديا لكل محذور . وكثيرا ما يستعمل قيد الاقرار في المفاوضات الجارية .

٦ - غير قابل للتبديل (Ne Varietur) :

تطلق هذه العبارة على العقود التي اتخذت شكلا نهائيا والتي لن يطرأ عليها أي تغيير .

٧ - الشرط الاساسي (Sine qua non) :

تطلق هذه العبارة على بعض الاسس المتفق عليها والتي تعتبر شرطا جوهريا لتنفيذ الاتفاق .

٨ - الحادث المؤدي للحرب (Casus belli) :

يطلق هذا الاصطلاح على الحوادث الدولية من عدوان أو اجرام ، والتي تؤدي غالبا الى اعلان الحرب .

٩ - الحادث المؤدي لتنفيذ الاتحاد (Casus foederis) :

يطلق هذا الاصطلاح على بعض الاوضاع التي تعتبر بموجب الاتحاد المعقود بين دولتين أو أكثر موجبة للتعاون والتآزر سواء اكان ذلك في الميدان الدبلوماسي أم في النزاع الدولي .

الاصطلاحات الفرنسية المستعملة في اللغة الدبلوماسية

ان كثيرا من الاصطلاحات الفرنسية انتشر استعمالها في العلاقات الدبلوماسية حتى في النصوص الموضوعية باللغات الاخرى ومنها :

١ - المساعي (Démarches) :

هي ما يبذله الممثل السياسي في ظروف خاصة من زيارات وانصالات ونشاط شخصي لدى الدولة المعتمدة لديها بغية مباحثتها في موضوع معين أو تغيير وجهة نظرها في قضية ما .

٢ - رد الطلب (Fin de non recevoir) :

وهو اصطلاح قانوني يقصد منه رد طلب المدعي ، ويغيد في التعامل الدبلوماسي رد الطلب الذي تتقدم به إحدى الدول .

٣ - اخذ العلم (Prendre acte) :

وهذا الاصطلاح تستعمله دولة ما لتسجيل تصريح إحدى الدول الاخرى والاعتراف بانها تبليغت مضمونه .

٤ - النقص (Dénonciation) :

يطلق هذا الاصطلاح على انتهاء مفعول المعاهدة من قبل دولة ما لانتهاء مدة العمل بها أو لحدوث طوارئ تحول دون وضعها موضع التنفيذ .

الباب الثامن

المفاوضات الدبلوماسية

الفصل الأول

لمحة عامة عن المؤتمرات والاجتماعات الدولية

الغاية من المؤتمرات والاجتماعات الدولية :

كان علماء القانون قديما يعتبرون المؤتمرات والاجتماعات الدولية واسطة لازالة الخلافات الدولية فحسب . ويؤيد ذلك ان الاساذ قاتل لم يات على ذكرها الا بعد ان عدد الوسائل الطبيعية لازالة الخلاف بين الامم وهي : الاتفاق الحبي والمصالحة والوساطة والتحكيم . وكان غروسيوس يحيد اللجوء الى المؤتمرات والاجتماعات الدولية كطريقة تحكيمية لحل المشاكل الدولية . ويعود الفضل الى عصرنا الحاضر الذي اتاح للمؤتمرات والاجتماعات الدولية ان يتسع افق نشاطها وان تهيم السلم للمستقبل عن طريق ايجاد قواعد عالمية واسس للتفاهم بصورة مسبقة ، بعد ان كان عملها محصورا بحل الخلافات واصلاح ذات البين . وليس بوسع احد ان ينكر فضلها وفوائدها ، وان ادى احيانا جشع بعض الدول الى اعلان الحرب والازدراء بجهود تلك المؤتمرات .

التمييز بين المؤتمرات والاجتماعات الدولية :

يرى الاساذان دون (Dunn) وفوشي (Fauchille) ان الفرق بين المؤتمرات (Congrès) والاجتماعات الدولية (Conférences) ينحصر في ان المؤتمرات تضم رؤساء الدول او كبار وزرائهم في حين ان الاجتماعات الدولية تضم الوزراء الثانويين او الممثلين السياسيين . وفي الحقيقة ليس لقيمة الشخصيات او لعظمة الاحتفالات اية اهمية في التمييز بين الاجتماعات والمؤتمرات ، وانما ذلك ناتج عن طبيعة كل منها واهدافها والاسباب الموجبة لعقدتها والنتائج التي تؤدي اليها .

فأخيراً من المؤتمرات في الغالب إعادة السلم وتوطيد أركانه والخؤول دون نشوب الحرب وبحث القضايا السياسية الهامة . في حين أن الاجتماعات الدولية لا تحصر نطاق عملها بالشؤون السياسية فقط بل تمتدّها إلى شؤون أخرى اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية الخ . . . ويستنتج من ذلك أن الاجتماعات الدولية أقل أهمية من المؤتمرات لأن الحلول التي تقترحها قد لا تؤدي دائماً إلى النتيجة المتوخاة . وأنها تسبق عادة انعقاد المؤتمرات التي تعتبر أبحاثها السياسية أكثر من الأبحاث الاقتصادية أو القانونية التي تعالجها الاجتماعات عادة . وما عدا هذه الفوارق فالمؤتمرات والاجتماعات الدولية مشابهة من حيث صفتها الدبلوماسية وصفة موظفيها الدبلوماسيين والشؤون الدولية التي تعالجها وأصول العمل المتبع فيها .

الصفات العامة للاجتماعات الدولية

تميز الاجتماعات الدولية بصفات عامة نوردّها فيما يلي :

١ - وحدة كيائها :

بحيث تعتبر مستقلة عن الاجتماعات التي سبقتها أو التي ستليها وتبقى سيادة نظمها وإجراءاتها الداخلية ، لأن الاجتماعات الدولية لا تعتبر أداة دائمة لمعالجة السياسة الدولية . كما أنه لم يوضع حتى الآن أي نظام يحدد اختصاصاتها أو ينظم أعمالها . إذن نظام الاجتماعات الدولية وبرنامج أعمالها إنما تضعه في كل مرة لجنة خاصة . وقد تضمها سابقاً الدولة الداعية إلى هذه الاجتماعات ، ويعتبر اشتراك الدول الأخرى فيها إقراراً ضمنيّاً بالنظام . ومن البديهي أن يشمل هذا النظام مآثر الجلسات التي يعقدها المتفاوضون . غير أنه يحق لهم في كل جلسة أن يدخلوا على هذا النظام من التعديلات والتبديلات ما يبدو لهم ضرورياً .

وليس نعمة نظام داخلي للاجتماعات الدولية يعتبر قاعدة ينسج على منوالها ، إنما هناك عادات وتقاليد محترمة ومبادئ قانونية اتبعت في جميع الاجتماعات المعقودة بحيث يمكن أن يستخرج منها أصول مثالية عامة .

وهناك قضية حساسة وهي اللغة الدبلوماسية الواجب استعمالها في الاجتماعات الدولية . والحل الوسط الذي يمكن إيجاده هو تخصيص اللغتين الفرنسية والانكليزية للاجتماعات الهامة وترك الحرية للاجتماعات الإقليمية باختيار اللغة التي تناسبها ، فاللغة الأسبانية هي بلا ريب اللغة المرجحة للاجتماعات الدولية التي تعقد في أمريكا الوسطى أو الجنوبية ، واللغة الانكليزية للاجتماعات التي تضم دولاً انكلوسكسونية ، واللغة الفرنسية تعتبر اللغة

الدبلوماسية لمعظم الدول الأوروبية . كما أن اللغة العربية تعتبر اللغة الرسمية في جميع الاجتماعات التي تعقدها الدول العربية وجامعتها .

٢ - التمثيل الفردي :

أن استقلال الدول وسيادتها لا يحولان دون اعتبار الاجتماعات الدولية هيئة تشريعية مستقلة . لذلك يترتب على ممثل كل دولة أن يضع نصب عينيه أن مهمته الأولى والاساسية تنفيذ أوامر موقديه وعدم التفريط بمصالح بلاده ومواطنيه . وبذلك يستطيع أن يساهم في سن أنظمة تتفق مع رغبات الرأي العام الدولي .

٣ - المناقشة :

ومن صفات الاجتماعات الدولية المناقشة في القضايا المعروضة على البحث في سبيل وضع أنظمة أو معاهدات تصبح نافذة بعد إقرارها من الدول المختصة . أن المناقشة تستغرق معظم أوقات الاجتماعات الدولية . واللجان المنفردة عنها . وهي في الواقع الشرط الاساسي للتشريع المشترك .

٤ - بطء أعمالها :

من عيوب الاجتماعات الدولية بطء أعمالها وذلك تهيئة الوثائق اللازمة، ودراسة الموضوعات التي سيجري بحثها . وتبادل وجهات النظر فيها قبل أن يشرع المندوبون المفوضون بمناقشتهم . وفي الحقيقة ليس من طبيعة المناقشات الدبلوماسية السرعة في العمل لأن مرور الأيام خير مساعد على نشر الويعة الصداقة والوثام ، كما أن الدبلوماسيين يأنقون من الحلول السريعة والقرارات التي تتخذ في جو مفعم بالصخب والضوضاء . ويؤثرون تبادل وجهات النظر المختلفة باتزان وتؤدة يتمان عن حكمه بالفة وفكر ثابت وبعد نظر في الأمور . ولا شك أن الاتفاق الذي يتم بعد دراسة عميقة وملاحظة الاعتبارات المختلفة لأفضل بكثير من اتفاق يتم بسرعة ثم لا يلبث أن تنضعض أركانه وتزول معالمه ويصبح أثرا بعد عين .

ولا ينكر أن البطء في سير الاجتماعات قد يؤدي أحيانا رغم ميزاته المتعددة الى تهديد السلم الدولي . فكثيرا ما تنشأ أحوال خطيرة تتطلب حلا مشتركا سريعا توضع حد لها والحؤول دون تفاقمها .

٥ - تحديد اختصاصاتها :

ولما كان للاجتماعات عادة أهداف معلومة وبرامج معينة ، تحتم على الدولة المشتركة فيها أن توفد اليها مندوبين من اصحاب الاختصاص ليتمكنوا

من دراسة المشاريع المقدمة الى اللجان الفرعية وتمحيصها ومناقشتها مناقشة مجدية . وقد جرت العادة أن توفد الدول ارباب الاختصاص من غير رجال السلك الدبلوماسي ، أو الحاقيم — وهو الافضل — بالممثلين الدبلوماسيين بصفة خبراء لما يتصف به كبار رجال السلك الدبلوماسي من ثقافة عامة واسعة تؤهلهم لمناقشة جميع القضايا الداخلة في جدول اعمال هذه الاجتماعات .

ولا يغرب عن البال ان التعليقات الخطية وكتب التفويض التي يتلقاها المندوبون تحدد سلطتهم وتقيدهم بحيث يعتبر تجاوزها تحديا لمن اوفدهم واساءة لزملائهم المندوبين . اذ ان جهودهم وماعيتهم تذهب في مهب الريح اذا لم يفتن الاتفاق الذي وضعوه بالمواقفة من دولهم . ومن المسلم به ان رئيس الدولة غير ملزم بالتصديق على اتفاق يتجاوز حدود التعليمات التي قيد بها مندوبيه ، كما ان الاتفاقات المعقودة ضمن حدود التعليمات وكتب التفويض تعتبر عقودا كاملة تستوجب الاقرار السريع .

انواع الاجتماعات الدولية

ان الخبراء الذين كلفتهم عصبة الامم بتقنين القانون الدولي قد ميزوا في التقرير الذي تقدموا به بين الانواع الآتية للاجتماعات الدولية :

١ — الاجتماعات المنعقدة برعاية عصبة الامم والاجتماعات المستقلة .

٢ — الاجتماعات السياسية والاجتماعات غير السياسية :

يقصد من الاجتماعات غير السياسية تلك التي تبحث في الشؤون الاقتصادية والقانونية والفنية ، علما بان كثيرا من القضايا الاقتصادية ذات طابع سياسي .

٣ — الاجتماعات التشريعية واجتماعات المصالحة :

فالاولى تضع الانظمة والقواعد والمبادئ القانونية والثانية ترمي الى تهدئة الخواطر والحد من مطامع الدول وتقوية المنازعات بينها ، غير انه في الواقع كثيرا ما تجمع الاجتماعات الدولية بين هاتين المهمتين .

٤ — الاجتماعات الدبلوماسية والاجتماعات الفنية :

ويؤخذ على هذا التمييز ان معظم الاجتماعات الدبلوماسية لها صفة فنية وان الاجتماعات الفنية لها يحكم الضرورة صفة دبلوماسية لا يمكن نكرانها .

الفصل الثاني

اصول عقد الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

اقتراعات عقد الاجتماعات الدولية :

لكل دولة او منظمة دولية ترغب في الحصول على اتفاق او تحقيق هدف سياسي او اجتماعي . ان تقترح عقد اجتماع او مؤتمر دولي . ولما كان استقلال الدول يحول دون ارقامها على الاشتراك في الاجتماعات الدولية المقترحة ترتب على الدولة الداعية ان تنتهز الازمات الدولية الطارئة لتضمن لشروعها النجاح المنشود عن طريق اشتراك اكبر عدد ممكن من الدول في ذلك الاجتماع او المؤتمر . وقد تدعو الى عهده كل دولة توسطت بين دولتين وبذلت مساعيها الحميدة لحسم النزاع القائم بين الطرفين تفاديا من لجوءهما الى ما بهدد السلم العالمي . وقد لا تكتفي الاجتماعات الدولية بحل الخلافات الطارئة او تسوية المصالح المتعارضة . انما تهدف غالبا الى تحقيق مثل عليا في الميدان الانساني .

ولا شك ان وجود منظمات دولية او اتحادات اقليمية تأخذ على عاتقها الدفاع عن مصالح المجتمع الانساني مما يجعل عقد المؤتمرات والاجتماعات الدولية بشكل دوري . ويتيح تحديد تاريخ الاجتماعات المقبلة . ويحول في الوقت نفسه دون تأخير المفاوضات التمهيدية . ويمنح بدراسة الموضوعات المعروضة للبحث خلال الفترة التي تقع بين موعد اجتماعين متتاليين . ولم يقتصر تطور العلاقات الدولية على زيادة المؤتمرات والاجتماعات فقط ، بل من الملاحظ ايضا زيادة عدد الدول التي اشتركت فيها ، ومرد ذلك الى استقرار أنظمة الحكم لدى معظم الدول الحالية ، وتعدد موضوعات تلك الاجتماعات . فبينما كانت قديما تضم الدول التي يهمها حسم خلاف قائم او تسوية قضية دولية ، نرى اليوم ان جميع الدول في العالم تهتم اهتماما شديدا بكل المؤتمرات والاجتماعات الدولية وتنبع مراحلها وتترقب نتائجها سواء اكانت ابحاثها سياسية ام اقتصادية ام قانونية .

الدعوة الى الاجتماعات الدولية :

عندما يتقرر عقد اجتماع دولي ، ويحدد عدد الدول المراد دعوتها اليه ،

يواجه اولو الامر مرحلة شاقّة هي توجيه الدعوة الى الدول وترغيبها في الاشتراك بهذا الاجتماع . اذ من الصعب ارغام دولة ما على الاشتراك في اجتماع دولي يبحث قضية لا تهم مصالحها بشيء . وقد يتاح لها ان تقوم فيه بعمل هام . وقد تحمل على الارتباط بتعهدات كانت تؤثر اجتنابها .

ولقد جرت العادة ان تقوم الدولة التي اقترحت عقد الاجتماع الدولي بتوجيه الدعوات الى الدول الاخرى بواسطة يفتائها الخارجية . سواء اكانت لها مصلحة خاصة في هذا الاجتماع ام كانت غايتها مجرد حسم خلاف قائم بين دولتين : ولا سيما اذا سبق لها ان بدلت في سبيل ذلك وساطتها ومساعدتها الحميدة . اما اذا كان الاجتماع سينعقد في غير اراضي الدولة صاحبة الاقتراح فيجب ان توجه الدعوة من قبل الدولة المضيفة . على ان هذه القاعدة ليست مطلقة وتجوز مخالفتها في ظروف خاصة .

ولا شك ان الاجتماعات الدورية تضع حدا للغرض السائدة في هذه الناحية . اذ يعين في كل اجتماع اسم الدولة التي سينعقد فيها الاجتماع المقبل فتبادر في الوقت المناسب الى توجيه الدعوة الى بقية الدول المشتركة . وتعتبر الدعوة الموجبة حينئذ بمثابة تذكير بالموعد المحدد وبالواجبات المترتبة على كل من الدول ، وليس هناك مجال للاعتذار عن الحضور بعد ان قبلت كل منها في الاجتماع السابق الموعد الجديد . ويقضي المنطق السليم ومبادئ العدالة الدولية ان توجه الدعوة الى جميع الدول التي لها علاقة بالموضوع الذي هو قيد البحث ، شيرة كانت او صغيرة ، قوية او ضعيفة . ولم يسجل التاريخ الدبلوماسي حتى الآن اي استثناء لهذه القاعدة القوية .

مكان عقد الاجتماعات الدولية :

لاختيار مكان عقد الاجتماعات الدولية أهمية واضعيات خاصة ينظر جميع الدول . ومع ذلك فتنة مدن اشهرت اما بملامتها لهذه الاجتماعات كمدينة جنيف { Genève } ولاهاي { La Haye } بحيث توحى المثل العليا للسلم والعدالة الدوليين ، واما بصفاء جوها وببعدها عن الامكنة المكتظة بالسكان ، الملائم بالشغب والضوضاء . مثل لوكارنو { Locarno } وكان { Cannes } مما يضمن للاجتماعات الدولية النجاح المحقق .

ولا ينكر الدور الدبلوماسي العظيم الذي لعبته لندن وباريس في تاريخ الاجتماعات الدولية ، ومرد ذلك الى ماكانت تتمتع به كل من فرنسا وانكلترا من اعتبار وقوة حدث بهما الى التدخل في الخلافات الناشئة بين مختلف الدول بغية دعم السلم العام وتوطيد اركانه .

وفي يومنا هذا نرى ان الدول تعتبر انعقاد الاجتماعات الدولية ضمن اراضيها شرفا عظيما لها، ولذلك فقد يستحسن تحاشيا لاثارة الاحتاد والتنافس بين هذه الدول ان تعقد تلك الاجتماعات لدى كل منها بالتالي .

الاستعداد للاجتماعات الدولية :

عندما يلاقي اقتراح عقد الاجتماع الدولي اوتياحا وقبولا لدى الدول المدعوة ، يجب عليها تحديد الابحاث التي يتناولها المندوبون المقوضون في مناقشتهم وايجاد حل ميدني لها بالاستناد الى الوثائق المتعلقة بالقضية . ودرس مختلف وجهات النظر المتباينة . وكثيرا ما ادى اهمال هذا الواجب الضروري الى اخفاف اهم الاجتماعات خطورة واعظمتها شائنا .

ويسم التشاور بين الدول ذات العلاقة عن طريق تبادل المذكرات بين الوزارات المختصة قبل توجيه الدعوة او بعدها . وتدرس كل دولة اقتراحات زميلاتها على ضوء مصلحتها الخاصة والاطلاع الدولية القائمة وتحدد من ثم رايها الاخير في الموضوع .

وقد جرت العادة منذ الحرب العالمية الاولى ان تقوم بين رؤساء الحكومات او مندوبيها او خرائنها اتصالات منتظمة تمهيدا لاجتماعات المؤتمرات والاجتماعات الدولية . ويمكن القول ان جميع الاجتماعات التي انعقدت تحت رعاية عصبة الامم قد تهيأت اسبابها في لجان مؤلفة من خبراء واخصاسيين تقتصر مهمتهم على ايجاد حلول ملائمة يمكن اتخاذها اساسا للمناقشة والمفاوضة . وتنشر غالبا هذه الحلول بصورة مسبقة ليتاح للحكومات درسا ولعلماء القانون الدولي بيان الراي السديد بشأنها قبل ان تعرض نهائيا ورسميا في الاجتماعات الدولية .

وقد يسبق اجتماعات ومؤتمرات الصلح اتفاقات تمهيدية تضع فيها الدول الغالبة شروطا لايقاف القتال واعلان الهدنة . كالحاق منطقة باراضياها او تحديد تعويضات الحرب او التعهد بازالة اضرار الحرب او اي شرط آخر . وقد تتضمن هذه الاتفاقات ايضاها لمعظم مواد المعاهدة بحيث تصبح مهمة الدبلوماسيين المفاوضين سهلة ومحدودة .

ومن الحقوق الصريحة المعترف بها لجميع الدول المستقلة ان تكون حرة في قبول الدعوة الموجهة اليها لحضور الاجتماعات الدولية او رفضها او قبولها ضمن بعض الشروط . ويحدد غالبا موقف الدولة النهائي في الاجتماعات التمهيدية حيث يبين بنتيجة تبادل وجهات النظر نقاط الخلاف او الاتفاق .

جدول الاعمال :

ان الدولة الداعية هي التي تضع غالبا جدول اعمال الاجتماعات الدولية

وترسل نصه مع كتاب الدعوة . ولوضع جدول الاعمال بصورة مبسطة أهمية عظمى . إذ يتيح للدولة المشتركة أن تطلب أثناء المناقشات التقييد بالإبحاث الواردة بهذا الجدول أو درس قضية مسجلة إذا كانت لم تطرح على بساط البحث ، أو الفاء قضية لا يرغب في اتانها . أو ابداء وجهة نظرها في مساله ما قبل البدء بالمناقشات . وإذا وافقت الدول على الجدول الموضوع أصبح نافذا . اما اذا كان لديها اقتراحات . فانها تعرضها أثناء الاجتماعات التمهيدية وتتخذ قرارات التغيير أو التعديل بالاتفاق أو باجماع الاصوات .

وتمتاز الاجتماعات الدورية من هذه الناحية بان نظامها الداخلي يتضمن غالبا كيفية وضع جدول الاعمال وطرق الموافقة عليه أو ادخال التعديلات المقترحة .

ولا شك أن جدول الاعمال الذي ينصب بالوؤوح ويتمتع بقبول وموافقة الدول المشتركة يعتبر خير ضمانة لتجاح الاجتماعات المزمع عقدها .

تاليف الوفود :

يتضمن وفد المفاوضة . فضلا عن المندوبين المفوضين من قبل حكومتهم ، عددا من المستشارين الفنيين والمراقبين وملحقى الصحف والموظفين المكلفين بشؤون الحسابات وحفظ الاوراق وتنسيقها .

وتحدد سلطة المندوبين بوصفهم اعضاء في الاجتماعات الدولية بمعنى الاتفاقات التمهيدية وتقتصر غالبا على الاشتراك في المناقشات والاقتراح على مختلف القرارات المنخدة . والاشتراك في اللجان وفي المكتب الاداري . وليس المستشارين والخبراء الفنيين حق التصويت . إنما يجوز انتخابهم اعضاء أو مقررين في اللجان على ان يحتفظوا بصفتهم الاستشارية .

وقد ظهر حديثا مذهب جديد يقضى باعتبار مندوبي الدول لدى المنظمات الدولية مستقلين عن بلادهم أثناء انعقاد الجلسات . وانهم يمثلون الاسرة الدولية بكاملها . ان هذه النظرية مستمدة من القانون الدستوري الذي يعتبر اعضاء مجلس النواب ممثلين للامة جمعاء ، ولا شك أن الظروف الدولية الراهنة لا تسمح بعد بالاخذ بها .

اما سلطة المندوبين بوصفهم ممثلين لدولهم فانها مؤيدة بوثائق التفويض ، وتنحصر مسؤوليتهم بالتعليمات المعطاة لهم . فجميع الاعمال التي يقومون بها ضمن حدود هاتين الوثيقتين ، وجميع القرارات التي يوقعونها تعتبر اصولية وملزمة لدولهم من الوجهتين الادارية والقانونية . وتتضمن عادة وثائق التفويض تعهدا صريحا من قبل الحكومة باقرار وتنفيذ كل ما يوافق عليه مندوبوها .

ان الاجتماعات الدولية المعقودة عامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ أوجدت فتحا جديدا في أصول المفاوضات . أتاح للمندوبين الاستعانة بالخبراء من رجال القانون والاقتصاد والاختصاصات المختلفة حسب الموضوعات التي ستطرح على بساط البحث .

وفي الحقيقة ان الأبحاث التي تناولها في عصرنا الحاضر المؤتمرات والاجتماعات الدولية هي على جانب من الدقة والصعوبة ، بحيث أصبح يتعذر على الرجل السياسي الخبير في الشؤون الدبلوماسية تحسب الاحاطة بجميع ما يدور خلالها من الأبحاث . مما يضطره الى الاستعانة بالخبراء والاسترشاد بأرائهم العلمية والغنية لدعم موقفه والدفاع عن نظرياته وتأمين مصالح بلاده .

اما المراقبون { Observateurs } فانهم يمثلون الحكومات التي لا ترغب في الاشتراك فعليا بالاجتماعات الدولية . وانما تود الاطلاع على سير الأعمال فيها . فهم إذن مندوبون غير رسميين . مهمتهم متابعة المناقشات وأعلام حكوماتهم عن تطوراتها دون الاشتراك فيها . او التصويت على القرارات المتخذة او الارتباط بعهود دولية .

والإنهاء السائد في يومنا هذا يرمي الى اشراك المراقبين في أعمال الاجتماعات وتوجيه المفاوضات والمناقشات والتوقيع على الاتفاقات المقترحة . غير ان مهمة المراقبين هذه التي احدها الأمريكيون تعارض مع المنطق السليم والعادات المتبعة في القانون الدولي ، وتورث الالتباس والغموض فضلا عن انها تحرم الدولة من جني الفوائد المعنوية التي تنشأ عن التعاون بصراحة واخلال .

اشتراك وزير الخارجية :

يعتبر وزير الخارجية في الواقع السفير الاول لبلاده ، اذ يوجه سياستها الخارجية ويمارس السلطة الادارية . تحت اشراف رئيس الدولة ، على جميع المعنيين السياسيين وموظفي السلك الخارجي . ولذلك فلا يمكن انكار حقها في تمثيل بلاده في المؤتمرات والاجتماعات الدولية او المفاوضات على اختلاف أنواعها .

غير ان هذا الحق يتعارض مع التقاليد القديمة ، ولا يخلو من مساوئ متعددة . وفي الواقع ان احتكاك أعضاء الحكومات المسؤولين قد يؤدي الى تعكير صفاء العلاقات الدبلوماسية . كما انه يتعذر على وزير الخارجية ان يلتزم بتعهدات ومواقف قد لا يتاح له تنفيذها ، في حين يبقى الأمر ممكنا بالنسبة للمندوب العادي . ومع ذلك فان التاريخ الدبلوماسي لم يؤيد هذه المحاذير لان كثيرا من الاجتماعات الدولية الحديثة التي اشترك فيها وزراء مسؤولون ادت الى احسن النتائج .

درجة المندوبين المفوضين :

قد يستحسن ان يكون المندوبون المفوضون من درجة واحدة ليصبح جو المناقشة متبعا بروح المساواة والتساؤل . غير أن التفاوت في الدرجات لا يمنع أي امتياز لمن علت درجاتهم بل تعتبر منزلة جميع المندوبين متساوية لانهم يمثلون دولا متساوية في الحقوق والامتيازات . فلذا تلاحظ ان المندوبين الموفدين الى الاجتماعات الدولية ليسوا بدرجة واحدة . وإذا اوفد وزير الخارجية للمفاوضة فيصبحه عادة ممثلون سياسيون من الدرجة الاولى أو الثانية : وإذا كلف ممثل سياسي بتمثيل بلاده في الاجتماعات التي تعقد في مركز عمله : فلا بد من تزويده بكتاب تفويض رسمي ؛ ويستحسن ان يعين مندوبون مساعدون له لدعم تمثيل الدولة في تلك الاجتماعات .

عدد المندوبين المفوضين :

لكل دولة ملء الحرية بتحديد عدد مندوبيها في الاجتماعات الدولية بحسب ما تقتضيه مصلحتها والظروف القائمة . فالممثل السياسي قلما تتوفر لديه جميع المواهب اللازمة والمقدرة العلمية المطلوبة ولذلك فهو يستعين بمستشارين من اهل الخبرة والاختصاص .

وقد يحدد عدد المندوبين أو الحد الاعلى لعدددهم في الدعوة الموجهة الى الدول بحيث يتم التساوي بينها ، وفي الواقع لا عبرة لهذا العدد لدى التصويت على القرارات المتخذة . غير أنه مما لا شك فيه ان الوفد الذي يضم عددا كافيا من الممثلين يستطيع ان يتعمق بدراسة القضايا المعروضة على البحث ويوجه المناقشات بما يتفق مع مصلحة بلاده ويؤثر بنتيجة ذلك على القرارات النهائية .

اشتراك الدول الصغيرة والدول غير المستقلة :

ان الاسباب التي تدرع بنا قديما بعض الفقهاء لعدم الاعتراف للدول الصغيرة بحق الاشتراك في المؤتمرات والاجتماعات الدولية قد زالت اليوم بعد ان اصبحت المساواة القانونية بين جميع الدول امرا مسلما به . ومن الملاحظ ان كثيرا من الدول الصغيرة كاللوكسمبورغ ودول امريكا الوسطى قد اشتركت قبل الحرب العالمية الاولى وبعدها في اجتماعات متعددة ، وتمكن ممثلوها بما اوتوا من عبقريته ودهاء أن يرفعوا من شأن بلادهم ويوطدوا مركزها الدولي .

أما الدول غير المستقلة والناقصه السيادة فقد قبلت ومازالت تقبل في المؤتمرات والانحادات ذات الصبغة الفنية كاتحاد البريد الدولي ومنظمة الارصاد الجوية ، الخ . . .

اللغة الدبلوماسية المستعملة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية :

ان الاجتماعات الدولية تضم عادة ممثلي دول متعددة يتكلمون لغات مختلفة مما يحملهم بحكم الضرورة على اختيار لغة دبلوماسية يتفاهمون بها .
غير ان مبدأ المساواة بين الدول يشمل ايضا اللغات بحيث يحق لكل دولة ان تقترح قبول لغتها الوطنية لغة دبلوماسية . وقد استعملت اللغة اللاتينية ثم اللغة الفرنسية حقة طويلة من الزمن كلغة دبلوماسية .

ولقد اصبح مألوفاً ان تستعمل الدولة في مخابراتها مع الدول الأجنبية او بعثاتها السياسية لغتها الوطنية مرفقة بترجمة الى لغة الدولة المرسل اليها او الى لغة دبلوماسية كالفرنسية او الانكليزية .

وبجور لوزارة الخارجية والبعثات الأجنبية المعتمدة في بلادها استعمال احدي هاتين اللغتين في المخابرات الرسمية دون اللجوء الى اللغة الوطنية الخاصة بكل منها .

كانت اللغة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى اللغة الدبلوماسية بلا منازع ؛ غير انه ماكادت تلك الحرب تضع اوزارها حتى قامت حملة عنيفة لقبول اللغة الانكليزية كلغة رسمية اضافية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية . على ان يقوم الترجمة بنقل كافة الخطب والمناقشات الى هاتين اللغتين (١) .

الجلسة الاولى :

ينبادل المندوبون المفوضون في الجلسة الاولى للمؤتمرات او الاجتماعات الدولية وثائق تفويضهم ويتأكدون من صحتها وموافقتها للاصول والقانون . ثم يشيرون ذلك في نص الاتفاق بذكر العبارة التقليدية التالية : (بعد ان تبادل الطرفان وثائق تفويضهما وتبيننا صحتها ومطابقتها للاصول المرعية . اتفقا على ما يأتي) .

وليس ثمة نظام يتص على كيفية اجراء تبادل تلك الوثائق وتديقها . وانما يتفق المندوبون الحاضرون على ذلك . ففي مؤتمر فيينا المعقود عام ١٨١٤ تم الاتفاق على ان تقوم بتدقيق كتب التفويض لجنة مؤلفة من ثلاثة مندوبين .

اختيار اسلوب المناقشة :

تتبع المؤتمرات والاجتماعات الدولية اجراءات للمناقشة تنظم بصورة

(١) اقوت منظمة الامم المتحدة استعمال خمس لغات رسمية هي الانكليزية والفرنسية والصينية والروسية والاسبانية . ويحق لأي مندوب ان يتكلم بعنه الوطنية على ان يضمن ترجمتها فوراً الى احدي اللغات المذكورة . ويجدير بالذكر ان بعض وثائق المنظمة اخذت تصدر منذ مدة باللغة العربية .

مسيقة ، وذلك في بروتوكول خاص أو في نظام عام ، ويوضع هذا البروتوكول في الاجتماعات الدولية التي ترمي الى عقد اتفاق من شأنه التوفيق بين المصالح المتعارضة . اما في المؤتمرات والاجتماعات العادية فانه يعتمد الى تطبيق الاجراءات التي سبق استعمالها في المؤتمرات المعاملة .

ومنذ ان اتجه النشاط الدبلوماسي الدولي نحو سن تشريع دولي يتناول سى القضايا لتنظيم قواعد الحرب ووضع اتفاقات تتعلق بأسرى الحرب وشؤون الجرحى والمرضى . وتوحيد قواعد القانون الدولي العام والخاص ، وتوحيد تشريع العمل والتعرفات الجمركية . وايجاد صيغة ترمي الى تعميم اسلوب معين للنشاط الاقتصادي والقانوني ، منذ ذلك الحين بدت الضرورة لايجاد قواعد ثابتة للاجراءات تصلح لجميع الاجتماعات الدولية . واتجهت الافكار نحو تطبيق القواعد المرعية والانظمة النافذة في الحياة البرلمانية على الاجتماعات الدولية العامة ، ولا سيما ان معظم المندوبين المفاوضين ممن سبق لهم ان مارسوا الحياة السياسية والبرلمانية .

ولذلك فان اعمال الاجتماعات الدولية تشابه اعمال المجالس النيابية بمكاتبها ولجانها ومقرريها وموظفيها وجميع اساليبها . ففي الجلسات التي تعقد بالهيئة الكاملة تحدد الخطوط الرئيسية لمشروعات الاتفاقات . ويعهد الى لجان مؤلفة من اعضائها بتهيئة مشروعات الاتفاقات . ويجتمع اعضاء كل لجنة في الجلسات لمناقشة المشروع الذي عياد المقرر ، وعندما تنتهي جميع اللجان من اعمالها يلتزم الاجتماع الدولي بهيئته الكاملة مرة ثانية ليقر الاتفاقات الموضوعة مادة مادة . ويحق للمندوبين ان يطلبوا تعديل بعض المواد عن طريق تقديم اقتراحات خطية . واذا اثار التعديل المقترح مناقشة عنيفة تكاد تقضى على المشروع . فيلجأ حينئذ الى تسمية لجنة اخرى لدراسة وتمحيص هذا التعديل والتوفيق بين الآراء المتباينة بايجاد نص ينال موافقة الهيئة العامة .

ويعتبر رئيس الجلسة مسؤولا عن النظام الداخلي . وعليه ان يفتتح الجلسات ويوجه المناقشات بلباقة ومهارة ويحصرها ضمن الموضوع الواحد وعلان افعال باب المناقشة وي طرح الاقتراحات على التصويت .

المبادئ السائدة في المناقشات الدبلوماسية :

هناك ثلاثة مبادئ تسود المناقشات الدبلوماسية وهي الكتمان والمساواة والاجماع .

١ - مبدأ الكتمان :

ويقصد من هذا المبدأ ان تجري المناقشات في جو يسوده الكتمان ، كيلا تتسرب اخبارها الى الخارج ، وقد اتفق ان خرقنا هذه القاعدة ،

ولا سيما حين أكد بعضهم أن الدبلوماسية المكشوفة تستطيع وحدها نشر السلم في العالم . وفي الحقيقة أن معظم المؤتمرات الدبلوماسية قد آلت على نفسها أن تعقد اجتماعاتها في جو هادئ بعيد عن الشعب والضوضاء وعن الرغبة في إرضاء ميول الشعب النابذة .

إن قضية علانية المناقشات أو كتمانها قد اشغلت فقهاء القانون حقبة طويلة من الزمن دون جدوى . فإذا أخضعنا هذه المناقشات التي يتوقف عليها أحيانا مصير الأمم من الناحيتين السياسية والاقتصادية إلى مراقبة الرأي العام واعتبرنا هذا العمل ضروريا لها ، وجب أن يتمتع هؤلاء المراقبون بثقافة كاملة تؤهلهم لتبين حقيقة مصالحهم . ولو سلمنا جدلا بإمكان هذه الثقافة يبقى الشعب مع ذلك عاجزا عن إدراك هذه الناحية . فرجال الدبلوماسية يستطيعون وحدهم بما عرفوا به من حنكة ودراية توية القضايا المتعصية وإيجاد حل ملائم للخلافات التي تنشأ بين الدول .

وفي اجتماعات شؤون السلم المعقودة في مدينة لاهاي عام ١٨٩٩ جرت المناقشات بصورة مكتومة رغم المساعي التي بذلها الوفد الأمريكي . وقد سوي الخلاف الذي نشأ آنذ عن ذلك . بالسماح لرئيس الجلسة بتزويد الصحف ببلاغات تلبى رغبات الرأي العام . ولقد اعتادت الصحف أن تنشر هذه البلاغات دون أن تشير إلى صحتها أو مصدرها بحيث يتراءى للقارئ أنه أمام اختيار مفصلة في حين أنها مقتضبة محدودة . وقد بقي مبدأ كتمان المناقشات سائدا حتى تأسيس عصبة الأمم التي كانت متبعدة بروح الدعاية . حريصة على كسب عطف الرأي العام العالمي . مما جعلها على عقد معظم جلساتها بصورة علنية ، وتنشر بلاغات مقتضبة عنها . ثم نشر المناقشات بنصها الكامل . وتقيدت بالأسلوب نفسه كافة الاجتماعات الدولية التي انعقدت برعاية عصبة الأمم .

والمبدأ السائد حاليا يقضي بأن تتركلي مناقشات الاجتماعات الدولية طابع الكتمان على أن تعتبر بعض الجلسات علنية كجلسة الافتتاح والمناقشات الشكلية وتوقيع الاتفاقات واختتام الأعمال .

وتعتبر سرية الجلسات التي يتم فيها تبادل وجهات النظر وتعرض فيها الآراء والحجج والنظريات : وتحتد فيها المناقشة حول مطالب الدول المختلفة وإيجاد الحلول الملائمة . وفي الحقيقة لا يجوز مطلقا بحث مصالح الأمم بصورة علنية وأن كانت أخبارها تسرب عادة إلى خارج قاعة الاجتماعات .

وكثيرا ما توفد الدول مندوبيها بتأثير تيارات الأحزاب السياسية ، فيندفع هؤلاء في الأدلاء بتصريحات يعتقدونها تافهة مع أنها خطيرة النتائج . ويعزى ذلك إلى ماضيهم السياسي وعدم اكتسابهم التربية الدبلوماسية التي تجعل الكتمان من صفات الدبلوماسيين الأساسية .

٢ - مبدأ المساواة بين الدول :

سيق لنا ان اشرنا الى ان الدول تتمتع بالمساواة القانونية بصرف النظر من قواها العسكرية والاقتصادية ومركزها التاريخي ومساحتها وعدد سكانها ومذاهبها الدينية ونظامها الدستوري . فهذا المساواة هذا واستقلال الدول الاسمي كانا دائما منشا النزاع على الاسبقية بينها وبين ممثليها الدبلوماسيين في المؤتمرات والاجتماعات الدولية . وذلك فقد اصبح مبدأ المساواة في يومنا هذا عنصرا اساسيا في العلاقات الدولية . بحيث يحق للدول في الاجتماعات الدبلوماسية ان يشتركوا في المناقشات والتوقيع على الاتفاقات اسوة بممثلي الدول العظمى . وقد اصبح المبدأ القائل (لكل دولة صوت واحد) مقبولا بلا جدال ، وقد ورد ذكره في كثير من الانظمة الداخلية الخاصة بالمؤتمرات .

غير انه يوجد في الواقع دول عظمى ودول صغرى وهذا ما شجع الاولى في مجرى التاريخ على الاساءة نحو الثانية ، ومن هنا نشأت فكرة المساواة القانونية والمساواة الفعلية . وفي هذا الصدد يقول الاستاذ بارتيليمي Barthélemy (ان العلاقات الدبلوماسية مبنية على اللباقة والتعذيب الرفيع ولذلك سميت الدول الصغيرة الدول ذات المصالح المحدودة . فالدول الكبرى تجتمع عادة للمناقشة في الشؤون الدولية الهامة ثم تعرض قراراتها على الدول الصغرى وتخبرها بين الاخذ بها او تركها دون ان تسمع لها بابداء رأيها او ملاحظاتها) . هذا صحيح في الغالب من حيث النتيجة . غير ان الدول الصغيرة تتمتع بحق ابداء الرأي وتقديم الاقتراحات اسوة بالدول الكبرى .

مبدأ الاجماع :

ان مبدأ الاجماع في المؤتمرات والاجتماعات الدولية ذو اهمية كبرى ، ولذلك يجب ان يكون بعيدا عن المناظرات العلمية . ولا يصح اقتباس نظام الاجتماعات الدولية من الاجراءات المتبعة في المحاكم لاسيما صدور الاحكام باجماع آراء القضاة ، ولعدم وجود وجه شبه بين هاتين المؤسستين . وللهذه الاسباب تقرر ان تصدر احكام محاكم التحكيم . ومحاكم العدل الدولية باغلبية الاصوات . وفي الحقيقة لا يمكن اعتبار محاكم التحكيم ولجان التحقيق محاكم بكل معنى الكلمة لصفتهما الدبلوماسية ، لان الاولى تصدر احكاما تتضمن تسوية عادلة للخلاف القائم بين دولتين والثانية تكتفي بوضع تقرير عن مشاهداتها .

ان اعتبار قرارات المؤتمرات والاجتماعات الدولية نافذة باغلبية الاصوات يحمل معظم الدول على تحاشي الاشتراك فيها قبل ان تتأكد من النتيجة التي ستؤدي اليها . وليس من المعقول ان نرغم الدول وهي سيدة امرها على تنفيذ قرارات لم تؤيدها او قد تتعارض مع مصالحها الخاصة ، وان كان معظم

الاجتماعات الدولية التي انعقدت في القرن التاسع عشر قد احترمت مبدأ
الاجماع ، حتى ان عصبة الأمم قد اوردته في المادة الخامسة من ميثاقها (١) .

اما اذا لم يحصل الاجماع في التصويت فيعتبر القرار نافذا بالنسبة
للدول التي صدقته او التي ستعلن انضمامها اليه ، وبذلك تسلم المفاوضات
الجارية من الفشل .

انتخاب الرئيس والمكتب :

لا بد لكل مجلس من رئيس يتولى ادارة اعماله وتنسيق شؤونه وتوجيه
المناقشات . ويعاون الرئيس عادة مكتب مؤلف من نائب رئيس وامناء سر .
فنائب الرئيس يتوب عن الرئيس مدة غيابه ويعهد اليه بادارة الجلسات متبعا
في ذلك الاسلوب المقرر . اما امناء السر فيكلفون بالاعمال الادارية وينتخبون
من معاوني مندوبي الدول .

وهناك قاعدة قديمة تقضى بان يترأس الجلسات رئيس وفيد البلاد
الداعية او التي تنعقد الاجتماعات ضمن اراضيها ، ويقدم الاقتراح بذلك مندوب
الدولة الوارد اسمها في راس القائمة الابجدية ، وهذا ما يحدو بالدولة الداعية
ان تسمي وزير الخارجية رئيسا لوفاها او انتخاب احدي الشخصيات البارزة
بدلا عنه .

ولا تطبق حدد القاعدة عندما تعقد الاجتماعات برعاية الامم المتحدة التي
تعهد بانتخاب الرئيس من الشخصيات الدولية الالامة ممن ينصمون بالقسدة
والحياد والتجرد .

ولرئيس المجلس سلطة واسعة واهمية عظيمة اذ يعود اليه ايضاح القضايا
والاقتراحات الفاضة وتنظيم الاعمال وايجاز المناقشات السابقة ، وتوزيع المهام
على الاعضاء واللجان . والرئيس مطلع بحكم وظيفته على اعمال اللجان العادية
واللجان الفرعية بحيث يكون واقفا على مدى الجهود المبذولة . ويستطيع ايضا
ان يطلع المندوبين عليها . وهو يوجه اعمال الجلسات اذ يقترح المناقشة في
القضايا المسجلة في جدول الاعمال ويسمح بالكلام الى المندوبين بحسب ترتيب
تسجيل اسمائهم ويشرف على التصويت . وجملته القول انه يعتبر مسؤولا عن
ادارة الجلسات .

(١) ان القاعدة العامة المنبة اليوم هي الاغلبية المطلقة او النسبية وينص ميثاق منظمة
الامم المتحدة في هذا الشأن على ما يلي :

١ - تعبر قرارات الجمعية العامة في الشؤون الهامة نافذة بأغلبية ثلثي الاصوات
(المادة ١٨) .

ب - تعتبر قرارات مجلس الامن في القضايا الاساسية نافذة بأغلبية سبعة اصوات من
اصل ١١ موزعا . في عدادها اصوات الدول الدائمة (المادة ٢٧) .

اساليب العمل :

تعقد جلسات المؤتمر أو الاجتماع الدولي اما بشكل هيئة عامة (Séance Plénière) تضم سائر مندوبي الدول المفوضين أو بشكل اجتماعات اللجان (Réunions de Commissions) التي تضم فقط أعضاء اللجان المختلفة .

وتعين هذه اللجان من قبل الهيئة العامة اما بالانتخاب أو بالاتفاق .
وتتولى دراسة معظم القضايا . ولا تعقد الهيئات العامة الا لتدقيق أعمال اللجان وتقريرها وتنسيق المشاريع التي تقدمت بها واطرار مقرراتها وتوصياتها .
ويحق لرئيس المؤتمر دعوى الهيئة العامة للاجتماع كلما استدعت ذلك الضرورة ،
وتجب دعوتها لتأمين الانسجام بين أعمال اللجان المختلفة وتوجيه نشاطها ومناقشتها نحو اهداف المؤتمر الاساسية . او لاطلاع المندوبين المفوضين على النتائج التي توصلت اليها اللجان : فتتجدد بذلك همتهم ويقوى أملهم بالوصول الى اتفاق يرتاح اليه الجميع كما يدعوها الرئيس عند اخفاق اللجان : كلها أو بعضها ، في تحقيق ما عهد اليها من المهام .

اللجان الاصلية واللجان الفرعية :

تلجأ المؤتمرات والاجتماعات الدولية في سبيل انجاز أعمالها الى تاليف لجان اصلية ولجان فرعية (Sous - Commissions) تأخذ على عاتقها دراسة القضايا المعهودة اليها وتهيئة المشروعات والاتفاقات اللازمة .

ويحدد عدد اللجان بحسب وفرة الموضوعات الواردة في جدول أعمال المؤتمر ، وتوزع على كل منها مهمة واحدة أو عدة مهمات متقاربة . ويراعى ان تكون جميع الدول المشتركة معنلة في اللجان بمندوب أو أكثر على ان لا يكون لكل منها أكثر من صوت واحد . بحيث يبقى مبدأ المساواة بين الدول محترما وناظرا . والمبدأ السائد يحتم على الدول عدم تغيير مندوبيها في مختلف اللجان حتى انتهاء المهام المعهودة اليها : غير انه تقرر في اجتماعات السلم المعقودة في لاهاي عام ١٩٠٧ امكان تبديل المندوبين في مختلف جلسات اللجان . ومن البديهي ان لا تعتمد الدول الى اجراء هذا التبديل الا في حالات الضرورة القصوى كان يشغل المندوب في مهمته او يستبدل باحد الخبراء المطلعين على القضية التي هي موضوع البحث .

ويتولى رئيس اللجنة ادارة أعمالها وتوجيه المناقشات ويشرف على تعيين امناء سر لكتابة ضبط الجلسات وانتخاب مقرر لتنسيق أعمال اللجنة ووضعها في قالب اصولي .

وقد يتفرع عن اللجان الاصلية لجان فرعية مؤلفة من خبراء يتولون دراسة قضايا فنية ودقيقة ، ويصوتون عليها كما لو كانوا مندوبين اصلين ،

ولا يشترط أن تكون جميع الدول ممثلة فيها .

امانة سر المؤتمرات والاجتماعات الدولية :

والى جانب اللجان المختلفة تقوم امانة السر بالاعمال الادارية المتعلقة بالمؤتمر ، وتتولى تدقيق كتب التفويض وأعداد المشروعات المختلفة وتسجيل ضبط الجلسات واجراء المختبرات اللازمة وتهيئة البلاغات الرسمية للصحف وترجمة النصوص والوثائق والخطب والمناقشات المختلفة : ... الخ .

ويشراس امانة السر أمين عام يختار من الشخصيات البارزة لدى الدول الداعية ممن يتصفون بالخبرة والتفوق ومن يشغلون مراكز دبلوماسية سامية تؤهلهم للقيام بأعباء هذا المنصب . ويعاون الأمين المصام موظفون نوابون يؤخذون من موظفي الدولة الداعية أو من الملحقين بالوفود .

اصول وقواعد المناقشات الدبلوماسية :

يعتبر الرئيس الجلسة بإلقاء خطاب يتضمن الاتجاه المرسوم للعمل والروح التي يجب أن تسود المباحثات ، ثم تيندى المناقشات الدبلوماسية بتقديم الاقتراحات وتبادل وجهات النظر بصورة خطية ليتسنى لكافة المندوبين الاطلاع عليها وايداء الراي بشأنها ، ثم تتبعها المباحثات وتبادل وجهات النظر ، واقتراح التعديلات وايجاد التسويات المناسبة . وينص النظام الداخلي على الاصول الواجب اتباعها في سير المناقشات : ومنها أن يرأس المجلس يسمع بالكلام للمندوبين بحسب تسلسل تسجيل طلبهم . وتخضع هذه المناقشات الى المبادئ الثلاثة التي سبق لنا ذكرها وهي الكتمان والمساواة والاجماع . أما المخالفون لنبوسمهم الاستنكاف عن التصويت . ولا تغرم الاقلية أو اية دولة ما على الخضوع لقرار الاكثرية . ولكل عضو من اعضاء المؤتمر ملء الحق بأن يستقل عن زملائه أو يعلن انسحاب دولته . غير أنه فلما يصل المندوبون الى هذا الحد اذ ليس من شأن الدبلوماسية الاكتفاء بعرض الاقتراحات والتصلب بالراي والتراشق بالكلام . فالغاية الاساسية من المؤتمرات أو الاجتماعات الدولية حل المشاكل المستعصية وتقريب وجهات النظر وايصال مركب السياسة الى الشاطئ الامين .

ويجب أن يسود الاجتماعات الدولية جو مشبع بالنفثة المتبادلة بين مندوبي مختلف الدول . ولا ينكر ما يعترض ذلك من الصعوبة ، اذ أن كثرة عدد المندوبين واختلاف طرق اختيارهم لا يمهّد السبيل الى تنمية الصداقة الدولية التي تعتبر خير دعامة لتوطيد السلم ونشر الوثام بين الدول والشعوب . غير أن وجود الاختصاصيين في القانون الدولي ورجال الملك الدبلوماسية كغيب احيانا بايجاد هذا التقارب وتطبيق جو مباحثاتهم ومناقشاتهم : ولعل الشرط

الاساسي لانشاء ثقة دائمة مشمرة هي توافر حسن النية لدى الحكومات ومندوبيها بحيث تتجلى في التحفظات التي يبدونها اثناء محادثاتهم غير الرسمية . ولا شك ان حل القضايا العريضة يتم في الاجتماعات الخاصة . لا في المناقشات العنيفة والمساعي الخفية التي يقومون بها في الجلسات الرسمية وفي اللجان . ولذلك يجب ان يقوم المندوبون بالاتصال شخصيا مع زملائهم لتوضيح وجهة نظرهم وتذليل العقبات التي تعترض اقتراحاتهم وتمهد الطرق للتويات العادلة .

وليس للمندوبين ان يتبرأوا اثناء انعقاد الجلسات قضايا لم تذكر في جدول الاعمال . وعليهم ان يتجنبوا الدفاع عن مبادئ تناهض تلك التي اتخذها المؤتمر اساسا لاعماله ومبادئه . اذ من واجب المندوبين السهر على انجاح المؤتمر لا السعي لاجباط اعماله .

ان هذه الواجبات المتعددة المفروضة على المندوبين بنقل كاهلهم وتجهد افكارهم ، ولذلك يجب ان تقام لهم بين حين وآخر حفلات وولائم ينطلقون فيها من اسرهم وينسون اعبائهم ويستعيدون في جو المرح والسرور نشاطهم وصفاء اذهانهم .

ختام المؤتمرات والاجتماعات الدولية :

تنتهي اعمال المؤتمرات والاجتماعات الدولية بالاخفاق او النجاح ، وفي هذه الحالة الاخيرة يجري توقيع وثائق مختلفة كالمعاهدات والاتفاقات الخ . . . ووثائق تتعلق بختام الاجتماعات وهي محضر الجلسات والبروتوكول والعقد الختامي .

١ - محضر الجلسات :

يتضمن محضر الجلسات موجزا دقيقا لاهم الاقتراحات والآراء المتبادلة والمناقشات والنتائج التي افترنت بها والقرارات المتخذة ، وهو في الواقع سجل تاريخي لاعمال المؤتمر اليومية وليس له اية قيمة سياسية او دبلوماسية .

وكانت المحاضر سابقا تتضمن اسماء المندوبين المفوضين وتوقع من قبلهم لدى انتهاء الجلسات ، ثم يقرأ نصها في ابتداء الجلسة التالية تطرية للذاكرة وتسهيلا لمتابعة المباحثات . غير ان اجتماعات لاهاي المعقودة عام ١٩٠٧ ومؤتمر باريس المعقود عام ١٩١٩ قد اختصرت هذه الاجراءات المتبعة واكتفت بتوزيع نسخة من محضر الجلسة السابقة واعتبرت هذا التوزيع بمثابة قراءة النص .

وفي يومنا هذا لا تعرض المحاضر اليومية على توقيع المندوبين ، وانما يصادق على صحتها رئيس الجلسة . وامين السر ، وتوزع نسخ منها على المندوبين الذين يقرؤونها بتصريحاتهم واقوالهم وتعتبر بحكم القبولية اذا لم يعترض عليها احد .

وتصاغ محاضر الجلسات على الصورة الآتية :

يوضع في الأعلى الرقم المتسلسل ، ثم تاريخ الجلسة ، وساعة افتتاحها ، ثم تذكر أسماء المندوبين والحاضرين وتذكر العبارة التالية : (تليت خلاصة أعمال الجلسة السابقة فصدقت) ويذكر عند اللزوم : (تليت التصريحات الإضافية التي قدمها مندوب حكومة ... وربطت مع المحضر الأصلي) . ثم تسجل المحادثات والمناقشات بدقة وعناية كأن يذكر : إن مندوب الحكومة القلائية قد لاحظ أو صرح أو أجاب أو كرر القول أو ذكر أو استفسر أو سحب تصريحه أو أبعد أقواله الخ ... وأخيرا يذكر الكاتب أن الجلسة رفعت إلى الساعة كذا من تاريخ كذا ...

٢ - البروتوكول :

إن كلمة بروتوكول تعني في بحثنا هذا محضر الجلسات . ولما كانت هذه المحاضر تتضمن نص اتفاق أقل شأنا من المعاهدات والاتفاقيات ، تتمتع الدول الموقعة عليه بقبول مبادئ معينة أو القيام بواجبات معلومة - أصبحت هذه الكلمة تطلق على الاتفاقات التي تنشأ عن الاجتماعات الدولية دون أن تصاغ بت قالب المعاهدات .

٣ - العقد الختامي (L'Acte Final)

إن المؤتمرات والاجتماعات الدولية لا تنتهي فقط بتوقيع معاهدة أو بروتوكول . بل كثيرا ما تنشأ عنها اتفاقيات مختلفة بحسب الموضوعات المبحونة . ولذلك اقتضت الضرورة جمع الوثائق الناتجة عن الاجتماعات الدولية في صك يسمى العقد الختامي ويعتبر بمثابة محضر شامل لكافة أعمال المؤتمر .

وهذا ما أوجب التساؤل هل يجب أن يقتصر هذا الصك على ذكر المقررات التي اتخذت باجماع الاصوات أم يجب أن يشتمل أيضا على القرارات المتخذة بالأغلبية دون أن تكون ملزمة للأغلبية ؟

يقول الأستاذ فوشيه (Fouchille) : « إن العقد الختامي عبارة عن جدول شامل لجميع الأبحاث التي تم دروسها في المؤتمر ، فهو إذن محضر تستطلع الدول المشاركة في هذا المؤتمر التوقيع عليه دون الالتزام بالقرارات أو الاتفاقات المذكورة فيه إلا من الناحية المعنوية . ولما كان مبدأ الإجماع هو النافذ - كان مجرد معارضة إحدى الدول - صغيرة كانت أم كبيرة ، كافيا لإحباط مساعي المؤتمرات والاجتماعات الدولية والحكم عليها بالاختفاق ، مما يؤسد ضرورة وضع هذا الصك . ولكن هل يحق للأغلبية أن تطلب تسجيل رغباتها في العقد الختامي ؟ لا ريب أن المؤتمرات والاجتماعات الدولية لا تشبه من هذه

المناحية المجالس النيابية حيث القوانين تعمن ارادة الاغلبية . كما ان تطبيق هذا المبدأ يحمل الدول على عدم الاشتراك في الاجتماعات الدولية كيلا تفرض عليها اتفاقات تفرجها الاكثريه مع انها تتعارض مع سياستها وتسيء الى مصالحها الحيوية .

فالحل المعقول اذن يقتضي بان توضع التقساط على الحروف : وان يحدد نوع القرارات والاتفاقات التي ستسجل في العقد الختامي . كان يذكر بجانب كل منها (تم قبولها بالاغلبية) او (تم قبولها بالاجماع) . وبذلك تزول كل شكوى .

قاعدة التناوب في توقيع الوثائق الدولية :

تعتبر قاعدة التناوب مظهرا رائعا للمجاملة الدولية . اذ تقتضي بان تحتل كل من الدول المشتركة في المفاوضات مكان الشرف بالنسبة في الوثائق الدولية سواء لدى ذكر اسماء رؤسائها ومندوبيها المفوضين في مقدمة المعاهدات والاتفاقات او لدى توقيع هؤلاء المندوبين ، بحيث تأخذ كل دولة متعاقدة تلك النسخة من الاتفاقات التي اعطيت فيها الاسبقية الى رئيسها ومندوبيها على ان تذكر بقية الدول بحسب الترتيب الابجدي لاسمائها .

المؤتمرات الدولية والمجالس النيابية :

يقول الاستاذ فوشي (Fauchille) : (ان هناك خطأ في تسمية الاجتماعات الدولية مجالس نيابية دولية . فاذا كانت تتشابه من بعض الوجوه فانها تختلف من وجوه اخرى . فالمندوبيون سقيدون بالتعليمات التي يتلقونها في حين ان الدسائير الحديثة لا تعتبر النواب مكلفين بمهمة خاصة . ولكل نائب صوت في الاقتراع في حين انه ليس لاعضاء الوفد - مهما كثر عددهم - سوى صوت واحد . وقرارات المؤتمرات تتخذ بالاجماع ، في حين ان قرارات المجالس النيابية تتخذ بالاغلبية . واخيرا فان الاجتماعات الدولية تضم اهل العلم والاختصاص مع ان هذا الشرط ليس مرغبا في المجالس النيابية) .

الباب التاسع

نتائج المفاوضات الدبلوماسية

الفصل الأول

النظرية العامة لعقد المعاهدات والاتفاقيات

ان نتائج المفاوضات الدبلوماسية تبدو في وثائق مختلفة اهمها المعاهدة والاتفاقية ويليها العقد العام والتصريح والتسوية والبروتوكول والاتفاق ، واخيرا المذكرات المتبادلة وهي اقل اهمية واندر استعمالا .

الفرق بين المعاهدات والاتفاقيات :

ان التعامل الدولي قد اصاب ببعض العلماء الى الاعتراف بصعوبة التمييز بين المعاهدات والاتفاقيات اذ ان كثيرا من الاتفاقيات الدولية المتشابهة من حيث النص والشكل والموضوع ، قد اطلق عليها تارة اسم معاهدة وطورا اسم اتفاقية . وهذا ما حمل اساتذة القانون الدولي على طلب تطبيق نظرية عقد المعاهدات على جميع الاتفاقيات الدولية بلا تمييز . غير ان الواقع يخالف ذلك ، لان هذه الاتفاقيات لا تعقد بأسلوب واحد ولا بد من التمييز بينها دون التأثير بالتعامل الدولي .

ولقد قيل ان المعاهدات دائمة في حين ان الاتفاقيات مؤقتة ، وفي الحقيقة لا توجد وثائق دائمة المفعول ، فالقوانين الداخلية والمعاهدات الدولية عرضة دائما للتغيير والتبديل تنبها مع التطور الاجتماعي ومقتضيات الحياة . غير ان جميع فقهاء القانون يقررون تفوق المعاهدات على الاتفاقيات . فيقول الاستاذ فوشي (J. Fauchille) : تطلق لفظة المعاهدة عادة على العقود الدولية التي لها اهمية خاصة بالنسبة لاهدافها او لموضوعها او لكانة الدول المشتركة فيها . في حين ان الاتفاقية تتضمن تعهدات ثانوية محدودة ذات صبغة اقتصادية اكثر منها سياسية .

وصفة القول يمكن اطلاق كلمة المعاهدة على جميع الاتفاقات الدولية ذات الطابع السياسي . وكلمة الاتفاقية على سواها من الاتفاقات .

طبيعة المعاهدات :

ان المعاهدات والاتفاقيات هي عقود دولية ذات صيغة تشريعية لانها تعتبر بالنسبة للدول المتعاقدة قوانين نافذة المعمول . ولهذا الاعتبار تعد اهم بل اصدق واغزر مصدر للقانون الدولي الوضعي . وكلما ازداد عدد الدول المشتركة في معاهدة ما او كلما ازداد عدد المعاهدات المعقودة في موضوع واحد ، ازدادت قيمتها وانتشرت احكامها في الاسرة الدولية . ومن هنا نشأت فكرة تفنين القانون الدولي بغية جمع مبادئه في قواعد مقبولة . وايجاد سبغة مثالية لها قريبة من الكمال بقدر المستطاع .

من يعود حق التعاهد :

ان رئيس الدولة هو خير من يمثل دولته . وهو بالتالي صاحب الحق بالتعاهد باسم بلاده غير انه من النادر ان يقوم رؤساء الدول بالمفاوضة مباشرة مع رؤساء الدول الاخرى والتعاهد معهم . بل يؤثرون تكليف وزرائهم او ممثلهم السياسيين لما يمتاز به هؤلاء من خبرة ومعرفة واسعتين . وبذلك يتحاشون - كما قال الاستاذ شارل دوبوي (Charles Dupuis) - الاقتراحات المفاجئة ، وخطورة الارتباط بتعهدات دون روية . وصعوبة مقابلة اي التماس بالرفض .

ولهذه الاسباب يمنح رئيس الدولة اختصاصاته في عقد المعاهدات والاتفاقيات لمندوبين مفوضين على ان يساعدوه وزير الدولة المختص في انتقائهم ونوحيهم وتزويدهم بالتعليمات اللازمة .

ففي فرنسا يعود الى رئيس الجمهورية حق عقد المعاهدات والمصادقة عليها باستثناء معاهدات السلم والمعاهدات التجارية والمالية او المتعلقة بحقوق تملك الفرنسيين في الخارج فجميعها لا تصبح نافذة الا بعد ان يقرها مجلس النواب والشييوخ .

اما في الولايات المتحدة فلا يحق للرئيس عقد المعاهدات الا بعد موافقة مجلس الشيوخ بقرار يصدر عن ثلثي اعضائه الحاضرين . ولا شك ان هذا القيد يحد من سلطة رئيس الدولة ويشل نشاطه السياسي . وبصورة عامة يعبر تصديق المعاهدات من قبل المجالس النيابية طريقة قانونية لادماج احكام تلك المعاهدات في القوانين الداخلية واعطائها صيغة التنفيذ .

تصنيف المعاهدات :

تقسم المعاهدات الى فئات مختلفة نورد احدها فيما يلي :

١ - المعاهدات الثنائية والمتعددة الاطراف :

الاصل في المعاهدات ان تكون ثنائية . اما المتعددة الاطراف فهي اقل استعمالا . فكثيرا ما تفضل الدول في المؤتمرات عقد معاهدات ثنائية عوضا عن المعاهدات المتعددة الاطراف . وهذا ما حدث في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ حيث وقعت فرنسا سبع معاهدات ثنائية . غير انه في عصرنا الحاضر ازداد عدد المعاهدات المتعددة الاطراف ولعل أبرز مثال لها هو ميثاق عام ١٩٢٨ المتعلق بتحريم الحرب .

٢ - المعاهدات العامة والخاصة :

المعاهدات العامة مثل او تحدد ما ينظمه الحياه الانسانية من شؤون واوضاع سياسية او قانونية او اقتصادية ... الخ . اما المعاهدات الخاصة فهي التي تهتم بقضية محدودة الشأن والاهمية .

٣ - المعاهدات التشريعية والمعاهدات التعاقدية :

المعاهدات التشريعية (Lois - lois) هي نتيجة انقصاص رغبات متقاربة الاهداف والغايات . وهي ترمي دائما الى ايجاد قواعد جديدة في القانون الدولي كاتفاقيات الصليب الاحمر ، واتفاقيات لاهاي المعقودة عام ١٩٠٧ ، وميثاق بريان - كيلوغ ... الخ . اما المعاهدات التعاقدية (Traité - Contrats) فهي نتيجة اتفاق رغبات متعارضة على حل وسط برضي مصالح الطرفين كالمعاهدات التجارية ومعاهدات الحلف وحسن الجوار او تلك التي تتضمن تنازلا عن منطقة ما او اية نضحية اخرى .

وقد صنف الاساذ فوشي المعاهدات في اربع فئات اخرى هي :

أ - المعاهدات التي تعتبر مصدرا للقانون الدولي .

ب - المعاهدات السياسية .

ج - المعاهدات الاجتماعية والاقتصادية .

د - اتفاقيات المتحاربين .

وها نحن نشرحها فيما يلي :

١ - المعاهدات التي تعتبر مصدرا للقانون الدولي :

قلما تتضمن هذه المعاهدات رغبة المتعاقدين بوضع تشريع دولي، وقديما

كانت مبادئ القانون الدولي ترد في التصريحات الملحقة بالمعاهدات السياسية . ويرجع تاريخ هذه التصريحات الى تلك المذكورة المؤرخة في ٢٧ شباط ١٧٨٠ التي أرسلتها امبراطورة روسيا كاترين الثانية الى وزارات الخارجية في لندن وباريس ومدريد ، وضعتها القواعد التي يجب ان تنفذ بها الدول المحايدة اثناء الحروب البحرية . غير ان الاتجاه الحديث يرمي الى تضمين المعاهدات مبادئ القانون الدولي ولا سيما الواردة منها في ميثاق الأمم المتحدة .

٢ - المعاهدات السياسية :

تعتبر المعاهدات السياسية من أهم الاتفاقات الدولية ويدخل في عدادها معاهدات الحلف والتنازل عن قسم من أراضي الدولة وتعيين الحدود ومعاهدات الضمان والحماية والصلح والاتفاقيات القضائية والمعاهدات المتعلقة بالخدمة العسكرية وعقود زواج الملوك والأمراء والمعاهدات الدينية واتفاقيات استرداد المجرمين وتنفيذ الاحكام . . . الخ .

أ - معاهدات الصلح :

هي اتفاقات تؤيد مطالب الدول الظافرة بنسيجة الحرب على ان تكون هذه المطالب متفقة مع الاسباب التي أدت الى اعلان الحرب .

ب - معاهدات الحماية :

هي اتفاقات تؤدي الى وضع دولة ما تحت حماية دولة أخرى اشد بأساً منها وأوسع نفوذاً . وتولى الدولة الحامية الدفاع عن الدولة المحمية وتضمن لها سلامة أراضيها وصيانة حقوقها مقابل امتيازات خاصة تخولها التدخل في شؤونها الداخلية والخارجية . وعي من الوسائل التي كانت تستعملها بعض الدول الكبرى لاستعمار البلاد المتخلفة تحت ستار معاهدة قانونية .

ج - معاهدات الحياد :

هي اتفاقات تعقد مع بعض الدول لحملها على مراعاة جانب الحياد عند نشوب الحرب . او بين الدول الحيادية بغية الدفاع عن حقوقها وصيانة مصالحها من اعتداء المتحاربين .

د - معاهدات التحالف :

وهي اتفاقات تتعهد بها دولتان أو أكثر باتباع سياسة معينة أو بالدفاع

بعضها عن بعض عند الاعتداء على أحدها . وقد أصبح عقد معاهدات التحالف موضع استغراب الأوساط الدولية منذ حظرت الدول اللجوء إلى الحروب العدوانية واعتبرت تعديا صريحا على القانون الدولي . غير أنه لما كانت الحروب الدفاعية مشروعة كان من المنطق السماح بعقد التحالف الدفاعي . وهناك أنواع مختلفة للتحالف :

١ - التحالف المتساوي والتحالف غير المتساوي . وذلك تبعاً لأهمية الدول المتعاقدة .

٢ - التحالف الدائم والتحالف المؤقت .

٣ - التحالف العام والتحالف الخاص تبعاً لأهمية موضوع الاتفاق .

٤ - التحالف السلمي والتحالف الحربي .

٥ - التحالف العدواني والتحالف الدفاعي .

وينتظم التحالف العسكري الأحوال التي تستوجب القيام بالتعهدات وهذا ما يدعى بـ (*Casus Foederis*) . وبشوره عامة ينتهي حكم التحالف على اختلاف أنواعه كما تنهى المعاهدات .

هـ - معاهدات الضمان :

وهي عقود دولية تنعقد بها دولة واحدة أو دول متعددة باحترام حالات واحدة أو أوضاع دولية معينة . أو بالعمل على تحقيق ذلك الاحترام . وهي خير كفيل لاستقلال الدول الصغيرة أو الضعيفة وحفظ كيانها وسلامة أراضيها .

ويكون الضمان إما فردياً كان تقدمه دولة واحدة أو دول أخرى متعددة في عقود فردية . أو مشتركاً إذا صدر عن دولتين أو أكثر في عقد واحد . وفي هذه الحالة تعتبر كل دولة مرتبطة بتعهداتها مهما كان موقف بقية الدول عندما تدعو الحاجة لتعفيذ الضمان . ولا شك أن قبول النظرية المخالفة تقضي على الضمان . وهذا ما يحدث عند امتناع إحدى الدول الضامنة عن القيام بواجبها عند وقوع اعتداء على الدولة المضمونة .

و - الاتفاقيات القنصلية :

لهذه الاتفاقيات عيقة سياسية لأنها تحدد سلطة القناصل وامتيازاتهم وحيثياتهم واختصاصاتهم وواجباتهم .

ز - اتفاقات الامتيازات الاجنبية :

ترمي هذه الاتفاقات الى منح احدى الدول الاجنبية امتيازات خاصة تجعلها تتمتع بحق الافضلية على سواها من الدول . ولا سيما فيما يتعلق بخضوع رعاياها الى محاكم خاصة مستقلة عن المحاكم الوطنية المحلية . وقد زالت هذه الامتيازات بعد الحرب العالمية الثانية .

ح - معاهدات تنفيذ الاحكام :

وهي تؤدي الى منح الاحكام الصادرة عن المحاكم المحلية صفة القضية القضائية بحيث يمكن تنفيذها في سائر البلاد الموقعة على المعاهدة .

ط - معاهدات تسليم المجرمين :

وهي تسهل تسليم المجرمين العاديين الاجنبيين الى الدول الاخرى .

ي - معاهدات المعونة القضائية :

وهي تسمح للاجانب الموزين باقامة الدعاوي لدى المحاكم المحلية صونا لحقوقهم دون ان يؤدوا الرسوم القانونية .

ك - معاهدات الإقامة :

وهي تحدد الشروط التي يخضع لها رعايا الدول المتعاقدة في الإقامة او السكن او تعاملتي التجارة لدى الدول الاجنبية .

٣ - المعاهدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

وتتضمن هذه المعاهدات شؤون التبادل التجاري . والمدفوعات وشؤون الملاحة والصيد النهري والبحري والتهرب ومراقبة تجارة الاسلحة والمخدرات ومساعدة الاجانب وتبادل النشرات العلمية والادبية . الخ . . .

٤ - اتفاقيات المتحاربين :

عناصر المعاهدة

تتألف المعاهدة من ثمانية اقسام :

١ - المقدمة : وتتضمن اسماء والقباب رؤساء الدول المتعاقدة والغاية من المفاوضات والاسباب الموجبة لها .

- ٢ - أسماء المندوبين المفوضين وصفتهم والقيام .
- ٣ - تأكيد تبادل كتب التفويض والإشارة الى انها دقت ووجدت صحيحة ومطابقة للاصول المرعية .
- ٤ - نص المعاهدة ، على ان تذكر أولا الاحكام العامة ثم الاحكام الخاصة ثم المواد المتعلقة بتنفيذ المعاهدة .
- ٥ - بيان عدد الترخيص الموقعة واللغة المعتمدة لتفسير احكام المعاهدة .
- ٦ - مدة نفاذ المعاهدة والمدة التي يجب مراعاتها لتبليغ الرغبة في انائها والا يعتبر ممددة ضمنا .
- ٧ - ذكر عبارة (تأييدا لما تقدم وقع المندوبون المفوضون هذه المعاهدة ووضعوها عليها خاتمهم) .
- ٨ - بيان مكان وتاريخ توقيع المعاهدة .

المعاهدة وثيقة خطية :

الاصل في المعاهدات ان تكون خطية . وقد سجل التاريخ بعض معاهدات عمدت بصورة شفوية . غير انها قليلة الأهمية ونادرة الاستعمال . ومن الصعب رعاية احكامها والسهر على تنفيذها بدقة واخلاص .
فالكتابة تحدد شروط الاتفاق بدقه وثباته وتبين بوضوح الاهداف الحقيقية المقصودة بحيث لا يبقى مجال للتأويل والتفسير . فضلا عن انها تسمح بالحصول على وثيقة ملموسة تعتبر مرجعا فيما عند اللزوم .

١ - مقدمة المعاهدة :

يذكر في مقدمة المعاهدة الاسباب الموجبة للقيام بالمفاوضات والبواعث التي حملت الدول المذكورة على التعاقد . بحيث يستثنى للقارئ ان يعرف مقدما موضوع هذه المعاهدات قبل ان يتطلع على احكامها بصورة مفصلة . ولهذا تعتبر المقدمة عنصرا ضروريا في المعاهدة فلما يستثنى عنها الا في بعض الظروف الخاصة .

ولما كان أعضاء الاسرة الدولية القديمة يدعون بالمسيحية كانت المعاهدات تعقد بينهم تحت راية الكنيسة وتتضمن ابتهاجا الى الله تعالى بالعبارة التالية : (Au Nom de la Très Sainte et Indivisible Trinité).

غير أنه لما دب الشقاق في صفوف هذا الدين وظهّرت مذاهب مختلفة متنافذة ، عمدت الدول إلى استعمال عبارات أخرى مثل : باسم الله القادر على كل شيء (Au Nom De Dieu Tout - Puissant) أو (باسم الله واضع شرائع العالم (Au nom de Dieu Législateur de L'Univers

ومنذ اندمجت في الأسرة الدولية دول لا تدين بالمسيحية صار من الباقية عدم اشراكها في ابتهاجات لها صبغة خاصة . وهناك معاهدات كثيرة عقدت بين دول تدين بالمسيحية ودول تدين بالاسلام ووضع في مقدمتها عبارة : باسم الله القادر على كل شيء . أما المعاهدات المعقودة بين الدول الإسلامية فهي تتوج دائما بالبسملة (بسم الله الرحمن الرحيم) .

وتتضمن المقدمة أيضا بيان الدول المتعاقدة وذلك ببيان أسماء الدول المحثلة في المفاوضات أو أسماء رؤساء الدول أو أسماء الحكومات . وقد تذكر هذه الأسماء بأجمعها .

ويجوز أن توقع دولة ما بالنيابة عن دولة أخرى . وكثيرا ما يحدث ذلك إذا كانت إحدى الدول تحت حماية أو وصاية أو انتداب دولة أخرى تمثلها . وقد وقعت قديما حكومة بروسيا باسم الاتحاد الجرماني الألماني (Zollverein) معاهدات متعددة تتعلق بالتجارة والملاحة ، ويجب في هذه الحالة أن يشار في المقدمة إلى هذا الموضوع بأن يذكر أن رئيس الدولة يمثل دولة كذا . . .

والقاعدة المثلى لتعداد الدول المتعاقدة ينص في بذكر رؤساء الدول كلها كان ذلك ممكنا . ولما كان رئيس الدولة يوجه سياسة حكومته ويعين بالتالي مندوبيه ويوزدهم بالتعليمات اللازمة . كان من المنطق أن يذكر اسمه ولقبه الصغير في مقدمة المعاهدات والاتفاقيات .

إن دراسة مقدمه المعاهدات هامة ومعيّدة لأنها تتضمن فلسفة العلاقات الدولية ، وتشير إلى الأهداف المختلفة التي ترمي إليها الدول المتعاقدة .

٢ - أسماء المندوبين المفوضين :

تذكر أسماء المندوبين المفوضين في معظم المعاهدات الدولية بعد ذكر الدول المتعاقدة والأسباب الموجبة للمفاوضات ، على أن تفرق برتبتهم العسكرية أو بوظيفتهم أو بلقبهم العلمي . فإن فرنسا وجميع الدول قد أقرت لحاملي الدكتوراه في القانون وضع لقب (دكتور) قبل اسمهم . وإذا كان أحد المندوبين المفوضين يحمل لقبًا فخريًا أو ملكيًا يجب ذكر هذا اللقب بعد الرتبة العسكرية أو الوظيفة على أن يضاف إليها بقية الألقاب والأوسمة التي يحملها .

٣ - تبادل وثائق التفويض :

إن المندوبين المفوضين يتبادلون قبل مباشرتهم العمل كتب التفويض التي

زودتهم بها حكوماتهم . وتتولى لجنة خاصة دراسة هذه الوثائق والتأكد من صحتها ومطابقتها للاصول . ولا بد من الإشارة الى ذلك في المقدمة لان المعاهدات كالعقود لا تعتبر صحيحة الا اذا عقدت من قبل اشخاص متعنين بالاهلية ومزودين بالسلطات اللازمة . ولا شك ان اغفال ذكر هذا الاجراء يعتبر نقصا من حيث الشكل لا يمكن تلافيه الا بعد تصديق المعاهدة من قبل المراجع المختصة . والدلالة على اهلية المندوبين المفوضين تذكر في المقدمة العبارة التالية : (بعد ان تبادلوا كتب تفويضهم وتبينوا صحتها ومطابقتها للاصول المرعية اتفقوا على الاحكام الآتية : ١)

(- نص المعاهدات :

بعد الانتهاء من المقدمة يشرع في صياغة احكام المعاهدة في مواد مرفقة . ولما كان من شروطها الاساسية الوضوح في المعنى والدقة في الالفاظ كان من المستحسن ان لا تتضمن كل مادة الا فكرة واحدة مستقلة او افكارا متقاربة في المعنى . ومن المفيد ايضا ان تقسم كل مادة عند اللزوم الى فقرات ترقم بالحروف الابجدية .

اما المعاهدات الكبيرة فانها تقسم الى ابواب وفصول يتضمن كل منها بحثا خاصا ، وتضم الى احكام سياسية واحكام اقتصادية واحكام مالية . . الخ ، وهذا ما تم في معاهدة فرساي . اما الابحاث المختلفة الاخرى فانها تذكر في قسم مستقل في اخر المعاهدة ، وقد ينقسم البحث الواحد الى مواد هامة ومواد ثانوية . فالاولى تتضمن القواعد الاساسية والاخرى تفر هذه القواعد او تنص على ما هو اقل اهمية منها .

ويجب ان تتميز كتابة المعاهدة بالدقة والايجاز ، فاذا كان النص غامضا او ركيك العبارة او بادي التصنع او محتويا على الفاظ منعقة ، التبس المعنى وتعدر فهم مرامي الانفاق العقود ورغبة المتعاقدين . فالمعاهدة التي تقتضي تفسيراً تفقد قيمتها وقوتها ويحكم عليها بالافقار .

ان انتقاء العبارات والاصطلاحات امر عسير جدا ، اذ يجب تحاشي الكلمات ذات المعاني المزدوجة او تحديد معناها بان يضاف اليها صيغة مناسبة ، ومن هذه الصعوبة نشأت فكرة ضرورة وضع المعاهدة في لغة واحدة .

الاحكام الانتقالية :

ترمي الاحكام الانتقالية الى تأمين الانسجام بين الوضع القديم والوضع الجديد الناشئ عن المعاهدة . ولما كان لحكمها صفة مؤقتة وقعت غالبا في بروتوكول مستقل عن المعاهدة بحيث لا يتال زوالها شيئا من قوة المعاهدة ،

وبجب التمييز بين الاحكام الانتقالية والاحكام الخاصة التي تتم بتنظيم بعض
الاوراع المستقلة عن المعاهدة .

المادة الاضافية او البروتوكول الاضافي :

(Article Additionnel ou Protocole Additionnel)

قد يحدث بعد عقد المعاهدة ما يوجب اضافة احكام غفل عنها المتفاوضون
او اقتضتها ضرورة الاحوال . فنذكر في مادة اضافية مستقلة عن المعاهدة ؛
بخلاف الاحكام الانتقالية التي توضع في صلب المعاهدة . ويطلق عليها اسم
المادة الاضافية او البروتوكول الاضافي دون ان يكون لها كيان خاص . بل تعتبر
متممة للمعاهدة الاصلية .

المواد المنفصلة او التهمة (Articles Séparés) :

وهي تتولى تفسير بعض احكام المعاهدة المتعلقة بتنفيذها . وقد كانت
تستعمل قديما لتحديد اللغة التي يوضع فيها نص المعاهدة . او لبيان الالفاظ
التي استعمالها رؤساء الدول المتعاقدة مع الايضاح بان استعمال اللغة والالفاظ
لا يعتبر سابقة لها حكمها في المستقبل . فالمواد التهمة تعتبر اذن بمثابة عهد
التحفظ الذي سبق ذكره . ولكي يفهم انها مندمجة في المعاهدة تذكر فيها
العبارة التالية : تعتبر هذه المواد من حيث مفعولها كما لو كانت مثبتة اصلا
في صلب المعاهدة وقد وقعها المندوبون المفوضون ووقعوا عليها خاتمهم .

المواد السرية (Articles Secrets) :

قد تتضمن المعاهدة احيانا ابحاثا سرية تقضي الضرورة بعدم اعلانها .
ولذلك فانها توضع في مواد سرية تنفق الدول المتعاقدة على عدم نشرها
الا في تاريخ معين .

اما الاسباب التي تبرر وضع هذه المواد بشكل سري فهي تنحصر في
عدم اثاره الريبة والقلق لدى الدول الاخرى . وتحاشي اعتراضها على نقاط
قد تصطدم مع مصالحها . ولما كان لهذه المواد مرمى خاص ، لذلك لم يبق لها
اي تأثير على جوهر المعاهدة وانما قد تفسرها وتوجه معناها توجيهها جديدا .
اما تنفيذها فانه يتم غالبا بعد مضي مدة من الزمن . وقد جاء في المواد السرية
لمعاهدة التحالف الدفاعية المعقودة بين فرنسا وسويسرا بتاريخ ١٩ آب ١٧٩٨ :
(ان هذه المواد تبقى سرية ما دامت مصالح الطرفين المتعاقدين تقتضي ذلك) .
ومن البديهي ان هذه المواد السرية لا تطبع في مجموعات المعاهدة ، ولا يعلم
مضمونها الا بعد نشرها من قبل الدول ذات العلاقة .

بروتوكول الختام (Protocole de Clôture) :

ليس بروتوكول الختام آخر محضر يوضع لدى انتهاء الاجتماعات الدولية، فهو صك قائم بذاته يشبه الاتفاقية من جميع وجوهها ويوقعه المندوبون المقوضون على أن يعتبر تسما متما للمعاهدة الأصلية .

٥ - تصديق المعاهدة :

إن كافة المعاهدات والاتفاقيات الدولية تفتقر كما تصبح نافذة الى تصديق السلطات المختصة التي ينتقل عليها الدستور . ويبدو هذا التصديق منطقيا وضروريا ولا سيما أنه مرعى الاجراء في العلاقات الدبلوماسية منذ القديم . ولما كانت المعاهدات لا تعتبر نافذة الا بعد التصديق والابرام ، أصبح من الواجب تحديد التاريخ الذي يتم خلاله هذا الاجراء ، والا أمسى مصير المعاهدة مجهولا . وتنص المعاهدات دائما على المكان الذي سيتم فيه تبادل وثائق الابرام .

٦ - عدد النسخ الموقعة واللفة المعتمدة للتفسير :

لقد جرت العادة أن يكون عدد نسخ كل معاهدة مساويا لعدد الدول المشتركة . غير أنه لم يوقع من معاهدة فرساي المعقودة عام ١٩١٨ سوى نسخة أصلية واحدة حفظت لدى وزارة الخارجية الفرنسية وأعطيت الدول الموقعة عليها نسخا عنها . وقد أصبح هذا الأسلوب متبعاً اليوم في جميع المؤتمرات الدولية إذ توضع نسخة واحدة من الوثيقة الدبلوماسية تحتفظ بها الدولة التي جرت المفاوضات ضمن أراضيها . بعد أن يوقع عليها جميع المندوبين المقوضين . وتعهد تلك الدولة أن تعطي نسخا عنها الى الدول المشتركة .

على أن أسلوب تعدد نسخ المعاهدة ما زال متبعاً حتى الآن ولا سيما إذا كان عدد الدول الموقعة قليلا . وفي هذه الحالة تتساوى جميع النسخ في قيمتها . ما لم يكن المعاهدة موضوعة في لغتين مختلفتين فيحسب تنشأ معضلة اللغة الدبلوماسية وضرورة تعيين اللغة التي يمكن الرجوع اليها عند تفسير مواد هذه المعاهدة .

وعندما تكون المعاهدة ثنائية الطرف يصعب الاتفاق على لغة واحدة لأن المنطق يقضي بأن تكون لغة كل من الدولتين معتمدة في تفسير المعاهدة ، ما لم يتفق الطرفان على صياغة نسخة ثالثة في لغة دبلوماسية أخرى تتصف بالرونة والدقة والوضوح وتعتبر مرجعا في التفسير .

ولا بد من الاعتراف أن الاتفاق على لغة دبلوماسية واحدة كثيراً ما أثار الخلاف بين الدول العظمى . ولعل أبرز واحد حدث مثال هو النزاع على اسبقية

اللغات أثناء عقد معاهدة فرساي . وقد تم الاتفاق آنذ على صياغتها بالفرنسية والانكليزية واعتبار هاتين اللغتين مرجعا للتفسير بلا تمييز بينهما : غير أن الالتجاء الى لغتين لا يتخلو من مساوئ اذ قلما تأتي الترجمة مطابقة روحا ومعنى على اللغة الاصلية .

٧ - مدة نفاذ المعاهدة :

لا بد لكل معاهدة من تاريخ يحدد مدتها صراحة او ضمنا ، كان تعتبر المعاهدة نافذة الى ان يطلب احد الطرفين المتعاقدين نقضها . وقد تتضمن المعاهدة نصا بتحديد مدتها اذا لم يطلب احد الطرفين نقضها قبل مدة معينة من التاريخ المحدد لانتهائها . ولهذه المهلة قيمة عظيمة اذ تتيح للطرفين التفكير مليا قبل الارتباط مجددا بالتعهدات الناجمة عن المعاهدة .

ولا يبدو ذلك غريبا اذا علمنا ان الذين يضمنون صيغة المعاهدات يزنون الالفاظ والعبارات بدقة وعناية فائقتين ويقدررون باهتمام زائد النتائج والتعهدات التي تنشأ عنها في المستقبل .

٨ - خاتمة المعاهدة :

وقد جرت العادة ان يذكر في نهاية المعاهدة العبارة التقليدية التالية : (وتأييدا لما تقدم وقع المندوبون المفوضون هذه المعاهدة ووضعوها عليها خاتمهم) .

٩ - تاريخ المعاهدة :

وبعد الانتهاء من صياغة جميع اقسام المعاهدة تؤرخ ويوقع عليها المندوبون المفوضون ثم يذكر المكان الذي تم فيه التوقيع .

شروط صحة المعاهدة :

لا بد للمعاهدات والاتفاقيات الدولية كيما تصبح صحيحة من ان تتوافر فيها ثلاثة شروط هامة وهي :

- ١ - ايجاب وقبول الطرفين المتعاقدين .
- ٢ - اهليتهما للتعاقد .
- ٣ - ان لا يتعارض موضوع المعاهدة مع مبادئ القانون الدولي .

١ - الإيجاب والقبول :

ان الإيجاب والقبول هما العنصران الأساسيان لكل عقد ، ولا بد من توافرها بصراحة في كل صك تعاقدي . ويتألف الإيجاب والقبول من قسمين .

الاول - الاتفاق على مضمون المعاهدة او الاتفاقية وعلى اهدافها واحكامها الخاصة .

الثاني - موافقة الاطراف المتعاقدة على توقيع هذا الصك : وحينئذ تنشا الرابطة القانونية بينهم .

ويجب ان يجري الايجاب والقبول بحرية تامة : بحيث لا تشوبهما شائبة ولا يؤثر على صحتهما احد العيوب التي تفسد العقود المدنية وهي : الاكراه والتدليس والخداع والغبن .

والاكراه اما ان يكون معنويا او ماديا . فالاكراه المعنوي لا يؤخذ بعين الاعتبار لان الدولة التي تكون هدفا له تستطيع ان تلجأ الى وسائل العنف وتخلص من التعاقد .

اما الاكراه المادي . فان التاريخ يثبت لنا ان نتائجه لم تكن مرضية ولا سيما اذا كان مبنيا على الظلم والاستبداد . ولا بد من التمييز بين الاكراه المادي الذي يستند الى اساليب معقولة تتنافى مع مبادئ القانون الدولي : وبين الاكراه الناتج عن النصر في الحروب . وعلى الدولة المهزومة ان تخضع للأمر الواقع وتوقع على المعاهدة التي تنهي باشراف الوسائل الهزيمة المؤسفة التي منيت بها .

اما التدليس فمن الصعب الاقرار بإمكان وقوعه ولا سيما بعد المفاوضات الطويلة التي تسبق عقد المعاهدات او الاتفاقيات : مالم تكن المحادثات جرت في جو صاحب ادى الى الالتباس في شكل المعاهدة دون ان يمس جوهرها . ففي هذه الحالة يمكن العودة الى المفاوضات في الفترة الواقعة بين التوقيع والتصديق على المعاهدة .

واما الخداع فيعتبر اشد خطرا من التدليس لانه يحمل على الظن بان ثمة مندوبين مفوضين لجأوا الى الكذب والحيلة او استعمالوا وثائق مزورة او بيانات غير صحيحة .

واخيرا فان التطور الذي آلت اليه قواعد القانون الدولي لا يسمح باعتبار الغبن سببا من اسباب فساد المعاهدة لان قبول ذلك ينال من قدسية المعاهدات ويتيح اعادة النظر في جميع التعهدات الدولية . ويقضي نهائيا على مبدأ التوازن السائد بين الدول .

٢ - اهلية التعاقد :

من شروط اهلية الدول والحكومات للمفاوضة والتعاقد ان تتمتع بالسيادة الكاملة : وان يكون لها الحق في ايقاد وقبول الممثلين السياسيين : وان تكون

السلطة التنفيذية التي تمارس الحكم في البلاد شرعية وقانونية . فالدول التابعة والمحمية والموضوعة تحت الوصاية أو الانتداب لا يحق لها من الناحيتين القانونية والواقعية اجراء المفاوضات مع الدول الاخرى والتعاقد معها .

٢ - موضوع المعاهدة :

يقضي الشرط الثالث لصحة المعاهدة ان يكون موضوعا مشروعا وممكنا ، فليس يوسع اية حكومة ان تربط بتمهيدات يتعلم عليها تنفيذها . ولا يجوز لها عقد اتفاقيات تتعارض مع قواعد القانون الدولي والمبادئ الانسانية العامة . ان جميع المؤتمرات والاجتماعات الدولية المعقودة في القرن التاسع عشر تدلنا على ان الدول التي خالفت هذه القواعد والمبادئ قد لانت جزاء عملها هذا . فان تصريح باريس المؤرخ في ١٦ نيسان ١٨٥٦ وعهد عصبة الامم وميثاق الامم المتحدة تضمنوا مبادئ وقواعد صحيحة لا يجوز خرقها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية . ومن اهم هذه المبادئ احترام الحقوق المكتسبة على ان لا يتم تعديلها الا بموافقة الدول ذات العلاقة .

التصديق على المعاهدات :

ويعد ان تستجمع المعاهدات والاتفاقيات جميع شروط الصحة من حيث الشكل والاساس ، لا بد - لكي تصبح نافذة - من التصديق عليها من قبل رئيس الدولة او من قبل المجالس النيابية . وليس التصديق في الواقع شرطا اساسيا لصحة المعاهدة ، انما هو نوع من الموافقة للنتائج التي توصل اليها المندوبون المفوضون . اما في البلاد التي تتمتع فيها المجالس النيابية بسلطات واسعة ، فان هذه المراقبة تتحول الى تدخل فعلي في سياسة الحكومة الخارجية قد تقضي على الغاية المتوخاة من التصديق . وتقف احيانا عقبة في سبيل اتمامه .

ويتحتم على السلطة المختصة ان تصادق على المعاهدة ولا سيما اذا كانت تمهدت في تص المعاهدة بتسليم وثائق التصديق في مدة محدودة ، ما لم يكن لديها سبب جوهري لرفض هذا التصديق ، وما لم تكن المعاهدة سرية .

ويبلغ التصديق عادة بموجب وثيقة توقع من قبل رئيس الدولة حسب النص التالي :

- « نحن رئيس الجمهورية »
 « إلى كل من يطلع على كتابنا هذا »
 « — سلام وتحية — »
 « بعد الاطلاع على معاهدة (الصداقة او التحالف او . . .) »
 « المعقودة بين في مدينة بتاريخ والمرفق نصها »
 « بهذا الصك . »
 « ولما كنا نوافق على هذه المعاهدة في جميع بنودها ، فقد قلنا »
 « بها بمقتضى احكام القساون الذي افوه مجلس النواب ، وانا نعلن »
 « بموجب هذا الصك الحاضر اننا نقبلها ونبرمها ونقرها كما نعد بتنفيذ »
 « احكامها . »
 « واثباتا لما تقدم وقعنا هذا الصك . »
 « وزير الخارجية رئيس الجمهورية »

وبعد ان يتم التصديق تصبح المعاهدة نافذة من الوجهة الدولية ، على انها لا تعتبر مندمجة في القوانين الداخلية وسارية على الرعايا والمواطنين الا بعد نشرها في الجريدة الرسمية . ويعتبر هذا النشر في بعض البلاد ومنها المانيا كافيا لتنفاذ المعاهدة . اما في البلاد الاخرى كفرنسا فلا بد من صدور مرسوم جمهوري بعد موافقة المجالس التشريعية .

المعاهدات السرية :

ان المعاهدات السرية هي التي يؤخر نشرها حقبة من الزمن او حتى انتهاء مدة مفعولها وينسار عادة الى صفتها هذه في مادة اضافية تحرر كما يلي :
 « ان هذه المعاهدة تبقى مكتومة الى ان يقرر الطرفان المتعاقدان بالاتفاق ضرورة نشرها . »

ان احترام المعاهدات السرية لا يقل شأنًا عن المعاهدات العادية ، ويشترط على الطرفين المتعاقدين تنفيذ احكامها بدقة واخلاص . ويبقى حكمها نافذا اذا اتفق الطرفان على اذاعتها ، اما اذا انفرد احدهما بذلك دون موافقة الآخر فان المعاهدة السرية تعتبر ملغاة وتحمل الدولة المتعاقدة التي اذاعتها مسؤولية تصرفها هذا .

ولقد تضمنت رسالة الرئيس ويلسون التي اذاعها بتاريخ ٨ كانون الثاني عام ١٩١٨ والمعروفة بالبندود الاربعة عشر مبدا يقضي بتحجيس الدبلوماسية

المكشوفة وانتشار عقد الاتفاقات العلنية بين الدول . والقضاء على الاتفاقات الخاصة أو السرية مهما كان موضوعها ، وقد صيغت هذه الفكرة في مقدمة ميثاق عصبة الأمم وجاء فيها : (يجب أن تكون العلاقات الدولية علنية ومستعدة من مبادئ العدالة والشفرة) .

وقد نصت المادة ١٨ من الميثاق المذكور على : أن المعاهدات والاتفاقيات التي تعقد بين الدول لا تصبح نافذة إلا بعد تسجيلها لدى أمانة السر . ولا شك أن واضعي الميثاق توخوا من ذلك القضاء على المعاهدات السرية وإقامة العلاقات الدولية على أساس الدبلوماسية المكشوفة . غير أن هذا المبدأ لم يلق - مع الأسف - ما يستحقه من نجاح وثأيد .

الانضمام الى المعاهدات والاتفاقيات :

تري احكام المعاهدة على الدول المتعاقدة فحسب . غير انه لما كانت المعاهدات تتضمن غالبا احكاما ذات صبغة عامة . وكانت من الاهمية بحيث تستحق أن تنتشر بين الدول الاخرى سمح لهذه الدول بموجب نص خاص بالانضمام اليها والاستفادة من الاحكام والمبادئ الواردة فيها .

ويكون الانضمام اما مقيدا واما مطلقا . ويتم عادة بتبادل صك التصديق مع جميع الدول المتعاقدة أو بمجرد ارسال كتاب رسمي اليها أو الى إحدى الدول المكلفة قبول ونالقي الانضمام .

مفعول المعاهدات :

ان مفعول المعاهدات بالنسبة للدول المتعاقدة يخضع لقاعدة أساسية مؤداها ان العقد شريعة المتعاقدين (Pacta Sunt Servanda) . أي انه يترتب على الدول المتعاقدة ان تسهر على تنفيذ جميع الشروط التي اتفقت عليها . ويقول الأستاذ فوشي في هذا الموضوع : (اذا لم تنفذ احكام المعاهدات بحرص وحزم شديد لا يبقى أية قيمة للقانون الدولي) .

ويبدو هذا الواجب نتيجة منطقية لأمرين : هما احترام العهد المقطوع والرغبة في ان تكون العلاقات الدولية مبنية على مبدأ التعامل بالمثل .

ويحق للدولة المنضمة ان تحدد بصراحة شروط انضمامها وان تبدي تحفظاتها في بعض فقرات المعاهدة أو موادها . وان تفسر بعض العبارات الواردة بما يتفق مع مصالحها . ومن البديهي ان تخرج التحفظات عن نطاق المعاهدات الثنائية ، إذ ان الطرفين المتعاقدين لا يذكran فيها إلا ما يتفقان عليه . فهي إذن وبطبيعة الحال محصورة بالمعاهدات الهامة ذات الموضوع العام ، والتي ترمي الى زيادة عدد الدول المنضمة بقدر ما يراد منها الارتباط بتعهدات وثيقة

ودائمة . ولذلك يسمح للدول أن تبدي ما تشاء من التحفظات كيلا يتسرب اليها الخوف والتردد من جراء ارتباطها بهذه المعاهدة . غير أن هذا التساهل لا يخلو من مساوئ لان هذه التحفظات قد تزداد الى درجة تصبح فيها المعاهدة عديمة الفائدة وتقضي على الجهود المبذولة اثناء المفاوضات وعلى الآمال المعقودة والنتائج المرتقبة من عقد المعاهدات . . .

وقد ايد هذا الرأي الاستاذ الفاريز (Alvarez) . اذ قال : (ان التحفظات تعتبر امتيازاً خاصاً للدول التي لجأت اليها فضلاً عن انها تخرق وحدة الاتفاقيات) ، وقال ايضا الاستاذ فوشي : ان استعمال التحفظات يتعارض من الناحية القانونية مع فكرة المعاهدة .

تنفيذ المعاهدات الدولية :

ينسب على الاطراف المتعاقدة ان تنفذ المعاهدة نصاً وروحاً . وبدقة وانتياباً زائدين . ويحق لكل دولة اذا ما خاسرها الشك في حسن نية الدول الاخرى المتعاقدة . ان تطلب ما يضمن قيامها بالتعهدات التي اوتبعت بها . ومن هنا نشأت فكرة الضمان في المعاهدات . وقد كان لهذه الضمانة في بادئ الامر صفة دينية صرفة اذ كانت توثق بيمين بحيث يعتبر ناقض العهد خارجاً عن الدين . ومن هذا القبيل عادة تقبيل الصليب التي كانت متبعة اذ ذاك لدى توقيع المعاهدة اشارة الى الرغبة في احترام احكامها وتنفيذ شروطها .

وقد تطورت هذه الفكرة واخذ المتعاقدون يطلبون ضماناً مادياً كالكفالة الشخصية او اخذ الرهائن الثمينة او احتلال مقاطعة ما . ولقد لقي هذا الاسلوب في العصر الماضي رواجاً كبيراً . كما اثبت التاريخ ان هذه الضمانات كان لها الاثر الفعال في حمل الدول على احترام المعاهدات التي وقعتها .

قواعد تفسير المعاهدات والاتفاقيات :

اذا تضمنت احدى المعاهدات احكاماً غامضة او مبهمه ، فمن حق المتعاقدين ان يفسروها . وبرى الاستاذ فائل ان هذا التفسير انما يوجه ضد الدولة التي وضعت مشروع المعاهدة ولم تراعى فيه الوضوح اللازم . على انه يجب ان لا يرسم هذا التفسير الى شرك ينسب للدول الضعيفة التي تضطربحكم الضرورة الى الخضوع الى ارادة الدول القوية .

ومن البديهي أن لا يثار بشأن المعاهدات الاصولية أي خلاف . اما المعاهدات الاخرى فانها تصبح عرضة للتعديل أو التأييد أو التجديد أو التعديل أو إعادة النظر .

تمديد المعاهدات (Prorogation) :

ان المعاهدات أو الاتفاقيات توضع في الاصل لمدة محدودة ، حتى اذا تبين بعد تنفيذها أنها ما زالت صالحة ومرنة وموافقة للأهداف المنشودة .
اتفق الطرفان المتعاقدان على تمديد مفعولها حقبة ثانية من الزمن . وتقتصد اتفاقية التمديد قبل انتهاء مدة المعاهدة . وتتناول في الغالب المعاهدات الاقتصادية والتجارية والقنصلية . ولا تعتبر مطلقا معاهدة جديدة .

تثبيت المعاهدات (Confirmation) :

يجري تثبيت المعاهدات عادة في مناسبات مختلفة كاعتلاء أحد الامراء سدة العرش أو اقامة نظام جديد للحكم أو عقد معاهدة هامة تؤثر على الاتفاقيات السابقة ، أو أي حادث آخر قد ينال من قيمة المعاهدة المفقودة . ويقصد منه تثبيت احكام المعاهدة القديمة وتأيد مفعولها .

تجديد المعاهدات (Renouvellement) :

يقول الاستاذ براديه فوديره (Pradier - Fodère) ان تجديد المعاهدة هو اتفاق قصري وصريح يرمي الى اعتبار المعاهدة المفقودة لمدة محدودة مستمرة رغم انتهائها . ويميز الاستاذ فوشي بين التجديد (Renouvellement) وامادة المفعول (Rétablissement) . ويرى ان التجديد يسبق انتهاء المعاهدة ، في حين ان اعادة المفعول تجري بعد انتهاء أو بعد عودة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة الى سابق عهدها .

اعادة النظر في المعاهدات (Révision) :

قد يختلف الطرفان المتعاقدان على بعض احكام المعاهدة فيؤثران اعادة النظر فيها بدلا من الفائها ، ويتم ذلك عادة في اجتماع يضع فيه الطرفان صيغة النص الجديد في قالب مادة تضاف الى المعاهدة أو توضع مكان المادة اللغاة .

انتهاء المعاهدات :

تنتهي المعاهدات عادة بصورة طبيعية أو استثنائية . فتحقيق اهداف المعاهدة ، وانقضاء مدتها ، وحدث الشرط الفاسخ ، والعدول عنها ، أو الفائها باتفاق الطرفين اذا زالت الفائدة من استمرارها ، أو تنازل الطرف الموضوعة لمصلحته ، كل ذلك يعتبر من الاسباب الطبيعية لانتهائها . أما النقص الكيفي فيحد من الطرق الاستثنائية . فالمعاهدة الخاصة بجزيرة بركانية مثلا تعتبر

ملفأة اذا غاصت هذه الجزيرة في البحر ولم يبق لها أي اثر ، وكذلك المعاهدة
المعقودة مع إحدى القبائل التي تختفي فجأة من عالم الوجود .

نقض المعاهدات (Dénonciation) :

تنص عادة المعاهدات في إحدى موادها على إمكان نقضها خلال مدة
معينة ، ولا شك أن هذا النقص يعتبر أمرا يديها وطبيعيا ، وقد تعمد إحدى
الدول المتعاقدة الى نقض المعاهدة وفقا لقاعدة تبدل الأحكام بتبدل الزمان
(*Rebus sic Stantibus*) بحجة أن الظروف التي أدت الى عقدها وتنفيذها
قد تغيرت . بحيث أصبحت هذه المعاهدة لا تتلاءم مع الاوضاع الحاضرة ومع
الغاية التي عقدت من أجلها . وفي الحقيقة ان الاستناد الى هذه القاعدة انما
يؤدي الى إلغاء المعاهدة برمتها لا نقضها فحسب .

الفصل الثاني

بقية الوثائق الدولية

ان المعاهدات والاتفاقيات هي العقود المتألفة للتعهدات الدبلوماسية الدولية ، ويمكن القول ان جميع الوثائق الاخرى تعتبر بلا جدال صورة مصغرة عنها ، فالعقد الختامي والعقد العام والاتفاقات العادية والاتفاقات الدبلوماسية والمواثيق هي في الواقع معاهدات صرفة ، في حين ان التسويات والتصريحات والقرارات الخ . . هي اتفاقيات بكل معنى الكلمة . وقد يتساءل المرء عن الفائدة من ايجاد تسميات مختلفة لعقود متماثلة . مع ان العقل والمنطق يقضيان بتوحيد التسمية مادامت النتيجة واحدة . وفي الحقيقة ان توسع الاصطلاحات الدبلوماسية نشأ عن ضرورة ملحة . اذ اضطرت عصبة الامم ان تسمي الوثائق المختلفة التي حملت على عقدها باسماء مختلفة تتفق مع ما تتميز به هذه الوثائق من فروق طفيفة .

العقد الختامي (L'Acte Final) :

ان العقد الختامي بمفهومه الضيق يعتبر مثيل المعاهدة . لانه يتضمن صورة واضحة صحيحة عن نتائج المفاوضات الدبلوماسية . اما بمفهومه الواسع فهو يعتبر محضرا كاملا يتضمن فضلا عن الاتفاقات المعقودة . جميع الرغبات التي أبديت والاقتراحات التي قدمت في مختلف جلسات الاجتماعات الدبلوماسية . وقد أخذت بهذا الرأي الاجتماعات الدولية التي عقدت في لاهاي عام ١٩٢٠ ، اذ تضمن عقدها الختامي موجزا واضحا وجدولا كاملا لجميع القرارات والتوصيات والرغبات التي أبدتها المؤتمر .

العقد العام (L'Acte Général) :

لا يقصد من لفظة العقد العام ان هناك انطباقا كاملا في آراء واتجاهات الدول التي اقرته ، وانما يراد منها الاعراب عن الرغبة في انضمام جميع دول العالم الى هذا العقد . ولذلك فان المعاهدة والعقد العام يتشابهان في جوهرهما ويختلفان في درجة اهميتهما .

الاتفاق (L'Accord) :

الاتفاق عقد دبلوماسي ثنائي يتناول الشؤون الدولية الثنائية ، ويقصد منه غالبا شرح وتحديد بعض النقاط الواردة في اتفاقية سابقة ، أو تسوية إحدى القضايا المتعلقة بين دولتين اذا كان يتعدى عليهما الارتباط بآية معاهدة . وكثيرا ما يستعمل الاتفاق لتسجيل العهد السري بين الدول ، تلك العهود التي تنشئ تعهدات سياسية أو اقتصادية وتمهد السبيل لعقد معاهدات اوسع نطاقا واشد أهمية .

التسوية (L'Arrangement) :

التسوية عقد دولي ثانوي يستعمل غالبا لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول .

الامتيازات الأجنبية (Les Capitulations) :

يرجع تاريخ الامتيازات الأجنبية الى عهد الصليبيين اذ كان الامراء المسيحيون في مملكة القدس يعقدون مع المدن التجارية الكبرى كجنوة وفلورنسا والبندقية ومرسيليا اتفاقات تجارية من شأنها ان تمنح رعايا هذه المدن امتيازات خاصة لقاء المساعدات القيمة التي كانت تقدمها الى الصليبيين . وكانت هذه الامتيازات تقضى بان يكون لرعايا هذه المدن منطقة خاصة محرمة يكتفون فيها ، وان يعفون من بعض الرسوم البلدية ، ومن خدمة الامراء والاسياد ، وكانت هذه الاتفاقات نموذجا للاتفاقات التي عقدها فيما بعد الإباطرة البيزنطيون والملوك المسلمون مع المدن التجارية . وكانت هذه الاتفاقات تضمن حرية التجارة . وتعفي التجار من رسوم الدخول الى البلاد والخروج منها . وتمنح المدن حق تعيين قناصل تتضمن اختصاصاتهم مقاضاة مواطنيهم في الدعاوي المدنية والجزائية وفقا لاحكام قانون بلادهم . وقد عقد اول اتفاق من هذا النوع عام ١٥٢٥ .

ويرى بعض فقهاء القانون ان الامتيازات الأجنبية لا تعتبر معاهدات دولية لسببين : اولهما ان هذه الامتيازات ليست عقودا بل منحة يتكرم بها الملك على الأجانب . فلا يمكن اذن تسجيلها في عداد المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية التي تتطلب على نكرة تعاقد دولتين أو أكثر . والسبب الثاني هو ان هذه الامتيازات كانت متوسطة بإرادة الملك الذي منحها ، اذ كان يحق له فسخها متى اراد . وهذا يتنافى مع صفات المعاهدات والاتفاقيات . غير ان هذه الاعتبارات غير واردة لان معظم العقود الدولية . المؤقتة منها والقابلة للتجديد ، هي معاهدات بكل معنى الكلمة .

اتفاق التحكيم (Le Compromis) :

ان اتفاق التحكيم هو اتفاق تراضي ، تطلب فيه دولتان من محكمة التحكيم ان تنظر في قضية اختلفتا عليها . وتعهدان فيـه بالانصياع للحكم الذي ستصدره . فهذا الاتفاق يلزم الطرفين المتعاقدين ويعتبر شرطا اساسيا لاندوحة عنه لاثارة دعاوي التحكيم . ومما هو جدير بالملاحظة ان عدد اتفاقات التحكيم قداخذ بالازدياد لكثرة المنازعات التي نـشأت بين الدول ، ومعظمها يتناول الخلافات على الحدود والمصالح المتعارضة . وتفسر المعاهدات وحل الازمات الدبلوماسية .

الاتفاقات الدينية (Les Concordats) :

ان الاتفاقات الدينية هي معاهدات يعقدها الكرسي البابوي مع حكومات الدول التي تدين اكرثية شعوبها بالكاثوليكية . وتتناول هذه الاتفاقات تحديد الانظمة الكنسية . وتنظيم الابريشيات وشؤون رجال الاكليروس وتسمية الكهنة على اختلاف درجاتهم . والاهتمام بجميع القضايا الروحية .

ولقد تساعل بعض الفقهاء عن قيمة هذه الاتفاقات من الناحية القانونية ؛ لانها عقود عامة ناشئة عن سلطة قداسة البابا الداخلية . ولانها لا تتناول تسوية الخلافات القائمة بين دولتين . وانما تهتم بتشقيق تعاليم الدين وفروض العبادة مع احكام الدستور المحلي والنظام العام . وهناك من يؤكد ان الاتفاقات الدينية هي معاهدات دولية بكل معنى الكلمة لانعقادها بين دولتين تتمتع كل منهما بالاستقلال والسيادة . ولان كثيرا من المعاهدات المعقودة في الماضي تناولت شؤوننا داخلية صرفة او عاجلت قضايا لا تمت بصلة الى الدولتين المتعاقبتين .

القرارات (Les Décisions) :

ان القرارات تفترض وجود منظمة دولية تتمتع بسلطة اتخاذ قرارات ملزمة وتنفيذ احكامها من قبل الاجهزة التابعة لها . وليس لهذه القرارات صفة الاحكام القضائية او التحكيمية . وانما هي شبيهة بالاتفاقات الدبلوماسية لصداورها عن هيئة من الدبلوماسيين التابعين لدول مختلفة . وباستطاعة الدول ان تتبنى هذه القرارات وتعقد فيما بينها ، وعلى غرارها ، معاهدات ثنائية او متعددة الاطراف .

التصريحات (Les Déclarations) :

يقصد من لقطة التصريحات في الاصطلاح الدبلوماسي معان مختلفة منها :

١ - الصك الذي يصدره ممثلو حكومات مختلفة اثر انتهاء اجتماعاتهم

الدبلوماسية للأعراب عن اتحاد وجهة نظرهم في قضية ما .

٢ - الصك الذي تصدره حكومة او حكومات متعددة لابلغ حادث او توضيح احدى القضايا التي تشغل الرأي العام .

٣ - الصك الذي يعبر بعض المواد الغامضة في معاهدة معقودة سابقا .

٤ - الصك الملحق بالمعاهدة .

٥ - بيان بالمبادئ التي تعلنها احدى المنظمات الدولية عند الادلاء برأيها في احدى القضايا .

تبادل المذكرات (Echange de Notes) :

ان اسلوب تبادل المذكرات كثيرا ما يغني عن عقد اجتماعات دولية في سبيل توقيع اتفاقيات محدودة الاهمية - او تجديد او تمديد اتفاقات سابقة او انضمام بعض الدول الى المعاهدات المعقودة سابقا ... الخ . وهو يفيد ايضا في تهيئة اسس المعاهدة المزمع عقدها .

فتبادل المذكرات ينسب من كل الوجود نظرية العقود في القانون المدني حيث يعتبر تبادل الكتب المتعائلة في نصها كافيا لانشاء العقد .

وعندما يتعلق الطرفان على صيغة الاتفاق لفظا ومعنى بواسطة تبادل المذكرات ، تبقي امامهم مرحلة واحدة هي تحديد يوم لتوقيع الاتفاق . ولا شك ان هذا الاسلوب الخطي يتفوق احيانا بدقته على المفاوضات المباشرة الشفهية .

الاتفاق الوقت (Le Modus Vivendi) :

وقد ترغب بعض الدول ان تتعاقد فيما بينها دون الارتباط بمعاهدات او اتفاقيات تقيدها بالتزامات صريحة ودائمة ، فتعتمد الى عقد اتفاقات مؤقتة . وقد لجأ الى هذا الاسلوب كثير من الدول . وبصورة خاصة الغاتيكان اذ انشأ بموجب هذه الاتفاقات تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الدول التي كان يتعذر ائتمدها عقد اتفاقات ديتية معها .

الميثاق (Le Pacte) :

يتميز الميثاق عن المعاهدات والاتفاقيات بطابعه الخاص ، اذ ان توقيعه يتم غالبا في جو مشيع بروح الود والاحاء والرغبة الحقيقية في القيام بالتعهدات والضمانات الواردة فيه دون تردد او احجام .

محضر الجلسات (Le Procès - Verbal) :

ان محضر الجلسات هو وثيقة دبلوماسية توافق جميع مراحل المؤتمرات الدولية وتسجل أهم المناقشات التي تجري في اجتماعات الهيئة العامة واللجان الفرعية . ولمحضر الجلسات هذا استعمال آخر : اذ يعتبر أحيانا وثيقة دبلوماسية تتضمن اتفاق مبني الدول المختلفة على بعض الأمور : على انه من هذه الناحية اقل انتشارا من البروتوكول لاعتقائه بتدوين جميع وقائع المفاوضات ومنها الاتفاقات الطارئة : وتسجيل تبادل وثائق التصديق على المعاهدات المعقودة سابقا .

البروتوكول (Le Protocole) :

ان البروتوكول او العهد هو اتفاق يتناول شؤنا مختلفة ويرد باشكال متعددة فيما يلي أهمها :

١ - البروتوكول الختامي (Protocole Final) : ويقصد منه انهاء المعاهدات المعقودة او شرح بعض احكامها .

٢ - البروتوكول الإضافي (Protocole Additionnel) : ويذكر فيه بعض الشروط التي تعذر وضعها في المعاهدة .

٣ - بروتوكول التصديق (Protocole de Ratification) : ويقصد منه تثبيت تبادل وثائق التصديق الخاص بالمعاهدات المعقودة .

٤ - بروتوكول التحكيم (Protocole d'Arbitrage) : ويقصد منه الاتفاق على عرض الخلافات الطارئة على تحكيم إحدى الهيئات الدولية السياسية او القضائية والقبول مسبقا بالحكم الذي ستصدره .

٥ - البروتوكول الذي ينظم بعض القضايا المتعلقة بين بلدين .

٦ - البروتوكول الذي يحدث وضعاً دولياً جديداً كما لو تم الامر بموجب اتفاق او معاهدة .

التوصيات (Les Recommandations) :

الغاية من التوصيات توجيه نظر الحكومات المشتركة في اجتماع دولي الى الفائدة المرجوة من وضع نظام دولي او وطني يوجد حلا عادلا لأحدى القضايا المتعلقة . وقد كانت عصبة الأمم تتخذ فيما مضى كما ان الأمم المتحدة مازالت تتخذ توصيات من هذا القبيل للأعراب عن رغبة الجمعية العامة في ان تشيئ الدول الاعضاء الانظمة او الاقتراحات المقررة . ولا تكتسب التوصيات صفة العتود الدولية الا بعد اقرارها من قبل الحكومات ذات العلاقة .

البابُ العاشر

طرق المفاوضات الإضافية

الفصل الأول

المساعي الحميدة والوساطة

أن كافة طرق المفاوضات الإضافية تفترض وجود خلاف بين دولتين .
وليست غاية المفاوضات دائما حل النزاع الناشب أو التخفيف من حدته ، فلدى
الدول في ميدان التنظيم وعقد الاتفاقات ما يكفل إقامة السلم العالمي واعلاء كلمة
الحق والتوفيق بين المصالح المتعارضة . ولذلك فإن المساعي الحميدة والوساطة
والمصالحة والتحكيم والتحقيق تعتبر كلها من الطرق السلمية الإضافية لحل
المنازعات الدولية .

المساعي الحميدة (Les Bons Offices) :

يقول الأستاذ فوشي : (يقصد من لفظة المساعي الحميدة تلك المساعي
والمحاولات التي تقوم بها دولة ما بقية إيجاد اتفاق بين دولتين متنازعتين .
وتنتهي مهمة هذه الدولة فور الوصول الى اتفاق مبدئي ، على أن تنابع الدولتان
المتنازعتان مفاوضاتهما مباشرة الى ان يوضع الاتفاق بشكله النهائي . وعلى
الدولة التي تقوم بالمساعي الحميدة ان تستعمل تفوذها الادبي وتستثمر عري
المودة والصداقة التي تربطها بالدولتين ، مظهرة في جميع الاحوال الحكمة البالغة
والكتمان التام . وليس لهذه الدولة أن تدخل طرفا في الاتفاق المعقود ، كما
ان رفض قيامها بالمساعي الحميدة لا يعتبر اهانة تنال من كرامتها) .

اذن فالمساعي الحميدة هي من الوسائل التي تؤدي الى اتفاق حبي
وتتيح للطرفين المتخاصمين تبادل وجهات النظر في جو تسوده الصداقة والرغبة
في الوصول الى حل مرضي .

الوساطة (La Médiation) :

يقول الأستاذ براديه فودير : (أن المساعي الحميدة تتحول الى وساطة اذا تجاوزت الدولة الصديقة مهمة ابداء النصيح والمشورة . وأسهمت برضاء الطرفين في المفاوضات الجارية الى حين انتهائها او انقطاعها . ولها ان تدلي خلال ذلك برأيها في المطالب التي يتقدم بها الطرفان فتؤيد الصالح منها وترد الجائر ، ثم تقدم الاقتراحات التي تعتبرها موافقة وعادلة) .

ويقول الأستاذ فائل : (ان هذه المهمة تفرض في الوسيط العدالة والمهارة والرأي الصائب ، وتقضي بأن يكون حياديا فيحول دون التراشق بالتهم ويهدئ الضغائن الكامنة ويقرب الآراء المتباينة . وينرتب عليه ان يراعي ناحية الحق وان يسهر على ابطال كل ذي حق الى حقه دون الحرص على بلوغ ذروة العدل والكمال . بل يجب على النقيض من ذلك ان يحمل صاحب الحق على التساهل في مطالبه حسا للنزاع وتوطيدا لاركان السلم . ولا يعتبر الوسيط ضامنا للمعاهدة التي كان له الفضل الاكبر في عقدها ما لم يتعهد بذلك صراحة) .

وليس للدولة الوسيلة ان تفرض على الطرفين الحل الذي ترتبه بل عليها ان تترك لهما ملء الحرية في قبوله او رفضه او تعديل بعض النقاط الواردة فيه .

ان الوساطة في الاصل اختيارية غير الزامية ، وينشأ عن ذلك ان للدولة التي تطلب وساطتها الخيار بين القبول والرفض . ويحق لكل من الدولتين المتنازعتين ان ترفض وساطة احدى الدول الاخرى . واخيرا فمن الصعب التاكيد بان الوساطة واجب تفضييه العوامل الاخلاقية والانسانية كما انه من الخطا الادعاء بعدم جواز اللجوء اليها بعد نشوب الحرب بين الدولتين المتخاصمتين . والحقيقة ان لكل حادث وضعه خاصا ، ومن المهم ان لا تفسر رغبة احدى الدول بتقديم وساطتها بانها تسعى لفرض سلطتها وسيطرتها على الدول المتخاصمة .

على ان ثمة احوالا تعتبر فيها الوساطة الزامية . وذلك عندما تعهد الدول في المعاهدات التي تعقدها بوجوب اللجوء لدى نشوب خلاف بينها الى وساطة احدى الدول الاخرى ، او اذا تعهدت احدى الدول بتقديم وساطتها الى دولة اخرى عند ميسر الحاجة (١) .

(١) نورد فيما يلي بعض المواد الواردة في ميثاق الامم المتحدة والمتعلقة بحل المنازعات التي

نشأ بين الدول بصورة سلمية :

المادة الثالثة والثلاثون :

١ - يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين، أن يلتزموا حله بإحدى الطرق المفاوضة ، والتحقيق والوساطة ، والتوفيق والتحكيم ، والنموية القضائية ، أو أن يلجأوا إلى المنظمات الإقليمية ، أو غيرها من الوسائل العملية التي يختارونها .

٢ - ويدعو مجلس الأمن ، أطراف النزاع إلى تسوية نزاعهم بالطرق المذكورة إذا رأى ضرورة لذلك .

المادة الرابعة والثلاثون :

لمجلس الأمن أن يحقق في أي نزاع أو أية حالة قد تؤدي إلى احتكاك دولي ، أو قد تثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو هذه الحالة يهدد حفظ السلم والأمن الدولي .

المادة الخامسة والثلاثون :

١ - يحق لكل عضو في المنظمة أن يوجه نظر مجلس الأمن ، أو الجمعية العامة إلى أي نزاع ، أو أية حالة من النوع المشار إليه في المادة ٣٤ .

٢ - يحق لكل دولة ليست عضوا في الأمم المتحدة ، أن توجه نظر مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع تكون طرفا فيه ، إذا كان قد سبق لها أن قبلت بالتزامات الحل السلمي المنصوص عليها في هذا الميثاق ، لغض هذا النزاع .

٣ - تخضع لأحكام المادتين ١١ و ١٢ الطريقة التي تعالج بها الجمعية العامة القضايا التي يوجه إليها نظرها بموجب هذه المادة .

الفصل الثاني

التحكيم

التحكيم أسلوب دبلوماسي قانوني يقصد منه حل الخلافات الدولية حلا سلميا بان تعهد الدولتان المتنازعتان الى قاض او هيئة من كبار القضاة والمشرعين بالنظر في الخلاف الناشب بينهما. ان التحكيم يتم عادة اما اثر اتفاق (Compromis) ينشا بعد حدوث الخلاف وهو التحكيم الاختياري ، او يتم تنفيذا لشرط وارد في معاهدة سابقة { Clause Compromissoire } وهو التحكيم الاجباري . ان مصلحة الدول المتنازعة تقضى باختيار المحكمين من الشخصيات اللامعة الجديرة باصدار احكام رزينة عادلة ، كرؤساء الدول الاجنبية او احدى المحاكم الشهيرة او كبار المشرعين والاساتذة والقضاة .

ويعتبر التحكيم طريقة دبلوماسية لاسباب ثلاثة :

١ - ان الامول الواجب اتباعها لتمهيد عرض الخلاف على التحكيم هي دبلوماسية صرفة ، لان التحكيم يحد ذاته ناشيء عن عقد دبلوماسي هو الاتفاق او المعاهدة .

٢ - تعتبر موافقة الطرفين مصدر السلطة التي يستند اليها الحكم في اصدار حكمه ، غير ان هذه الموافقة نتيجة حتمية لرغبة الطرفين المهيئة في الاتفاق الموقع او المعاهدة المعقودة .

٣ - ان الحكم الذي يصدره الحكم لا يعتبر تطبيقا كاملا لقوانين موضوعة ، وانما هو قرار تطليه مبادئ العدل والانصاف .

فهذه الاسباب كلها تضيف على التحكيم صبغة دبلوماسية وقانونية في آن واحد .

التحكيم الاختياري :

ان مؤتمرات لاهاي المعقودة عامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ حددت الاجراءات الواجب اتباعها عند اللجوء الى التحكيم . وتفترض هذه الاجراءات وجود اتفاق موقع من قبل الدولتين المتنازعتين يهدف الى حل الخلاف القائم من الناحيتين القانونية

والواقعية . وشرح هذا الاتفاق القضية المعروضة على التحكيم ويسمى الحكم المنتخب . ويصين حدود سلطته ، وينظم شكل المذكرات : وكيفية إرسالها الى الحكم . والمدة الواجبة مراعاتها في ذلك ، ويقدر السلفة التقديرية الواجبة تاديبها لقاء النفقات ، ويقرر المكان الذي ستتخذ المحكمة مركزا لها واللغة المقبولة في المرافعة ، ويتضمن اخيرا تعهد الطرفين باحترام وتنفيذ الحكم الذي سيصلوه الحكم دون اي تردد .

وقد انشأت مؤتمرات لاهاي المذكورة محكمة عليا للتحكيم تتولى عند اللزوم وضع صيغة الاتفاق . وتالف هذه المحكمة من مكتب دائم ومن مجلس اداري مؤلف من الممثلين السياسيين المعتمدين لدى حكومة هولندا ومن وزير خارجيتها . غير ان هذه المحكمة ليست محكمة دائمية ذات دورات منتظمة كمحكمة العدل الدولية . وما هي في الواقع سوى جهاز لترشيح اسماء المحكمين الرسميين على السلطات المختصة .

ولكل دولة الحق في انتخاب حكيم من اللائحة الرسمية على ان يكون احدهما اذا شاءت من رعاياها ، ثم يختار هؤلاء الاربعة حكما اعلى . وعند خلافهم يعهدون الى دولتين بتسمية هذا الحكم ، واذا لم تتمكن هاتان الدولتان خلال مدة شهرين من الاتفاق على تسمية الحكم يلجأ الطرفان المتنازعان الى انتخاب حكيم يعين احدهما بالقرعة . ومن ثم تبدأ محكمة التحكيم مهمتها .

ويجوز تعديل هذا الاسلوب باتفاق الطرفين .

ان محكمة التحكيم نظرت في ١٩ قضية خلال المدة الواقعة بين عام ١٩٠٢ وعام ١٩٢٨ . وقد اقامت الدليل في الحول التي اوجدتها للمنازعات الدولية عن رغبة اكيدة في احترام المبادئ القانونية ومراعاة الحياد التام . واظهرت حرصا زائدا على التعمق في فهم ودراصة القضايا ، كما اثبتت مهارتها في ارضاء الدول المتنازعة .

التحكيم الاجباري :

ان التحكيم الاجباري ينشأ عادة اما عن اتفاق التحكيم ، واما عن شرط التحكيم (Clause Compromissaire) الوارد في احدي المعاهدات المعقودة . ولا شك ان هذا الاسلوب الاخير غير مضمون لاحتمال زواله بزوال المعاهدة المتضمنة شرط التحكيم . وهذا الشرط اما ان يكون خاصا اذا كان التحكيم منحصر بالمنازعات الناشئة عن تنفيذ احكام المعاهدة الواردة فيها ، واما عاما اذا كان اللجوء الى التحكيم قد تقرر لحل جميع الخلافات التي تنشأ بين الدولتين المتعاقبتين . على ان هذين الاسلوبين لا يحققان المثل الاعلى للتحكيم الاجباري ، لانهما لم يحدئا محكمة دائمة ترفع اليها الخلافات بين الدول فور وقوعها .

الاجراءات المتبعة في التحكيم :

تفتتح جلسات التحكيم حتما بحضور معلمي الطرفين المتنازعين ، وفي المرحلة الاولى يتبادل هؤلاء المثلون مذكرات خطية تتضمن بوضوح دقائيق القضية المعروضة على التحكيم ، وبين كل من الطرفين الحجج التي تدعم رايه والبراهين التي تؤيد نظريته . وفي المرحلة الثانية يتراجع ممثلو الطرفين شفهيًا ويستمرون القضية واسباب النزاع . اما اذا كان الحكم رئيس دولة فقد جرت العادة بان لا يلجأ الطرفان الى المراقبة النفيية .

وتكون الجلسات سرية ما لم يتم الاتفاق على جعلها علنية ، ويمتنع الطرفان أثناء انعقاد الجلسة عن القيام بأي عمل من شأنه ان يؤثر على تنفيذ الحكم الذي سيصدره الحكم .

قوة الحكم التنفيذية :

ان الحكم الذي تصدره هيئة التحكيم لا يستوجب حتما ذكر الحيثيات . ولكن بما انه يستند معظم قوته من البيانات والقوانين التي ادت الى وضعه ، فمن المستحسن ان يكون مدعوما بالاسباب الموجبة . ويعتبر الحكم الصادر نهائيا وغير تابع للاستئناف والتمييز علما بان صفته هذه لا تجعله ملزما للطرفين او قابلا للتنفيذ حكما . وقد اتفق فقهاء القانون على قبول اسباب اربعة لاعتبار الحكم الصادر باطلا ، وهي :

١ - اذا تجاوز الحكم سلطته كان يكون حكمه مستندا الى نقاط قانونية غير مستوحاة من مبادئ العدالة والانصاف .

٢ - اذا لم يسمع لاحد الطرفين بالادلة بحججه او التوسع في دفاعه . او كان هناك نقص في اجراءات المحكمة .

٣ - اذا ثبت حدوث تلاعب او ارتكاب رشوة من شأنها اثارة الريب في نزاهة الحكم وحياده .

٤ - اكتشاف امر جديد قد يؤثر على الحكم الصادر ، ويعتبر هذا السبب في الحقيقة من عوامل إعادة النظر لا من اسباب البطلان .

ولا يجوز بحال من الاحوال طلب ابطال الحكم الصادر بحجة خطأ الحكم .

وليس للاحكام الصادرة مؤيدات عند عدم تنفيذها ، غير ان جميع الاحكام التي صدرت عن الهيئات التحكيمية كانت في الواقع محترمة ونافذة .

الفصل الثالث

اللجان الدولية

لجان التحقيق الدولية :

يعود الفضل في تأسيس لجان التحقيق الدولية الى اقتراح ممثلي روسيا في مؤتمرات لاهاي المقودة عامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ . وكان هذا الاقتراح يرمي الى منح لجان التحقيق صفة الزامية ، غير ان اعتراض بعض الدول الصغيرة اهاب بالمؤتمرين الى تعديل المشروع الموضوع . واعتبار لجان التحقيق هيئة اختيارية . وجاء في المادة التاسعة من اتفاقية عام ١٩٠٧ ما يلي :

(ترى الدول المتعاقدة انه من المفيد ومن المرغوب فيه ان يلجأ الطرفان لحل الخلافات ذات الطابع الدولي ، والتي لا تمس الشرف ، ولا تتعلق بالمصالح الجوهرية ، والتي يستعصى حلها بالطرق الدبلوماسية ، الى تأليف لجنة تحقيق دولية تتولى دراسة وفائع الامور عن كتب وحل الخلاف الناشء خلا مشيما بروح التجرد والنزاهة) .

مهمة لجان التحقيق :

تهتم لجان التحقيق بالمنازعات الدولية وتتولى دراسة الناحية الواقعية منها كالحادث الذي يقع على حدود دولتين مثلا ، اذا كانت تلك الحدود غير مقررة نهائيا .

واما الغاية من احداث هذه اللجان فانها ترمي اولا الى الحصول على معلومات دقيقة ونزيهة تساعد على ايجاد حل عادل للخلاف القائم ، وثانيا الى تهدئة الخواطر اذ ان المدة التي تقوم اللجنة خلالها بالبحث والاستقصاء كفيلة بتقريب وجهات النظر والقبول بحلول معقولة .

تتألف اللجان عادة بموجب اتفاقية تعقد بناء على اقتراح احد الطرفين او دولة اخرى . وتحدد الاتفاقية القضايا المراد درسها وكيفية تأليف اللجنة واختصاص الاعضاء ، وتعين ايضا مركز عمل اللجنة ولغتها الرسمية او اللغات

الإضافية التي يجوز لها استعمالها . والتاريخ الذي يتوجب عليها ان تقدم فيه تقريرها ، وتتناول اماكن تعيين مساعدين ومدى اختصاصاتهم .

وعلى الدول المتنازعة ان تقدم الى اللجنة كل التسهيلات التي تتيح لها استكمال معلوماتها لسماع الشهود والخبراء والاطلاع على الوثائق الخ . . . وتضع اللجنة تقريرها بصورة مبررة وبأغلبية الاصوات مع ذكر اسماء المخالفين او المستنكفين . ثم تقرؤه في جلسة علنية وتسلم نسخة منه الى كل من الطرفين . وهذا التقرير يكتفي ببرد الحوادث والوقائع ، وليست له صفة المقررات القضائية الإلزامية . ولذلك فانه يترك للدولتين اتخاذ الخطط التي ترثيها والتي تتفق مع مصلحتها .

لجان المصالحة :

ان المصالحة هي مزيج من الوساطة والتحقيق اذ تهدف الى دراسة اسباب الخلاف والسمي للتوفيق بين الطرفين واقتراح عقد اتفاق بينهما . فالمصالحة اذن تتميز عن التحقيق بالعمل على اصلاح ذات البين في حين ان الوساطة تمتاز عليها بكونها ناشئة عن رغبة احدي الدول بازالة اسباب سوء التفاهم دون ان تبدو هناك اية ضرورة لعقد اتفاق بين الطرفين .

وللجان المصالحة صبغة دبلوماسية وسياسية لا قانونية لانها تهتم بالخلافات الناشئة عن تباين وجهات النظر : او عن اصطدام المصالح : او عن تعارض المصالح الخ . . .

ولا تصدر لجان المصالحة احكاما او قرارات . وانما مهمتها التحقيق والملاحظة والمقارنة والاقتراح . ولذلك فان ما يتضمنه محضر المصالحة من آراء وبيانات وحلول واقتراحات لا يلزم الطرفين مهما كانت اهميته .

اما تأليف لجان المصالحة فيتم بموجب معاهدة او اتفاق يعقد بين الطرفين المتنازعين ، وتبدأ اعمالها بناء على طلبهما . وتتألف عادة من خمسة اعضاء : ثلاثة حياديين واثنين من رعايا الدولتين . واللجنة مستقلة في اعمالها ، فهي تجمع المعلومات وتستمع الى الشهادات الجديرة بايجاد القناعة لديها ومن ثم تبدي رايها الى الطرفين وتجل وغيتهما او رفضهما الاخذ بالاقتراحات التي تتقدم بها .

وقد يؤدي اخفاؤها الى رفع القضية الى هيئة تحكيمية او الى احدي المنظمات الدولية .

اللجان المختلطة :

وثمة أسلوب آخر لحل المنازعات الدولية وهو اللجوء الى اللجان المختلطة . وهذه اللجان قديمة العهد وكثيرة الاستعمال . ولا سيما في تسوية قضايا الحدود وتقدير الخسائر التي تلحق بالافراد من جراء تصرفات دولة اجنبية .

وتتألف هذه اللجان من عدد متساو لممثلي الدولتين ، على ان يضاف اليهم عند اختلافهم حكم أعلى قد يؤخذ من رعاية الدولتين دلالة على الثقة المتبادلة بينهما .

ولهذه اللجان صفة دبلوماسية ومهمتها الاولى السرعة في وضع الحلول الملائمة . وتعبر قراراتها ملزمة للطرفين .



ختم البحث

نصائح الى الدبلوماسيين المبتدئين

يسرني ان اقدم في نهاية بحث الدبلوماسية النصائح التالية الى الدبلوماسيين المبتدئين :

- ان الدبلوماسي العربي هو بالدرجة الاولى صاحب رسالة الا وهي خدمة القومية العربية وعليه ان يؤدي هذه الرسالة على اتم وجه .

- ان الدبلوماسي رسول سلام ووثام وعليه ان يبدو بهذا المظهر في جميع اتصالاته الرسمية والاجتماعية . ويحل جميع المشاكل التي تعترض سبيله بالحننى واللين والتعومة الدبلوماسية .

- وعليه ان يوحى الثقة بصدقه وامانه ووراثته ومنطقه السليم ومراعاته لشعور الغير ولا سيما من كان دونه شائنا .

- ان السلام يرمم على تسوية القضايا . والنسوية تتم بالمفاوضات والمفاوضات لا تنجح الا اذا كانت محاطة بهالة من الكتمان . فكن كتوما ما استطعت ولا تنس ان الجدران آذان صاغية وللناس عيون حذقة .

- لا تناخر في تقديم التقارير عن الاحداث التي تمر في البلاد المعتد لديها ولو سبقتك الى اذاعتها مكاتب الانباء العالمية . كيلا تقيم بالخمول وعدم الاكثراث .

- لا تتضايق في الارماق من السهر في السعارة حتى ساعة متأخرة من الليل او مساعدة زملائك وموظف الرموز (الشيفرة) في وضع البرقيات او حلها .

- لا تشرم من القضايا الصغيرة العادية التي قد تكلف بها بل يجب ان تبدي بها اهتماما لا يقل عن اهتمامك بالقضايا الكبرى . وبذلك تكتسب الثقة .

- كن دؤوبا على العمل . حريصا على انجاز الاعمال التي يكلفك بها رئيس بعثتك ولا تدع له فرصة لا بداء ملاحظة او التوبيخ .

- لا تكتف بالعمل اليومي بل عليك تنمية معلوماتك بالمطالعة دون حصرها بموضوع معين او منطقة معينة . واطالع بصورة خاصة البلاغات التي تصدر

عقب اجتماعات رؤساء الدول والحكومات والوفائق التي تصدرها بعض وزارات الخارجية باسم الكتاب الاصفر او الأزرق او الأبيض الخ . . .

- تعلم مراقبة الناس والاحداث وحاول أن تكون بلسانها رابيا .

- حاول زيادة خبرتك في الحياة . فقد قال (La Bruyère) بهذا النكت : ان الدبلوماسي يستشير الزمان والمكان والظروف . ومزاج الاشخاص الذين يتفاوض معهم . وفلسفة الامة التي اوعد اليها .

كن اتيقا في مظهرك ايبا دون كثيراء ووديعا دون ضعف .

- لا تتسرع في نقد اراء رئيس بعنتك أو تصرفاته فقد يكون لديه من الخبرة في الامور او المعلومات المكنومة ما يبرر موقفه . ولا مانع من عرض رأيك بلطف وادب فقد يرى في ذلك دليلا على شدة انبهاك وتوفد ذهنك فضلا عن صراحتك واخلاصك له .

- حاول ان تفرض شخصيتك عن طريق احترام رئيسك وملاطفة زملائك والاهتمام بالاعمال والمسؤوليات الموكولة اليك . واحترم نفسك بدون غرور يحترمك الناس .

- وطد علاقاتك مع الملحقين العنيين الموجودين في بعنتك فصداقتهم تكسبك معلومات جديدة ونصفي على غريبتك كثيرا من البهجة والسرور .

اكرم الزئيرك من المواطنين العرب ولا سيما الصحافيين منهم .

- كن طموحا وطمعما على الوصول الى القمة واعتمد في ذلك على الله اولا ثم على جهودك الشخصية ثم على رؤسائك . والظروف . والحظ ايضا . . . واعتمد في سبيل ذلك بالحزم والصبر .

- ادرس احوال البلد المعتمد لديه من النواحي السياسية والاقتصادية والتاريخية والجغرافية . وادرس اخلاق سكانه وعاداتهم وتقاليدهم . فان هذه الدراسة تحبب اليك الاقامة في هذا البلد مهما كان ثائيا أو فاسيا وتمهد لك سبل التفاهم والصداقة مع اهله .

- ان سنك ومركزك يسمحان لك بارتياح الأماكن المحظورة على رئيسك والاتصال باشخاص قد لا يستطيع ايجاد علاقات مباشرة معهم . فمن واجبك ان تعد في هذه الاحوال بالمعلومات التي قد تعيده في اداء مهمته .

- احفظ بدقة اسماء رئيس الدولة المعتمد لديها وزعمائها ورجال الحكومة وكبار الشخصيات والمدن الكبرى فان اللحن يلفظها يشرك دائمسا اسوا الاثر .

- من مقتضيات المجاملة الدولية ان تبدي اهتماما بالغا بمقدسات البلاد والا تتبرم من وجودك فيها .

— تفيد بقواعد البروتوكول الى اقصى حد . ولا تنتقد سياسة الحكومة المحلية الا في الدفاع عن كرامة بلادك .

— ان في الحفلات والاجتماعات مجالا واسعا لالتقاط المعلومات التي يهم المسؤولين الاطلاع عليها ، على ان تميز بين الصحيح منها والكاذب () ، وفرصة سانحة للقيام بالدعاية لبلادك في الحدود التي يرسمها لك رئيس البعثة ووفق توجيهاته . دون ان تغرط بأي سر قد تكون اطلعت عليه بحكم وظيفتك ، او تبدي رأيا مخالفا لرأي حكومتك .

— حاول دائما في احاديثك استدراج مخاطبك كيما تحصل بصورة غير مباشرة على ماتريده من المعلومات دون طرح اي سؤال . اما اذا سئلت فحاول اولا ان تنمض من الجواب ثم نحاش نفي الحقيقة او قول ما لا يتناغ قوله .

— تجنب المزاح ومحاولة البراعة في الكلام فان عاقبتهما غير سليمة .

— كن معتدلا في مأكلك ومشربك فالخمر تفضح الاسرار وتسيء الى الكرامة .

— اقض معظم اوقات فراغك في الرياضة والمطالعة فان فيهما غذاء للجسم والروح معا . ولا مانع من المباشرة بتدوين بعض الوقائع والملاحظات فقد تفيدك في وضع مذكراتك في المستقبل .

— تذكر اخيرا الكلمة التي كان يردها موسوليني : ان الفاشية تستعين في سبيل تحقيق اهدافها السياسية باحدث الوسائل العنصرية وهي الطائرة وباقدام واسطة للسيطرة والحصول على المعلومات وهي المرأة .

القسم الثاني
قواعد البروتوكول

بروتوكول الاسبقية

المقدمة :

البروتوكول هو مجموعة القواعد والمبادئ التي تسود تنظيم مختلف المناسبات والحفلات والمآدب الرسمية والاجتماعية .

وتحتل الاسبقية (أي حق التقدم على الغير) مكان الصدارة في موضوع البروتوكول لتوافقا مع ما فطر عليه البشر من حب التنافس والتألق والظهور .

وقد كانت الاسبقية في القرون الماضية الشغل الشاغل للملك أوروبا وسفرائهم . وكثيرا ما نارت المنازعات بسببها بل كثيرا ما اطاحت بالعروش واضرمت نار الحروب .

ولقد كان مؤتمر فيينا المعقود عام ١٨١٥ الفضل الاكبر في تنظيم الاسبقية في الحقل الدولي ، والحد من المنازعات التي كانت تنشأ عنها . أما في الحقل الداخلي فقد لجأت معظم الدول الى تنظيم الاسبقية بين كبار رجال الدولة . وقضت بذلك على الفوضى التي كانت تسود حفلاتها .

ومن الانصاف القول ان موضوع الاسبقية مازال يعبر موضوعا شائكا ودقيقا للغاية للاعتبارات الكثيرة التي ترافق أحيانا صفات الشخصيات او طبيعة المناسبات . مما يرمي على عائق المشرفين على شؤون مراسم الدولة مهمة حساسة للغاية تقضي بوزن الأمور حق وزنها واعطاء كل ذي حق حقه دون زيادة او نقصان والحفاظة على كرامة الجميع دون الاساءة الى احد .

اسبقية وزراء الدولة :

تحدد اسبقية وزراء الدولة وفقا للترتيب الوارد في قرار التعيين الصادر عن رئيس الدولة والذي يأخذ بعين الاعتبار قدمهم في الوزارات السابقة . وبصورة عامة يتقدم الوزراء المركزيون على الوزراء التنفيذيين .

اسبقية السفراء :

تحدد اسبقية السفراء بالاستناد الى تاريخ تقديم كتب اعتمادهم . وإذا تساوى بعضهم في هذا التاريخ ينظر الى الساعة التي قدم فيها كل منهم كتاب اعتمادهم . ويحتفظون بأسبقيتهم إذا اقتضت الضرورة تقديم كتب اعتماد

جديدة بسبب تنوع ملك جديد أو تغيير نظام الحكم . أما انتخاب رئيس جمهورية جديد فلا يقتضي تقديم كتب اعتماد جديدة .

ويعتبر السلك السياسي في الحفلات العامة وحده لا تنجزا .

اسبقية القانين بالأعمال بالنيابة :

تحدد بحسب تاريخ مباشرتهم الوكالة .

الاسبقية بين المالحقين العسكريين :

تحدد في البعثة الواحدة وفقا لرتبهم العسكرية ويحتلوا مكانهم بعد رئيس البعثة والشخص الذي يليه ويتوب عنه حكما في حال غيابه .

وتتبع هذه الاسبقية في قائمة السلك السياسي التي تصدرها الدولة المعتمدين لديها .

اسبقية القناصل :

تحدد فيما بينهم وفقا لتاريخ الاجازة القنصلية (Exequatur) التي تمنحهم اباهما الدولة المعتمدين لديها . ولا عبوة لتاريخ البراءة القنصلية (Commission Consulaire) الصادرة عن رئيس دولتهم .

وينفرد القناصل المسلكيون على القناصل الفحريين اطلاقا .

ويسمى عميدا للسلك القنصلي القنصل العام الملكي الذي يحمل اقدم اجازة قنصلية . وفي حال غيابه يتولى العمادة من يليه في القدم .

يعتبر السلك القنصلي في الحفلات العامة وحده كاملة لا يجوز تجزئتها .

وتحدد اسبقية القناصل العامين بالنيابة بعد القناصل العامين ووفق الاسبقية المحددة لرؤسائهم القانين . وبني ترتيبهم قبل القناصل المسلكيين .

اسبقية الموظفين والضباط :

تحدد اسبقية الموظفين والضباط ميدليا بالنيابة الى مراتبهم ودرجاتهم وفدعهم في كل منها ، على ان يؤخذ بعين الاعتبار المراكز التي يشغلونها اذا كانت اسمى من مرتبتهم الفعلية .

اسبقية الزوجات :

تتمتع زوجات الرؤساء والوزراء والفراء بالاسبقية المحددة لازواجهن: هذا مع مراعاة القاعدة العامة المتبعة في المآدب والتي تقضي بتقديم السيدات على الرجال عن طريق اتباع اسلوب التداخل .

اسبقية المجاملة :

يجوز منح بعض الشخصيات التي تتمتع بمكانة علمية او اجتماعية مرموقة اسبقية خاصة متداخلة مع اسبقية الشخصيات الرسمية .

ويجوز في الحفلات الخاصة ان يؤخذ بعين الاعتبار الى جانب الاسبقية الرسمية عوامل السن او القرابة او المراكز السابقة مع وجوب مراعاة مقتضيات الطابع الخاص بكل حفلة .

الاسبقية في الحفلات الخطابية :

القاعدة في الحفلات الخطابية ان تكون اكبر شخصية آخر من يتكلم ولا يجوز الكلام بعدها .

الاسبقية في اجتماعات مجلس الجامعة العربية :

تحدد اسبقية المندوبين وفقا للترتيب الابجدي باللغة العربية للدول الاعضاء .

الاسبقية في اجتماعات اجهزة الامم المتحدة :

تحدد اسبقية المندوبين في هذه الاجتماعات وفقا للترتيب الابجدي لاسماء الدول الاعضاء باللغة الانكليزية .

اما في اجتماعات الجمعية العامة فتحتل المقعد الاول الدولة التي يظهر اسمها في القرعة التي تجري لهذه الغاية في ابتداء كل دورة ثم تليها بقية الدول التي تتبعها بالترتيب الابجدي الالف الذكر .

الاسبقية في مقاعد السيارات :

ان مقعد النرف في السيارة هو اليمين من الصدر ثم اليسار ثم المقعد المنتصف (ولا يجوز استعماله في المناسبات الرسمية الا عند الضرورة القصوى) .

ويقتضي وقوف السيارة دائما على يمين الطريق ، في غير البلاد التي تتبع النظام الاتكولوسكوسوني . وبذلك ينسب للشخص الاول ان يركب عند الذهاب من باب اليمين ويركب الثاني ، والثالث في حال وجوده ، من باب اليسار بعد التأكد من دخول الشخص الاول . وعند القدوم ينزل الاول والثاني من باب اليمين . وينزل الثالث من باب اليسار . ويجوز نزولهم جميعا من اليمين .

اما في المناسبات العادية فاذا كان صاحب السيارة ينولي قيادتها بالذات فان مقعد الشرف يصبح حينئذ الى جانبه .

— — — — —

قواعد عامة في الاسبقية

- القاعدة الاساسية هي ان لانيابة في الاسبقيات . وانما بحق لرئيس الدولة او رئيس الحكومة انتداب احد الوزراء كما بحق لهؤلاء انتداب وكلائهم في الحفلات والمآدب الرسمية الموسوعة تحت رعايتهم ويجوز في هذه الحالة ان يحل المنتدب محل الاصيل .

- لا يتمتع الافراد قطعا بالاسبقية والراسم المقررة للهيئات التي يتمتعون اليها .

.. يوزع اصحاب الاسبقية تباعا على يمين ويسار من يرأس الحفلة .

- يجوز في بعض الحالات الخاصة وضع السلطات المدنية على يمين من يرأس الحفلة . والسلطات العسكرية على يساره بعد الوزراء مباشرة .

- تبدأ الحفلة بعد وصول من يرأسها وجلسه في المقعد المخصص له، ولا يسمح بعد ذلك لاحد بالدخول .

- عند انتهاء الحفلة يخرج من يرأس الحفلة قبل الجميع .

- يجوز في المآدب ذات الطابع الخاص اتباع قاعدة التداخل (Intercalation) كوضع الأفراد بين وزراء السدولة . ووضع الوزراء المفوضين او كبار الضباط او القناصل العامين بين الامناء العامين ووكلاء الوزارات .

- عندما تقيم احد الشخصيات التي تتمتع في الدولة باسقية معينة مادبة او حفلة رسمية . فانها تحتل المركز المخصص عادة (الدامي) . وبحق لها ان تتنازل عن هذا المركز لرئيسها المباشر اذا كان مدعوا للحفلة . على ان تعود في هذه الحال الى المركز المقرر لها بالاسبقية النافذة .

بروتوكول بطاقات الزيارة

ان الغاية من ايداع بطاقات الزيارة اثبات حضور شخص ما الى دار شخص آخر او الى مكتبه للقيام بواجب وظيفي او اجتماعي كالتهنئة والتعزية، الخ . . .

والعادة المتبعة في معظم البلاد - باستثناء الانكلوسكسونية - تقضي بان يبادر القادم من السفر الى زيارة رؤسائه وبعض زملائه واصدقائه وارسال البطاقات الى بقية اصدقائه وزملائه .

ويسود ارسال البطاقات القواعد التالية :

- ١ - يعتبر ارسال البطاقة بمثابة زيارة شخصية .
- ٢ - يقوم بارسال البطاقة الشخص القادم والاسفر سنا او مقاما .
- ٣ - يسمح ايداع البطاقة بالذات وفي اليوم الاول من الوصول ويجوز ارسالها بواسطة رسول خاص .
- ٤ - يجب تبادل البطاقات خلال ٢٤ ساعة .
- ٥ - يرسل العازب بطاقتين الى منزل الاسرة التي يود مجاملتها .
- ٦ - يستحسن لدى ايداع البطاقة ثني طرفها من جهة اليسار ومن الاعلى الى الاسفل . وليس لثنيها من احد الركنين الاعلى او الاسفل اي معنى خاص .
- ٧ - تسجل على البطاقات احدي العبارات التالية تبعا للمناسبة التي افتضت ارسالها :

- | | | |
|-------------------------------|-------------------|------------------------------|
| ٦ - للشكر | او p. r. اي | (Pour remercier) |
| ب - للتهنئة بالعيد | او p. f. اي | (Pour Fêter) |
| ج - للتهنئة بعيد راس السنة | او p. l. n. a. اي | (Pour Féliciter Nouvel an) |
| د - للاستئذان بالسفر او مودعا | او p. p. c. اي | (Pour Prendre Congé) |
| هـ - للتعزية | او p. c. اي | (Pour Condoléances) |

- و - تقديم السيد أو p. p. اي (Pour Présentation)
 ز - للتعارف أو p. f. c. اي (Pour faire connaissance)
 ح - للاطمئنان من صحة السيد أو p. p. n. اي (Pour prendre nouvelles)
 ط - مع تحيات فلان . . . (Avec les compliments de...)

ويستحسن ان يكون لدى الأسرة اربعة انواع من البطاقات يحمل كل نوع منها البيانات التالية :

- ١ - اسم الزوج مع بيان صفته الرسمية .
 - ٢ - اسم الزوج مجرداً من أية صفة وذلك للمناسبات الشخصية والعائلية .
 - ٣ - اسم الزوجة .
 - ٤ - عبارة السيد والسيدة عيلته . دون بيان أية صفة رسمية .
- ويجوز اضافة عنوان المنزل دون رسم الهاتف وذلك باقصى البار بالنسبة للغة العربية وباقصى اليمين بالنسبة للغات الاجنبية .

شكل البطاقة وطبعا :

تطبع البطاقات بصورة عامة باحرف صغيرة واضحة وتكون عادة بطاقات السيدات والاوانس اصغر حجماً من بطاقات الرجال .

ويتقدم اسم الرجال لقبهم العلمى او رتبته العسكرية ثم مركزهم الوظيفي او الاجتماعى او المهنة التي يزاولونها . ويستحسن عدم الاكثار من تعدد الالقاب .

وتطبع بطاقة السيدات المتزوجات على الشكل التالي (حرم فلان . . .) ولا يذكر اسمها الخاص ما لم يكن لها صفة شخصية مستقلة . فلها حينئذ ان تطبع بطاقتها على الشكل التالي (السيدة فلانة) مقرونا باسم زوجها .

وتطبع بطاقة السيدات الايامى على الشكل التالي (حرم المرحوم . . .) .

وتطبع بطاقة المطلقات على الشكل التالي (السيدة فلانة) مقرونا باسم عائلتها .

وتطبع بطاقات الاوانس على الشكل التالي (الاتسة فلانة) مقرونا باسم وكنية والدها .

بروتوكول الزيارات

الأصل أن القادم إلى بلد ما يبادر إلى زيارة زملائه ومن هم أسرى منه مقاماً ، ويبحث ببطاقة إلى من هم دونهم مالم تربطه بهم علاقات صداقة شخصية .

وتقوم الشخصيات الرسمية أو البارزة بتسجيل اسمائها في سجل الزيارات في قصر رئاسة الدولة . لتعرب عن احترامها أو تبليغ أمانتها .

وترد الزيارة في اليوم نفسه للشخصيات الرئيسية وخلال الـ ٢٤ ساعة للشخصيات الثانية وذلك إما شخصياً أو بإيفاد ممثل خاص تبعاً لأهمية تلك الشخصية ومركزها وصلات الصداقة القائمة بينهما . ويكتفى بإرسال بطاقة زيارة للشخصيات الأدنى مقاماً . ويجوز إبداعيها بالذات عند الإقضاء .

وعند زيارة رئيس الدولة يبادر هذا الأخير إلى مد يده مصافحاً وتنتهي الزيارة بنهوضه من مقعده مالم يستأذن الزائر بالذهاب قبل انتهاء الوقت المحدد للزيارة .

التعارف والمصافحة :

يجب في الحفلات والمناسبات تعريف الزائرين ببعضهم بعضاً ويتولى ذلك عادة الداعي أو الداعية بتقديم الرجل إلى السيدة . والأدنى مقاماً إلى الأعلى مع بيان اسم وصفة كل من الطرفين . وينهض الرجل إذا كان جالساً وتنهض السيدة للسيدة ولا تنهض للرجل بل تكتفي بمد يدها لمصافحته .

وبصورة عامة يجب تحية السيدات قبل الرجال ، ولا تجوز المصافحة فوق يدي شخصين آخرين يتصافحان ، أو إذا كان أحد الأشخاص يقيم بالمرور بينهما بحيث أن المصافحة تعيق مروره .

وعند قدوم شخصية أجنبية بزيارة رسمية فإن رئيس لجنة الاستقبال يقدم للزائر أعضاء اللجنة . ثم يقدم الزائر أعضاء بعثته . ويتولى مدير المراسم بعدئذ تقديم رؤساء البعثات السياسية أو القنصلية في حال دعوتهم للاشتراك في الاستقبال .

ويترتب على الممثل الدبلوماسي أن يحتنع في الحفلات الرسمية عن مصافحة ممثل دولة عدوة أو دولة قطعت حكومته علاقاتها الدبلوماسية معها .

أما إذا اجتمع معه على إحدى موائد الطعام ، فإذا كانت المائدة حكومية اضطر للبقاء ، أما إذا كانت خاصة ، فيترتب عليه أن يتسحب من الحفلة .

بروتوكول الولائم

١ - بطاقات الدعوة :

ترسل الدعوة الى الولائم خطيا باسمي الداعي وزوجته . وقد تتم هاتفيا او شفويا في المقابلات الشخصية على ان تكتب بدعوة خطية تدون فيها عبارة (Pour Mémoire ou Pro Memoria) اي للتذكير ، وتطبع الدعوة على بطاقة كبيرة باحدى اللغتين الفرنسية او الانكليزية او باللغة الرسمية المحلية . وتكتب اسماء المدعوين بخط اليد ويجوز كتابتها بالالة الكاتبة : وترسل قبل الموعد المحدد بأسبوع على الأقل حتى يكون امام المدعو المجال الكافي لعدم الارتباط بموعد آخر في اليوم المحدد : ويطلب في البطاقة الاجابة بالقبول او الاعتذار ويرمز الى ذلك بالحروف الآتية (R. S. V. P.) ومعناها (Répondre S'il vous plait) اي الرجاء الاجابة .

وفيما يلي نموذجان بالفرنسية للدعوتين . احدهما لحفلة استقبال والثانية لوليمة عشاء .

نموذج دعوة لحفلة استقبال

A l'Occasion de La Fête Nationale de

L'Ambassadeur de

et Madame A

trient

de Leur faire l'honneur d'assister à la Réception qu'ils donneront le
Lundi , 4 Janvier 1960, de 18 à 20 Heures .

نموذج دعوة لحفلة غداء

L'AMBASSADEUR DE

et Madame A

prient

de Leur faire l'honneur de venir dîner chez eux le Lundi 4 Janvier
1960 à 20 H. 30

R. S. V. P.

ويبعث المدعو بالاجابة بالسرعة الممكنة حتى يكون لدى الداعي في حالة الاعتذار عن حضور وليعة الغداء أو العشاء الوقت الكافي لدموة غيره .
وتحرر الاجابة احيانا بخط اليد . وتجوز كتابتها بالالة الكاتبة وفيما يلي نموذج فرنسي لها :

نموذج اجابة بقبول الدعوة

L' Ambassadeur de _____ et Madame B _____
remercient vivement S. E. l' Ambassadeur de _____ et
Madame A _____ X _____ de leur aimable invitation
au diner du _____ à laquelle ils auront l'honneur et le
plaisir d'assister .

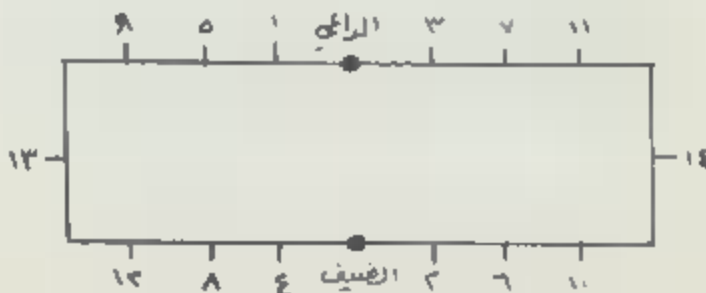
وتكتب الدعوات الى حفلات الناي او الكوكتيل (Cocktail) على بطاقة اصغر من بطاقة ولائم الغداء او العشاء . ولا تقضي اصولا الرد الا في حالة تعذر حضورها لا سباب قاهرة .

٢ - ترتيب المائدة :

يحدد مركز الشرف في موائد الطعام في صدر مدخل الغرفة أو قاعة الطعام . أو في الجهة المقابلة للنوافذ اذا كان المدخل جانبيا .

الوضع الاول :

اذا كانت الوليمة قاصرة على الرجال - فان الضيف يتوسط المكان المواجه للداعي . وبدور حول الداعي والضيف ترتيب المدعوين وفقا لاسبقيتهم . فيجلس الاول في الاسبقية على يمين الداعي . ثم الثاني على يمين الضيف . والثالث على يسار الداعي . والرابع على يسار الضيف . والخامس على يمين الداعي والسادس على يسار الضيف وهكذا دواليك وفقا للرسم التالي :



الوضع الثاني :

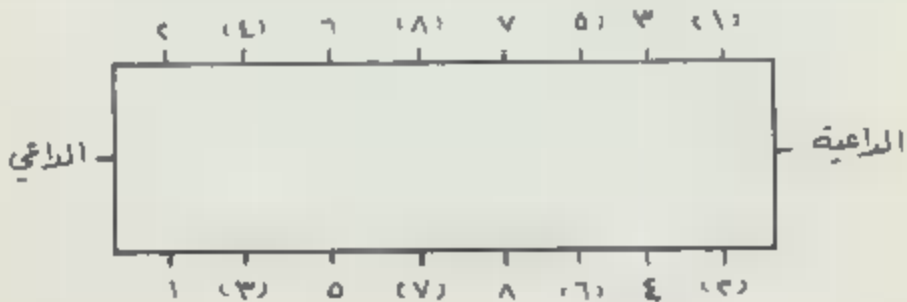
إذا كانت الوليمة تضم عددا محدودا من السيدات والرجال يجب تهيئة قائمتين : الاولى تضم اسبقية المدعوات . والثانية تضم اسبقية المدعوين . ثم يتبع الترتيب الآتي :

تجلس السيدة الداعية في مكان الشرف ويتوسط الداعي المكان المواجه لها . ثم يدور حولهما ترتيب المدعوين والمدعوات . على ان تجلس كل سيدة بين رجلين . فيجلس ضيف الشرف على يمين الداعية . ثم تأتي المدعوين بالاسبقية على يسارها . وتجلس زوجة ضيف الشرف على يمين الداعي ثم اولى المدعوات بالاسبقية على يساره . ثم الثالثة على يمين ضيف الشرف . فالرابعة على يسار المدعو الثاني ، ويجلس المدعو الثالث على يمين زوجة ضيف الشرف . ثم الرابع على يسار المدعوة الثانية . وهكذا دواليك وفقا للرسم التالي (الرقم بين قوسين يشير الى الرجال) :



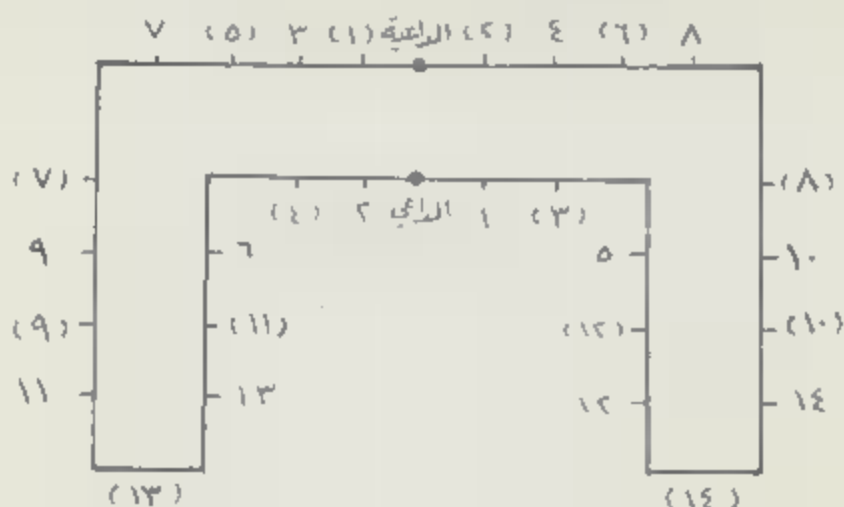
الوضع الثالث :

وقد تجلس الداعية في رأس المائدة والداعي في الرأس المقابل ، ثم يدور حولهما المدعوون والمدعوات حسب الترتيب الآنف الذكر ووفقا للرسم التالي :



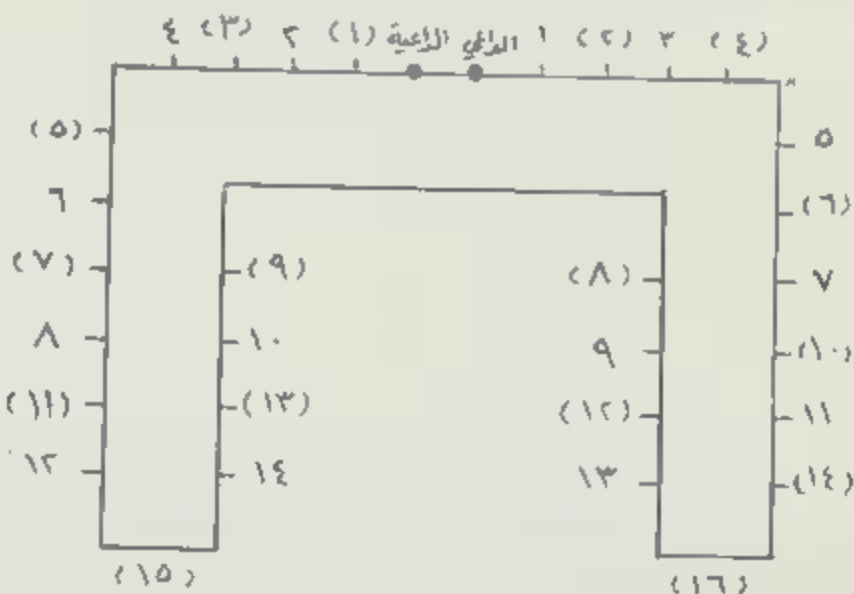
الوضع الرابع :

وإذا كانت المائدة على شكل حافر الجواد - او حرف (U) فتراعى
ايضا القاعدة السابقة وفق الترتيب الآتي : (يسار الرقم بين قوسين الى اليمين الى الرجال).



الوضع الخامس :

وقد تعد هذه المائدة دون استعمال الواجهة المقابلة (وهي الطريقة الأكثر استعمالا) فيجلس الداعي والداعية في صدر المائدة . ويجلس ضيف الشرف على يمين الداعية . وتجلس زوجته على يسار الداعي . ثم ينساب ترتيب بقية المدعوين حسب القاعدة السابقة ووفق الترتيب الآتي :



٢ - ترتيبات خاصة :

وقد جرت العادة بأن توضع امام كل مدعو بطاقة تحمل صفته اذا كان ذا مركز مرموق ، والا يحضر اسمه كما يلي :

سيادة الرئيس . . . او سيادة سفير كذا . . . او سيادة وزير كذا . . .

S. EX. Mr. le Président de

S. EX. Mr. l'Ambassadeur de

S. EX. Mr. le Ministre de

اما بطاقات المدعوات فتكتب كما يلي :

Madame A سيادة حرم فلان

ويوضع مخطط صغير للمائدة في مدخل غرفة الطعام او القاعة المؤدية لها ، يوضح ترتيب المقاعد وفق احد الاوضاع المبينة انما . مما يسمح للمدعوين والمدعوات بمعرفة مقاعدهم مسبقا والاتجاه اليها بدون دليل كما يمكنهم معرفة اسماء الاشخاص المجاورين لهم .

٤ - اللباس في الولائم :

يلبس المدعوون في ولائم الفداء اللباس العادي - وفي حفلات العشاء لباس « الفراك » او « السموركن » او « العادي » . تبعا للنص الوارد في البطاقة ، ويستحسن ان يكون اللباس العادي . عند استعماله ، ذا لون داكن .

٥ - تكريم الشخصيات الاجنبية :

من التقاليد الشبعة لدى معظم الدول اقامة مآدب غذاء او عشاء تكريما لكبار الضيوف الاجانب ك رؤساء الدول والحكومات والوزراء والبعثات الرسمية . كما تقام مآدب مماثلة للسفراء والوزراء المفوضين والقناصل العامين عند مباشرتهم اعمالهم الرسمية وعند انتهاء مهمتهم وانهايتهم لمفادرة البلاد المعتمدين لديها .

وتتراوح عدد المدعوين . الى هذه المآدب عادة بين ال ٢٠ وال ٢٠٠ تبعا لاهمية الشخصية المكرمة .

وقد يتبع المآدب المقامة تكريما للملوك حفلة استقبال كبرى يدعى اليها عدد من كبار الشخصيات والموظفين والضباط .

تبادل الهدايا والاوروسة :

واذا قدمت احدى الشخصيات الاجنبية بعض الهدايا والاوروسة الى الشخصيات الهامة فيجب المبادرة الى مقابلتها بالمثل وتقديم هدايا واوروسة مماثلة ليا من حيث القيمة والدرجة والعدد .

بروتوكول المآدب

- ١ - ترسل الدعوات اصولا قبل اسبوع على الاقل من تاريخ المآدبة .
ويحدد فيها نوع اللباس .
- ٢ - يراعى في انتقاء المدعوين الى المآدبة توافر الانسجام بينهم .
- ٣ - يقتضى اللياقة الاجتماعية بالاجابة فورا على الدعوة اما بقبولها او الاعتذار عن حضورها ، دون حمل الداعي على الاستفسار عن هذه الناحية .
اما في حالة الشك في امكان تلبيةها فيستحسن الاعتذار سلفا اذ لا يجوز تأجيل الجواب حتى آخر يوم او آخر لحظة .
- ٤ - يجب الحضور الى مآدب الغداء او العشاء خلال الدقائق العشر الاولى من الوقت المحدد لها . وخلال النصف الساعة الاولى على الاكثر بالنسبة لحفلات الاستقبال . ولا يجوز قطعا الحضور قبل الوقت المحدد .
- ٥ - يدعو الداعي والداعية كلا من ضيف الشرف وزوجته الى دخول قاعة الطعام قبل غيرهم من المدعوين .
- ٦ - بالاضافة الى قواعد اسبقية العامة يقتضى لدى ترتيب مقاعد المدعوين مراعاة حسن التفاهم بين المتجاورين في المائدة وتكلمهم لغة مشتركة اذا كان بعضهم من الاجانب .
- ٧ - اذا لم يكن الداعي متزوجا فيعطى مكان الشرف الى كبرى المدعووات .
- ٨ - لا يجوز وضع الزوج الى جانب زوجته او مقابلها .
- ٩ - لا يجوز جلوس سيدة بجانب اخرى وفي طرف المائدة ، مما يقتضى زيادة عدد الرجال المدعوين .
- ١٠ - تقدم السيدات على الآتات ولا تستفيد هذه الفئة من اسبقية آبائهن .
- ١١ - اذا تخلف احد المدعوين عن الحضور فلا يجوز بقاء مقعده فارغا .
- ١٢ - تنتهى المآدبة بنهوض الداعي وزوجته او الداعي وضيف الشرف .
ويناكدان قبل نهوضهما ويقدر الامكان من ان جميع المدعوين قد انتهوا من طعامهم .
- ١٣ - يهيا الطعام وفقا لذوق المدعوين . ويلاحظ في الغالب تقديم نوع من الطعام الوطني .
- ١٤ - تكتب اوان الطعام بلغة واحدة او بلغتين على بطاقات وتشر على المائدة بنسبة بطاقة لكل ٤ مدعوين .

بروتوكول الأوسمة

تحمل الأوسمة في الحفلات الكبرى ، في الجهة اليسرى من الصدر ، ومن اليمين الى اليسار . وعلى خطين متوازيين على الأكثر وفق الترتيب التالي :
الأوسمة الوطنية بحسب أهميتها ، ثم أوسمة الدولة المعتمد لديها المعثل السياسي (وذلك من باب المجاملة) . ثم أوسمة الدول الأجنبية الأخرى بحسب أهميتها وتاريخ منحها .
ويجوز استبدالها بأوسمة مصغرة توضع على خط واحد على النتبة اليسرى من اللباس .

وتعلق القلادة في العنق . وتحت ربطة العنق لا نونها .

وتعلق الرصعة على الجنب الأيسر تحت الأوسمة .

ويوضع الوشاح في الأحوال العادية تحت الصدرية ومن الكتف اليمين حتى الجنب الأيسر . ويوضع فوق الصدرية بحضور رئيس الدولة .

وفي المناسبات الرسمية العادية يجوز حمل الشريط أو الوبريد التي تنشر اليها فوق النتبة اليسرى من اللباس الرسمي (البونجور أو السموكن) .

لا تحمل الأوسمة على المطف اطلاقاً .

الأوسمة شخصية ودائمة . وليس لورثة مستحقها حملها بعد وفاته . كما ليس للدولة التي منحتها استردادها إلا في حالات استثنائية كافتراق جنابة ما .

إن أنظمة بعض الدول ومنها الجمهورية العربية المتحدة تفرض على موظفيها ورعاياها وجوب استئذان السلطات المختصة لقبول الأوسمة الأجنبية وحملها . كما أن ثمة دولاً تحظر قبولها اطلاقاً (١) .

إن حمل الأوسمة يعتبر تكريماً للدولة التي منحتها ، لذلك لا تحمل أوسمة الدولة العدوة أو التي تكون العلاقات الدبلوماسية مقطوعة معها .

(١) لقد نصت المادة الثالثة من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٦ الصادر بتاريخ

١٩٥٢/١/١٦ على ما يلي :

« يحظر على السوري حمل أي وسام من أية حكومة أو سلطة أو منظمة غير سورية إلا بإجازة خاصة ... وتشمل كلمة وسام مختلف المكافآت التي هي من هذا النوع كالتي يطلق عليها اسم مدالية أو نيشان أو نوط أو غيرها » .

اصول رفع العلم

١ - رفع العلم على المؤسسات الحكومية والبعثات الدبلوماسية والقنصلية:

يرفع العلم من شروق الشمس حتى غروبها ، وذلك في ايام العطلة الاسبوعية (الجمعة او الاحد) والاعياد القومية الرسمية والمحلية ويبقى علم الدولة مرفوعا باستمرار في مراكز الامن العام والجمارك الواقعة على الحدود ، وعند قدوم رئيس دولة او حكومة اجنبية بزيارة رسمية يرفع علم بلاده بالاضافة الى علم الدولة المضيقة وذلك على القصر او الفندق الذي يحل فيه . ويكون الاول على اليسار والثاني على اليمين .

وترفع البعثات السياسية والقنصلية علم بلادها في ايام العطلة الاسبوعية والاعياد الوطنية والرسمية لبلادها والبلاد المعتمدة لديها . وللدول الاجنبية الممثلة ببعثة سياسية او قنصلية من باب المجاملة الدولية .

ولقد جرت العادة في هذا الشأن بان يقوم السفير او القنصل العام او من ينوب عنهما ببلاغ سائر البعثات في البلد المعتمد لديه بانته يرفع علم بلاده بمناسبة العيد الوطني المصادف يوم كذا . وبجوابه زملاؤه مهئين بالعيد ومؤكدين بانهم سيرفعون علم بلادهم على دور بعثاتهم احتفالاً بهذه المناسبة .

ولا يحق للأفراد الاجانب او الهيئات الاجنبية رفع علم بلادها في المناسبات الرسمية او الخاصة الا بشرط الحصول مسبقاً على موافقة السلطات المختصة وعلى ان يرفعوا الى جانبه علم الدولة المحلية الذي يمتنع بالاولوية ويوضع على يمين العلم الاجنبي .

٢ - رفع العلم على السيارات :

يرفع العلم باستمرار على سيارات رئيس الدولة في جميع تجولاته، ويرفع على سيارة رئيس الوزراء وقائد الجيش في المناسبات الرسمية . وعلى سيارة المحافظ أثناء تجوله ضمن حدود ممتلكته .

ويرفع رؤساء البعثات السياسية والقنصلية علم دولتهم على سياراتهم في المناسبات الرسمية التالية :

- ٢ - لدى قيامهم بزيارة رسمية للسلطات المحلية .
ب - لدى اشتراكهم في استقبال الشخصيات الهامة الأجنبية .
ج - لدى اشتراكهم في حفلات الأعياد الوطنية المحلية والأجنبية .
وبترتيب عليهم في كل الأحوال التقيد بالانظمة والإعراف المحلية .
وعند زيارة أحد رؤساء الدول أو الحكومات الأجنبية يرفع علم بلاده
على الجناح الأيسر من السيارة والعلم الوطني على الجناح الأيمن .
وإذا ركب سفيران أو قنصلان سيارة أحدهما في إحدى المناسبات
الرسمية فلا يرفع عليها إلا علم الممثل صاحب السيارة ، ويعتبر الثاني مجرد
ضيف .

٣ - تكس العلم عند الحداد :

في حالات الحداد الوطني ينكس العلم إلى نصف المارية طيلة الأيام
المقررة للحداد ، من ثلاثة إلى سبعة ، وفي اليوم المحدد للدفن .
وقد جرت العادة بأن تكون مدة الحداد المقررة للملوك أطول من المدة
المقررة لرؤساء الجمهورية . أما الفاتيكان فإنه لا يعلن الحداد على وفاة البابا .

النشيد الوطني والتحية العسكرية

النشيد الوطني :

يعزف النشيد الوطني في الحفلات الرسمية عند قدوم ومغادرة الشخصية التي تترأسها . سواء اكان رئيس الدولة او نائيه او رئيس الحكومة او احد الوزراء . او قائد الجيش . في الحفلات العسكرية : او من يمثلها : او المحافظ ا في محافظته .

ويعزف النشيد الوطني بعد النشيد الوطني الاجنبي عند قدوم رئيس دولة او حكومة اجنبية بزيارة رسمية . ولدى مغادرته البلاد .

وفي جميع هذه الحالات تبدأ الفرقة العسكرية بعزف النشيد الوطني عندما يصل المحتفى به الى مسافة ثلاثة أمتار منها . وبعد ان يشاهد رئيسها من ان حرس الشرف قد تهيأ لتأدية التحية العسكرية .

التحية العسكرية :

يؤدي حرس الشرف التحية العسكرية للتحفبات الأنفة الذكر في المناسبات والزيارات الرسمية . ويختلف عدد أفرادها تبعاً لأهمية الشخصية المحتفى بها . وهو في الغالب ٧٢ جندياً لرؤساء الدول و٤٨ لرؤساء الحكومات و ٢٤ للوزراء .

وعندما يستعرض المحتفى به حرس الشرف . فلا يجوز ان يوافقـه سوى املئ شخصية مدنية وعسكرية . ولدى انتهاء العرض يشرب عليه ان يصافح رئيس الحرس شاكراً .

التحية بالمدفع :

تحيي مدفعية الساحل او المطار رؤساء الدول القادمين بزيارة رسمية ب ٢١ طلقة . وقرود السفينة الحربية التحية . في حال تسدومهم بحراً (ب ٢١ طلقة .

فذلكم الألبسة التي تسمى

نوع الاختلاف	الليسانس	القياس	ربطه المقياس	المقاييس	العقبات	القبضة	الحركات	الاوراق	المصطلحات
الاختلافات الشخصية	حركاتها وقصصها مع سوزانا سود مخططة	أبيض عادي	رأيت أوسود	عادي	مليديديكت أو أبيضيت	سوزا وطرية أو مستقيمة	أوسود عادي مع كلمات سود	ورقة في العروة	أوسود عادي
الاختلافات الزمنية	في يومها في سوزانا سود مخططة	أبيض عادي	رأيت أوسود	عادي	مليديديكت أو أبيضيت	سوزا وطرية أو مستقيمة	أوسود عادي مع كلمات سود	ورقة في العروة	أوسود عادي
الاختلافات الزمنية	في يومها في سوزانا سود مخططة	أبيض عادي	رأيت أوسود	عادي	مليديديكت أو أبيضيت	سوزا وطرية أو مستقيمة	أوسود عادي مع كلمات سود	ورقة في العروة	أوسود عادي
الاختلافات الزمنية	في يومها في سوزانا سود مخططة	أبيض عادي	رأيت أوسود	عادي	مليديديكت أو أبيضيت	سوزا وطرية أو مستقيمة	أوسود عادي مع كلمات سود	ورقة في العروة	أوسود عادي
الاختلافات الزمنية	في يومها في سوزانا سود مخططة	أبيض عادي	رأيت أوسود	عادي	مليديديكت أو أبيضيت	سوزا وطرية أو مستقيمة	أوسود عادي مع كلمات سود	ورقة في العروة	أوسود عادي

على غيرة عاتق : يستعمله (الفرزان) لذكر بوجهه لوطه، فوالفعل في تركيب فيه كذا نحو على امرأته أو غيرها من المعطوفات والمشتقات المبتدئة بمجرور.

جندول اسبقية الهيئات في الحفلات الرسمية

الذي كان نافذا في سورية

قبل اعلان الوحدة

١ - رئيس مجلس النواب، رئيس مجلس الوزراء ، رئيس المحكمة العليا.

٢ .. اعضاء السلك السياسي .

٣ .. الرؤساء والوزراء السابقون .

٤ .. المفتي العام وممثلو الهيئات الدينية الاسلامية .

الطائفة وممثلو الهيئات الدينية المسيحية .

٥ - النواب .

٦ - رئيس محكمة التمييز، رئيس الاركان العامة، اعضاء المحكمة العليا، السفراء السوريون ، الامراء العامون . محافظ مدينة دمشق المنازرة ، رئيس الجامعة السورية ، رئيس المجمع العلمي العربي . رئيس ديوان المحاسبات ، رئيس مفتشي الدولة . النائب العام والرؤساء الثانون لدى محكمة التمييز . الوزراء المفوضون السوريون . قائد الدرك العام ، المديرون العامون للادارات والمؤسسات العامة المستقلة والمفوضة . رئيس مجلس التأديب ، المدير العام للشرطة والامن ، المدير العام للعشائر . محافظ لواء دمشق . المحافظون .

الموظفون القدماء الذين شغلوا سابقا احد هذه المناصب .

٧ - ممثلو المؤسسات السياسية الدولية .

اعضاء السلك القنصلي .

٨ - وفود الجيش والدرك والشرطة .

٩ - المجلس البلدي . المحامون . الاطباء . المتقاعدون . الصيادلة ، اسرة الصحافة .

مديرو المؤسسات العلمية العالية الأجنبية . ممثلو الجاليات العربية
والأجنبية، ممثلو الجاليات السورية في الخارج، المتقاعدون الملكيون والعسكريون .

١ - غرف التجارة والصناعة والزراعة : مديرو الشركات والمصارف
الخاصة .

اتحاد نقابات أرباب العمل . اتحاد نقابات العمال .

١١ - لجنة الكشاف العليا . جمعية الهلال الأحمر . الجمعية الكيميائية
السورية .

ممثلو الجمعيات الثقافية والرياضية والخيرية والفنية .

١٢ - وفود العاصمة والمحافظات السورية .

انظمة المراسم والاسبقية النافذة في الاقليم المصري

١ - نظام المراسم

١ - يتولى تنظيم شئون المراسم بجمهورية مصر :

(١) ديوان كبير الامناء .

(٢) ادارة المراسم بوزارة الخارجية .

ديوان كبير الامناء

٢ - يختص ديوان كبير الامناء بما ياتي :

(١) مراسم التشرفات في الاعياد الرسمية - وتطبيق نظام الاسبقية .

(٢) مراسم استقبال السفراء والوزراء المفوضين بقصر رئاسة الجمهورية .

(٣) مراسم استقبال رؤساء الدول الاجنبية والامراء والعظماء الاجانب الذين يزورون السيد رئيس الجمهورية زيارة رسمية او غير رسمية .

(٤) مراسم استقبال العثان الوفدة من قبل رؤساء الدول الاجنبية في مهمة خاصة .

(٥) مراسم استقبال كبار الزائرين المصريين والاجانب عند مقابلتهم للسيد رئيس الجمهورية وتعيين موعد هذه المقابلة .

(٦) ترتيب الحفلات الرسمية والمآدب التي يري السيد الرئيس اقامتها في قصر الرئاسة .

(٧) ترتيب برامج الحفلات الرسمية وغيرها التي يشرفها السيد رئيس الجمهورية بالاتفاق مع الجهات المختصة .

(٨) ترتيب برامج رحلات السيد رئيس الجمهورية والاشراف على تنفيذها في الجمهورية وخارجها بالاتفاق مع الجهات المختصة .

(٩) الرد على كتب وبرقيات التهانى والتعزية .

(١٠) تسجيل اسماء الزائرين في السجلات الخاصة بقصر الرئاسة وفي المناسبات المختلفة وعرضها على سيادة الرئيس .

- (١١) كتابة وايفاد مندوبين عن سيادة الرئيس في المناسبات المختلفة .
- (١٢) البلاغات الرسمية المتعلقة بسيادة الرئيس .
- (١٣) كل ما يتعلق بقواعد المراسم وقواعد التجمعات بصفة عامة .
- (١٤) الاتصال بالوزارات والمصالح المختلفة فيما يتعلق بتنظيم شئون المراسم .
- ٣ - يتولى ادارة الديوان : كبير الامناء . ويعاونه :
بعض الامناء والتشريفاتيه .
سكرتير ومساعدون .
- ٤ - لكبير الامناء في قيامه باختصاصاته حق الاتصال المباشر بالسلطات المصرية والاجنبية في الجمهورية .
- ٥ - يحدد كبير الامناء اختصاصات معاونيه ومواعيد خدمتهم ، وما يباشرونه اثناءها من الاعمال .
- ٦ - ينبع الامناء والتشريفاتيه نظام الدورة . بحيث يكون منهم اثنان دائمين بالخدمة . احدهما لدى مكتب السيد الرئيس والآخر في مكتب تسجيل الاسماء . ويكون ثالث منهم تحت الطلب .
- ٧ - يقيد الامين القائم بالخدمة في دفتر يومية كل ما يرفع من المذكرات الى السيد الرئيس . وكذلك الاوامر الصادرة بشأنها عند صدورها . وما اتبع في تنفيذها . ويقيد ايضا في مفكرة بيان المقابلات والتحركات التي تحدث .
- ٨ - وتفيد في دفتر خاص بـ كروتارية ديوان كبير الامناء طلبات مقابلة السيد الرئيس . كما تفيد في دفتر آخر خاص . انتقالات سيادته ومقابلاته وجميع اوامره المتعلقة بالمراسم .

ادارة المراسم بوزارة الخارجية

تختص ادارة المراسم بوزارة الخارجية عملا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بما يأتي :

المراسم الخاصة بالمبعوثين الدبلوماسيين والقنصلين المصريين والاجانب،
وزيارات رؤساء الدول والشخصيات الاجنبية لمصر ، كما تختص بشئون مزايا
وحصانات اعضاء البعثات التمثيلية المصرية في الخارج - واعضاء البعثات
التمثيلية الاجنبية في مصر : وباصدار جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة
والمهمة والتأشير عليها - وبشئون الاوسمة والالقاء .

ملاحظة : اذا اقامت احدى الوزارات او احدى المصالح حفلة رسمية
عين الوزير المختص هيئة من الموظفين تتولى تنظيم الحفلة والاشراف عليها .

واذا ماعدى الممثلون السياسيون لحضور تلك الحفلة : اشترك مع القائمين
بتنظيمها مدير ادارة المراسم بوزارة الخارجية .



٢ - نظام الأسبقية

١ - تتقرر الأسبقية الفردية بين أصحاب المناصب والمراكز عند حضورهم الحفلات والمآدب الرسمية على حسب الترتيب المبين بالجدول (٢) و (ب) و (ج) و (د) الملحق بهذا .

٢ - تتقرر أسبقية الهيئات في الحفلات الرسمية حسب الترتيب المبين بالجدول (٣) الملحق بهذا .

٣ - إذا انتمى شخص لأكثر من فئة فتكون أسبقته في الفئة العليا .

٤ - يكون ترتيب افراد الفئة الواحدة على حسب الأقدمية .

٥ - تكون أسبقية الموظف المتقاعد بعد الموظفين الحاليين الشاغلين لنفس الوظيفة والدرجة التي كان يشغلها من قبل إلا إذا حددت أسبقته صراحة في الجداول الآتية .

٦ - تتقرر الأسبقية بين رؤساء الهيئات السياسية الأجنبية على حسب المرتبة . ثم على حسب الأقدمية . باعتبار تاريخ تقديم أوراق الاعتماد .

أما القائمون بالأعمال ليتقدمون على القائمين بالأعمال نيابة ، وثبتت أقدميتهم فيما بينهم من تاريخ اشعارهم وزير الخارجية اشعاراً مصحوباً بأوراق اعتمادهم .

٧ - تتقرر الأسبقية بين رجال السلك السياسي الاجنبي على حسب الدرجة ثم على حسب الأقدمية بين المتساوين في الدرجة ، وثبتت الأقدمية بتاريخ الخطاب الذي يخطر به رئيس البعثة وزير الخارجية بتعيين الموظف السياسي .

٨ - يلغى نظام الأسبقية الصادر سنة ١٩٤٦ وكل ما خالف هذا النظام من قواعد .

٩ - يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
تحريراً في أول أكتوبر سنة ١٩٥٧

جدول (٢)

خاص بالاسقية الفردية العامة

- ١ - السيد رئيس الجمهورية .
- ٢ - رئيس مجلس الامة .
- ٣ - رؤساء الجمهورية السابقون .
- ٤ - الحائزون لقلادة النيل .
- ٥ - الحائزون لقلادة الجمهورية .
- ٦ - الحائزون لوشاح النيل .
- ٧ - الوزراء .
- ٨ - وكيلا مجلس الامة .
- ٩ - القائد العام للقوات المسلحة .
- ١٠ - شيخ الجامع الأزهر .
- ١١ - محافظ البنك المركزي ، ورئيس ديوان المحاسبة ، ومدير المخابرات العامة ، ورئيس محكمة النقض ، ورئيس مجلس الدولة ، ورئيس هيئة ادارة قناة السويس .
- ١٢ - نواب الوزراء ومسئولو السيد رئيس الجمهورية .
- ١٣ - الحائزون لوسام الجمهورية من الطبقة الاولى .
- ١٤ - رؤساء هيئات اركان حرب القوات المسلحة .
- ١٥ - النائب العام ، ورئيس ادارة قضايا الحكومة ، ووكيلا محكمة النقض ، ووكيلا مجلس الدولة ، ورئيسا محكمتي استئناف القاهرة والاسكندرية ، ومديرو الجامعات ، ورئيس مجمع اللغة العربية .
- ١٦ - كبير الامناء ، والسقراء .
- ١٧ - المدير العام لسكك حديد جمهورية مصر ، ورئيس ديوان الموظفين .
- ١٨ - نواب رؤساء هيئات اركان حرب القوات المسلحة ، وقائد القيادة الشرقية .

- ١٩ - الحائزون لوسام الاستحقاق من الطبقة الاولى .
- ٢٠ - الحائزون لرتبة فريمق او ما يقابلها في البحرية والظيان .
- ٢١ - كبير الباوران ، ورئيس هيئة الامداد والتموين . ورئيس هيئة ادارة الجيش . ورئيس هيئة التسلح . ورئيس هيئة العمليات . ومن يقابلهم في البحرية والظيان .
- ٢٢ - قائد المنطقة المركزية . وقائد المنطقة الشمالية . وقائد المنطقة الجنوبية . وقائد منطقة شرق الدلتا .
- ٢٣ - الوزراء المفوضون (١) .
- ٢٤ - رؤساء محاكم الاستئناف الاخرى . ووكلاء محكمى استئناف القاهرة والاسكندرية . ووكيل ادارة قضايا الحكومة . ووكلاء مجلس الدولة المساعدون .
- ٢٥ - الوزراء السابقون .
- ٢٦ - نواب الوزراء السابقون .
- ٢٧ - وكلاء محاكم الاستئناف الاخرى . ووكلاء الجامعات .
- ٢٨ - وكلاء الوزارات . ومحافظا القاهرة والاسكندرية .
- ٢٩ - مفتى الديار المصرية .
- ٣٠ - بطريرك الاقباط الارثوذكس .
- ٣١ - الحاخام الاكبر .
- ٣٢ - مستشارو محكمة النقض .
- ٣٣ - الحائزون لوسام الجمهورية من الطبقة الثانية .
- ٣٤ - اعضاء مجلس الامة .
- ٣٥ - المستشارون لدى محاكم الاستئناف . ومستشارو مجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة . والمحامون العامون . ورئيس محكمة مصر الابتدائية ، ورئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية .
- ٣٦ - وكلاء الوزارات المساعدون .
- ٣٧ - الحائزون لوسام الاستحقاق من الطبقة الثانية .

(١) الوزراء المفوضون الذين يقل راتبهم عن ١٥٠٠ جبه تكون اسمايتهم مع وكلاء الوزارات

- ٣٨ - وكيل الجامع الأزهر .
- ٣٩ - المدبرون والمحافظون .
- ٤٠ - الحائزون لرتبة لواء أو ما يقابلها في البحرية والطيران .
- ٤١ - مديرو العموم .
- ٤٢ - الحائزون لوسام الجمهورية من الطبقة الثالثة .
- ٤٣ - شيوخ كليات الجامع الأزهر . وعمداء الكليات بالجامعات .
- ٤٤ - الحائزون لرتبة أميرالاي أو ما يقابلها في البحرية والطيران .
- ٤٥ - المستشارون بالسفارات والمفوضيات المصرية والقناصل العامون من الدرجة الأولى (١) .
- ٤٦ - رؤساء المحاكم الابتدائية . ومستشارو مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة المساعدون . ورؤساء النيابة من الفئة الممتازة .
- ٤٧ - الموظفون من الدرجة الأولى .
- ٤٨ - الحائزون لوسام الاستحقاق من الطبقة الثالثة .
- ٤٩ - الحائزون لرتبة القائمقام أو ما يقابلها في البحرية والطيران .
- ٥٠ - جماعة كبار العلماء .
- ٥١ - شيخا معهدى القاهرة والإسكندرية .
- ٥٢ - وكلاء المحاكم . وتواب مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة ، ورؤساء النيابة .
- ٥٣ - الحائزون لوسام الجمهورية من الطبقة الرابعة .
- ٥٤ - شيوخ المعاهد الدينية بالأقاليم .
- ٥٥ - الموظفون من الدرجة الثانية .
- ٥٦ - الحائزون لرتبة البكباشي أو ما يقابلها في البحرية والطيران .
- ٥٧ - السكرتيريون الأول بالسفارات والمفوضيات المصرية . والقناصل العامون من الدرجة الثانية .
- ٥٨ - قضاة المحاكم . ووكلاء النيابة من الفئة الممتازة ، والمندوبون الأول بمجلس الدولة . والمحامون من الفئة الممتازة بإدارة قضايا الحكومة .

(١) المستشارون بالسفارات والمفوضيات المصرية والقناصل العامون من الدرجة الأولى الذين يقل راتبهم عن ٩٦٠ جنيهاً - تكون إسبنته بعد موظفي الدرجة الأولى مباشرة .

- ٥٩ - الموظفون من الدرجة الثالثة .
- ٦٠ - الحائزون لرتبة الصاغ أو ما يقابلها في البحرية والطيران .
- ٦١ - السكرتيريون التوابع بالسفارات والمفوضيات المصرية . والقناصل .
- ٦٢ - وكلاء النيابة . ومندوبيو مجلس الدولة ، ومحامو إدارة قضايا الحكومة .
- ٦٣ - الحائزون لوسام الاستحقاق من الطبقة الرابعة .
- ٦٤ - الموظفون من الدرجة الرابعة .
- ٦٥ - الحائزون لوسام الجمهورية من الطبقة الخامسة .
- ٦٦ - الحائزون لرتبة اليوناني أو ما يقابلها في البحرية والطيران .
- ٦٧ - السكرتيريون الثوابت بالسفارات والمفوضيات المصرية ، ونواب القناصل .
- ٦٨ - المندوبون المساعدون بمجلس الدولة . والمندوبون من درجة ١ و ٢ و ٣ ب) بإدارة قضايا الحكومة . ومساعدو النيابة ومعاونوها .
- ٦٩ - الحائزون لوسام الاستحقاق من الطبقة الخامسة .

جدول (ب)

خاصة بالاسبقية الفردية في حفلة او مائدة رسمية تقيمها جهة

مصرية ويشترك فيها رجال السلك السياسي الاجنبي

- ١ - السيد رئيس الجمهورية .
- ٢ - الامراء الاجانب .
- ٣ - رئيس مجلس الامة .
- ٤ - رؤساء الجمهورية السابقون .
- ٥ - الحائزون لقلادة النيل .
- ٦ - السفراء الاجانب .
- ٧ - الحائزون لقلادة الجمهورية .
- ٨ - الحائزون لوسام النيل .
- ٩ - وزير الخارجية ، وعند غيابه نائب وزير الخارجية .
- ١٠ - الوزراء المفوضون الاجانب .
- ١١ - الوزراء .
- ١٢ - وكيل مجلس الامة .
- ١٣ - القائد العام للقوات المسلحة .
- ١٤ - شيخ الجامع الازهر .
- ١٥ - محافظ البنك المركزي ، ورئيس ديوان المحاسبة ، ومدير المخابرات العامة ، ورئيس محكمة النقض ، ورئيس مجلس الدولة ، ورئيس هيئة ادارة قناة السويس .
- ١٦ - نواب الوزراء ومستشارو السيد رئيس الجمهورية .
- ١٧ - امين عام جامعة الدول العربية .
- ١٨ - الحائزون لوسام الجمهورية من الطيقة الاولى .

- ١٩ - رؤساء هيئات أركان حرب القوات المسلحة .
- ٢٠ - النائب العام . ورئيس إدارة قضايا الحكومة . ووكيلا محكمة النقض . ووكيلا مجلس الدولة . ورئيسا محكمة استئناف القاهرة والاسكندرية ، ومدير الجامعات . ورئيس مجمع اللغة العربية .
- ٢١ - كبير الامناء . والسفراء المصريون .
- ٢٢ - المدير العام لمكك حديد جمهورية مصر . ورئيس ديوان الموظفين .
- ٢٣ - نواب رؤساء هيئات أركان حرب القوات المسلحة . وقائد القيادة الشرقية .
- ٢٤ - الحائزون لوسام الاستحقاق من الطبقة الاولى .
- ٢٥ - الحائزون لرتبة فريق او ما يقابلها في البحرية والطيران .
- ٢٦ - كبير الباوران . ورئيس هيئة الامداد والتموين . ورئيس هيئة ادارة الجيش . ورئيس هيئة التسليح . ورئيس هيئة العمليات ومن يقابلهم في البحرية والطيران .
- ٢٧ - قائد المنطقة المركزية . وقائد المنطقة الشمالية . وقائد المنطقة الجنوبية . وقائد منطقة شرق الدلتا .
- ٢٨ - الوزراء المتفوضون المصريون (١١) .
- ٢٩ - رؤساء محاكم الاستئناف الاخرى . ووكيلا محكمة استئناف القاهرة والاسكندرية . ووكيل ادارة قضايا الحكومة . ووكلاء مجلس الدولة المساعدون .
- ٣٠ - الوزراء السابقون .
- ٣١ - نواب الوزراء السابقون .
- ٣٢ - القائمون بالاعمال الاجانب .
- ٣٣ - وكلاء محاكم الاستئناف الاخرى . ووكلاء الجامعات .
- ٣٤ - وكلاء الوزارات . ومحافظا القاهرة والاسكندرية .
- ٣٥ - مفتي الديار المصرية .
- ٣٦ - بطريرك الاقباط الارثوذكس .
- ٣٧ - الحاخام الاكبر .

(١) الوزراء المتفوضون المصريون الذين يقل راتبهم عن ١٥٠٠ جنيه . تكون اسماؤهم مع وكلاء الوزارات المساعدين .

- ٢٨ - مستشارو محكمة النقض .
- ٢٩ - الحائزون لوسام الجمهورية من الطبقة الثانية .
- ٤٠ - اعضاء مجلس الامة .
- ٤١ - المستشارون لدى محاكم الاستئناف ، ومستشارو مجلس الدولة
و ادارة قضايا الحكومة . والمحامون العامون ، ورئيسا محكمتي القاهرة
والاسكندرية الابتدائيتين .
- ٤٢ - وكلاء الوزارات المساعدون .
- ٤٣ - القائمون بالاعمال بالنيابة الاجانب .
- ٤٤ - الحائزون لوسام الاستحقاق من الطبقة الثانية .
- ٤٥ - وكيل الجامع الأزهر .
- ٤٦ - المديرون والمحافظون .
- ٤٧ - الحائزون لرتبة لواء او ما يقابلها في البحرية والطيران .
- ٤٨ - المستشارون بالسفارات والمفوضيات الاحبية .
- ٤٩ - مديرو العموم .
- ٥٠ - الحائزون لوسام الجمهورية من الطبقة الثالثة .
- ٥١ - مشيخ كليات الجامع الأزهر . وعمداء الكليات بالجامعات .
- ٥٢ - الحائزون لرتبة اميرالاي او ما يقابلها في البحرية والطيران .
- ٥٣ - المستشارون بالسفارات والمفوضيات المصرية . والقناصل العامون
من الدرجة الاولى (١) .
- ٥٤ - الكرنيريون الاول الاجانب .
- ٥٥ - رؤساء المحاكم الابتدائية . ومستشارو مجلس الدولة و ادارة
مضاي الحكومة المساعدون . ورؤساء النيابة من الفئة الممتازة .
- ٥٦ - الموظفون من الدرجة الاولى .
- ٥٧ - الحائزون لوسام الاستحقاق من الطبقة الثالثة .
- ٥٨ - الحائزون لرتبة القائمقام او ما يقابلها في البحرية والطيران .

١ - المستشارون بالسفارات والمفوضيات المصرية والقناصل العامون من الدرجة الاولى
الذين يقل راتبهم عن ٦٦٠ جيجا - تكون اسبقيتهم بعد موظفي الدرجة الاولى مباشرة .

- ٥٩ - جماعة كبار العلماء .
- ٦٠ - شيخا معلمي القاهرة والإسكندرية .
- ٦١ - وكلاء المحاكم . ونواب مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة . ورؤساء النيابة .
- ٦٢ - الحائزون لوسام الجمهورية من الطبقة الرابعة .
- ٦٣ - شيوخ المعاهد الدينية بالأقاليم .
- ٦٤ - الموظفون من الدرجة الثانية .
- ٦٥ - الحائزون لرتبة البكباشي أو ما يعادلها في البحرية والطيران .
- ٦٦ - السكرتيريون الأول بالسفارات والمفوضيات المصرية . والقناصل العامون من الدرجة الثانية .
- ٦٧ - السكرتيريون الثانوي بالسفارات والمفوضيات الأجنبية .
- ٦٨ - قضاة المحاكم . ووكلاء النيابة من الفئة الممتازة . المندوبيون الأول بمجلس الدولة . والمحامون من الفئة الممتازة بإدارة قضايا الحكومة .
- ٦٩ - الموظفون من الدرجة الثالثة .
- ٧٠ - الحائزون لرتبة الصاغ أو ما يعادلها في البحرية والطيران .
- ٧١ - السكرتيريون الثانوي بالسفارات والمفوضيات المصرية . والقناصل .
- ٧٢ - السكرتيريون الثالث الأجانب .
- ٧٣ - وكلاء النيابة : ومندوبو مجلس الدولة . ومحامو إدارة قضايا الحكومة .
- ٧٤ - الحائزون لوسام الاستحقاق من الطبقة الرابعة .
- ٧٥ - الموظفون من الدرجة الرابعة .
- ٧٦ - الحائزون لوسام الجمهورية من الطبقة الخامسة .
- ٧٧ - الحائزون لرتبة اليوربانشي أو ما يعادلها في البحرية والطيران .
- ٧٨ - السكرتيريون الثالث بالسفارات والمفوضيات المصرية . ونواب القناصل .
- ٧٩ - الملحقون الأجانب .
- ٨٠ - المندوبيون المساعدون بمجلس الدولة . والمندوبيون من درجة (أ) و (ب) بإدارة قضايا الحكومة . ومساعدو النيابة ومعاونوها .
- ٨١ - الحائزون لوسام الاستحقاق من الطبقة الخامسة .

جدول (ج)

خاص بالانسيابية الفردية في حفلة او مائدة رسمية تقيمها
جهة اجنبية ويستترك فيها رجال السلك السياسي الاجنبي

- ١ - السيد رئيس الجمهورية .
- ٢ - الامراء الاجانب .
- ٣ - رئيس مجلس الامة .
- ٤ - الحائزون لقلادة النيل .
- ٥ - وزير الخارجية . وعند غيابه نائب وزير الخارجية .
- ٦ - الحائزون لقلادة الجمهورية .
- ٧ - السفراء الاجانب .
- ٨ - الحائزون لوشاح النيل .
- ٩ - الوزراء .
- ١٠ - الوزراء المفوضون الاجانب .
- ١١ - وكلاء مجلس الامة .
- ١٢ - القائد العام للقوات المسلحة .
- ١٣ - شيخ الجامع الازهر .
- ١٤ - محافظ البنك المركزي . ورئيس ديوان المحاسبة . ومدير المخابرات العامة . ورئيس محكمة النقض . ورئيس مجلس الدولة . ورئيس هيئة ادارة قناة السويس .
- ١٥ - نواب الوزراء ومستشارو السيد رئيس الجمهورية .
- ١٦ - امين عام جامعة الدول العربية .
- ١٧ - الحائزون لوسام الجمهورية من الطبقة الاولى .
- ١٨ - رؤساء هيئة اركان حرب القوات المسلحة .

- ١٩ - النائب العام . ورئيس ادارة قضايا الحكومة . ووكيلا محكمة النقض . ووكيلا مجلس الدولة . ورئيسا محكمتي استئناف القاهرة والاسكندرية . ومديرو الجامعات . ورئيس مجمع اللغة العربية .
- ٢٠ - كبير الامناء . والسفراء المصريون .
- ٢١ - المدير العام لسكك حديد جمهورية مصر . ورئيس ديوان الموظفين .
- ٢٢ - نواب رؤساء هيئات اركان حرب القوات المسلحة . وقائد القيادة النرقية .
- ٢٣ - الحائزون لجوسام الاستحقاق من الطبقة الاولى .
- ٢٤ - الحائزون لرتبة فريق او ما يعادلها في البحرية والطيران .
- ٢٥ - كبير الباوران . ورئيس هيئة الامداد والتسوين . ورئيس هيئة ادارة الجيش . ورئيس هيئة التسلح . ورئيس هيئة العمليات ومن يمثلهم في البحرية والطيران .
- ٢٦ - قائد المنطقة المركزية . وقائد المنطقة الشمالية . وقائد المنطقة الجنوبية . وقائد منطقة شرق الدلتا .
- ٢٧ - الوزراء المفوضون المصريون (١) .
- ٢٨ - رؤساء محاكم الاستئناف الاخرى . ووكيلا محكمتي استئناف القاهرة والاسكندرية . ووكيل ادارة قضايا الحكومة . ووكلاء مجلس الدولة المساعدون .
- ٢٩ - الوزراء السابقون .
- ٣٠ - نواب الوزراء السابقون .
- ٣١ - وكلاء محاكم الاستئناف الاخرى . ووكلاء الجامعات .
- ٣٢ - وكلاء الوزارات . ومحافظا القاهرة والاسكندرية .
- ٣٣ - مفتي الديار المصرية .
- ٣٤ - بطريرك الاقباط الارثوذكس .
- ٣٥ - الحاخام الاكبر .
- ٣٦ - مستشارو محكمة النقض .

(١) الوزراء المفوضون المصريون الذين يقل رانجهم عن ١٥٠٠ جنيه تكون اسمايتهم مع وكلاء الوزارات المساعدين .

- ٢٧ - الحائزون لوسام الجمهورية من الطبقة الثانية .
- ٢٨ - أعضاء مجلس الأمة .
- ٢٩ - المستشارون لدى محاكم الاستئناف . ومستشار مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة . والمحامون العامون . ورئيسا محكمتي القاهرة والإسكندرية الابتدائيتين .
١. - وكلاء الوزارات المساعدون .
٢. - الحائزون لوسام الاستحقاق من الطبقة الثانية .
٣. - وكيل الجامع الأزهر .
٤. - المديرون والمحافظون .
٥. - الحائزون لرتبة لواء أو ما يقابلها في البحرية والطيران .
٦. - القانون بالأعمال الأجانب .
٧. - مديرو العموم .
٨. - الحائزون لوسام الجمهورية من الطبقة الثالثة .
٩. - القانون بالأعمال بالنيابة الأجانب .
١٠. - شيوخ كليات الجامع الأزهر . وعمداء الكليات بالجامعات .
١١. - الحائزون لرتبة أميرالاي أو ما يقابلها في البحرية والطيران .
١٢. - المستشارون بالسفارات والمفوضيات المصرية . والقناصل العامون من الدرجة الأولى (١) .
١٣. - المستشارون بالسفارات والمفوضيات الأجنبية .
١٤. - رؤساء المحاكم الابتدائية ومستشارو مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة المساعدون . ورؤساء النيابة من الفئة الممتازة .
١٥. - الموظفون من الدرجة الأولى .
١٦. - الحائزون لوسام الاستحقاق من الطبقة الثالثة .
١٧. - الحائزون لرتبة القائمقام أو ما يقابلها في البحرية والطيران .
١٨. - جماعة كبار العلماء .

(١) المستشارون بالسفارات والمفوضيات المصرية . والقناصل العامون من الدرجة الأولى

الذين يقل رتبهم عن ١٦٠ جيلا . تكون أسبقيتهم بعد موظفي الدرجة الأولى مباشرة .

جدول (د)

خاص بالاسبقية الفردية

بين رجال الشرع الشريف في الحفلات والمآدب الرسمية

- ١ - شيخ الجامع الأزهر .
- ٢ - مفتي الدبار المصرية .
- ٣ - منايخ الجامع الأزهر السابقون .
- ٤ - وكيل الجامع الأزهر .
- ٥ - نقيب الاشراف .
- ٦ - شيخ منايخ الطرق الصوفية .
- ٧ - السكرتير العام للجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، وشيوخ كليات الجامع الأزهر .
- ٨ - جماعة كبار العلماء .
- ٩ - شيخا معهدى القاهرة والاسكندرية .
- ١٠ - شيوخ المعاهد الدينية بالأقاليم .
- ١١ - مدرسو كليات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية .

جدول (٥)

خاص بأسبقية الهيئات في الحفلات الرسمية

- ١ - اصحاب قلادة النيل .
- ٢ - رؤساء الهيئات السياسية الأجنبية .
- ٤ - هيئة الوزارة .
- ٥ - مجلس الأمة .
- ٦ - الحائزون لوشاح النيل .
- ٧ - العلماء .
- ٨ - الحائزون لوسام الجمهورية من الطبقة الاولى .
- ٩ - ضباط الجيش والبحرية والطيران .
- ١٠ - الحائزون لوسام الاستحقاق من الطبقة الاولى .
- ١١ - رجال القضاء .
- ١٢ - مجلس الدولة وادارة قضائيا الحكومة .
- ١٣ - رجال السلك السياسي المعمرى .
- ١٤ - وكلاء الوزارات والوكلاء المساعدون ومستشارو الوزارات .
- ١٥ - الوزراء السابقون .
- ١٦ - هيئات التدريس في الجامعات .
- ١٧ - مجمع اللغة العربية .
- ١٨ - الرؤساء الروحانيون .
- ١٩ - المحافظون والمديرون .
- ٢٠ - مديرو العموم وكبار الموظفين الى الدرجة الثالثة .
- ٢١ - مديرو المصارف والشركات الكبرى .
- ٢٢ - نقابات المهن الحرة :

(أ) نقابة المحامين .

اب) النقابة العليا للمهن الطبية .

اج) نقابة الصحفيين .

اد) نقابة المهن الهندسية .

اه) نقابة المهن الزراعية .

او) نقابة المهن التعليمية .

الخ ...

٢٢ - القرف التجارية .

٢٤ .. الشخصيات المصرية البارزة .

الرتب العسكرية المعتمدة في الجمهورية العربية المتحدة

التسمية الانكليزية

Marshal	١ - جنرال
Full General	٢ - فريق
Lieutenant General	٣ - لواء
Major General	٤ - عميد (سابقاً زعيم)
Colonel	٥ - عقيد
Lieutenant Colonel	٦ - مقدم
Major	٧ - رائد (سابقاً رئيس اول)
Captain	٨ - نقيب (سابقاً رئيس)
First Lieutenant	٩ - ملازم اول
Lieutenant	١٠ - ملازم

اسماء القطع العسكرية

	١ - الجماعة (سابقاً حقل) ١٠ جنود
	٢ - الفصيلة (سابقاً فئة) من ٢٤ حتى ٣٠ جندي
Company	٣ - السرية من ١١٠/١٠٠ جندي
Batalion	٤ - الكتيبة (سابقاً فوج) من ٨٠٠/٥٠٠ جندي
Brigade	٥ - اللواء (كتيبتان حتى ٤ كتائب) من ٢٢٠٠/١٠٠٠ جندي
Division	٦ - الفرقة (لواءان حتى ٤) من ١٢٨٠٠/٢٠٠٠ جندي

اتفاقية العلاقات والحصانات الدبلوماسية

لقد أثرنا استكمالا للفائدة العلمية ترجمة اتفاقية العلاقات والحصانات الدبلوماسية التي وضعتها اللجنة القانونية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة (١٩٥٨) ، وما نحن نورد نصها فيما يلي مشفوعا بتعليقنا وملاحظاتنا على مضمونها .

المادة الاولى - تعريفات :

في مفهوم هذا المشروع :

أ - ان عبارة « رئيس البعثة » تفيد الشخص الذي تكلفه الدولة الموفدة بالتمثيل بهذه الصفة .

ب - ان عبارة « أعضاء البعثة » تعيد رئيس البعثة وموظفيها .

ج - ان عبارة « موظفي البعثة » تعيد الموظفين الدبلوماسيين والاداريين والفنيين والمستخدمين .

د - ان عبارة « الموظفين الدبلوماسيين » تعيد موظفي البعثة الذين لهم صفة دبلوماسية .

هـ - ان عبارة « موظف دبلوماسي » تفيد رئيس البعثة او موظفي البعثة الدبلوماسيين .

و - ان عبارة « الموظفين الاداريين والفنيين » تعيد موظفي البعثة الذين يعملون في القسمين الاداري والفني من البعثة .

ز - ان لفظة « المستخدمين » تفيد الاشخاص القائمين بخدمة البعثة المنزلية .

ح - ان عبارة « الخدم الخاص » تفيد الاشخاص المكلفين بخدمة رئيس البعثة او احد اعضائها .

١ - العلاقات الدبلوماسية بصورة عامة

المادة الثانية - انشاء العلاقات والبعثات الدبلوماسية :

يتم انشاء العلاقات الدبلوماسية بين الدول وايفاد بعثات دبلوماسية دائمة بموجب اتفاق متبادل .

تعليق :

المقصود طبعاً إنشاء العلاقات بين الدول المستقلة . ويلاحظ الإشارة الى البعثات الدائمة لنفي فكرة البعثات المؤقتة . على ان هذا الامر لا يحول دون تبادل التمثيل بواسطة بعثة مقيمة في بلد مجاور .

المادة الثالثة - مهام البعثة الدبلوماسية :

ان مهام البعثة الدبلوماسية تتناول بالدرجة الاولى ما يلي :

- ١ - تمثيل حكومة الدولة الموفدة لدى الدولة المضيقة ، المعتمد لديها (الممثل) .
- ٢ - حماية مصالح الدولة الموفدة ومصالح رعاياها لدى الدولة المضيقة .
- ٣ - التفاوض مع حكومة الدولة المضيقة .
- ٤ - الاستعلام بجميع الوسائل الضرورية عن اوضاع الدولة المضيقة وتطور الاحداث فيها وتقديم تقارير بشأنها الى حكومة الدولة الموفدة .
- ٥ - تقوية العلاقات الودية بين تنميه العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية بين الدولتين .

تعليق :

ان هذا التعداد يتضمن الاختصاصات الرئيسية التي يتفرع عنها كثير من الامور والاختصاصات الثانوية . وفكرة التمثيل يحد ذاتها تجعل من رئيس البعثة لان حال حكومته لدى الدولة المعتمد لديها . ويلاحظ انه يجب على الممثل في ممارسته هذه الاختصاصات التقيد بقواعد القانون الدولي وعدم التدخل في شؤون الدولة المضيقة والامتناع عن الحصول على بعض المعلومات بطرق غير مشروعة كالتجسس والرشوة مثلاً .

المادة الرابعة - تسمية رئيس البعثة (الاستمراج) :

يجب على الدولة الموفدة ان تتأكد من ان الشخص الذي تعززم اعتماده كرئيس بعثة لدى دولة اخرى - قد حاز على موافقة هذه الدولة .

المادة الخامسة - الاعتماد لدى عدة دول :

يجوز اعتماد رئيس البعثة لدى دولة ثانية او عدة دول اخرى ما لم ترفض ذلك احدى الدول المعنية .

تعليق :

• يلاحظ أن موافقة الدول المعنية شرط أساسي لقيام شخص واحد بتعتيل بلاده لدى عدة دول . ومن العلوم أن حكومة الفاتيكان لا تقبل لديها سفراء الدول الأجنبية المعتمدين لدى الحكومة الإيطالية .

المادة السادسة - تسمية أعضاء البعثة :

مع مراعاة أحكام المواد ٧ و ٨ و ١٠ تملك الدولة الموقدة حرية تسمية بقية أعضاء البعثة . أما فيما يتعلق بالملحقين العسكريين أو البحريين أو الجويين فإن للدولة المضيفة أن تطلب تزويدها بأسمائهم مسبقا كيما تمنح موافقتها .

تعليق :

• يتبين هنا سراحة أن الملحقين العسكريين والبحريين والجويين يخضعون لقاعدة الاستمزاغ . أما بقية الموظفين فيمكن تعيينهم بدون استمزاغ ولكن يحق للدولة المضيفة أن تعتبرهم في أي وقت غير مرغوب فيهم .

المادة السابعة - تعيين رعايا الدولة المضيفة :

لا يجوز انتقاء أعضاء البعثة الدبلوماسية من رعايا الدولة المضيفة إلا بموافقتها الصريحة .

تعليق :

• إن تعيين موظفين دبلوماسيين من رعايا الدولة المضيفة أصبح اليوم أمرا نادرا جدا، وإنما نستغرب لماذا أصرت أغلبية اللجنة على التعرض لهذا الموضوع .

المادة الثامنة - الأشخاص غير المرغوبين (*Persona non grata*) :

١ - تستطيع الدولة المضيفة أن تبلغ الحكومة الموقدة ، في أي وقت ، بأن رئيس البعثة أو أحد أعضائها غير مرغوب فيه ؛ وعلى الدولة الموقدة أن تستدعي هذا الشخص أو تنهي عمله في البعثة - حسب وضعه .

٢ - إذا رفضت الدولة الموقدة تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بمقتضى الفقرة الأولى ، أو لم تنفذها خلال مهلة معقولة - فإن الدولة المضيفة تستطيع أن ترفض الاعتراف بالشخص المعني كأحد أعضاء البعثة .

تعليق :

١ - ان موافقة الدولة المضيفة على تعيين رئيس البعثة لا يحول دون اعتباره في المستقبل غير مرغوب فيه .

المادة التاسعة - يجب ابلاغ وزارة خارجية الدولة المضيفة عن وصول

ومقادرة موظفي البعثة واعضاء عائلاتهم وخدمهم ، كما يجب ابلاغها ايضا بتعيين وانهاء عمل الموظفين الدبلوماسيين والاداريين والكتاب والمستخدمين المحليين .

المادة العاشرة - تحديد عدد موظفي البعثة :

١ - يحق للدولة المضيفة ان ترفض تجاوز عدد موظفي البعثة حدود المقول والمألوف بالنسبة لحاجات البعثة وللظروف والاضاع السائدة في هذه الدولة . مالم يكن ثمة اتفاق صريح يحدد عدد هؤلاء الموظفين .

٢ - يحق للدولة ايضا ان ترفض ، ضمن الحدود المذكورة ودون اي تمييز خاص ، قبول الموظفين الذين ينتمون الى فئة معينة .

تعليق :

١ - وضعت هذه المادة لصالح الدول الصغرى اذ من الملاحظ ان عدد موظفي بعض بعثات الدول الكبرى قد ازداد في الفترة الواقعة بعد الحرب العالمية الثانية بشكل غير طبيعي . ولذلك رأت اللجنة منح الدولة المضيفة حق طلب تحديد هذا العدد على ان يؤخذ بعين الاعتبار اهمية العاصمة وحاجات البعثة الفعلية) .

المادة الحادية عشرة - انشاء مكاتب خارج المركز الرئيسي للبعثة :

لا يحق للدولة الموقدة ان تنشئ مكاتب لها في مدن اخرى غير المدينة الموجودة فيها البعثة الا بموافقة الدولة المضيفة .

المادة الثانية عشرة - بدء مهام رئيس البعثة :

يعتبر رئيس البعثة مباشرا مهامه لدى الدولة المضيفة بعد ان يخطر وزارة الخارجية بوضوله ويقدم اليها صورة عن كتاب اعتماده . او بعد ان يقدم كتاب اعتماده تبعا للاصول المتبع لدى الدولة المضيفة والذي يجب تطبيقه على السواء .

تعليق :

١ - لتاريخ مباشرة الممثل السياسي أهمية خاصة في تحديد أسيقيته بالنسبة لزملائه من درجته . ونحن إذ تستعرب جنوح لجنة القانون الدولي الى ذكر احتماليين للمباشرة ، نميل الى التحزم بان المباشرة بالمعنى الدبلوماسي لا تبدأ الا بعد تقديم كتاب الاعتماد الى رئيس الدولة اذ يحق له بعد ذلك القيام بالزيارات الرسمية لرجال الدولة وزملائه رؤساء البعثات السياسية ومباشرة أعماله الرسمية . ولا نرى ان مجرد تقديم صورة عن كسباب الاعتماد الى وزارة الخارجية بقي بالغرض . علما بان رئيس اللجنة يسمع بالإمسيارات والحصانات الدبلوماسية فور دخوله اراضي الدولة المبعثة . وبما ان سلطته الادارية في البعثة التي يترأسها ثور وحوله ولا علاقة لهذين الأمرين بتقديم كتاب الاعتماد .

المادة الثالثة عشرة - تصنيف رؤساء البعثات :

١ - يصنف رؤساء البعثات في ثلاث درجات هي :

- أ - السفراء والقاصدون الرسوليون المعتمدون لدى رؤساء الدول .
- ب - المبعوثون من وزراء ونواب القاصدين الرسوليين المعتمدون لدى رؤساء الدول .
- ج - القائمون بالأعمال المعتمدون لدى وزراء الخارجية .

٢ - لا تمييز بين رؤساء البعثات بسبب درجتهم باستثناء ما يتعلق بالأسبقية والمراسم .

تعليق :

١ - يلاحظ ان هذا المشروع لم يذكر ، الوزراء المقيمين ، في عداد رؤساء البعثات لزوال فكرة تعيينهم في العمر الحاضر .

المادة الرابعة عشرة - تنفق الدول فيما بينها على الدرجة التي ينتمى اليها رؤساء بعثاتهم .

تعليق :

١ - يجوز الخروج عن هذه القاعدة في بعض الحالات الطارئة والاكتفاء في بعثة إحدى الدولتين بقائم بالأعمال بالنيابة بسبب غياب السفير أو أجازته أو استدعائه .

المادة الخامسة عشرة - الاسبقية :

- ١ - تحدد أسبقية رؤساء البعثات في كل درجة تبعا لتاريخ تبليغ وصولهم رسميا او تبعا لتاريخ تقديم كتاب اعتمادهم حسب الاصول المتبع لدى الدولة المضيفة والذي يجب تطبيقه دون اي تمييز .
- ٢ - ان التعديلات التي تطرأ على كتب اعتماد رئيس البعثة والتي لا تتضمن اي تعديل في درجته لا تؤثر على ترتيب اسبقية .
- ٣ - ان هذه المادة لا تهمس التقاليد المتبعة حاليا لدى الدولة المضيفة فيما يتعلق باسبقية ممثل اليا با .

تعليق :

- ١ - ان تجديد كتب الاعتماد لاسباب دستورية . كتعيين ملك جديد . لا يؤثر على اسبقية الممثل السياسي اذا لم يطرأ اي تعديل على درجته .

المادة السادسة عشرة - اصول الاستقبال :

- ١ - ان الاصول الواجب اتباعها لدى كل دولة في استقبال رؤساء البعثات يجب ان تكون متساوية بالنسبة لكل درجه من درجاتهم .

المادة السابعة عشرة - القائم بالاعمال بالنيابة :

- ١ - اذا شغل مركز رئيس البعثة او كان هذا الاخير غير قادر على ممارسة مهامه . فيتولى حينئذ ادارة البعثة قائم بالاعمال بالنيابة يبلغ اسمه الى وزارة خارجية الدولة المضيفة .

تعليق :

- ١ - ان مجرد اجنبية البعثة حدود الدولة المعتمدا لديها يجعل من اعلى موظف يليه في قائمة السلك الدبلوماسي قائما بالاعمال بالنيابة . ولكن لا بد من ابلاغ الامر الى وزارة الخارجية . اما عجز رئيس البعثة عن ممارسة مهامه فهو يفترض ان يكون مريضا معرض يقعه عن عمله وهو ما يقتضي استدعاءه .

المادة الثامنة عشرة - استعمال العلم والشعار :

- ١ - يحق للبعثة ورئيسها وضع شعار الدولة الموفدة ورفع علمها على ابنية البعثة وعلى دار سكن هذا الاخير ووسائل تنقلاته .

تعليق :

١ ان وضع التعاريف أمر مشروع منه . اما رفع العلم فكان يقتضي تنظيمه بغية توحيد المناسبات الرسمية التي يجب ان يرفع فيها . .

٢ - الامتيازات والحصانات الدبلوماسية

تعليق :

١ لقد كانت فكرة الامتيازات والحصانات الدبلوماسية تستند الى نظريتي الاستقلال عن السلطة الإقليمية ، و الصلة التمثيلية ، على اساس ان البعثة الدبلوماسية تمثل الدولة الموفدة . وقد اخذت اليوم تستمد قوتها من نظرية مقتضيات الوظيفة ، واليها يرجع الفضل في وضع كثير من احكام هذه الاتفاقية . .

أ - دار البعثة وسchutzها

المادة التاسعة عشرة - السكن :

يشرب على الدولة المضيغة اما ان تسمح للدولة الموفدة بان تشتري في اراضيها الامكنة اللازمة للبعث - . او تؤمن لها بطريقة أخرى للسكن المناسب .

تعليق :

١ لقد اقتضت وضع هذه المادة فوائين بعض الدول التي تحظر على الاجانب امتلاك العقارات في اراضيها . ولا يدخل في هذا الموضوع . إيجاد السكن اللازم لاعضاء البعثة السياسية في البلاد التي تعاني أزمة السكن . لان ذلك يلقي على عاتق الدول اعباء لا قبل لها بتحملها وان كانت بعض الدول الاشتراكية تؤمن دور السكن او تفرضه فرضا . .

المادة العشرون - حرمة دار البعثة :

١ - تمنع دار البعثة بالحرمة الناعمة ولا يجوز لموظفي الامن لدى الدولة المضيغة الدخول اليها الا بموافقة رئيس البعثة .

٢ - ان الدولة المضيغة ملزمة بصورة خاصة باتخاذ جميع التدابير اللازمة للحؤول دون اجتياح دار البعثة . او انزال الضرر بها . او تعكير صفو الامن فيها . او الاساءة الى كرامتها .

٣ - لا يجوز أن تتعرض دار البعثة وأثاثها إلى إجراءات التحقيق أو المصادرة أو أي تدبير إجرائي آخر .

تعليق :

أ أن دار السكن تشمل الحديقة التي تحيط بها ومرآب السيارات التابع لها والتدابير المطلوبة هي غير التدابير العادية التي تتخذها السلطات المختصة لحفظ النظام العام فالتأكد منها اتخاذ تدابير حراسة خاصة .

وينشأ عن حرمة الدار عدم جواز دخول / المحضر أو المباشر / لتبليغ أية دعوة للمثول أمام المحاكم . وليس له أن يقوم بهذه المهمة على الباب الخارجي أو المدخل الرئيسي لأن ذلك يعتبر اهانة للبعثة . فإن أوراق التبليغ ترسل عادة بواسطة وزارة الخارجية .

على أن هذه الحرمة لا تحول دون حصوع دار البعثة للتنظيمات العمرانية التي تقررها البلديات المحلية كتوسيع الشوارع والطرق ، علما بأنها تخضع على كل حال للقوانين والانظمة المحلية .

المادة الحادية والعشرون - إعفاء مقر البعثة من الضرائب :

تعفى الدولة الموفدة ورئيس بعثتها من جميع الضرائب والرسوم الحكومية والأجنبية والمحلية . عن دور مقر البعثة التي تملكها أو تستأجرها . على أن لا تكون هذه الضرائب أو الرسوم مجبأة لقاء الخدمات الخاصة .

تعليق :

أ ليس لرئيس البعثة أو أحد أعضائها أن يطلب إعفاءه من الضريبة العقارية الموجبة على الدار التي يكتنها إذا تعهد بدفعها بموجب عقد إيجار إذ أن الضريبة تعتبر في هذه الحال جزءا من بدل الإيجار الكامل .

المادة الثانية والعشرون - حرمة المحفوظات :

تتمتع محفوظات البعثة ووثائقها بالحرمة التامة .

ب - التسهيلات الممنوحة للبعثة في سبيل أداء مهامها

حرية التنقل والاتصال

المادة الثالثة والعشرون - التسهيلات :

تقدم الدولة المضيغة إلى البعثة جميع التسهيلات اللازمة لأداء مهامها .

تعليق :

ان التسهيلات المطلوب تقديمها للبعثات السياسية واسعة جدا وهي تتناول بالدرجة الاولى الحصول على المعلومات اللازمة . ويجب ان تبقى على كل حال في حدود ما هو معقول ومعطلي .

المادة الرابعة والعشرون - حرية التنقل :

تضمن الدولة المضيغة لجميع اعضاء البعثة حرية التنقل في اقليمها . مع مراعاة الدواوين والانظمة المتعلقة بالمناطق التي يحظر او يتظم دخولها لاسباب تتعلق بالامن الوطني .

تعليق :

يجب ان لا يزيد عدد المناطق المحظورة بحيث تصبح حرية تنقل الممثلين امرا وهميا .

المادة الخامسة والعشرون : حرية الاتصال :

١ - تسمح الدولة المضيغة للبعثة بحرية الاتصال لشؤون مهامها ، وعليها ان تحمي هذه الحرية . وبحق للبعثة في اتصالها مع الحكومة ومع بقية البعثات والتتصليات التابعة للدولة الموقدة ، ايما كانت ، ان تستعمل كافة وسائل المواصلات الملائمة . بما في ذلك حاملي الحقيبة الدبلوماسية والبرقيات الرمزية او الرقمية .

٢ - يتمتع البريد الرسمي للبعثة بالحرمة .

٣ - لا يجوز فتح الحقيبة الدبلوماسية او حجزها .

٤ - لا يجوز ان تتضمن الحقيبة الدبلوماسية التي يجب ان تحمل اشارات خارجية ظاهرة تنم عن سعتها سوى الوثائق الدبلوماسية او الاشياء ذات الصلة الرسمية .

٥ - يتمتع حامل الحقيبة السياسية بحماية الدولة المضيغة ويعتبر شخصه ذا حرمة بحيث لا يخضع لأي توقيف او حجز .

تعليق :

ان احداث جهاز لاسلكي مرسل في دار البعثة السياسية يقتضي الحصول مسبقا على اجازة من الحكومة المضيغة . ولا يرقض عادة مثل هذا الطلب شرط التقيد بالانظمة الخاصة بالموضوع .

— ان الحقبة الدبلوماسية قد تكون كيسا من القماش او خضبة جلديه
او مطروفا من الورق او مجرد رومة .

— ان حامل الحقبة الدبلوماسية يحمل عباده كتابا خاصا يدعى :
(Lettre de Courrier)

— اذا كانت الحقبة الدبلوماسية مرسله مع قائد احدى الطائرات فليس
له ان يتمتع بالحماية المقررة لحاملي الحقبة .

المادة السادسة والعشرون — ان الرسوم والعائدات التي تسوفيها
البعثة الدبلوماسية عن الوثائق الرسمية معفاة من الضرائب والرسوم .

ج — الامتيازات والحصانات الشخصية

المادة السابعة والعشرون — حرمة الشخص :

يسمح شخص الموظف الدبلوماسي بالحرمة ولا يمكن ان يكون عرضة
لاي نوع من انواع التوقيف او الحجز . ويشترط على الدولة المضيغة معاملته
بالاحترام الواجب لشخصه واتخاذ جميع التدابير المعقولة للحؤول دون الاساءة
الى شخصه وكرامته .

تعليق :

ا اذا كان رئيس البعثة او احد اعضاءها مهددا بترتب على الدولة المضيفة
تعيين حرس خاص لحمايته .

المادة الثامنة والعشرون — حرمة السكن والاموال :

1 — يتمتع سكن الممثل السياسي الخاص بالحرمة والحماية المقررين
لدار البعثة .

2 — ويتمتع بالحرمة ايضا وثائقه ومراسلاته كما يتمتع بها امواله على
ان تراعى بشأنها احكام الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ .

تعليق :

ا تشمل لفظة الاموال : سيارة الموظف الدبلوماسي وحسابه الجاري
في المصارف .

المادة التاسعة والعشرون — الحصانة القضائية :

1 — يتمتع الموظف الدبلوماسي بالحصانة من القضاء الجنائي للدولة
المضيفة . ويتمتع ايضا بالحصانة من قضاها المدني والإداري باستثناء الحالات
التالية :

١ - الدعوى المعنية المتعلقة بعقار خاص يقع في إقليم الدولة المضيفة مالم يمتلكه الموظف الدبلوماسي لحساب حكومته ولاغراض البعثة .

ب - الدعوى المتعلقة بآرث يكون للموظف الدبلوماسي فيه صفة منفذ الوصية أو الولي ، أو الوارث ، أو الوصي له .

ج - الدعوى المتعلقة بعمنة حرية نزوليا للموظف الدبلوماسي أو نشاط تجاري يقوم به لدى الدولة المضيفة خارج أعماله الرسمية .

٢ - ان الموظف الدبلوماسي غير ملزم بالادلة يشهادته .

٣ - لا يجوز اتخاذ اي تدبير اجرائي بحق الموظف الدبلوماسي الا في الحالات المبينة آنفا في الفقرات ١ ، ٢ ، ب ، و ، ج ، ا بشرط ان يتم التنفيذ دون ان نمس حرمة شخصه أو مسكنه .

٤ - ان الحصانة القضائية التي يتمتع بها الموظف الدبلوماسي لدى الدولة المضيفة لا يمكن ان تعفيه من قضاء الدولة الموفدة .

تعليق :

١ - النتيجة الطبيعية للاستثناءات الواردة على الحصانة القضائية ان لا يتمتع الموظف الدبلوماسي عن المثل امام المحكمة في دعاوى الارث والمتعلقة بملأكه الخاصة .

٢ - من المعلوم ان نطاق الموظف الدبلوماسي الاعمال التجارية تؤدي في الغالب الى اعتباره غير مرغوب فيه من قبل الدولة المضيفة ، او الى استدعائه من قبل الدولة الموفدة .

٣ - ان الحصانة القضائية لا تحول دون ادلاء الموظف الدبلوماسي بمعلوماته في حوادث الجرم المشهود التي صدف ان شاهدها بالذات ، او في الحوادث التي تقتضي مصالحته الشخصية بان يدلي بشهادته .

المادة الثلاثون - التخلي عن الحصانة :

١ - يمكن للدولة الموفدة ان تتخلى عن الحصانة القضائية الخاصة بموظفيها الدبلوماسيين .

٢ - يجب في القضايا الجنائية ان يكون التخلي دائما صريحا .

٣ - يكون التخلي في القضايا المدنية والاجراءات الادارية سريحا او ضمنية . ومن فرائئ التخلي الضمني حضور الموظف الدبلوماسي بصفة مدع عليه في دعوى دون ان يدعي بالحصانة . واذا اقام الموظف الدبلوماسي الدعوى

يسقط حقه بادعاء الحصانة القضائية بالنسبة للدعوى الفرعية المتعلقة مباشرة بالدعوى الأصلية .

٤ - أن التخلي عن الحصانة القضائية في دعوى مدنية أو إدارية لا ينطوي حكما على أنتخلي من الحصانة الخاصة بالتدابير المتعلقة بتنفيذ الحكم التي تقتضي تخليا مستقلا .

تعليق :

١ أن التخلي عن الحصانة القضائية في قضية معينة يشمل جميع درجات المحاكم التي تنظر فيها . .

المادة الحادية والثلاثون - الاعفاء من التأمين الاجتماعي :

يعفى أعضاء البعثة وأفراد عائلاتهم من تشريع التأمين الاجتماعي النافذ في الدولة المضيغة إذا لم يكونوا من رعاياها . باستثناء الكنية والمستخدمين إذا كانوا خاضعين للتشريع المذكور لدى الدولة المضيغة . أن هذا الاعفاء لا يحول دون الماهمة الفعلية بنظام التأمين الاجتماعي إذا كان التشريع المشار إليه يعر ذلك .

المادة الثانية والثلاثون - الاعفاء من الضرائب :

يعفى الموظف الدبلوماسي من جميع الضرائب والرسوم الشخصية والعينية . الحكومية منها والإقليمية والبلدية . باستثناء :

١ - الضرائب غير المباشرة المندمجة في ثمن السلع والخدمات .

ب - الضرائب والرسوم على الأموال والعقارات الخاصة الواقعة في إقليم الدولة المضيغة . مالم يمتلكها الموظف الدبلوماسي لحساب حكومته ولاغراض البعثة .

ج - رسوم الإرث التي تشوبها الدولة المضيغة . مع مراعاة أحكام المادة ٣٨ المتعلقة بإرث أفراد عائلة الممثل السياسي .

د - الضرائب والرسوم على الدخل الذي يكون مصدره في الدولة المضيغة .

هـ - الضرائب والرسوم المستوفاة كمكافأة على الخدمات الخاصة .

و - الرسوم القنصلية ورسوم تسجيل العقارات والرهن والطوابع مع مراعاة أحكام المادة ٢١ .

المادة الثالثة والثلاثون - الإعفاء من الخدمات الشخصية :

يعفى الموظف الدبلوماسي من جميع الخدمات الشخصية .

المادة الرابعة والثلاثون - الإعفاء من الرسوم الجمركية :

١ - تعفى الدولة المضيفة من الرسوم الجمركية - ووفقا لاحكام تشريعيا - المواد التالية :

أ - الاشياء المعدة لاستعمال البعثة السياسية .

ب - الاشياء المعدة لاستعمال الموظف الدبلوماسي الشخصي ، او لاستعمال افراد عائلته المقيمين معه بما في ذلك الاثاث المعد لسكنه .

٢ - يعفى الموظف الدبلوماسي من تفتيش حقائبه الشخصية ما لم يكن معه اسباب جديرة للاعتقاد بانها تحتوي اشياء لا تستفيد من الاعفاءات المبينة في الفقرة السابقة ، او اشياء محظورة استيرادها او تصديرها بموجب تشريع الدولة المضيفة . وفي هذه الحال يجب ان سر التفتيش بحضور الموظف الدبلوماسي او ممثله المفوض .

تعليق :

١ ان اتساع نطاق الاعفاء الجمركي الذي يتمتع به الموظفون الدبلوماسيون حوالته من مجرد معاملة دولية الى قاعدة من قواعد القانون الدولي . غير ان بعض الدول عمدت الى تقييد الافادة منه اما بتحديد الكميات او الاشياء الممكن استيرادها معفاة من الرسوم ، او بتحديد المدة التي يتنى فيها الاستيراد ، او بحظر بيع السلع الرئيسية المستوردة (كالسيارة مثلا) قبل انقضاء مدة معينة على شرائها .

٢ ان الرسوم الجمركية تشمل ايضا الرسوم المفروضة على الاستيراد او التصدير .

المادة الخامسة والثلاثون - اكتساب الجنسية :

ان اعضاء البعثة وافراد عائلاتهم الذين لا يحملون جنسية الدولة المضيفة لا يكتسبون جنسيتها حكما - تنفيذا لاحكام تشريعيا .

تعليق :

١ ان هذه المادة ترمز بالدرجة الاولى الى اولاد الموظفين الدبلوماسيين المولودين في الدولة المضيفة والى الوظيفة الدبلوماسية التي تتزوج احد رعايا

الدولة المذكورة ولا تطبق احكام هذه المادة على ائمة الموظف الدبلوماسي التي تزوج احد رعايا تلك الدولة - لان زواجها يجردها فورا من الصفة الدبلوماسية مهما كانت جنسية زوجها) .

المادة السادسة والثلاثون - الاشخاص الذين يستفيدون من الامتيازات والحصانات :

١ - يستفيد من الامتيازات والحصانات المبيحة في المواد ٢٧ حتى ٣٤ - بالانضافة الى الموظفين الدبلوماسيين - افراد عائلاتهم المقيمين معهم ، وموظفو البعثة الاداريون والفتيون مع افراد عائلاتهم المقيمين معهم . شريطة الا يكتسبوا من رعايا الدولة المضيعة .

٢ - يستفيد من الحصانة مستخدمو البعثة الذين ليسوا من رعايا الدولة المضيفة . وذلك بالنسبة للاعمال التي يقومون بها لدى ممارستهم وظائفهم . ويعفون من الضرائب والرسوم على الاجور التي يتقاضونها لقاء خدماتهم .

٣ - يعفى الخدم الخاص برئيس البعثة او باعضائها من الضرائب والرسوم على الاجور التي يتقاضونها لقاء خدماتهم - اذا لم يكونوا من رعايا الدولة المضيفة - غير انهم لا يستفيدوا من الامتيازات والحصانات الا بالقدر الذي تسمح به الدولة المضيفة - ومع ذلك يتربى على هذه الاخيرة ان تعارس سلطتها على هؤلاء الاشخاص بشكل لا يعرقل كثيرا سير اعمال البعثة .

تعليق :

ان معامل الدول في هذا الشأن متباين للغاية - وقد حاولت هذه المادة توحيد من جهة وجعله من جهة ثانية يسهل الموظفين الاداريين ، وامناء المحفوظات ، لاهمية الاعمال المتقاة على عاتقهم واحتياجهم الى حماية الدولة المضيفة .

وبلاحظ فيما يتعلق ، بافراد العائلة - ان هذه المادة اشترطت ان يكونوا مقيمين مع الموظف الدبلوماسي - ولم تشترط درجة معينة للقرابة كما انها لم تحدد لاولاد سنا معينة تنتهي ببلوغها افادتهم من الحصانات والامتيازات الدبلوماسية .

المادة السابعة والثلاثون - الموظفون الدبلوماسيون الذين هم من رعايا الدولة المضيفة :

١ - يستفيد الموظف الدبلوماسي الذي يحمل رعية الدولة المضيفة من المحرمة الشخصية والحصانة القضائية بالنسبة للاعمال الرسمية التي يقوم

بها أثناء ممارسته وظيفته . ويستفيد أيضا من الامتيازات والحصانات الاخرى التي تقرها له الدولة المذكورة .

٢ - لاستفيد باقي موظفي البعثة وخدم رئيس البعثة واعضاؤها الذين يحملون رغوية الدولة المضيغة من الامتيازات والحصانات الا في الحدود التي تعترف لهم بها هذه الاخيرة . ومع ذلك يترتب على الدولة المضيغة ان تعارس سلطتها عليهم بشكل لا يعرقل كثيرا سـ اعمال البعثة .

المادة الثامنة والثلاثون - مدة الامتيازات والحصانات :

١ - ان الشخص الذي يستحق الامتيازات والحصانات الدبلوماسية يتمتع بها فور دخوله اقليم الدولة المضيغة للاتحاق بمركز عمله . او فور ابلاغ ليا تيمينه الى وزارة الخارجية . اذا كان موجودا في الاقليم .

٢ - عندما تنتهي مهمة الشخص الذي يتمتع بالامتيازات والحصانات فان هذه الامتيازات والحصانات تتوقف عادة عند مغادرته البلاد . او بانتهاء المهلة المعقولة التي تمنح له للمغادرة . ويبقى متمتعا بها طيلة هذه المدة حتى في حال نشوب نزاع مسلح على ان الحصانة لا تتوقف من اجل الاعمال التي يقوم بها عند ممارسته مهام وظيفته كموظف في البعثة .

٣ - وفي حال وفاة احد اعضاء البعثة من غير وعاما الدولة المضيغة او احد افراد عائلته فان هذه الدوافع تسمح بارسال امواله المنقولة باستثناء تلك التي اقتناها في بلادها . والتي يكون تصديرها محظورا عند الوفاة . ولا يستوفى رسوم الارث الا على العقارات الواقعة في اراضي الدولة المضيغة .

المادة التاسعة والثلاثون - واجبات الدول الاخرى :

١ - اذا كان الموظف الدبلوماسي يمر باراضي دولة تالئة او كان موجودا في اقليمها للاتحاق بمركز عمله او بطريق عودته الى بلاده . فان الدولة المذكورة تمنحه الحزمة الشخصية وجميع الحصانات اللازمة لمؤرده او عودته . وعليها ان تقدم التسهيلات ذاتها الى افراد عائلته الذين يتمتعون بالامتيازات والحصانات والذين يرافقونه او يسافرون وحدهم للاتحاق به او ليعودوا الى بلدهم .

٢ - يترتب على الدول الاخرى في الحالات المعاملة لتلك المشار اليها في الفقرة الاولى . ان لا تحول في اراضيها دون مرور الموظفين الاداريين والفنيين ومستخدمي البعثات وافراد عائلاتهم .

٣ - تمنح الدول الاخرى المراسلات ووسائل المواصلات الرسمية التي تمر عبر بلادها بها في ذلك البرقيات الرمزية ، نفس الحزمة والحماية التي

تمنحها الدولة المضيغة . وتمنح حاملي الحقبة الدبلوماسية المارين عبر بلادها نفس الحرمة والحماية التي يترتب على الدولة المضيغة منحها .

٢ - سلوك البعثة واعضاؤها نحو الدولة المضيغة :

المادة الأربعون - ١ - يترتب على جميع الاشخاص الذين يستفيدون من الامتيازات والحصانات احترام قوانين الدولة المضيغة وانظمتها دون المساس بهذه الامتيازات كما يترتب عليهم عدم التدخل في شؤونها الداخلية .

٢ - يجب على البعثة الدبلوماسية معالجة جميع القضايا الرسمية التي تكلفها بها حكومتها في علاقاتها مع الدولة المضيغة . عن طريق وزارة الخارجية او بواسطتها . مالم يتم الاتفاق على خلاف ذلك .

٣ - لا يجوز استعمال دار البعثة الياسية بشكل لا يتفق مع مهامها المبينة في مشروع النظام هذا وفي قواعد القانون الدولي العام او في الاتفاقات الخاصة المعقودة بين الدولة الموفدة والدولة المضيغة .

تعليق :

ان الاحتجاجات التي تقدمها البعثة بشأن حماية مصالح دولتها او مصالح رعاياها لا تعتبر تدخلا في شؤون الدولة المضيغة .

يحق للبعثة الدبلوماسية ولا سيما للملحقين الفنيين الاتصال . بموافقة الحكومة المضيغة . بوزارات وادارات عامة غير وزارة الخارجية لمعالجة الامور الرسمية (.

٤ - انتهاء مهام الموظف الدبلوماسي

المادة الحادية والأربعون - الاشكال المختلفة التي تنتهي بها هذه المهام :

تنتهي مهمة الموظف الدبلوماسي بصورة خاصة :

أ - بانتهاء المدة المحددة لبا اذا كان تكليفه بها لمدة محدودة . مالم تمدد هذه المدة .

ب - عندما تبلغ الدولة الموفدة انتهاء مهمته الى الدولة المضيغة (الاستدعاء) .

ج - عندما تبلغ الدولة المضيغة انيا تعير مبعثه منتهية عملا باحكام المادة ٨ .

المادة الثانية والأربعون - التسهيلات الممنوحة للمقادرة :

يجب على الدولة المضيفة - حتى في حال تشوب نزاع مسلح - ان تقدم التسهيلات التي تسمح للأشخاص الذين يستفيدون من الامتيازات والحصانات بان يغادروا اقليمها بالسرعة الممكنة وعليها بصورة خاصة - عند الاقتضاء - ان تضع تحت تصرفهم وسائل النقل اللازمة لهم ولأموالهم .

المادة الثالثة والأربعون - حماية دار البعثة وممتلكاتها ومصالحها :

في حال انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين دولتين ، او اذا استدعت البعثة بصورة نهائية او مؤقتة ترتيب على الطرفين ما يلي :

أ - على الدولة المضيفة احترام وحماية دار البعثة والأموال الموجودة فيها وممتلكاتها ، حتى في حال تشوب نزاع مسلح .

ب - تستطيع الدولة الموفدة ان تعهد بحراسة دار البعثة والأموال الموجودة فيها وممتلكاتها الى بعثة دولة اخرى تقبل بها الدولة المضيفة .

ج - ولها ان تعهد برعاية مصالحها الى بعثة اخرى تقبل بها الدولة المضيفة .

هـ - عدم التمييز

المادة الرابعة والأربعون - أ - على الدولة المضيفة لدى تطبيقها احكام هذا النظام ان لا تقيم اى تمييز بين الدول .

ب - على ان التصرفات التالية لا تعتبر ذات صفة تمييزية :

أ - اقدام الدولة المضيفة على تطبيق احد احكام هذا النظام بشكل حصري لغالبية ما يطبق على يمتثلها لدى الدولة الموفدة .

ب - اقدامها على منح امتيازات وحصانات اوسع مما يفرضه هذا النظام عملا بقاعدة المقابلة بالمثل .

المادة الخامسة والأربعون - تسوية الخلافات :

كل خلاف ينشأ بين الدول حول تفسير او تنفيذ هذه الاتفاقية ويتعذر حله بالطرق الدبلوماسية فانه يحضغ الى طرق التوفيق او التحكيم ، او يعرض على محكمة العدل الدولية بناء على طلب احد الطرفين .

مشروع اتفاقية العلاقات والحصانات القنصلية

التي وضعتها اللجنة القانونية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في دورتها
الحادية عشرة (١٩٥٩) . وقد ذيلنا موادها بتعليقنا وملاحظاتنا عليها .

المادة الأولى - تعريفات :

في مفهوم هذا المشروع :

أ - أن لفظة « قنصلية » تعيد أي يعنه قنصلية سواء أكانت فصلية
عامة ، أم قنصلية ، أم قنصلية بإدارة نائب قنصل أم وكالة قنصلية .

ب - أن عبارة « دار القنصلية » تعيد أي بناء أو قسم من بناء مستعمل
لأغراض القنصلية .

ج - أن عبارة « المنطقة القنصلية » تعيد المنطقة التي تعارَس فيها
القنصلية اختصاصها بالاتفاق مع الدولة المضيفة .

و - أن لفظة « قنصل » تعيد : باستثناء ماورد في المادة الخامسة -
الدولة المضيفة إلى القنصل الاجنبي لممارسة الاعباء القنصلية في أراضيها مهما
كان شكل هذه الموافقة .

هـ - أن عبارة « المحفوظات القنصلية » تعيد المراسلات الرسمية والوثائق
وأوراق ديوان القنصلية وتشمل الأدوات والخزائن المعدة لسيانيتها وحفظها
بأمان .

و - أن لفظة « قنصل » تعيد : باستثناء ماورد في المادة الخامسة .
أي شخص تعينه الدولة الموفدة لممارسة الاعباء القنصلية لدى الدولة المضيفة
بصفة قنصل عام أو قنصل أو نائب قنصل أو وكيل قنصلي ، ومخول بممارسة
هذه الاعباء وفقا لأحكام المادتين ١٠ و ١١ من هذا المشروع .

ويجوز أن يكون القنصل :

١ - « قنصلا ملكيا » إذا كان موظفا لدى حكومة الدولة الموفدة .
بتقاضى راتباً ولا يعارَس لدى الدولة المضيفة أي نشاط مهني
سوى النشاط الناشئ عن أعماله القنصلية .

٢ - « قنصلا فخريا » إذا كان لا يتقاضى بانتظام أي راتب من الدولة
الموفدة وكان مخولا بأن يتعاطى الأعمال التجارية أو أي عمل ذي
ربح لدى الدولة المضيفة .

ز - ان عبارة : رئيس البعثة القنصلية - تفيد اي شخص تعينه الدولة المفددة لتولي شؤون القنصلية .

ح - ان عبارة : مفددة تنمي - تفيد اي شخص : - بما في ذلك رئيس البعثة - يمارس الاعمال القنصلية لدى الدولة المضيغة وليس عضوا في بعثة سياسية .

ط - ان عبارة : كاتب قنصلي ، تفيد اي شخص يقوم في القنصلية باعمال ادارية او فنية او مائليا من الاعمال .

ي - ان عبارة (اعضاء البعثة القنصلية) تفيد الموظفين والكنية القنصليين .
ك - ان عبارة : الخدم الخاص : تفيد الاشخاص المعيّنين من قبل موظف قنصلي للقيام بخدماته الخاصة .

المادة الثانية - انشاء العلاقات القنصلية :

يتم انشاء العلاقات القنصلية بالموافقة المتبادلة بين الدول المعنية .

تعليق :

... ليس لانشاء العلاقات القنصلية صفة الزامية بل هو نتيجة لمصالح الدول والرغبة في رعايتها .

... يجوز ان تنشأ العلاقات القنصلية بين دول لم تتبادل العلاقات الدبلوماسية .

... اذا كانت البعثة الدبلوماسية مهم في العاصمة بالعاصمة بالقنصلية (وهو الامر الغالب) فلا ضرورة لانشاء علاقات قنصلية مستقلة . ولقد جرت المادة بان يسمى رئيس البعثة السياسية قنصلا عاما وينتدب احد مساعديه للقيام بالاعمال القنصلية . وفي هذه الحال يقدم رئيس البعثة براءة تعيينه وتمنحه الحكومة المضيغة اجازة قنصلية وفق الاصول .

المادة الثالثة - انشاء قنصلية :

١ - لا يمكن انشاء قنصلية في اراضي الدولة المضيغة بدون موافقتها .

٢ - يحدد مركز القنصلية ومنطقة اختصاصها بالاتفاق المتبادل بين الدولة المفددة والدولة المضيغة .

٣ - ليس للدولة المفددة ان تغير فيما بعد مركز القنصلية او منطقة اختصاصها الا بموافقة الدولة المضيغة .

٤ - ليس للقنصل أن يمارس اختصاصاته خارج منطقتة الا بموافقة الدولة المضيفة . ما لم يتفق على خلاف ذلك .

٥ - اذا كان القنصل يمارس أيضا اختصاصاته في بلد آخر - فيقتضي حينئذ موافقة الدولة المضيفة .

المادة الرابعة - ممارسة الأعمال القنصلية العائدة للدولة الثالثة :

ليس لاي قنصل أن يمارس الأعمال القنصلية العائدة للدولة الثالثة دون موافقة الدولة المضيفة .

المادة الخامسة - درجات رؤساء البعثات القنصلية :

يقسم رؤساء البعثات القنصلية الى اربع درجات - هي :

- أ - القناصل العامون .
- ب - القناصل .
- ج - نواب القناصل .
- د - وكلاء القناصل .

تعليق :

- ان هذه الاتفاقية تنولى لأول مرة تحديد درجات القناصل .
- تستطيع الدولة الموفدة ان تختار رئيسا لبعثتها القنصلية موظفا ينتمي لاحدى هذه الدرجات .
- ان وكلاء القناصل يمانلون القناصل الفخريين من حيث انهم ليسوا موظفين رسميين لدى الحكومة الموفدة ويمكنهم تعاطي الاعمال التجارية لحسابهم الخاص .

المادة السادسة - اكتساب صفة القنصل :

ان القنصل - في مفهوم هذه المواد - هو موظف تعينه الدولة الموفدة في احدى الدرجات المبينة في المادة الخامسة - وتعتزف له الدولة التي يمارس اختصاصاته في اراضيها بهذه الصفة .

المادة السابعة - اختصاص تعيين القناصل والاعتراف بهم :

- أ - ان سلطة تعيين القناصل ، وكيفية ممارسة هذه السلطة ، مبيتان في القانون الداخلي للدولة الموقدة .

٢ - أن سلطة الاعتراف بالقتل وكيفية هذا الاعتراف مبيتان في القانون الداخلي للدولة المضيفة .

المادة الثامنة - تعيين مواطني الدولة المضيفة :

يمكن تعيين موظفي القنصليات من مواطني الدولة المضيفة بشرط موافقتها الصريحة .

تعليق :

١ - أن تسمية القناصل المالكين من رعايا الدولة المضيفة امر نادر جدا ولا يجوز - برأينا - أن تطبق الا على وكلاء القناصل والقناصل الفخريين () .

المادة التاسعة - البراءة القنصلية (Commission Consulaire)

١ - يزود الدولة ورؤساء البعثات القنصلية الذين تميئهم بتفويض كامل بشكل براءة او وثيقة مماثلة صدر عند التعيين وتضمن ، كقاعدة عامة ، الاسم الكامل للقنصل ورتبته ودرجته ومنطقة اختصاصه ومركز القنصلية .

٢ - ترسل الدولة الى تعين القنصل هذه البراءة بالطريق الدبلوماسي اي باي طريق مناسب آخر الى حكومة الدولة التي سيمارس القنصل اختصاصاته في اراضيها .

٣ - يمكن استبدال البراءة باشعار عن تعيين القنصل بوجهه الدولة الموفدة الى الدولة المضيفة وذلك فيما اذا وافقت هذه الاخيرة على هذا التدبير وفي هذه الحالة - تطبق احكام الفقرتين ١ - ٢ من هذه المادة باستبدال مايجب استبداله فيها .

المادة العاشرة - الاجازة القنصلية (L'Exequatur)

مع مراعاة احكام المادتين ١١ و ١٢ ليس لرؤساء البعثات القنصلية مباشرة اختصاصاتهم الا بعد حصولهم على الاعتراف النهائي من قبل حكومة الدولة التي سيمارسون فيها هذه الاختصاصات . ويمنع هذا الاعتراف بواسطة اجازة قنصلية .

تعليق :

١ - ان الاجازة القنصلية التي تمتحها الدولة المضيفة الى رئيس البعثة القنصلية تشمل جميع مساعديه - ولا ضرورة لتقديمهم براءة التعيين بغية الحصول على اجازة اضافية . وان كان الامر جائزا مبدئيا .

— ويحق للدولة المضيغة أن ترفض إعطاء رئيس البعثة أو أحد مساعديه
إجازة قنصلية وليس لها في هذه الحال أن تبين أسباب رفضها .

المادة العادية عشرة — الاعتراف الموقت :

يمكن قبول رئيس البعثة القنصلية بصورة مؤقتة لممارسة أعماله
والإفادة من أحكام هذه المواد والاتفاقات النافذة المتعلقة بها إلى حين صدور
الإجازة القنصلية .

تعليق :

— (يجوز أن يكون الاعتراف شغيا ولكن يستحسن أن يكون خطيا :
واضحا وصريحا) .

المادة الثانية عشرة — وجوب إبلاغ سلطات المنطقة القنصلية :

يجب على حكومة الدولة المضيغة أن تبلغ فوراً السلطات المختصة في
المنطقة القنصلية بأن القنصل مخول بممارسة اختصاصاته . وعليها أيضاً أن
تتأكد من اتخاذ التدابير اللازمة التي تمكن القنصل من ممارسة أعباء منصبه
والإفادة من أحكام هذه المواد والاتفاقات النافذة المتعلقة بها .

المادة الثالثة عشرة — رئيس البعثة القنصلية بالنيابة :

١ — عند شغور مركز رئيس البعثة أو إذا أصبح هذا الأخير غير قادر
على القيام بأعباء منصبه، فإن إدارة القنصلية تناط مؤقتاً برئيس البعثة بالنيابة.
على أن يبلغ اسمه إلى السلطات المختصة لدى الدولة المضيغة .

٢ — تقدم السلطات المختصة المساعدة والحماية إلى رئيس البعثة
بالنيابة وتخوله — طيلة قيامه بأعباء القنصلية — الاستفادة من أحكام هذه المواد
والاتفاقات النافذة المتعلقة بها على نفس أسس رئيس البعثة القنصلية ذات
العلاقة .

تعليق :

— (إذا لم يكن لرئيس البعثة مساعد قنصلي فيجوز أن تعهد إدارتها
موقتاً إلى موظف إداري .

— أن تقدير عدم مقدرة رئيس البعثة على القيام بأعباء مهامه متروك
للدولة الموقدة .

المادة الرابعة عشرة - الأسبقية :

١ - يحدد مركز القناصل في كل درجة وفقا لتاريخ الاجازة القنصلية الممنوحة لهم .

٢ - اذا تم الاعتراف موقفا بالتصل قبل حصوله على الاجازة القنصلية، فان اسبقية تحدد وفقا لتاريخ هذا الاعتراف . وله ان يحتفظ بهذه الأسبقية حتى بعد منحه الاجازة .

٣ - اذا حصل فصلان او اكثر على الاجازة القنصلية او الاعتراف الموقت بتاريخ واحد . فان يرسب الأسبقية بينهم يحدد وفقا لتاريخ تقديم كل منهم براءته القنصلية .

٤ - يتمتع رؤساء العتبات بالأسبقية على جميع الموظفين القنصليين الذين لا يتمتعون بهذا المركز .

٥ - نحدد أسبقية الموظفين القنصليين المكلفين برئاسة القنصلية بالنيابة بعد جميع رؤساء العتبات من الدرجة التي ينتمي اليها رئيس بعثتهم . وتحدد الأسبقية فيما بينهم وفقا للألفية التي يمنح بها رؤساء بعثتهم .

المادة الخامسة عشرة - الاختصاصات القنصلية :

١ - يمارس القنصل في منطقته الاختصاصات المبينة في هذه المواد وفي اي اتفاق نافذ يتعلق بالموضوع . فضلا عن الاختصاصات التي ينيطه بها الدولة الموفدة والتي يستطيع ممارستها دون خرق قوانين الدولة المضيفه .

والاختصاصات الرئيسية التي يمارسها القناصل عادة هي :

أ - حماية مصالح الدولة الموفدة ورعاياها .

ب - مساعدة هؤلاء الرعايا .

ج - القيام بأعمال الكاتب العدل وضابط الاحوال المدنية وممارسة الاختصاصات الاخرى ذات الصلة الادارية .

د - تقديم المساعدة اللازمة الى المراكب والسفن التي ترفع علم الدولة الموفدة والطائرات المسجلة لديها .

هـ - تنمية التجارة وتعزيز العلاقات التجارية والثقافية في منطقته . وتقديم تقارير عنها الى حكومة الدولة التي اوقدتها واعطاء المعلومات الى الاشخاص المهتمين بهذه الامور .

٢ - مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عنها في هذه المواد وفي الاتفاقات الناجمة المتعلقة بها . ليس للقنصل أن يتدخل لدى ممارسته اعباء مهامه الا بالسلطات المحلية .

مباشرة الاختصاصات الدبلوماسية بصورة طارئة :

المادة السادسة عشرة - يجوز للقنصل ان يباشر بشكل مؤقت . في البلاد التي ليس لدولته بعثة سياسية فيها . الاعمال الدبلوماسية التي تسمح بها الدولة المضيفة في الظروف الخاصة .

تعليق :

١ - ان ممارسة القنصل المهام الدبلوماسية بصورة طارئة لاتخوله الافادة من الامتيازات والحصانات الدبلوماسية .

المادة السابعة عشرة - منح القناصل الاختصاصات الدبلوماسية :

يجوز تكليف القنصل القيام بالمهام الدبلوماسية في البلاد التي ليس لدولته بعثة سياسية فيها . بشرط موافقة الدولة المضيفة . ويحمل في هذه الحال لقب قنصل عام قائم بالاعمال ويتمتع بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية .

المادة الثامنة عشرة - سحب الاجازة القنصلية :

١ - اذا كان مملك القنصل ينطوي على اسباب جديده للشكوى منه فيحق للدولة المضيفة ان تطلب الى الدولة الموفدة تلبية الطلب الميين في الفقرة السابقة او وفقا لوضعه .

٢ - اذا رفضت الدولة الموفدة تلبية الطلب الميين في الفقرة السابقة او لم تجب عليه خلال مدة معقولة . فيحق للدولة المضيفة ان تسحب الاجازة القنصلية من القنصل المذكور .

٣ - في حال سحب الاجازة يمتنع على القنصل الذي تناوله هذا التدبير ممارسة الاعمال القنصلية .

تعليق :

١ - ان شرط استدعاء القنصل او انتهاء خدماته قبل سحب اجازته ليس سوى ضمانه للحؤول دون اي تدبير تعسفي قد يصدر عن الدولة المضيفة .

وعلى كل حال فإن هذه الأخيرة لا تسرد فعلا الإجازة القنصلية وإنما تعتبرها
لأغية وغير ذات مفعول .

المادة التاسعة عشرة - السكن :

يحق للدولة الموقدة أن تحصل في أراضي الدولة المضيقة على الإثنية
اللازمة لقنصلياتها وفقا للقوانين المحلية . ويترتب على الدولة المضيقة أن تسهل
بقدر الامكان الحصول على الإثنية المناسبة لهذه القنصليات .

تعليق :

ان واجب الدولة في تأمين الإثنية اللازمة للقنصليات الاجنبية
لا يسئل ايجاد السكن لموظفي القنصلية .

اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة

الصادر بها قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ ١٣ شباط
١٩٤٦ (١ فبراير)

حيث أن المادة ١٠٤ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على منع المنظمة في
بلاد كل عضو من أعضائها بالأهلية القانونية اللازمة التي يتطلبها قيامها بأعمالها
وظائفها وتحقيق أهدافها .

وحيث أن المادة ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على منع المنظمة
في أرض كل عضو من أعضائها بالمزايا والإعفاءات اللازمة لتحقيق أغراضها .
وعلى منع المندوبين من أعضاء الأمم المتحدة وموظفي هذه المنظمة بالامتيازات
والإعفاءات التي يتطلبها استقلالهم في القيام بمهام وظائفهم بالمنظمة .

فبناء عليه . أقرت الجمعية العامة بحلقتها المنعقدة بتاريخ ١٣ فبراير
سنة ١٩٤٦ نص الاتفاقية التالية وقررت عرضها لموافقة كل من الدول أعضاء
منظمة الأمم المتحدة :

الفصل الأول

الشخصية القانونية

مادة ١ - تتمتع منظمة الأمم المتحدة بشخصية قانونية . فلها حق (أ)
المعاقلة (ب) شراء وبيع العقار المنقول (ج) التقاضي .

الفصل الثاني

الاملاك والأموال والموجودات

مادة ٢ - تتمتع منظمة الأمم المتحدة وأموالها وموجوداتها أينما كانت .
وتحت يد من كانت . بحق الإعفاء القضائي بصفة مطلقة ما لم تقرر المنظمة
سراحة التنازل عن هذا الحق ويبدو هذا التنازل في جميع الأحوال ما عدا
ما يتعلق منها بالإجراءات التنفيذية .

مادة ٣ - تكون مصوبة حرمة المباني التي تشغلها المنظمة . ولا تخضع
أموالها ولا موجوداتها أينما كانت وتحت يد من كانت لأية إجراءات تفتيش أو

استيلاء أو مصادرة أو نزع ملكية أو لأي نوع آخر من أنواع الإجراءات الجبرية الإدارية والقضائية والشرعية .

مادة ٤ - تكون مصونة حرمة المحفوظات والوثائق بكافة أنواعها أينما وجدت سواء أكانت خاصة بمنظمة الأمم المتحدة أم في حيازتها .

مادة ٥ - يجوز لمنظمة الأمم المتحدة أن تحوز أموالاً ذهبية أو عملة من أي نوع ، وأن تكون حساباتها بأي عملة وأن تحول قيمة ما لديها من عملة إلى ما يعادل ذلك من أية عملة أخرى وكل ذلك بدون أن تكون خاضعة لأية لوائح أو رقابة مالية أو أوامر بتأجيل وفاء الديون (مورتوريوم) .

مادة ٦ - تراعى منظمة الأمم المتحدة في مباشرتها للحقوق المخولة لها وفقاً للمادة الخامسة السابقة الذكر ، مابيديه الدول الأعضاء من ملاحظات أو توصيات ، بما لا يتعارض مع المصلحة الخاصة للمنظمة .

مادة ٧ - تمنع منظمة الأمم المتحدة وموجوداتها وأموالها بالاعفاء من :

١ - جميع الضرائب المباشرة ما عدا ما يختص منها بالمرافق العامة .
ب - جميع الرسوم الجمركية والأوامر الصادرة بحظر وتقييد الاستيراد والتصدير لكافة ما تستورده أو تصدره فيما يكون متعلقاً بأعمالها الرسمية . ويشترط أن يكون التصرف بالبيع فيما استورد - وهو معفي من الرسوم الجمركية - بموافقة حكومة الدولة صاحبة الشأن .

ج - جميع الرسوم الجمركية والأوامر الصادرة بحظر أو تقييد الاستيراد والتصدير لكافة ما تستورده أو تصدره من المطبوعات الخاصة بها .

مادة ٨ - لا يعفى ما تستريه منظمة الأمم المتحدة محلياً لأعمالها الرسمية من ضريبة الإنتاج أو البيع إلا إذا بلغت قيمته مبلغاً لا يسثنان به ففي هذه الحالة يجوز رد مائدفعه من رسوم أو ضرائب .

الفصل الثالث

التسهيلات الخاصة بالرسائل

مادة ٩ - تعامل الرسائل الرسمية لمنظمة الأمم المتحدة في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء معاملة لا تقل امتيازاً عن معاملة تلك الدول لرسائل أية دولة أخرى وباعتبارها الدبلوماسية - وذلك فيما يتعلق بالأولوية ورسوم التخليص على البريد والرسائل البرقية بكافة أنواعها ملكية أو لاسلكية والمخابرات التليفونية . وفيما يتعلق أيضاً برسوم نشر الأنباء التي تسداع بالصحف أو بالراديو ، ولا تخضع المكاتبات والرسائل الرسمية الخاصة بالهيئة لأية رقابة .

مادة ١٠ - يجوز لمنظمة الأمم المتحدة استعمال « الرمز » في رسائلها

وفي إرسال وتسليم مكاتباتها برسول خاص أو بحقائب يكون لها وللرسول الخاص نفس الامتيازات والحصانات الخاصة بالرسول والحقائب الدبلوماسية .

الفصل الرابع

ممثلو الدول الاعضاء

مادة ١١ - يتمتع ممثلو الدول الاعضاء في الاجهزة الرئيسية او الفرعية التابعة لمنظمة الامم المتحدة والمؤتمرات التي تعقدتها أثناء قيامهم باعمالهم الرسمية ، وسعرهم الى مقر اجتماعهم وعودتهم منه ، بالامتيازات والحصانات الآتية :

أ - عدم جواز القبض عليهم ، او حجزهم ، او حجز اموتهم الشخصية والحصانة القضائية بصفة عامة فيما يصدر عنهم من اعمال بوصفهم ممثلين بها في ذلك ما صدر منهم شعوبيا او كناية .

ب - حرمة جميع المحررات والوثائق الخاصة بهم .

ج - حق استعمال الرمز في رسائلهم وتسلم مكاتباتهم برسول خاص او بحقائب مضمومة .

د - حق اعفائهم وزوجاتهم من كافة القيود الخاصة بالهجرة ومن كافة اجراءات القيد الواجبة على الاجانب والتزامات الخدمة العسكرية (الوطنية) في البلاد التي يدخلونها او التي يمرون بها في قيامهم باعمالهم .

هـ - نفس التسهيلات التي تمنح لممثلي الدول الاجتبية الموقدين في مهمة رسمية مرمية فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالعملة والقطع .

و - نفس الحصانات والتسهيلات التي تمنح للممثلين الدبلوماسيين فيما يتعلق بامتعتهم الخاصة .

ز - جميع الامتيازات والحصانات والتسهيلات الاخرى التي لا تتعارض مع ما سبق ذكره مما يتمتع به رجال السلك السياسي مع استثناء حق المطالبة بالاعفاء من الرسوم الجمركية على الاشياء المستوردة ولا يكون خاصا باستعمالهم الشخصي ، او من ضريبة الانتاج او البيع .

مادة ١٢ - رغبة في تحقيق الحرية المطلقة في القول والكتابة ، وتنفيذا للامال المتوقعة بممثلي الدول اعضاء الاجهزة الرئيسية والفرعية لمنظمة الامم المتحدة ، وفي المؤتمرات التي تعقدتها المنظمة ، تستمر الحصانة القضائية الممنوحة لهم في اقوالهم وكتاباتهم بسبب قيامهم باعمالهم الرسمية حتى بعد زوال صفتهم التمثيلية .

مادة ١٣ - لا تعتبر المدة التي يقضيها ممثلو الدول الاعضاء في الاجهزة

الرئيسية والفرعية او المؤتمرات الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة في إقليم إحدى الدول الاعضاء (مدة اقامة) تمرض عليهم بسببها اية ضريبة وذلك اثناء قيامهم بأعمالهم الرسمية .

مادة ١٤ - لاتمنح الامتيازات والحصانات لمثلي الدول الاعضاء لمصلحتهم الخاصة ولكن ضمانا لئتمتعهم يكامل استقلالهم في اداء أعمالهم بمنظمة الأمم المتحدة . ولذلك يجب على الدول الاعضاء رفع الحصانة عن ممثليها في جميع الاحوال التي يتضح فيها ان تلك الحصانة تحول دون تحقيق العدالة . او ان رفعها عنهم لا يؤثر على الفرض الذي منحت من أجله .

مادة ١٥ - لانطبق احكام المواد / ١١ و ١٢ و ١٣ / على ممثلي الدول الاعضاء بالنسبة لحكومات الدول الذين هم من رعاياها او التي يمثلونها او كانوا يمثلونها .

مادة ١٦ - تشمل عبارة (ممثلي الدول الاعضاء) المندوبين الماعدين والمستشارين والخبراء الفنيين وسكرتيري المندوبين .

الفصل الخامس

الموظفون

مادة ١٧ - يحدد الامين العام فئات الموظفين الذين تسري عليهم نصوص الفصل الحالي والفصل السابع . ويقوم بعرض قائمة باسمائهم على الجمعية العامة ثم يجرى بعد ذلك اختطار حكومات كافة الدول الاعضاء . وتبلغ أسماء الموظفين الداخلين في هذه الفئات بصيغة دورية الى حكومات الدول الاعضاء .

مادة ١٨ - يتمتع موظفو منظمة الأمم المتحدة بالامتيازات والحصانات الآتية :

١ - الحصانة القضائية بصيغة عامة فيما يصدر عنهم من اعمال بصفتهم الرسمية بما في ذلك ما يصدر عنهم شعوريا او كتابة .

ب - الاعفاء من اية ضريبة على ماهياتهم ومرتباتهم التي يتقاضونها من منظمة الأمم المتحدة .

ج - الاعفاء من التزامات الخدمة العسكرية (الوطنية) .

د - الاعفاء بالتبعية لهم ولزوجاتهم ولافراد عائلتهم الذين يعولونهم من جميع قيود الهجرة ومن الاجراءات الخاصة بقيد الاجانب .

هـ - تعفى التسهيلات التي تمنح للموظفين في درجاتهم من اعضاء السلك السياسي الممتنعين لدى الدولة صاحبة الشأن وذلك فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالقطع (الكمبيو) .

و - نفس التسهيلات ، بالنسبة لهم ولزوجاتهم ولافراد اسرهم الذين يعولونهم ، التي تمنح للممثلين الدبلوماسيين في وقت الازمات الدولية وذلك فيما يتعلق بعودتهم الى وطنهم .

ز - الاعفاء من الرسوم الجمركية عما يستوردونه من اثاث ومتاع المناسبة استقراهم في الدولة صاحبة الشان .

مادة ١٩ - علاوة على الامتيازات والحصانات المنصوص عنها في المادة الثامنة عشرة يتمتع الامين العام والامناء المساعدون - سواء فيما يختص بهم او بزوجاتهم وأولادهم القصر - بالامتيازات والحصانات والاعفاءات الممنوحة طبقا للمبادئ المقررة في القانون الدولي للممثلين الدبلوماسيين .

مادة ٢٠ - لا تمنح الامتيازات والحصانات للموظفين لمصلحتهم الخاصة بل تمنح لمصلحة الامم المتحدة وحدها ويكون للامين العام الحق في رفع الحصانة عن موظفي الامانة العامة ، وفروض عليه ذلك في كافة الاحوال التي يرى فيها ان الحصانة تحول دون اخذ العدالة مجراها وان رفعها لا يتضرر بمصالح المنظمة . ويختص مجلس الامن برفع الحصانة عن الامين العام .

مادة ٢١ - تتعاون منظمة الامم المتحدة في كل وقت مع السلطات المختصة التابعة للدول الاعضاء لتحقيق العدالة ومراعاة تنفيذ لوائح « البوليس » ونجنب ما قد ينشأ من سوء استعمال حقوق الامتيازات والحصانات والتسهيلات المذكورة في هذا الفصل .

الفصل السادس

الخبراء

مادة ٢٢ - يتمتع الخبراء غير الموظفين المشار اليهم في الفصل الخامس أثناء قيامهم بمهمة لدى المنظمة بالامتيازات والحصانات اللازمة لمباشرة وظائفهم بحرية تامة ، ويتعفون بصفة خاصة بالامتيازات والحصانات الآتية :

أ - عدم جواز القبض عليهم او حجزهم او حجز امنعتهم الشخصية .

ب - الحصانة القضائية بصفة عامة حتى بعد انتهاء مهمتهم فيما يصدر عنهم بصفقتهم ممثلين للمنظمة ، بما في ذلك ما يصدر عنهم شفويا او كتابة .

ج - حرمة جميع المحررات والوثائق الخاصة بهم .

د - حق استعمال الرمز في رسائلهم وتسليم المراسلات المتبادلة بينهم وبين منظمة الامم المتحدة برسول خاص او حقائب مختومة .

هـ - نفس التسهيلات التي تمنح ممثلي الدول الاجنبية الموفدين في مهمة رسمية موقفة فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالعملة والقطع .

و - نفس الحصانات والتسهيلات التي تمنح للممثلين الدبلوماسيين فيما يتعلق باستعمالهم الخاصة .

مادة ٢٢ - لا تمنح الامتيازات والحصانات للخبراء لمصلحتهم الخاصة وانما تمنح لمصلحة منظمة الأمم المتحدة . ويكون للأمين العام الحق بل عليه واجب رفع الحصانة في كافة الاحوال التي يرى فيها انها تحول دون تحقيق العدالة او انه يمكن رفعها دون الاضرار بمصلحة المنظمة .

الفصل السابع

وتيقة السفر

مادة ٢٤ - يجوز لمنظمة الأمم المتحدة منح جوازات مرور لموظفيها تعترف بها وتقبلها سلطات الدول الاعضاء كمسند صالح للسفر مع مراعاة الاحكام الواردة في المادة الخامسة والعشرين .

مادة ٢٥ - تفحص في اقرب وقت ممكن طلبات الحصول على التأشيرات (اذا دعت الحاجة الى هذه التأشيرات) المقدمة من حاملي هذه الجوازات للمرور على ان تكون مصحوبة بشهادة تثبت سفر هؤلاء الموظفين لاعمال تتعلق بالمنظمة ويراعى منحهم كافة التسهيلات لضمان سفرهم في اقرب وقت .

مادة ٢٦ - تمنح نفس التسهيلات الوارد ذكرها في المادة الخامسة والعشرين لغير موظفي المنظمة كالخبراء وغيرهم من الاشخاص الحاملين لشهادات تثبت انهم مسافرون لاعمال تتعلق بالامم المتحدة ولو لم يكونوا مزودين بجوازات مرور من المنظمة .

مادة ٢٧ - يتمتع الامين العام والامناء العامون المساعدون والمديرون المسافرون بنفس التسهيلات التي يتمتع بها الممثلون الدبلوماسيون وذلك عند سفرهم مزودين بجوازات مرور صادرة عن المنظمة لاعمال تتعلق بها .

مادة ٢٨ - يجوز تطبيق احكام هذا الفصل على الموظفين الذين يشغلون درجة مماثلة في المنظمات المتخصصة : اذا كانت الاتفاقات التي تحدد العلاقات بين هذه المنظمة والامم المتحدة تشتمل على مايجوز تنفيذ ذلك وفقاً لنص المادة ٦٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

الفصل الثامن

قضى المنازعات

مادة ٢٩ - على منظمة الأمم المتحدة النظر في طريقة التسوية المناسبة فيما ياتي :

أ - لفض المنازعات الناشئة بسبب التعاهد ، والمنازعات الأخرى المتعلقة بالقانون الخاص والتي تكون البيئة طرفاً فيها .

ب - لفض المنازعات التي يكون أحد موظفي المنظمة الذي يتمتع بالحصانة بحكم مركزه الرسمي طرفاً فيها . ولم يكن الأمين العام قد رفع عنه الحصانة .

مادة ٣٠ - يرفع كل خلاف في تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية أمام محكمة العدل الدولية ما لم يتفق الطرفان في حالة معينة على الالتجاء إلى طريق آخر للتسوية . وإذا حدث خلاف بين منظمة الأمم المتحدة من جهة ، وبين إحدى الدول الأعضاء من جهة أخرى - فيطلب إبداء الرأي القانوني وفقاً للمادة ٩٦ من الميثاق والمادة ٦٥ من قانون المحكمة - ويكون قرار المحكمة في ذلك نهائياً ملزماً للطرفين .

الفصل الأخير

مادة ٣١ - تعرض هذه الاتفاقية على جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة لتقرير الانضمام إليها .

مادة ٣٢ - يتم الانضمام بإيداع وثيقة الانضمام لدى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة وتسري هذه الاتفاقية بالنية لكل عضو من تاريخ إيداعه وثيقة انضمامه .

مادة ٣٣ - يعوم الأمين العام باخطار جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة بما يودع من وثائق الانضمام .

مادة ٣٤ - المفروض أن تكون كل دولة عضو في المنظمة - لدى قيامها بإيداع وثيقة انضمامها - في مركز يسمح لها - بمقتضى قانونها الداخلي - بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية .

مادة ٣٥ - تبقى هذه الاتفاقية نافذة بين منظمة الأمم المتحدة وأي عضو يكون أودع وثيقة انضمامه طالما بقيت له صفة العضوية في المنظمة . أو إلى أن توافق الجمعية العامة على اتفاقية عامة أخرى - ويكون العضو المذكور عضواً في هذه الاتفاقية الأخيرة .

مادة ٣٦ - للأمين العام أن يعقد مع واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء اتفاقات إضافية لتكثيف أحكام هذه الاتفاقية بالنسبة لهذه الدول الأعضاء . وتعرض هذه الاتفاقات الإضافية على الجمعية العامة للموافقة عليها .

الاعیاد الرسمية في الجمهورية العربية المتحدة

١ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٢ لعام ١٩٥٩

أ - الاعیاد القومية

- ١ - ٢٢ شباط ، فبراير - العيد القومي (١٩٥٨) - تعطّل فيه الحكومة في الأقاليم
- ٢ - ١٧ نيسان (أبريل) - عيد الجلاء عن الأقليم السوري (١٩٤٦) - لا تعطّل الحكومة في الأقاليم
- ٣ - ١٨ حزيران (يونيو) - عيد الجلاء عن الأقليم المصري (١٩٥٢) - لا تعطّل الحكومة في الأقاليم
- ٤ - ٢٢ تموز (يوليو) - عيد الثورة (١٩٥٢) - تعطّل فيه الحكومة في الأقاليم
- ٥ - ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) - عيد النصر (١٩٥٧) - لا تعطّل الحكومة في الأقاليم

ب - الاعیاد الدينية

- ١ - ونفة سد القطر وأيام العيد الثلاثة ٢٠١ رمضان ١٠ و ٩ و ٨ شوال - تعطّل فيه الحكومة في الأقاليم
- ٢ - وعيد عيد الاصحى وأيام العيد الأربعة (١٠ و ٩ و ٨ و ٧) ذو الحجة - تعطّل فيه الحكومة في الأقاليم
- ٣ - رأس السنة الهجرية (أول محرم) - تعطّل فيه الحكومة في الأقاليم
- ٤ - المولد النبوي الشريف ١١ ربيع الأول - تعطّل فيه الحكومة في الأقاليم
- ٥ - عيد رأس السنة الميلادية - أول كانون الثاني - يناير - تعطّل فيه الحكومة في الأقليم السوري
- ٦ - عيد الفصح لدى الطوائف العربية المشرقية في ١١ نيسان (أبريل) - تعطّل فيه الحكومة في الأقليم السوري
- ٧ - عيد الفصح لدى الطوائف الشرقية غير نائية نيسان (أبريل) - تعطّل فيه الحكومة في الأقليم السوري
- ٨ - عيد البلاد لدى الطوائف المسيحية ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) - تعطّل فيه الحكومة في الأقليم السوري

ج - الاعیاد الشعبية

- ١ - عيد النسيم (أول اثنين من شهر ايار - مايو) - تعطّل فيه الحكومة في الأقليم المصري
- ٢ - وقاد النيل ، النصف الثاني من شهر آب - أغسطس - لا تعطّل فيه الحكومة في الأقليم المصري

الاعياد الرسمية في الجمهورية اللبنانية

١ مرسوم رقم ٦٠٣٣ تاريخ ١٧ آب ١٩٥٤ ،

المادة الاولى :- تعطّل دوائر الحكومة والمؤسسات الرسمية في الاعياد التالية :

- رأس السنة (اول كانون الثاني)
- رأس السنة الهجرية (اول محرم)
- ذكرى ميثاق جامعة الدول العربية (٢٢ آذار)
- الجمعة العظيمة (-)
- اثنين القصح ، عند الطوائف الكاثوليكية والارثوذكسية .
- المولد النبوي (١٢ ربيع الاول)
- اول ايار (١ ايار)
- ذكرى الشهداء (٩ ايار)
- اليومان الاول والثاني من عيد رمضان (١ و ٢ شوال)
- اليومان الاول والثاني من عيد الاضحى (١٠ و ١١ ذي الحجة)
- خميس الصمود (-)
- انتقال العذراء (١٥ آب)
- جميع القديسين (١ تشرين الثاني)
- ذكرى الاستقلال (٢٢ تشرين الثاني)
- الميلاد (٢٥ كانون الاول)

المادة الثانية - يحق للموظفين المسلمين التغيّب في اليوم الثالث من عيد رمضان وفي اليومين الثالث والرابع من عيد الاضحى .

ويحق للموظفين الموارنة التغيّب يوم عيد مار مارون .

المادة الثالثة - ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة .

الاعياد الوطنية للنفول العربية والاجنبية

السنه	اسم العيد	اسم الدولة	التاريخ	الشهر
١٩٥٦	عيد وطني	السودان	١	ثانوي الثاني: يناير
١٨٠٤	عيد الاستقلال	هايتي	١	"
١٩٤٨	عيد الاستقلال	بورما	١	"
١٩٤٨	عيد جلوس جلالة الامام	المملكة المتوكلية اليمنية	٧	"
١٩٢٣	عيد ميلاد الامير ربيع	موناكو	١٧	"
١٨٩٦	عيد وطني (ميلاد الدوقة الكبيرة شارلوت . . .	لوكسمبورغ	٢٢	"
...	اعلان الجمهورية	اوستراليا	٢٦	"
١٩٥٠	اعلان الجمهورية	الهند	٢٦	"
١٩٤٨	عيد وطني	سيلان	٤	ثاني: ١٠ فبراير
١٨٤٠	عيد وطني	زيمبابوا الجديدة	٦	"
١٩٥١	عيد وطني	نيبال	١٨	"
١٩٥٨	عيد قومي	الجمهورية العربية المتحدة	٢٢	"
١٨٤٤	عيد الاستقلال	الجمهورية الدومينيكية	٢٧	"
١٩٥٥	عيد الاستقلال	المملكة المغربية	١	الذار ١ مارس
١٨٧٨	عيد وطني	بنقاروا	٢	"
١٩٥٧	عيد وطني	غانا	٦	"
١٨٩٥	عيد ميلاد الملك	كامبوديا	٦	"
١٨٩٩	عيد ميلاد الملك غريديريك التاسع	دانمارك	١١	"
١٨٩٠	عيد ميلاد الملك اندريس الاول	ليبيريا	١٢	"

الشمير	التاريخ	اسم الدولة	اسم العيد	السنة
آذار (مارس)				
١	١٧	إيرلندا	عيد وطني	١٩٠٠
"	٢٠	تونس	عيد وطني	١٩٥٦
٦	٢١	إيران	رأس السنة الإيرانية (نوروز)	..
	٢٢	الجامعة العربية	عيد تومي مشترك	١٩٤٥
	٢٣	باكستان	عيد وطني	١٩٥٦
"	٢٥	اليونان	عيد الاستقلال	١٨٢١
سار (أبريل)	٤	المجر	عيد التحرير	١٩٤٥
"	١٧	الجمهورية العربية المتحدة - سوريا - العراق - الأردن	عيد الأعياد	١٩٤٦
"	٢٥	إيرلندا الجديدة	عيد أيرلندا	١٩٤٥
"	٢٩	اليابان	عيد ميلاد الإمبراطور هروهيرو	١٩٠١
"	٣٠	غواتيمالا	عيد ميلاد الملك جوارث	١٩٠٩
أيار (مايو)	٥	العبيشة	عيد التحرير	١٩٤١
"	٩	نيبوتوفاليا	عيد التحرير	١٩٤٥
	١٠	رومانيا	عيد الاستقلال	١٨٧٧
٤	١١	لاوس	عيد الدستور	١٩٥٠
	١٤	باراغواي	عيد الاستقلال	١٨١١
"	١٧	السويج	عيد إعلان الدستور	١٨١٤
"	٢٠	كوبا	عيد "الجمهورية"	١٩٠٢
"	٢٥	الأردن	عيد الاستقلال	١٩٤٦
	٢٥	الأوجنتين	عيد الثورة	١٨١٠
"	٢٧	الأفغان	عيد الاستقلال	١٩١٨
"	٢١	اتحاد جنوب أفريقيا	اتحاد الاتحاد	١٩٦٠

السنه	اسم العيد	الدوله	التاريخ	الشهر
١٩٥٥	عيد وطني	لوس	١	نبريان ١ يونيو
١٩٤٦	عيد الجمهورية	ايطاليا	٢	
١٩٢٦	تتبعيلاد الملكة اليزابيث الثانية	بريطانيا اعز نامت	١٣/٦	
١٨٤٨	عيد الدستور	الدانمارك	٥	
١٥٢٥	عيد وطني	البرتغال	١٠	
١٨٥٨	عيد ميلاد الملك	الصويد	١٦	
١٩٥٢	عيد وطني	المانيا الاتحاديه	١٧	
١٩٤٤	عيد وطني اعلان الجمهورية	ايسلندا	١٧	
١٩٥٣	عيد الحفاد من الاقليم المصري	الجمهورية العربية المتحدة	١٨	
١٩٢٢	عيد وطني اعلان الدستور	نابلاند	٢١	
٢٠٠٠	عيد وطني	الافغان	٢٥	
١٨٦٧	عيد الاتحاد	كندا	١	نمور ١ يوليو
١٧٧١	عيد الاستقلال	الولايات المتحدة	٤	
١٩٤٦	عيد الاستقلال	الفيليبين	٤	
١٨١١	عيد الاستقلال	نزوبلا	٥	
١٨١٦	عيد الاستقلال	الارجنتين	٩	
١٩٢١	عيد ثورة الشعب	مونتوليا	١١	
١٩٥٨	عيد الجمهورية	العراق	١٤	
١٧٨٦	عيد وطني	فرنسا	١٤	
١٩٢٦	عيد الحركة الوطنية	اسبانيا	١٨	
١٩٥٤	عيد الاستقلال	لاوس	١٩	
١٨١٠	عيد الاستقلال	كولومبيا	٢٠	
١٨٢١	عيد وطني	بنجيك	٢١	

السنه	اسم العيد	اسم الدولة	التاريخ	الشهر
ثوز (يوليو)				
١٩٤٤	عيد التحرير	بولونيا	٢٢	"
١٩٥٢	عيد الثورة في الاقليم الجنوبي	الجمهورية العربية المتحدة	٢٣	"
١٨٦٢	عيد ميلاد الامبراطور	اليابنة	٢٣	"
١٩٥٧	عيد اعلان الجمهورية	لوسى	٢٥	"
١٨٤٧	عيد الاستقلال	ليبيريا	٢٦	"
١٨٢٦	عيد الاستقلال	رو	٢٨	"
١٢٩١	عيد وطنى (تأسيس الاتحاد)	موريسيا	١	ايدى (أغسطس)
١٨٧٢	عيد وطنى	برونج	٢	"
١٨٢٥	عيد الاستقلال	بوليفيا	٦	"
١٨٠٩	عيد الاستقلال	اكوادور	١٠	"
١٩٠٩	عيد سلاة الملك محمد الخامس	المملكة المغربية	١٠	"
١٩٥٢	عيد جوارى الملك حسين	الأردن	١١	"
١٩٤٧	عيد الاستقلال	الباكستان	١٤	"
١٩٤٥	عيد التحرير	كوريا	١٥	"
١٩٤٥	عيد الجمهورية	اندونيسيا	١٧	"
١٩٤٦	عيد الدستور	المجر	٢٠	"
١٩٤٤	عيد التحرير	رومانيا	٢٢	"
١٨٢٥	عيد الاستقلال	اوروغواي	٢٥	"
١٩٥٧	عيد الاستقلال	اتحاد سلاو	٢٦	"
١٩٤٥	عيد الاستقلال	جمهورية فينلان	٢	ايلول (سبتمبر)
١٦٥٩	عيد وطنى	سان مارينو	٣	"
١٨٢٢	عيد الاستقلال	البرازيل	٧	"
١٩٤٤	عيد التحرير	بلغاريا	٩	"

الشمسة	اسم العيد	اسم الدولة	التاريخ	الشهر
أيلول (سبتمبر)				
١٨٢١	عيد الاستقلال	كوستاريكا	١٥	١
١٨٢١	عيد الاستقلال	غواتيمالا	١٥	٥
١٨٣٨	عيد الاستقلال	نيكاراغوا	١٥	١١
١٨٢٦	عيد الأسفلال	سلفادور	١٥	٤
١٨٢٨	عيد الاستقلال	هوندوراس	١٥	١٢
١٨١٠	عيد الاستقلال	المكسيك	١٦	٩
١٨١٠	عيد الاستقلال	سيلي	١٨	١٠
١٩١٩	جمهورية الصين الشعبية عيد الجمهورية	جمهورية الصين الشعبية	١	١٠
١٩١٠	عيد الجمهورية	بنغال	٥	١١
١٩٢٩	عيد وطني	ألمانيا الديمقراطية	٧	١٢
١٩١١	عيد الجمهورية	الصومال الوطنية	١٠	١١
١٩٠٠	عيد ميلاد الملك	الأفكار	١٥	١٢
	عيد ميلاد الإمبراطور محمد رضا	إيران	٢٩	١٢
١٩١٩	شاه بهلوي			
١٩٥٦	عيد الجمهورية	جمهورية بنين	٢٦	١١
١٩٢٢	عيد الجمهورية	تركيا	٢٩	١٢
١٩٣٠	عيد تقيج الإمبراطور	الحيطة	٢	١١
١٩٠٢	عيد الاستقلال	بناما	٣	١٢
	عيد سيامة البابا يوحنا الثالث والعشرين	الكرسي البابوي	٤	١١
١٩٥٨				
١٩١٧	عيد الثورة الاشتراكية	الاتحاد السوفيتي	٧	١١
١٩١٧	عيد الثورة الاشتراكية	أوكرانيا	٧	١٠
١٩١٧	عيد الثورة الاشتراكية	بيلوروسيا	٧	١١
١٩٥٣	عيد الاستقلال	كمبوديا	٩	١١

التاريخ	اسم الدولة	اسم العرس	السنة
تشرين الثاني (نوفمبر)			
١١	السويد	عيد ميلاد الملك، عوشتاف أدولف المبارك	١٨٨٢
١٢	المملكة العربية السعودية	عيد جلوس الملك سعود	١٩٥٢
١٦	الأردن	عيد ميلاد الملك حسين	١٩٢٥
١٨	المملكة المغربية	عيد حبيب الملك محمد الخامس	١٩٢٧
١٩	موناكو	عيد وطني	١٩٤٩
٢٢	ليتوان	عيد الاستقلال	١٩٤٢
٢٦	اليابان	عيد وطني	١٩١٢
٢٩	يوغوسلافيا	عيد الجمهورية	١٩٤٢
٥	تايلاند	عيد ميلاد الملك	١٩٢٧
٦	فنلندا	عيد الاستقلال	١٩١٧
٢٦	ليبيا	عيد وطني	١٩٥١

الوسمة والانواط في الجمهورية العربية المتحدة

١- الوسمة السورية

١ - وسام امية الوطني :

(مرسوم اشتراعي رقم ٤٩ تاريخ ١٢/٧/١٩٢٤)

يمنح لتقدير الاعمال العسكرية والمدنية العظمى . رئيس الجمهورية هو الرئيس الاعلى للجوقة . ورئيس مجلس الوزراء النقيب الاكبر . ويشتمل هذا الوسام على ثلاث درجات : الاولى : ذو العقد (والثانية : ذو الرصمة) والثالثة (ذو الوشاح) .

٢ - وسام الاستحقاق السوري :

(مرسوم تشريعي رقم ١٥٢ تاريخ ٢٥/٦/١٩٥٢ و مرسوم رقم ١٤٠٣ تاريخ ١١/٥/١٩٥٥) .

يمنح لتقدير الخدمات التي تؤدي لسوريا وللقضية العربية في الميادين السياسية والدفاع الوطني والعلوم والفنون والاقتصاد والادارة . وينالف هذا الوسام من خمس درجات :

١ - الدرجة الممتازة : وسام ذهبي ورصيمه ووشاح .

ب - الدرجة الاولى : وسام ذهبي ورصيمه وعقد .

ج - الدرجة الثانية : وسام ذهبي وعقد .

د - الدرجة الثالثة : وسام ذهبي .

هـ - الدرجة الرابعة : وسام فضي .

٣ - الوسام العربي :

(مرسوم تشريعي رقم ١٦٧ تاريخ ١/٧/١٩٥٢ و مرسوم رقم ١٤٠٤ تاريخ ١١/٥/١٩٥٥) .

يمنح تقديرًا لاعمال المتركين من عسكريين الجيوش في العمليات والمهام الحربية ويخصص لمن يبدي منهم جرأة وبسالة ومقدرة ممتازة في المعارك او

في ادارتها . ويتألف هذا الوسام من أربع درجات : الممتازة والاولى والثانية والثالثة .

٤ - وسام الشرف العسكري :

١ مرسوم رقم ١٦٦ تاريخ ١٩٥٢/٧/٤ ورسوم رقم ١٤٠٥ تاريخ ١٩٥٥/٥/١١ .

يمنح تقديراً للذين خدموا البلاد او قضية العرب خدمات جليلة من عسكريين ومدنيين سوريين في ساحات القتال او في مختلف ساحات الجهاد القومي او الذين قاموا منهم باعمال جديرة بالتقدير لصالح الدفاع الوطني .

يشتمل هذا الوسام على اربع رتب : ١ - رتبة الوشاح الاكبر ، ب - رتبة لواء ، ج - رتبة قائد ، د - رتبة فارس .

٥ - وسام المعرف :

١ مرسوم رقم ٢٧ تاريخ ١٩٤٩/٩/١٤ .

يمنح تشجيعاً للعلماء والاساتذة والمدرسين والمعلمين ورجال الفكر والفن والادب وتقديراً لاجمالهم ولبعث الحركة العلمية والفنية والادبية في سورية ونميتها .

ويتألف هذا الوسام من ثلاث درجات : ١ - الوسام الممتاز ، ب - الوسام الذهبي ، ج - الوسام الفضي .

٦ - وسام الاخلاص :

١ مرسوم تشريعي رقم ١٦٢ تاريخ ١٩٥٢/٧/٤ ورسوم رقم ١٤٠٦ تاريخ ١٩٥٥/٥/١١ ورسوم رقم ٢٢٩٤ تاريخ ١٩٥٦/٧/١٠ .

يمنح تقديراً لاجمال العسكريين والموظفين والمستخدمين وجميع افراد القوى العامة لما يبذلونه من شجاعة واخلاص وخدمات ممتازة للدولة .

ويتألف هذا الوسام من خمس درجات : ١ - الممتازة ، والاولى ، والثانية ، والثالثة ، والرابعة .

٧ - وسام جرحى الحرب :

١ مرسوم تشريعي رقم ١٦٥ تاريخ ١٩٥٢/٧/٤ ورسوم رقم ١٤٠٧ تاريخ ١٩٥٥/٥/١١ .

يمنح للمسكرين والمدنيين الذين يصابون بجراح بعد ابلاتهم البلاء الحسن عند قيامهم باعمال عسكرية في سبيل البلاد اويهمام تتعلق بمصلحة الدفاع ويتألف هذا الوسام من درجة واحدة فقط .

٨ - وسام فلسطين :

(مرسوم تشريعي رقم ١٢ تاريخ ١٨/١٢/١٩٥١ و مرسوم رقم ٩ تاريخ ١/٦/١٩٥٢) .

يمنح للمسكرين والمدنيين الذين اشتركوا فعليا في المعارك الحربية في الاراضي الفلسطينية المقدسة .

٩ - وسام الاسرة السورية :

(مرسوم تشريعي رقم ١٧١ تاريخ ١٥/٣/١٩٥٢ و مرسوم تشريعي رقم ١٧٩ تاريخ ١٨/٣/١٩٥٢ و مرسوم تنظيمي رقم ٦١٤ تاريخ ١٥/٤/١٩٥٢) .

يمنح للامهات حسب عدد اولادهن الاحياء من اب واحد ، والاباء حسب عدد اولادهم من ام واحدة .

ويتألف هذا الوسام من خمس درجات :

- أ - الرابعة من ٣ حتى ٥ اولاد .
- ب - الثالثة من ٦ حتى ٨ اولاد .
- ج - الثانية من ٩ حتى ١١ ولدا .
- د - الاولى من ١٢ حتى ١٥ ولدا .
- هـ - المعازة من ١٦ ولدا وما فوق .

٢ - الأوسمة والأنواط المصرية (مربية بحسب أسبقيتها)

١ - قلادة النيل :

ويختص بها رئيس الدولة . وتهدي لرؤساء الدول الأجنبية وأصحابها يتسلمونها من يد رئيس الجمهورية كلما أمكن ذلك ويؤدي التعظيم العسكري لأصحاب القلادة عند وفاتهم .

٢ - قلادة الجمهورية :

ويختص بها رئيس الجمهورية . وتهدي لرؤساء الدول والحكومات الأجنبية . كما يجوز منحها للمصريين والأجانب الذين يقدمون خدمات جليلة لمصر أو للإنسانية .

وأصحاب القلادة يتسلمونها من يد رئيس الجمهورية كلما أمكن ذلك ويؤدي التعظيم العسكري لهم عند وفاتهم .

٣ - وشاح النيل :

ويختص به رئيس الدولة . ويمنح لرؤساء الحكومات وكذلك لدوي الجدارة الفارقة من المصريين والأجانب الذين يؤدون للبلاد خدمات استثنائية . وهو يحمل بوشاح عريض من الحرير الأزرق المتماوج بحاشيتين من اللون الأصفر الذهبي . وأصحاب هذا الشاح يتسلمون أوشحتهم من يد رئيس الجمهورية كلما أمكن ذلك ويؤدي التعظيم العسكري لهم عند وفاتهم .

٤ - وسام الجمهورية :

ويختص به رئيس الدولة . ويمنح للمصريين والأجانب الذين يؤدون للبلاد خدمات جليلة . ويشتمل على خمس طبقات : الطبقة الأولى (الشاح الأكبر) والثانية والثالثة والرابعة والخامسة . ويكون تقدير منح كل طبقة بحسب الخدمة التي يؤديها من تمنح إليه . مع تقدير درجته الاجتماعية .

وأصحاب الشاح الأكبر يتسلمون أوشحتهم من يد رئيس الجمهورية كلما أمكن ذلك .

٥ - وسام الاستحقاق :

ويمنح به رئيس الدولة . ويمنح للمصريين والاجانب الذين يؤدون للبلاد خدمات نافعة ويشتمل على خمس طبقات : الطبقة الاولى (الوشاح الاكبر) والثانية والثالثة والرابعة والخامسة . ويكون تمنح كل طبقة بحسب الخدمة التي يؤديها من تمنح اليه مع تقدير درجته الاجتماعية .
وتقدم كل طبقة من وسام الاستحقاق على ما دونها من وسام الجمهورية .

٦ - وسام الكمال :

ويمنح للبيدات المصريات او الاجنبيات اللاتي يؤدين خدمات ممتازة للبلاد او للانسانية . ويشتمل على ثلاث طبقات : الطبقة الاولى (الوشاح الاكبر) والثانية والثالثة . ويكون تعيين طبقة الوسام بحسب الخدمة التي منحت من اجلها ومع اعتبار المركز الاجتماعي ان تمنح اليها .

٧ - وسام الزراعة :

ويمنح لمن يؤدون خدمات ممتازة للزراعة . ويشتمل على ثلاث طبقات : الاولى والثانية والثالثة . ويكون تعيين طبقة الوسام بحسب الخدمة التي تمنح من اجلها ومع اعتبار المركز الاجتماعي ان تمنح اليه .

٨ - وسام العلوم والفنون :

ويمنح لمن يؤدون خدمات ممتازة للعلوم او الفنون او للمعارف . ويشتمل على ثلاث طبقات : الاولى والثانية والثالثة . ويكون تعيين طبقة الوسام بحسب الخدمة التي يمنح من اجلها ومع اعتبار المركز الاجتماعي ان يمنح اليه .

٩ - وسام التجارة والصناعة :

ويمنح لمن يؤدون خدمات ممتازة للتجارة او للصناعة . ويشتمل على ثلاث طبقات : الاولى والثانية والثالثة ويكون تعيين طبقة الوسام بحسب الخدمة التي يمنح من اجلها ومع اعتبار المركز الاجتماعي ان يمنح اليه .

١٠ - وسام الرياضة :

ويمنح لمن يؤدون ليا خدمات ممتازة وللمبرزين فيها الذين يفوزون بانتصارات عالمية . وهو من ثلاث طبقات : الاولى والثانية والثالثة ويكون تعيين

طبقة الوسام بحسب الخدمة التي يمنح من أجلها ومع اعتبار المركز الاجتماعي لمن يمنح اليه .

١١ - نوط الشجاعة :

ويمنح لمن يؤدي عملا من أعمال الشجاعة المتأخرة ويشتمل على ثلاث طبقات : الأولى من الفضة المذهبة ، والثانية من الفضة ، والثالثة من البرونز ، ويكون تعيين طبقة النوط بحسب العمل الذي يمنح من أجله .

١٢ - نوط التعبئة :

ويمنح لمن يساهم بامتياز في أعداد البلاد للدفاع ويشتمل على ثلاث طبقات : الأولى من الفضة المذهبة ، والثانية من الفضة ، والثالثة من البرونز ، ويراعى في تقدير طبقة النوط مدى ما يبذل من مساعدة في هذه المهمة .

١٣ - نوط الاستحقاق :

ويمنح للمصريين والاجانب الذين ادوا عملا حاصلا للدولة عاد عليها بنفع كبير والموظفين الذين قضوا في خدمة الحكومة مدة طويلة ادوا خلالها اعمالهم بامانة واخلاص وكانوا يتصفون بالخلق الحسن .

١٤ - نوط الواجب :

ويمنح للمصريين والاجانب الذين يؤدون خدمات ممتازة لصالح الامن والنظام العام ، ويشتمل على ثلاث طبقات ويكون تعيين طبقة النوط بحسب الخدمة التي يمنح من أجلها .

١٥ - نوط الاستقامة :

ويمنح للمستخدمين الذين قضوا في خدمة الحكومة مدة طويلة ادوا اعمالهم خلالها بامانة واخلاص وكانوا يتصفون بحسن الخلق ، ويجوز منحهم من مستخدمى الدول الاجنبية في مناسبات خاصة ويشتمل على ثلاث طبقات . ويكون تعيين درجة النوط بحسب أداء الخدمة .

١٦ - نوط الرماية :

ويمنح لمن ينقز الرماية ولمن يؤدي لها خدمات ممتازة ويشتمل على ثلاث طبقات ويكون تعيين طبقة النوط بحسب درجة الامتياز .

١٧ - نوط الرياضة :

ويمنح للمهريين فيها الذين يفوزون لمصر بانتصارات رياضية ويشتمل على ثلاث طبقات ويكون تعيين الطبقة بحسب درجة الامتياز .

الآوسمة والأنواط العسكرية (مرتبة بحسب أسبقيتها)

١ - نجمة الشرف :

وهي تمنح لأي ضابط في القوات المسلحة أدى خدمات أو أعمالاً استثنائية تدل على التضحية والشجاعة الفائقة في مواجهة العدو . ومن يمنح هذه النجمة يستحق مكافأة شهرية قدرها ١٠ جنيهاً طوال مدة خدمته . كما يدخل عند إحالته إلى المعاش المزايا الآتية :

أ - استحقاقه لمكافأة شهرية قدرها ١٠ جنيهاً علاوة على معاشه أو معاش ورثته .

ب - تعليم أبنائه وأخوانه الذين يعولهم بالمجان طوال مراحل الدراسة المتعلقة من أسبوعاً لثلاثة أشهر .

الضباط الحائزون لنجمة الشرف يشلمونها من يد رئيس الجمهورية كلما أمكن ذلك .

٢ - النجمة العسكرية :

وتمنح لأي ضابط في القوات المسلحة قام بأعمال ممتازة تدل على التضحية أو الشجاعة في ميدان القتال .

٣ - نوط الجمهورية العسكري :

ويمنح لمن قام بأعمال مجيدة في الميدان من رجال القوات المسلحة أياً كانت رتبته . ويشتمل على طبقتين : الأولى من الفضة المذهبة والثانية من الفضة ويكون تعيين طبقة النوط بحسب العمل الممنوح من أجله .

ويمنح ضابط الصف أو العسكري الذي ينال النوط من الطبقة الأولى مكافأة شهرية تعادل ماهيته . ومن ينال النوط من الطبقة الثانية يستحق مكافأة شهرية تعادل نصف ماهيته وعند إحالة أي منهما إلى المعاش فيمنح الحائز على النوط من الدرجة الأولى مكافأة شهرية قدرها ٢٠ جنيهاً ، والحائز عليه من الطبقة الثانية مكافأة شهرية قدرها جنيه ونصف جنيه ، وذلك علاوة على معاشه أو معاش ورثته .

٤ - نوط الشجاعة العسكري :

ويمنح لمن قام بعمل يتحلف بالشجاعة من أفراد القوات المسلحة أيا كانت رتبته ويشتمل على ثلاث طبقات . ويكون تعيين طبقة النوط بحسب العمل الممنوح من أجله .

٥ - نوط الواجب العسكري :

ويمنح لمن أدى واجباته بتفان وإخلاص من القوات المسلحة أيا كانت رتبته ويشتمل على ثلاث طبقات ويكون تعيين طبقة النوط بحسب مقدار أداء الشخص لواجباته .

٦ - نوط الترقية الاستثنائية :

ويمنح لمن رقي استثناء في الميدان من أفراد القوات المسلحة وكلمها تكررت الترقية لهذا السبب يكتب على النوط رقم التكرار .

٧ - ميدالية الخدمة الطويلة والقوة الحسنة :

وتمنح لأفراد القوات المسلحة الذين خدموا فيها مدة ٢٠ عاما على الأقل ، إذا كانوا قد أدوا أعمالهم بأمانة وإخلاص . وهي من طبقتين وتخصص الأولى للضباط والثانية لصف الضباط والعساكر .

الوسمة البنانية

« مرسوم اشتراعي رقم ١٢٢ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ »

١ - وسام الاستحقاق اللبناني :

يشتمل على ست درجات :

- أ - الدرجة الاستثنائية - وتمنح لتكريم رؤساء الدول .
 - ب - الوسام الأكبر - ويتمنح لرؤساء الهيئات التشريعية الوطنيين والأجانب ورؤساء الوزراء الوطنيين والأجانب ، والأمراء وأولياء العهد ، وأعضاء مجلس الوصاية على العرش .
 - ج - الدرجة الأولى - وسام مذهب .
 - د - الدرجة الثانية - مضي مع سمع .
 - هـ - الدرجة الثالثة (فضي) .
 - و - الدرجة الرابعة - برونزي .
- وتمنح في المناسبات التالية :
- ١ - لخدمات كبرى أسديت للبلاد .
 - ٢ - لأعمال مثالية في الشجاعة أو لأعمال ذات قيمة معنوية كبيرة .
 - ٣ - لخدمات مخلصة أسديت للدولة أو لأحدى المؤسسات العامة الكبرى ، طويلة المدى .

٢ - وسام الأرز الوطني :

يمنح هذا الوسام للبنانيين والأجانب أما بقصد التكريم أو للمكافأة :

- أ - لقاء خدمات كبرى أسديت للبلاد .
- ب - لقاء أعمال بطولية وشجاعة : أو تضحيات خارقة أيضاً وذات قيمة أدبية كبيرة أو جديرة بأن تكون مثالا للامة .
- ج - لقاء خدمات طويلة المدى - مخلصة للدولة أو لمؤسسة عامة كبيرة .

وهو يتضمن خمس درجات :

- ١ - فارس .
- ٢ - ضابط .
- ٣ - قومتدور .
- ٤ - ضابط اكبر .
- ٥ - وشاح اكبر .

٣ - الوسام العسكري :

يمنح هذا الوسام كمكافأة العسكريين من غير الضباط في الجيش وفي قوى الامن الداخلي ومكافأة المستخدمين والعمال من ذوى الدرجة المقابلة التابعين لهذه الاجهزة في الحالات التالية :

- ١ - اذا جرى التنويه بهم .
- ب - اذا كانوا قد اصابوا بجراح خطيرة اثناء العمليات الحربية او اثناء المحافظة على الامن او اثناء القيام بالخدمة .
- ج - اذا تميزوا باعمال باهرة نستحق مكافأة .

٤ - وسام الحرب :

يهدف هذا الوسام الى مكافأة العسكريين من جميع الدرجات في الجيش وفي قوى الامن الداخلي دون شرط الاقدمية في الخدمة ، اذا جرى التنويه بهم لاعمال باهرة قاموا بها اثناء العمليات الحربية او اثناء المحافظة على الامن . ويمنح للمدنيين في الحالات نفسها .

٥ - وسام النسر للطيران :

يمنح هذا الوسام لرجال سلاح الطيران والعسكريين في الجيش من جميع الرتب اذا قاموا بعمل بطولي في حقل الطيران في حالتي السلم والحرب ، وهو على ثلاث درجات : الممتازة ، والدرجة الاولى والدرجة الثانية .

٦ - ميدالية الجرحى :

يهدف هذا الوسام الى مكافأة العسكريين من جميع الدرجات في الجيش وفي قوى الامن الداخلي دون شرط الاقدمية في الخدمة اذا اصابوا بجراح اثناء العمليات الحربية او اثناء حفظ الامن .

٧ - وسام المعارف :

يمنح هذا الوسام الى الاشخاص اللبنانيين والاجانب من الجنسين الذين يشتمون الى الفئات التالية :

أ - الهيئة التعليمية والإدارية والتفنينية التابعة لوزارة التربية الوطنية . او أعضاء اللجان الدائمة في هذه الوزارة .

ب - الاشخاص الذين ادوا خدمات جليلة في حقل التعليم العملي او ساهموا في نشر رسالة التعليم الموثوقة بوزارة التربية الوطنية وذلك ببناء المدارس او بتقديم الهبات وتخصيص المنح الدراسية للطلاب اللبنانيين .

ج - الاشخاص الذين ساهموا شخصيا او بواسطة الانتاج والتعليم في ازدهار الفنون والآداب والعلوم او التربية البدنية .

ويضمن هذا الوسام ثلاث درجات : المذهب والفضى والبرونزي .

٨ - الأوسمة التذكارية للعمليات العسكرية :

تحدد في الوقت المناسب - بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء - العمليات الحربية التي يقرر انشاء اوسمة تذكارية تخليدا لها .

٩ - وسام العمل :

١٠ - وسام فلسطين التذكاري : ا مرسوم رقم ١٣٢٩٤/٢ تاريخ

١٩٤٨/١٠/٤ .



الوسمة الاردنية

الوسمة في المملكة الاردنية الهاشمية على خمسة انواع تمنح جميعها بإرادة ملكية وهي :

١ - وسام النهضة العالي الشأن :

لهذا الوسام المقام الاول بين اوسمة الدولة ويشتمل على ما يلي :

أ - وسام النهضة المرصع وهو ارفع وسام في المملكة ويهدى للملوك ورؤساء الدول ، ويجوز منحه للأمراء والنبل ورؤساء الحكومات الذين يرى فيهم جلالة الملك ما يؤهلهم لتيل هذا الوسام .

ب - يعطى وسام النهضة المرصع بيد جلالة الملك ويكون ذلك بمراسم خاصة . وإذا كان الدان المهدي اليه هذا الوسام الرفيع في خارج المملكة فيقدم اليه الوسام بواسطة موفد ملكي خاص لأجراء مراسم تقايد الوسام بالنيابة عن جلالته . او يرسل عن طريق المراجع السياسية الاردنية في الخارج حسبما يأمر بذلك جلالة الملك .

ج - وسام النهضة العالي الشأن ويقسم الى خمس طبقات . والاصل في منحه للذين ساهموا في الثورة العربية كما يعنح أيضا الى الذين يؤدون خدمة تومية بارزة . وتمنح الطبقة الاولى عادة للأمراء والنبل ورؤساء الحكومات ومن كان في مرتبتهم . على أنه يجوز منحها للوزراء الذين يراهم جلالة الملك اهلا لذلك . وتتسلسل الطبقات الاخرى تبعاً للمراتب او الخدمة المؤداة .

٢ - وسام الكوكب الاردني :

لهذا الوسام المقام الثاني بين اوسمة الدولة ويقسم الى خمس طبقات : تمنح الطبقة الاولى عادة للأمراء ورؤساء الحكومات ومن كان في مرتبتهم . على أنه يجوز منحها للوزراء تقديراً لخدمات بارزة . وتمنح الطبقة الثانية لمن هم في رتبة وزراء او وكلاء وزارات . وتتسلسل الطبقات الاخرى حسب تسلسل المراتب .

٣ - وسام الاستقلال :

وهو مؤلف من خمس طبقات : تمنح الطبقة الاولى منه عادة لرؤساء

الوزارات او الوزراء ومن كان في مرتبتهم . بينما تمنح الطبقة الثانية لرتبة
وكيل وزارة او مدير او رئيس دائرة . وتتثل الطبقات الاخرى حسب
المراتب .

٤ - ميدالية الاستقلال :

تمنح ميدالية الاستقلال تقديرا لخدمات يؤديها صغار الموظفين او افراد
الجيش العربي الاردني والشرطة والدرك .

٥ - قلادة الحسين بن علي :

وهي تمنح لرؤساء الدول والامراء لمن يقوم بخدمات ممتازة من
رؤساء الحكومات .

ترجمة الاصطلاحات الدبلوماسية
Traduction du Vocabulaire Diplomatique

- A -

الفرنسي	الانكليزي	
Abdication	Abdication	تنازل عن العرش
Abrogation	Abrogation	إبطال
Accession	Accession	انضمام
Accord	Agreement	اتفاق
Acte Authentique	Authentic Act	عقد رسمي
Acte Final	Final Act	عقد ختامي
Acte Général	General Act	عقد عام ، اتفاق عام
Acte hostile	Hostile Act	عمل عدائي
Acte inamical	Unfriendly Act	عمل غير ودي
Acte additionnel	Additional Act	عقد اضافي
Adhésion	Adhesion	انضمام
Ad interim	Ad inter-im	بأوكالة
Ad referendum	Ad referendum	فيما الاستشارة
Agent Diplomatique	Diplomatic Agent	ممثل دبلوماسي
Aggression	Aggression	عدوان
Agréation	Agréation	قبول الممثل الدبلوماسي
Aide-Mémoire	Aide-Mémoire	مذكره
Alternat	Alternate	قاعدة التناوب
Altesse Royale	Royal Highness	السمو الملكي
Altesse Impériale	Imperial Highness	السمو الامبراطوري
Ambassadeur	Ambassador	سفير
Ambassade de Cérémonie	Ceremonial Mission	بعثة شرف
Ambassade d'obédience	Ambassade d'obédience	بعثة الولاء
Anniversaire	Anniversary	ذكرى عيد
Apatrié	Statelessness	العدام الجنسية
Appellation	Nomination	تسمية
Arbitrage	Arbitration	تحكيم
Arborer le Drapeau	To hoist the Flag	رفع العلم
Arrangement	Settlement	تسوية

Article Secret	Secret Clause	مادة سرية
Asile (Droit d')	Asylum	حق الإيواء
Article Additionnel	Additional Clause	مادة إضافية
Assistance mutuelle	Mutual Assistance	المساعدة المتبادلة
Attaché	Attaché	ملحق
Attentat	Assault	اعتداء
Audience	Audience	مقابلة
Audience de congé	Farewell audience	مقابلة للوداع
Audience de Réception	Reception	زيارة تعارف
Avènement au Trône	Accession to the Crown	الجلوس على العرش

- B -

Berne (mettre en)	Half mast	نكس العلم
Bilatéral	Bilateral	ثنائي
Bona fide	In good faith	حسن النية
Bulle	Papal Bull	كتاب استفتاء البابا - الرولى
Bref	Brief	منشور بابوي
Bons Offices	Good Offices	المساعي الحميدة

- C -

Capitulation	Surrender	استسلام
Capitulations	Foreign Concessions	امتيازات اجنبية
Caractère Représentatif	Representative Capacity	الصفة التمثيلية
Casus Belli	Casus Belli	حادث يسوجب الحرب
Casus Fœderis	Casus Fœderis	حادث يؤدى للانحداد
Cercles Diplomatiques	Diplomatic Circles	اندية دبلوماسية
Cérémonial	Ceremonial	مراسمي
Cérémonial des Cours	Court Ceremony	مراسم البلاط
Chancellerie	Chancery	ديوان البعثة السياسية او القنصلية
Chargé d'Affaires	Chargé d'Affaires	قائم بالاعمال
Chargé d'Affaires Titulaire (en titre ou en pied)	Chargé d'Affaires (en pied)	قائم بالاعمال اصيل
Chargé d'Affaires a. i. (ad interim)	Chargé d'affaires a. i.	قائم بالاعمال بالنيابة
Chargé des Affaires Consulaires	In Charge of Consular affairs	القائم بالاعمال القنصلية
Charte	Charter	ميثاق

Chef accréditaire	Receiving Head of State	رئيس الدولة المضيقة
Chef de mission	Head of mission	رئيس البعثة السياسية
Chef Constituant	Sending Head of State	رئيس الدولة الموفد
Circular	Circular	تعميم
Chiffre	Cypher	الرمز
Clause	Clause	بند أو شرط
Clauses	Provision	احكام المعاهد
Clause d'option	Right of option	حق الخيار
Clause compromissoire	Compromissory Clause	الشرط التحكيمى
Choix des Agents	Selection of Agents	انتقاء الممثلين
Codification	Codification	تقنين
Collectif	Collective	جماعى
Commissaire	Commissioner	مفوض
Commission	Commission	لجنة
Commission internationale	International Commission	لجنة دولية
Commission consul-tative	Advisory Committee	لجنة استشارية
Commission d'Enquête	Commission of Enquiry	لجنة تحقيق
Commission de conciliation	Conciliation Commission	لجنة توفيق
Commission Mixte	Joint Committee	لجنة مشتركة
Commission technique	Technical Commission	لجنة فنية
Commission Consulaire	Consular Commission	براءة تعيين متصل
Commission rogatoire	Rogation	اناية قضائية
Comité (Conférences)	Committee	لجنة (مؤتمرات)
Commonwealth	Commonwealth	رابطة الشعوب البريطانية
Compromis d'arbitrage	Compromise	اتفاق التحكيم
Conciliation	Conciliation	توفيق
Conclusums	Conclusums	لائحة مطالب
Concordat	Concordat	اتفاقية دينية
Condoléances	Condolences	تعازي
Congrès	Congress	مؤتمر
Conférence	Conference	مؤتمر (اجتماع دولي)
Conflit	Conflict (Dispute)	نزاع
Conseiller	Counsellor	مستشار
Conseiller Juridique	Legal adviser	مستشار قانوني

Conseiller d'Ambassade	Counsellor of Embassy	مستشار سفارة
Consul	Consul	قنصل
Consul de carrière	Professional Consul	قنصل مملوكي
Consul honoraire	Honorary Consul	قنصل فخري
Convention	Convention	اتفاقية
Convention consulaire	Consular Convention	اتفاقية قنصلية
Conversation	Conversation	حديث
Corps de la Lettre	Text of letter	نص الكتاب
Corps Diplomatique	Diplomatic Corps	الهيئة الدبلوماسية
Corruption	Bribery	الرشوة
Courrier Diplomatique	Courier	حامل الحقيبة الدبلوماسية
Courtoisie	Courtesy	المجاملة
Contume	Custom	العرف
Culte privé	Right of worship	حق العبادة

- D -

Débat	Debate	مناقشة
Débat Général	General debate	مناقشة عامة
Décanat	Deanery	مدد العميد
Décision	Decision, Resolution	قرار
Déclaration	Declaration	إعلان
Décoration	De Facto	وسام
De Facto	De Jure	واقعي
De Jure	Delegation	وفد
Délégation	Delegate	مندوب
Délégué	Deliberation	مناقشة - مداواة
Délibération	Démarches	مساعي
Démarches	Dismissal	استقالة
Démision	Denunciation	نقض
Dénouciation	Despatche	برقية - رسالة
Dépêche	Court mourning	حداد البلاط
Deuil de Cour	Dignity	الكرامة - المنصب السامي
Dignité	Open Diplomacy	الدبلوماسية المكشوفة
Diplomatie ouverte	Secret	مكتوم
Discret	Document	وثيقة - مستند
Document	Doyen (Dean)	عميد
Doyen	Doyenne	عميدة

Droit de juridiction	Right of jurisdiction	حق المقاضاة
Droits d'enregistrement	Registration Fees	رسوم التسجيل
Droits de succession	Inheritance Taxes	رسوم الارث
Droits de chasse	Hunting Taxes	رسوم الصيد
Droits de douane	Customs Duties	رسوم جمركية

- E -

Echange de Notes	Exchange of Notes	تبادل المذكرات
Echange de Sympathie	Exchange of sympathy	تبادل العواطف
Echange de vues	Exchange of views	تبادل الآراء
Ecusson	Escutcheon	شعار الدولة
Education Diplomatique	Diplomatic Culture	التربية الدبلوماسية
Egalité	Equality	المساواة
Eminentissime	Most Eminent	سيادة كلى الثيافة
Emblème	Emblem	الشعار
Emissaire secret	Emissary	رسول خاص
Encyclique	Encyclical Letter	رسالة بابوية
Enquête	Enquiry	تحقيق
Enregistrement	Registration	تسجيل
Espion	Spy	جاسوس
Etat accréditant	Sending State	الدولة الموفدة
Etat accréditaire	Receiving State	الدولة المضيفة
Etat - civil	Civil status	الاحوال المدنية
Etat mi - souverain	State in semi sove - reignty	الدولة ذات السيادة الناقصة
Etiquette	Etiquette	قواعد الآداب والسلوك
Droit d'Evocation	Removal Right	حق نقل الدعوى من محكمة الى اخرى
Excellence (Son)	His Excellency	صاحب السعادة - سيادة
Exequatur	Exequatur	اجازة قنصلية
Expert	Expert	خبير
Exposé de motifs	Explanatory Statement	بيان الاسباب الموجبة
Expulsion	Expulsion	طرد
Exterritorialité	Exterritoriality	الاستقلال عن السلطة الاقليمية
Extradition	Extradition	تسليم المجرمين

- F -

Félicitations	Congratulations	تهاني
Fêtes de Cour	Court Festivities	اعياد البلاط
File de Voitures	Car procession	ترتيب سرب السيارات
Fin de mission	Termination of mission	انتهاء المهمة
Fin de non Recevoir	Evasive Reply	رد الطلب
Fonctionnaires Inter - nationaux	International Officials	موظفون دوليون
Franchise de l'Hôtel	Immunity of the domicile	حرمة دار البعثة
Fréquentation	Company	معاشرة

- G -

Gestion de la Mission	Administration of the Mission	ادارة البعثة
Gratification	Reward	اكرامية - مكافأة

- H -

Hampe	Staff	سارية العلم
Héritier du Trône	Heir of the throne	وريث العرش
Hissier (le drapeau)	To hoist the flag	رفع العلم
Honneurs Funèbres	Funeral Honours	مراسم الجنازة
Honneurs Navals	Maritime Honours	مراسم بحرية

- I -

Immatriculation	Marticulation	تسجيل
Immunité Diplomatique	Diplomatic Immunities	حصانة دبلوماسية
Immunité de Juridiction	Immunity from local Jurisdiction	حصانة قضائية
Impôts indirects	Indirect Taxes	ضرائب غير مباشرة
Incognito	Incognito (unknown)	السفر متكتما
Indépendance des Agents	Independance of Agents	استقلال الممثلين السياسيين
Information	Inquiry	اخبار

In memoriam	In memoriam	تخليداً للذكرى
Instructions	Directions	تعليمات
Interim (ad)	Ad interim	بالنيابة : بالوكالة
Interdépendance	Interdependence	ترابط الدول
Internonce	Internuncio	القاصد الرسولي
Interpénétration	Interpenetration	تداخل
Interprétation des traités	Interpretation	تفسير المعاهدات
Intervention	Interference	تدخل
Inviolabilité	Inviolability	الحرمة

- L -

Laisser - Passer	Safe - conduct	اجازة مرور
Langue diplomatique	Diplomatic language	اللغة الدبلوماسية
Légal	Legate	وكيل البابا
Légation (droit de)	Right of legation	حق ايفاد الممثلين السياسيين
Lèse - majesté (crime de)	Royal offence	جرم اهانة الملك
Lettres autographes	Autographic letters	الكتب المكتوبة باليد
Lettres de cabinet	Lettres de cabinet	الكتب الهامة
Lettres de chancellerie	Lettres de chancellerie	الكتب العادية
Lettre de créance	Credential	كتاب الاعتماد
Lettre de rappel	Letter of recall	كتاب الاستدعاء
Lettre de recréance	Recredential letter	كتاب الإجابة على الاستدعاء
Lettres particulières	Personal letters	الكتب الخاصة
Lettres patentes	Lettres patentes	رسائل رئيس الدولة الى شعبة
Lettre de patente	Letter patent	براءة تعيين فنصل
Lettre de provision	Commission	براءة تعيين فنصل
Lettre réversale	Lettre réversale	كتاب التحفظ
Liste consulaire	Consular list	قائمة السلك القنصلي
Liste diplomatique	Diplomatic list	قائمة السلك السياسي
Loi des garanties	Law of guarantee	قانون الضمانات
Majesté	Majesty	صاحب الجلالة
Main d'honneur (donner la)	To give the Hand	اعطاء مقعد الشرف
Maître des cérémonies	Master of the Ceremonies	رئيس التشريفات

Manifeste	Manifeste	بيان
Médiation	Mediation	وساطة
Médiateur	Mediator	وسيط
Medium sententia	Medium sententia	الحل الوسيط
Mémoires	Memorials	مذكرات
Memorandum	Memorandum	مفكر
Memoria	Memoria	مذكر
Ministre résident	Minister resident	وزير مقيم
Mission	Mission	بعثة
Modus vivendi	Modus vivendi	الاتفاق الموقت
Multilatéral	Multilateral	متعدد الاطراف

- N -

Nationalité	Nationality	جنسية
Négociations	Negotiations	مفاوضات
Ne varietur	Ne varietur	غير قابل للتبدل
Neutralité	Neutrality	حياد
Noblesse oblige	The obligation of rank	السرف يوجب السرف
Non alignement	Non Alinement	عدم الانحياز
Non officiel	Unofficial	غير رسمي
Note	Note	مذكورة
Note ad referendum	Ad referendum note	مذكورة مفيدة بالاستشارة
Note collective	Collective note	مقيم
Note confidentielle	Confidential note	مذكورة مكتومة
Notes identiques	Identic notes	مذكرات موحدة
Note verbale	Note verbale	مذكورة شفوية
Nonce	Nuncio	رأسد رسول - سفير بابوي
Notification	Notification	تبليغ

- O -

Observateur	Observer	مراقب
Offense	Offence	اهانة
Office	Office	مكتب
Officieux	Officious	شبه رسمي
Ordre de jour	Agenda	جدول الاعمال

Pacta sunt servanda	Pacta sunt servanda	العقد شريعة المتعاقدين
Pacte	Covenant	عهد . ميثاق
Pape	Pope	البابا
Parties contractantes	Contracting Parties	الاطراف المتعاقدة
Passage (droit de)	Right of passage	حق المرور
Pavillon	Flag	العلم
Persona grata	Persona grata	شخص مقبول
Persona non grata	Persona non grata	شخص غير مرغوب فيه
Personnel diplomatique	Diplomatic officers	الموظفون الدبلوماسيون
Plénipotentiaire	Plenipotentiary	مفوض . مطلق الصلاحية
Pluralité des Envoyés	Plurality of Envoys	عدد الموفدين
Pleins Pouvoirs	Full Powers	كتاب التفويض
	Conversations	محادثات
Pour prendre congé (P. P. C.)	To take leave	مستأذنا - مودعا
Préambule	Preamble	مقدمة
Prélature	Prelacy	صاحب السيادة
Prendre acte	To take note of	أخذ العلم
Prérogatives	Prerogatives	امتيازات
Préséance	Precedence	اسبقية
Présents	Gifts	هدايا
Priorité	Priority	اسبقية - اولوية - افضلية
Primauté du titre	Priority of the title	اسبقية اللقب
Prince	Prince	أمير
Privilèges Diplomatiques	Diplomatic privileges	امتيازات دبلوماسية
Projet de traité	Draft of treaty	مشروع معاهدة
Pro - memoria	Pro - memoria	مفكرة
Procès - verbal	Minutes	محضر
Proclamation	Proclamation	تصريح
Proconsul	Proconsul	القائم بأعمال القنصل
Prorogation	Prorogation	تمديد
Protocole	Protocol	البروتوكول - بمعنى اتفاق
Protocole additionnel	Additional Protocol	بروتوكول اضافي

Protocole de clôture	Closing Protocol	بروتوكول ختامي
Protocole d'arbitrage	Protocol of arbitration	بروتوكول التحكيم
Protocole conventionnel	Conventional Protocol	بروتوكول اعلمي - معافدي
Protocole de ratification	Protocol of ratification	بروتوكول التصديق
Protection	Protection	حماية
Publication	Publication	نشر - اعلان

- R -

Rappel de l'Agent	Recall	استدعاء الممثل
Rapport	Report	تقرير
Ratification	Ratification	تصديق - ابرام
Rebus sic stantibus	Rebus sic stantibus	مبدأ بدل الاحكام بتدل الزمان
Réception	Reception	استقبال
Réciprocité (règle de)	Reciprocity	قاعدة المقابلة بالمثل
Réclame	Réclame	لقب التسمية
Recommandation	Recommendation	توصية
Récompense	Reward	مكافأة
Reconnaissance	Recognition	اعتراف
Récréditive	Recredential	كتاب الاجابة على الاستدعاء
Recrutement (du Personnel)	Selection of agents	النقاء الموظفين
Réfuglé Politique	Political refugee	لاجئ سياسي
Régence	Regency	وصاية
Règlement de Vienne	Vienna regulations	نظام فيينا
Règlement intérieur	Rules of procedure	النظام الداخلي
Règlement judiciaire	Judicial settlement	تسوية قضائية
Renonciation	Renunciation	التخلي - والتنازل
Renouvellement	Renewal	تجديد
Renvoi (agent)	Dismissal	طرده الممثل
Réplique au discours	Réplique au discours	الجواب على الخطاب
Répondre s'il vous plaît (R. S. V. P.)	Kindly respond	يرجى الاجابة
Représentation	Remonstrance	احتجاج
Représentation multiple	Multiple representation	تمثيل متعدد
Résolution	Resolution	قرار
Rupture des relations diplomatiques	Severance (Breach) of diplomatic relations	قطع العلاقات الدبلوماسية

Reprise des relations diplomatiques	Resumption of diplomatic relations	استئناف العلاقات الدبلوماسية
Réversales	Réversales	كتاب التحفظ
Révocation de l'Agent	Revocation	طرده الممثل
Révision	Revisal, Revision	اعادة النظر : تعديل

- 5 -

Saint - Siège	Holy See	الكرسي البابوي
Sa Sainteté	His Holiness	قداسة البابا
Satellite (Etat)	Satellite	الدولة الموالية
Séance	Meeting	جلسة
Séance plénière	Plenary meeting	اجتماع الجمعية العامة
Sécurité collective	Collective security	ضمان جماعي
Session	Session	دورة
Semi officiel	Semi official	شبه رسمي
Signification	Notification	تبليغ
Sine qua non	Sine qua non	الشرط الاساسي
Solidarité	Solidarity	نضال
Sous - commission	Subcommittee	اللجنة الفرعية
Souveraineté	Sovereignty	السيادة
Souverain déchu	Deposed Sovereign	الملك المخاوع
Souverain Pontife	The Pope	الحبر الاعظم
Statu quo	Statu quo	الحالة الراهنة
Statu quo ante belli	Statu quo ante belli	الحالة القائمة قبل الحرب
Style diplomatique	Diplomatic language	الانشاء الدبلوماسي
Sub spe rati	Sub spe rati	شرط الإفوار أو التصديق
Suppression poste	Cancellation of the mission	الغاء مهمة سفيرة أو فعلة
Suscription	Superscription	لقب التسمية

- T -

Taxes municipales	Municipal taxes	رسوم بلدية
Teneur du Discours	—	نص الخطاب
Tenue de rigueur	Formal evening dress	اللباس رسمي
Tenue ordinaire	Informal	اللباس عادي

Titre de prétention	—	لقب الادعاء
Titre (Grand)	—	اللقب الكبير
Titre (Petit)	—	اللقب الصغير
Titre Pompeux	—	اللقب العظم
Titre nouveau	New Title	لقب جديد
Titre de reconnaissance	Title of recognition	لقب الاعتراف
Traitement	Treatment	معاملة
Traité Politique	Political Treaty	معاهدة سياسية
Traité d'Alliance	Treaty of alliance	معاهدة تحالف
Traité de Garantie	Treaty of Guaranty	معاهدة ضمان
Tsar	Tzar	قيصر

- U -

Unanimité	Unanimity	اجماع
Ultimatum	Ultimatum	اقتدار
Union douanière	Customs union	اتحاد جمركي
Uti possidetis	Uti possidetis	الاحتفاظ بالملكيات

- V -

Validité	Validity	صحة (العقود والوثائق)
Valise Diplomatique	Diplomatic Bag	الحقيبة الدبلوماسية
Vedette	Vedette	لقب التسمية
Violation	Violation	خرق (الاتفاقات او الحدود)
Visite des chefs d'Etat	Head of States Visit	زيارة رؤساء الدول
Visite d'arrivée	Visit of acquaintance	الزيارة الاولى (للتعارف)
Visite officielle	State visit	زيارة رسمية

- Z -

Zône démilitarisée	Demilitarized Zone	منطقة مجردة من السلاح
--------------------	--------------------	-----------------------

الفهرس

مقدمة الطبعة الاولى

مقدمة الطبعة الثانية

لمحة تاريخية

تمهيد

القسم الأول

الدبلوماسية

الباب الأول

الأشخاص الدبلوماسيون

صفحة

٤	الفصل الأول : وزير الخارجية
٤	مهمة وزير الخارجية واختصاصاته
٥	واجبات وزير الخارجية
٦	مكتب الوزير الخاص
٦	مراسم تعيين الوزير
٧	مقابلات الوزير
٨	استقبالات الوزير في منزله
٨	المآدب الرسمية
٩	مراسلات الوزير

الفصل الثاني : رجال السلك السياسي

- ١٠ - متشا وظائف السلك السياسي
- ١٠ - درجات الممثلين السياسيين
- ١٢ - العوامل المميزة لمختلف فئات الممثلين السياسيين
- ١٣ - صفة الممثل الدبلوماسي

الفصل الثالث : مؤهلات الممثل السياسي وصفاته

- ١٤ - الصفات الخلقية :
 - ١ - حسن النية
 - ٢ - الصراحة والصدق
 - ٣ - الحزم وقوة الإرادة
 - ٤ - قوة الملاحظة ورخاحة العقل
 - ٥ - الكياسة ودعائه الخلق
 - ٦ - الابتكار
 - ٧ - الشعبية والضيافة
 - ٨ - الشجاعة
 - ٩ - الاناقة والمظهر الحسن
- ١٧ - صفات العمل :
 - ١ - الدقة في العمل
 - ٢ - الاتصالات المباشرة
 - ٣ - المعلومات الفنية
 - ٤ - القدرة الخطابية والادبية
 - ٥ - معرفة لغة البلاد

الفصل الرابع : واجبات الممثل السياسي

٢٠

٢٠

٢١

٢١

٢١

٢١

٢٢

٢٢

٢٢

٢٣

٢٣

٢٤

٢٤

- ١ - التيقظ والانتباه
- ٢ - تجنب الاعمال التجارية
- ٣ - الاستئذان فيما يراد نشره
- ٤ - الرشوة
- ٥ - التزود بالحكمة والتحفظ والكتمان
- ٦ - ان يسمع اكثر مما يتكلم
- ٧ - عدم اذاعة التعليمات
- ٨ - التقيد بتعليمات حكومته
- ٩ - تقريره عن مقابلاته لوزير الخارجيه
- ١٠ - كتمان السر
- ١١ - سلوك الممثل
- ١٢ - تسميه الثقافة الدبلوماسية

الفصل الخامس : اختيار الموظفين الدبلوماسيين

٢٥

٢٥

٢٥

٢٥

٢٥

٢٦

٢٦

٢٦

٢٦

٢٧

٢٧

- القسم الاول
- لمحة عامة
- فوائد الاوضاع الشخصية
- ١ - المظهر
- ٢ - النسب
- ٣ - الثروة
- ٤ - الكفاءة الشخصية
- اختيار الممثل
- زوجة الممثل
- اختيار الممثل من خارج السلك

٢٧	القسم الثاني - الشروط الأساسية في اختيار الممثلين
٢٧	١ - الجنسية
٢٩	٢ - السن
٢٩	٣ - المذهب
٢٩	٤ - الجنس
٣٠	القسم الثالث : تحديد راتب ومرتبة وعدد الممثلين السياسيين
٣٠	١ - الراتب
٣١	٢ - مرتبة الممثل السياسي
٣١	٣ - عدد الممثلين
٣٣	الفصل السادس - درجات الممثلين السياسيين
٣٣	نظام فيشا
٣٤	عهد اكس لاشابل
٣٥	ممثلو الدرجة الاولى
٣٥	الفراء
٣٦	لقب فوق العادة
٣٦	وكلاء البابا او قاصدو البابا الرسوليون
٣٦	ممثلو الدرجة الثانية
٣٧	ممثلو الدرجة الثالثة
٣٧	ممثلو الدرجة الرابعة
٣٨	محاولة اعادة النظر في تصنيف الممثلين السياسيين

الباب الثاني

الاسبقية والتقدم

٤٠	الفصل الاول : الاسبقية بين الدول والملوك
٤٠	منشأ الاسبقية واهميتها

٤٢ الاسس المقترحة لتنظيم الاسبقية :

١ - قدم العرش ٤٢

٢ - شكل الحكم ٤٢

٣ - لقب رئيس الدولة ٤٢

٤ - عدد السكان او الثقافة او قدم الاستقلال ٤٣

الخلافاًت على الاسبقية في التاريخ ٤٣

جهود مؤتمر فيينا وعهد اكس لاشابل ٤٣

الاسبقية بين الدول ذات السيادة النافذة ٤٤

الاسبقية بين الملكية والجمهورية ٤٤

استمرار التمييز بين الدول ٤٥

٤٧ الفصل الثاني : تكريم رؤساء الدول لبعضهم بعضا

الامتيازات الملكية ٤٧

الالقب ٤٨

القاب الشخصيات العظمى ٤٨

١ - لقب الجلالة والسمو ٤٨

٢ - لقب البابا ٤٩

٣ - لقب العظمة ٥٠

٤ - لقب الميكادو ٥٠

٥ - لقب رئيس الجمهورية ٥٠

٦ - القاب الملوك الدينية ٥٠

القاب الذكرى والادعاء ٥١

انواع الالقاب ٥١

النسب ٥٢

الاعتراف بالالقاب ٥٣

الاعتراف بالالقاب في المعاهدات ٥٤

٥٤	الملوك والرؤساء القداماء
٥٥	زيارات رؤساء الدول
٥٥	تنويع الملوك
٥٦	الفصل الثالث : قواعد الاسبقية بين الممثلين السياسيين
٥٦	الهيئة السياسية
٥٦	عميد الهيئة السياسية
٥٧	اسبقية الممثلين السياسيين
٥٨	قاعدة الزيارة الاولى
٥٨	الاسبقية بين زوجات الممثلين السياسيين
٥٩	نظام وترتيب المقاعد
٥٩	على المائدة
٥٩	الاسبقية في السير
٦٠	مقعد الشرف في السيارة
٦٠	تنظيم التوقيع على الوثائق
٦١	قاعدة التناوب
٦٢	كتاب التحفظ

الباب الثالث

امتيازات الممثلين السياسيين وحصاناتهم

٦٣	الفصل الاول : مبدأ الاستقلال عن السلطة الاقليمية
٦٥	الفصل الثاني : الامتيازات الدبلوماسية
٦٥	الاعفاء من الضرائب
٦٥	الضرائب العقارية

٦٦	الضرائب الشخصية
٦٧	ضريبة الدخل
٦٧	ضريبة الجيش
٦٧	الرسوم الجمركية
٦٩	الرسوم البلدية
٦٩	رسوم التسجيل
٦٩	رسم الارث
٦٩	رسوم الطوابع
٦٩	حق اقامة السفار الدينية
٧٠	امتيازات مختلفة
٧٠	حق الصيد
٧٠	حق التقدم على السيارات
٧٠	حق استشارة طبيب مواطن
٧١	حق جازة مطعمه
٧١	اللباس الخاص
٧١	حق الحفاوة والاكرام
٧١	السفار والعلم
٧٢	لقب صاحب المعادة

الفصل الثالث : امتيازات رئيس الدولة وحصانته

٧٣	الحفاوة برئيس الدولة لدى تنقله
٧٣	حالة سفر الرئيس متنكرا
٧٤	امتيازات رئيس الدولة وحصانته
٧٦	استعمال رئيس الدولة سلطته خارج بلاده
٧٦	سلطة رئيس الدولة القضائية على حاشيته

٧٧	الفصل الرابع : حرمة الممثلين السياسيين وحرمتهم
٧٧	القسم الاول : الحرمة الدبلوماسية
٧٧	بواعث الحرمة الدبلوماسية
٧٨	مذكرة الوزير الفرنسي دوديبور
٧٨	تاريخ الحرمة الدبلوماسية
٧٩	وضع الموظفين الدوليين
٨٠	فائمة رجال السلك السياسي
٨٠	حرمة الحقيقة السياسية
٨١	صيانة سمعة الممثل السياسي
٨٢	نطاق الحرمة الدبلوماسية
٨٢	مدة الحرمة الدبلوماسية
٨٣	زوال الحرمة الدبلوماسية
٨٤	مؤيدات الحرمة الدبلوماسية
٨٤	القسم الثاني : حرية الممثل السياسي
٨٥	عدم مثوله أمام المحاكم
٨٥	حرية مروره في البلاد الاجنبية
٨٦	اختصاصاته في امور الاحوال المدنية
٨٦	جنسية اولاد الممثلين السياسيين
٨٧	الفصل الخامس : حرمة دار السفارة او المفوضية
٨٧	المبدأ العام
٨٧	نطاق حرمة الدار
٨٨	حق الايواء
٩٠	حرمة سيادة البعثة السياسية
٩٠	حرمة الاحياء
٩٠	حرمة اثاث البعثة السياسية

٩١	الفصل السادس : الحصانة الدبلوماسية
٩١	القسم الأول : الإعفاء من قضاء الجُنع والمخالفات
٩١	القسم الثاني : الإعفاء من القضاء المدني
٩٢	نطاق الحصانة بالنسبة للأشخاص
٩٢	نطاق الحصانة بالنسبة لموضوع الدعوى
٩٣	الحصانة لا تشمل العقارات
٩٤	حصانة الاناث
٩٤	عدم جواز التبليغ
٩٤	مدة الحصانات
٩٥	طرق استيفاء الديون
٩٥	القسم الثالث : الإعفاء من القضاء الجنائي

الباب الرابع

حق ايفاد وقبول الممثلين السياسيين

٩٨	السلطة التي تمارس حق الإيفاد والقبول
٩٩	وضع قداسة البابا
٩٩	شروط ممارسة حق الإيفاد والقبول
١٠٠	التعميل المتعدد

الباب الخامس

تنظيمات الدوائر المركزية لوزارة الخارجية

١٠١	القسم الأول : تنظيمات وزارة الخارجية الفرنسية
١٠٦	القسم الثاني : تنظيمات وزارة الخارجية البريطانية

- القسم الثالث : منظمات وزارة الخارجية الأمريكية ١٠٩
القسم الرابع : منظمات وزارة الخارجية البلجيكية ١١١

الباب السادس

البعثة السياسية

- الفصل الأول : إيفاد الممثل السياسي ١١٩
القسم الأول : كتاب الاعتماد ١١٩
تجديد كتب الاعتماد ١٢٢
القسم الثاني : كتاب التفويض ١٢٥
صيغة كتاب التفويض ١٢٥
أنواع كتب التفويض ١٢٦
قيمة الوثائق التي يوقعها المندوب المفوض ١٢٧
القسم الثالث : التعليمات ١٢٨
ضروره تفيد رئيس البعثة بالتعليمات ١٣٠
القسم الرابع : البرقيات الرمزية ، الشيفرة ١٣١

الفصل الثاني : قبول الممثل السياسي

- قواعد الترشيح والرفض ١٣٢
سفر الممثل السياسي ووصوله ١٣٤

الفصل الثالث : موظفو البعثة السياسية

- القسم الأول : مهام رئيس البعثة السياسية ١٣٨
١ - في الحقل السياسي ١٣٨
٢ - في الحقل الاقتصادي ١٣٩
٦/٣ - في الحقل الصحي والقضائي والقنصلي والاداري ١٤٠

١٤١	القسم الثاني : الموظفون الدبلوماسيون
١٤١	المستشارون والسكرتيريون
١٤٢	القائم بالأعمال
١٤٣	الملحقون
١٤٣	الأعمال الكتابية
١٤٣	أعمال الكتاب العدل
١٤٤	أعمال المحاسبة
١٤٤	حاملو البطاقة الدبلوماسية
١٤٥	القسم الثالث : الموظفون غير الدبلوماسيين
١٤٥	القناصل
١٤٥	الملحقون الفنيون
١٤٦	موظفو ديوان البعثة السياسية
١٤٦	القسم الرابع : حاشية الممثل السياسي
١٤٧	سلطة رئيس البعثة على موظفيه وحاشيته
	الفصل الرابع : نشاط الممثل السياسي
١٤٨	القسم الأول : علاقات الممثل السياسي بحكومته
١٤٩	التقارير
١٥١	علاقات رئيس البعثة بالصحف الوطنية
١٥١	القسم الثاني : علاقات الممثل بالدولة المعتمد لديها
١٥٢	مباحثات الممثل السياسي
١٥٢	المباحثات الشفهية
١٥٢	التصريح
١٥٣	التبليغ
١٥٣	الاحتجاج
١٥٣	المراسلات الكتابية

١٥٤	اتصالات الممثل السياسي
١٥٥	علاقاته بالحكومة المحلية
١٥٥	القسم الثالث : علاقات الممثل السياسي بالدول الأخرى
	القسم الرابع : علاقات الممثل السياسي مع زملائه أعضاء
١٥٦	الهيئة الدبلوماسية
	القسم الخامس : علاقات الممثل السياسي بمواطنيه في البلاد
١٥٨	المعتمد لديها
١٥٨	احتصاصات الممثل تجاه مواطنيه
	الفصل الخامس : انتهاء المهمة السياسية
١٦٠	١ - زوال مفعول كنب الاعتماد
١٦٠	٢ - تغيير درجة الممثل السياسي
١٦١	٣ - التسريح والإحالة على الاستبعاد والتقاعد
١٦١	٤ - استقالة الممثل السياسي
١٦١	٥ - انسحاب الممثل
١٦٢	٦ - طرد الممثل
١٦٢	٧ - وفاة الممثل السياسي
١٦٣	٨ - قطع العلاقات الدبلوماسية
١٦٤	٩ - استدعاء الممثل السياسي
١٦٤	كتاب الاستدعاء
١٦٧	كتب الإجابة عن الاستدعاء
١٦٨	موقف البعثة السياسية أثناء الاحتلال الأجنبي
١٦٨	الهدايا التي تقدم إلى الممثلين السياسيين
١٧٠	واجب الممثل لدى عودته

الباب السابع

مظاهر النشاط السياسي

١٧١	الفصل الأول : المراسم الدبلوماسية
١٧١	القسم الأول - المقابلات الرسمية

١٧١	تقديم كتب اعتماد الممثلين السياسيين
١٧٢	الزيارات التي تلي تقديم كتاب الاعتماد
١٧٣	نظام تقديم كتب الاعتماد في الولايات المتحدة
١٧٣	تقديم كتاب الاستدعاء
١٧٤	المقابلات الخاصة
١٧٤	القسم الثاني - المراسلات الرسمية
١٧٤	الرسائل الهامة
١٧٥	الرسائل العادية
١٧٦	الرسائل الخاصة
١٧٦	رسائل رئيس الدولة الى شعبه
١٧٦	المناسبات التي يتبادل فيها رؤساء الدول الرسائل
١٧٦	بيع النرويج
١٧٧	تبليغ الوصاية على العرش
١٧٧	تبليغ انتخاب رئيس الجمهورية
١٧٧	تبليغ التنازل عن العرش
١٧٨	انضمام دولة الى اخرى
١٧٨	الاعتراف بالدولة او بالحكومة الجديدة
١٧٨	الاعتراف بانتماء احد الامراء الى العائلة المالكة
١٧٨	الاعتداء على رئيس الدولة
١٧٨	التهاني بالاعباد
١٧٩	تبليغ الوفاة والحداد
١٨٠	تبادل العواطف في التكببات
١٨١	الفصل الثاني : المراسم العسكرية
١٨١	المراسم العسكرية البرية

١٨١	المراسم العسكرية البحرية
١٨٢	تجبة الممثلين السياسيين والقناصل
١٨٢	نظام المراسم البحرية البريطانية
١٨٤	الفصل الثالث : اللغة والانشاء الدبلوماسي
١٨٤	الرسائل الدبلوماسية
١٨٧	الاصطلاحات اللاتينية المستعملة في اللغة الدبلوماسية
١٨٨	الاصطلاحات الفرنسية المستعملة في اللغة الدبلوماسية

الباب الثامن

المفاوضات الدبلوماسية

الفصل الاول : لمحة عامة عن المؤتمرات والاجتماعات الدولية

١٨٩	الغاية من المؤتمرات والاجتماعات الدولية
١٨٩	التمييز بين المؤتمرات والاجتماعات الدولية
١٩٠	الصفات العامة للاجتماعات الدولية
١٩٠	١ - وحدة كيائها
١٩١	٢ - التمثيل الفردي
١٩١	٣ - المناقشة
١٩١	٤ - بطة اعمالها
١٩١	٥ - تحديد اختصاصها
١٩٢	انواع الاجتماعات الدولية

الفصل الثاني : اصول عقد الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

١٩٣	اقترح عقد الاجتماعات الدولية
-----	------------------------------

١٩٣	الدعوة الى الاجتماعات الدولية
١٩٤	مكان عقد الاجتماعات الدولية
١٩٥	الاستعداد للاجتماعات الدولية
١٩٥	جدول الاعمال
١٩٦	تأليف الوفود
١٩٧	اشراك وزير الخارجية
١٩٨	درجة المندوبين المفوضين
١٩٨	عدد المندوبين المفوضين
١٩٨	اشراك الدول الصغيرة والدول غير المستقلة
	اللغة الدبلوماسية المستعملة في المؤتمرات والاجتماعات
١٩٩	الدولية
١٩٩	الجلسة الاولى
١٩٩	اختيار اسلوب المناقشة
٢٠٠	المبادئ السائدة في المناقشات الدبلوماسية
٢٠٠	١ - مبدأ الكتمان
٢٠٢	٢ - مبدأ المساواة بين الدول
٢٠٢	٣ - مبدأ الاجماع
٢٠٢	انتخاب الرئيس والمكتب
٢٠٤	اساليب العمل
٢٠٤	اللجان الاصلية واللجان الفرعية
٢٠٥	امانة سر المؤتمرات والاجتماعات الدولية
٢٠٥	اصول وقواعد المناقشات الدبلوماسية
٢٠٦	ختام المؤتمرات والاجتماعات الدولية
٢٠٦	محضر الجلسات

٢٠٧	البروتوكول
٢٠٧	المقد الختامي
٢٠٨	قاعدة التناوب في توقيع الوثائق الدولية
٢٠٨	المؤتمرات والمجالس النائية

الباب التاسع

نتائج المفاوضات الدبلوماسية

٢٠٩	الفصل الأول : النظرية العامة لعقد المعاهدات والاتفاقيات
٢٠٩	الفرق بين المعاهدات والاتفاقيات
٢١٠	طبيعة المعاهدات
٢١٠	من يعود حق التعاقد
٢١١	تصنيف المعاهدات
٢١١	المعاهدات الثنائية والمتعددة الاطراف
٢١١	المعاهدات العامة والخاصة
٢١١	المعاهدات التشريعية والمعاهدات التعاقدية
٢١١	المعاهدات التي تعتبر مصدرا للقانون الدولي
٢١٢	المعاهدات السياسية
٢١٢	معاهدات الصلح
٢١٢	معاهدات الحماية
٢١٢	معاهدات الحياد
٢١٢	معاهدات التحالف
٢١٣	معاهدات الضمانة
٢١٣	الاتفاقيات القتالية
٢١٤	اتفاقيات الامتيازات الاجنبية

٢١٤	معاهدات تنفيذ الاحكام
٢١٤	معاهدات تسليم المجرمين
٢١٤	معاهدات المعونة القضائية
٢١٤	معاهدات الإقامة
٢١٤	المعاهدات الاقتصادية والاجتماعية
٢١٤	اتفاقيات المتحاربين
٢١٤	عناصر المعاهدة
٢١٥	المعاهدة وثيقة خطية
٢١٥	مقدمة المعاهدة
٢١٦	اسماء المندوبين المفوضين
٢١٦	تبادل وناثق التعويض
٢١٧	نص المعاهدة
٢١٧	الاحكام الانتقالية
٢١٨	المادة الإضافية او البروتوكول الاضافي
٢١٨	المواد المنفصلة او التتممة
٢١٨	المواد السرية
٢١٩	بروتوكول الختام
٢١٩	تصديق المعاهدة
٢١٩	عدد النسخ الموقعة واللغة المعتمدة للتفسير
٢٢٠	مدة نفاذ المعاهدة
٢٢٠	خاتمة المعاهدة
٢٢٠	تاريخ المعاهدة
٢٢٠	شروط صحة المعاهدة
٢٢٠	١ - الإيجاب والقبول
٢٢١	٢ - اهلية التعاقد

٢٢٢	٣ - موضوع المعاهدة
٢٢٢	التصديق على المعاهدات
٢٢٣	المعاهدات السرية
٢٢٤	الانضمام الى المعاهدات والاتفاقيات
٢٢٤	منعول المعاهدات
٢٢٥	تنفيذ المعاهدات الدولية
٢٢٥	قواعد تفسير المعاهدات والاتفاقيات
٢٢٦	تمديد المعاهدات
٢٢٦	تثبيت المعاهدات
٢٢٦	تجديد المعاهدات
٢٢٦	اعادة النظر في المعاهدات
٢٢٦	انتهاء المعاهدات
٢٢٧	نقض المعاهدات
٢٢٨	الفصل الثاني : بقية الوثائق الدولية
٢٢٨	العقد الختامي
٢٢٨	العقد العام
٢٢٩	الاتفاق
٢٢٩	النسبة
٢٢٩	الامتيازات الاجنبية
٢٣٠	اتفاق التحكيم
٢٣٠	الاتفاقات الدينية
٢٣٠	القرارات
٢٣٠	التصريحات
٢٣١	تبادل المذكرات
٢٣١	الاتفاق المؤقت

٢٣١	الميثاق
٢٣٢	محضر الجلسات
٢٣٢	البروتوكول :
٢٣٢	١ - البروتوكول الختامي
٢٣٢	٢ - البروتوكول الإضافي
٢٣٢	٣ - بروتوكول التصديق
٢٣٢	٤ - بروتوكول التحكيم
٢٣٢	التوصيات

الباب العاشر

طرق المفاوضات الإضافية

٢٣٣	الفصل الأول : المساعي الحميدة والوساطة
٢٣٣	المساعي الحميدة
٢٣٤	الوساطة
٢٣٦	الفصل الثاني : التحكيم
٢٣٦	التحكيم الاختياري
٢٣٧	التحكيم الإلزامي
٢٣٨	الإجراءات المتبعة في التحكيم
٢٣٨	قوة التحكيم التنفيذية
٢٣٩	الفصل الثالث : اللجان الدولية
٢٣٩	لجان التحقيق الدولية
٢٣٩	مهمة لجان التحقيق
٢٤٠	لجان المصالحة
٢٤١	اللجان المختلطة

ختام البحث

٢٤٢	نصائح إلى الدبلوماسي المبتدئ
-----	------------------------------

الفهرس

القسم الثاني

قواعد البروتوكول

صفحة

٢٤٦	بروتوكول الاسبقية
٢٤٦	المقدمة
٢٤٦	اسبقية وزراء الدولة
٢٤٦	اسبقية السفراء
٢٤٧	اسبقية القائمين بالاعمال بالنيابة
٢٤٧	الاسبقية بين المحققين العسكريين
٢٤٧	اسبقية القناصل
٢٤٨	اسبقية الزوجات
٢٤٨	اسبقية المجاملة
٢٤٨	الاسبقية في الحفلات الخطابية
٢٤٨	الاسبقية في اجتماعات مجلس الجامعة العربية
٢٤٨	الاسبقية في اجتماعات أجهزة الأمم المتحدة
٢٤٨	الاسبقية في مقاعد السيارات
٢٥٠	قواعد عامة في الاسبقية
٢٥١	بروتوكول بطاقات الزيارة
٢٥٢	شكل البطاقة وطبعها

٢٥٢	بروتوكول الزيارات
٢٥٣	— التعارف والمصافحة
٢٥٣	بروتوكول الولائم
٢٥٤	١ — بطاقات الدعوة
٢٥٤	٢ — ترتيب المائدة
٢٥٥	٣ — ترتيبات خاصة
٢٥٨	٤ — اللباس في الولائم
٢٥٨	٥ — تكريم الشخصيات الاجنبية
٢٥٨	تبادل الهدايا والاعطية
٢٥٨	بروتوكول المآدب
٢٥٩	بروتوكول الاعطية
٢٦٠	اصول رفع العلم
	١ — رفع العلم على المؤسسات الحكومية والبعثات
٢٦١	الدبلوماسية والقنصلية
٢٦١	٢ — رفع العلم على السيارات
٢٦٢	٣ — تكس العلم عند الجدار
٢٦٣	النشيد الوطني والتحية العسكرية
٢٦٣	النشيد الوطني
٢٦٣	التحية العسكرية
٢٦٣	التحية بالمدفع
٢٦٤	نظام الالبسة
٢٦٥	جدول اسبقية الهيئات في سورية
٢٦٧	نظمة المراسم والاسبقية النافذة في الاقليم المصري
٢٦٧	١ — نظام المراسم
٢٦٧	— ديوان كبير الامناء

